

الكتاب المعلم

مِنْظَرُ
مَرْكَبَةِ
الْمَدِينَةِ
الْمُسْلِمَةِ

2272
- 6956
- 361
- 1968

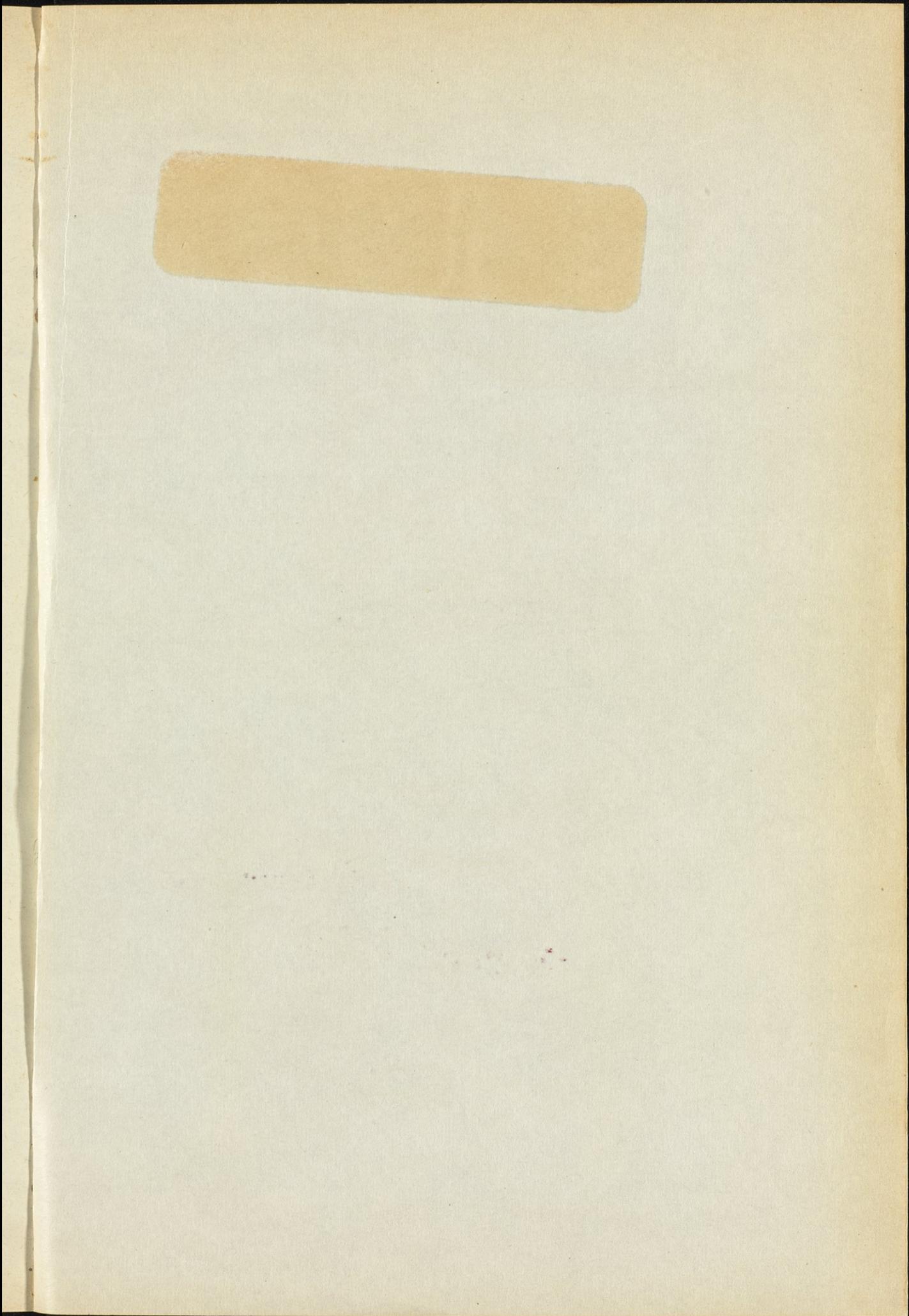
DUE JUN 15, 2003

1885

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
NOV 8	MAY 10 1973		
DUE JUN 15 1984	JUN 15 1984		
REURNED JUN 12 1984	DUE JUN 15 1984		



a32101 003045711b



المخطوف

مجموعة المحاضرات التي القيت في كلية منتدى النشر بالنجف الاشرف
ابتداء من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

جمعية منتدى النشر | مؤسس
وكلية الفقه في النجف

طبعات الكتاب :

الطبعة الاولى : مطبعة التقىض ، بغداد سنة ١٣٦٧ هـ

الطبعة الثانية : مطبعة الزهراء ، بغداد سنة ١٣٧٧ هـ

الطبعة الثالثة : مطبعة النعمان ، النجف سنة ١٣٨٨ هـ

— هذه الطبعة —

al-Muzaffar, Muhammad Ridā

al-Mantiq

المنطق مطروح

مجموعة المحاضرات التي القيت في كلية منتدى النشر بالنجف الاشرف
ابتداء من سنة ١٣٥٧ هـ

تأليف

المفهور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الاول

التصورات

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٩٩٧

2272
·6956
·361
·1968

مقدمة الطبعة الثالثة

تلحقت في الفترة الأخيرة علينا الطلبات من جهات مختلفة ومن بينها بعض دور النشر المعروفة في العراق وخارجه ل إعادة طبع كتاب «المنطق» للمرة الثالثة بعد أن نفدت وندرت نسخ الطبعتين السابقتين منه . واستجابة لهذه الطلبات التي جاءت مبعثاً لحاجة ماسة وملحة إلى الكتاب بعد أن أصبح محور الدراسة - لهذا العلم - في حلقات النجف الأشرف وغيرها من حلقات المراكز العلمية الدينية المعروفة في العراق ولبنان وایران ، وبعد أن أصبح كذلك محور الدراسة المنهجية لهذا العلم في بعض الكليات والمعاهد العالية الدينية وبخاصة كلية الفقه - مؤسسة المؤلف طاب مثواه - وكلية أصول الدين ببغداد .

أقول استجابة لذلك . فقد عهدنا إلى أحدى دور النشر المعروفة في النجف وهي «دار النعمان» ل إعادة طبع هذا الكتاب . آملين بتوفيقه تعالى - بعد هذه العجالة - أن تصدر طبعة الكتاب القادمة بدراسة ضافية عن حياة عمنا المؤلف طيب الله ثراه . من حيث نشأته ومسلكه ، ومن حيث جهوده المشمرة الرائدة في تطوير الدراسة الدينية في النجف وفي ارساء أول حركة منهجية علمية في هذا البلد المقدس . هذه الحركة التي تمثلت بإنشاء كلية منتدى النشر سابقاً وبكلية الفقه لاحقاً ، وبوضع مخطط لبناء جامعة منهجية كبرى تضم مختلف صنوف المعرفة الإسلامية .

والله تعالى نسأل أن يكون في عوننا جميعاً للعمل على تحقيق رسالته المؤلف في دعم وتصعيد الحركة الفكرية الدينية وفي تطويرها والسير بها إلى الأفضل .

محمود المظفر

عضو جمعية منتدى النشر

٤ / ٦ / ١٣٨٨ هـ

الاهداء

الى : -

اعزائنا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا
ومن ينتظرونهم الغد قدوة صالحة
إلى الشباب الديني المتحفز

الى طلابنا :

اهدي هذا السفر ، لانه لكم ، وهو من وحي حاجتكم والامل
أن تتحققوا حسن الظن بكم ، على ما عاهدتم عليه مدرستكم من الجهاد ، لترفعوا
رایة العلم والدين بأقلامكم ومقاولكم ، في عصر انغماس بالملادة فنی الروح .
وانجرف بالعاطفة فأضاع الاخلاق !
اليكم - يا أفالاذ القلوب - أهدي هذا المجهود المتواضع !

المظفر

الْمَدْحُودُ

سُبْحَانَ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحاجة الى المنطق :

خلق الله الانسان مفطورا على النطق ، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن مع ذلك — يحتاج الى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طبق اللغة التي يتعلمها ، من ناحية هيئات الالفاظ وموادها : فيحتاج — أولاً — الى المدرب الذي يعوده على ممارستها ، و — ثانياً — الى قانون يرجع اليه يعصم لسانه عن الخطأ . وذلك هو النحو والصرف .

وكذلك خلق الله الانسان مفطورا على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة ، لا كالعجماءات . ولكن — مع ذلك — نجده كثير الخطأ في أفكاره: فيحسب ما ليس بعلة علة ، وما ليس بنتيجة لافكاره نتيجة ، وما ليس ببرهان برهاناً ، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة . وهكذا . فهو — اذن — بحاجة الى ما يصحح أفكاره ويرشده الى طريق الاستنتاج الصحيح ، ويدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها . وقد ذكروا أن (علم المنطق) هو الاداة التي يستعين بها الانسان على العصمة من الخطأ ، وترشده الى تصحيح أفكاره ، فكما ان النحو والصرف لا يعلمان الانسان النطق وانما يعلمانه تصحيح النطق ، وكذلك علم المنطق لا يعلم الانسان التفكير ، بل يرشده الى تصحيح التفكير .

اذن فحاجتنا الى المنطق هي تصحيح افكارنا ٠ وما أعظمها من حاجة !

ولو قلتم : ان الناس يدرسون المنطق ويخطأون في تفكيرهم فلا نفع فيه ،
قلنا لكم : ان الناس يدرسون علمي النحو والصرف ، فيخطأون في نطقهم ،
وليس ذلك الا لأن الدارسين للعلم لا يحصل على ملكة العلم ، او لا يراعي
قواعده عند الحاجة ، او يخطأ في تطبيقها ، فيشذ عن الصواب ٠

تعريف علم المنطق :

ولذلك عرفا علم المنطق بأنه (آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر) ٠ فانظر الى كلمة (مراعاتها) ، واعرف السر فيها كما
قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما انه ليس
كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان ، بل لابد من مراعاة القواعد
وملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه ٠

المنطق آلة :

وانظر الى كلمة (آلة) في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف ان المنطق
انما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية ، هي غير معرفة
نفس مسائل العلم ، فهو يتکفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل
بها الفكر الى الحقائق المجهولة ، كما يبحث (علم الجبر) عن طرق حل
المعادلات التي بها يتوصل الرياضي الى المجهولات الحسابية ٠

وببيان أوضح : علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى
ينتقل ذهنك الى الافكار الصحيحة في جميع العلوم ، فيعلمك على أية هيئة
وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك الى الامور الغائبة عنك

الجزء الاول من المنطق

- ١١ -

— ولذا سموا هذا العلم (الميزان) و (المعيار) من الوزن والعيار ، ووسموه
بأنه (خادم العلوم) حتى علم الجبر الذي شبها هذا العلم به ، يوتكرز حل
مسائله وقضايايه عليه .

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمارين لهذه الاداة واجراء
عمليتها في أثناء الدراسة ، شأن العلوم الرياضية والطبيعية .

العلم (*)

تمهيد :

قلنا : ان الله تعالى خلق الانسان مفطورا على التفكير مستعدا لتحصيل المعرف بما أعطى من قوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجماءات . ولا بأس ببيان موطن هذا الامتياز من اقسام العلم الذي نبحث عنه ، مقدمة لتعريف العلم ولبيان علاقة المنطق به ، فنقول :

١ - اذا ولد الانسان يولد وهو خالي النفس من كل فكرة وعلم فعلى ،
سوى هذا الاستعداد الفطري . فإذا نشأ وأصبح ينظر ويسمع ويدوّق ويشم

(*) المبحث عنه هنا هو العلم المعتبر عنه في لسان الفلاسفة بالعلم «الحصولي» . أما العلم «الحضوري» - كعلم النفس بذاتها وبصفاتها القائمة بذاتها وبأفعالها وأحكامها وأحاديثها النفسية ، وكعلم الله تعالى بنفسه وبمخلوقاته - فلا تدخل فيه الابحاث الآتية في الكتاب ، لانه ليس حصولة للعالم بارتisan صورة المعلوم في نفسه ، بل بحضور نفس المعلوم بوجوده الخارجي العيني للعالم ، فان الواحد منا يجد من نفسه انه يعلم بنفسه وشئونها ويدركها حق الادراك ، ولكن لا بانتقاد صورها ، وانما الشيء الموجود هو حاضر لذاته دائمًا بنفس وجوده ، وكذا المخلوقات حاضرة لخالقها بنفس وجودها . فيكون الفرق بين الحصولي والحضوري :

- ١ - أن الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم والحضوري هو حضور نفس المعلوم لدى العالم
- ٢ - ان المعلوم بالعلم الحصولي وجوده العلمي غير وجوده العيني وان المعلوم بالعلم الحضوري وجوده العلمي عين وجوده العيني
- ٣ - ان الحصولي هو الذي ينقسم الى التصور والتصديق والحضوري لا ينقسم الى التصور والتصديق

ويلمس » نراه يحس بما حوله من الاشياء ويتأثر بها التأثير المناسب ، فتنفعل نفسه بها ، فنعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسبياً (العلم) ، وهي العلم الحسي الذي هو ليس الا حس النفس بالاشياء التي تناها الحواس الخمس : (البصرة ، السامعة ، الشامة ، الذائقه ، اللامسة) . وهذا اول درجات العلم » وهو رأس المال لجميع العلوم التي يحصل عليها الانسان ، ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس او بعضها .

٢ - ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده ، فينسب بعضها الى بعض : هذا أطول من ذاك ، وهذا الضوء أنور من الآخر او مثله ٠٠٠ ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون له وجود في الخارج ، كتأليفه لصور الاشياء التي يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل انبلاذه التي لم يرها ، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان . وهذا هو (العلم الخيالي) يحصل عليه الانسان بقوة (الخيال) ، وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات .

٣ - ثم يتسع في ادراكه الى أكثر من المحسوسات ، فيدرك المعاني الجزئية التي لا مادة لها ولا مقدار : مثل حب أبيوه له وعداؤه بغضيه ، وخوف الخائف ، وحزن الثاكل ، وفرح المستبشر ٠٠٠ وهذا هو (العلم الوهمي) يحصل عليه الانسان كغيره من الحيوانات بقوة (الوهم) . وهي - هذه القوة - موضع افتراق الانسان عن الحيوان ، فيترك الحيوان وحده يدبر ادراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والحوال المحدود .

٤ - ثم يذهب - هو الانسان - في طريقه وحده متميزاً عن الحيوان

بنوة العقل والفكر التي لاحد لها ولا نهاية ، فيدير بها دفة مدركاته الحسية والخيالية والوهنية ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ، ويتنزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعقلها ، ويقيس بعضها على بعض ، وينتقل من معلوم الى آخر ، ويستنتاج ويحكم ، ويتصرف ما شاءت له قدرته العقلية والفكرية . وهذا (العلم) الذي يحصل للإنسان بهذه القوة هو العلم الأكمل الذي كان به الإنسان إنسانا ، ولأجل نموه وتكامله وضفت العلوم وألفت الفنون ، وبه تفاوتت الطبقات واختلفت الناس . وعلم المنطق وضع من بين العلوم ، لأجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفا من تأثير الوهم والخيال عليها ، ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها .

تعريف العلم :

وقد تساءل على أي نحو تحصل للإنسان هذه الادراكات ؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الادراكات بعض الشيء ، ولزيادة التوضيح نكلفك ان تنظر الى شيء أمامك ثم تطبق عينيك موجها نفسك نحوه ، فستتجدد في نفسك كأنك لاتزال مفتوح العينين تنظر اليه ، وكذلك اذا سمعت دقات الساعة — مثلا — ثم شدلت اذنيك موجها نفسك نحوها ، فستتحسن من نفسك كأنك لاتزال تسمعها ٠٠٠ وهكذا في كل حواسك . اذا جربت مثل هذه الامور ودققتها جيدا يسهل عليك أن تعرف أن الادراك أو العلم انما هو انطباع صور الاشياء في نفسك لا فرق بين مدركاتك في جميع مراتبها ، كما تطبع صور الاشياء في المرأة . ولذلك عرفوا العلم بأنه : « حضور صورة الشيء عند العقل » .

او فقل انطباعها في العقل ، لافرق بين التعبيرين في المقصود .

التصور والتصديق

اذا رسمت مثلثا تحدث في ذهنك صورة له ، هي علمك بهذا المثلث ، ويسمى هذا العلم (بالتصور) . وهو تصور مجرد لا يستتبع جزما واعتقادا .
و اذا تنبهت الى زوايا المثلث تحدث لها أيضا صورة في ذهنك . وهي ايضا من (التصور المجرد) . اذا رسمت خطأ فوق خط افقيا وفوقه خط عموديا مقاطعا له تحدث زاويتان قائمتان ، فتنشق صورة الخطين والزوايتين في ذهنك . وهي من (التصور المجرد) ايضا .

و اذا أردت ان تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث ، فتسأل في نفسك هل هما متساويان ؟ وتشك في تساويهما ، تحدث عندك صورة ل نسبة التساوي بينهما وهي من (التصور المجرد) ايضا .

فاذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات السابقة . وهي ادراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس واذعانها وتصديقها بالمطابقة . وهذه الحالة اي (صورة المطابقة للواقع التي تعلقتها وأدركتها) هي التي تسمى (بالتصديق) ، لأنها ادراك يستلزم تصديق النفس واذعانها ، تسمية للشىء باسم لازمه الذي لا ينفك عنه .

اذن ، ادراك زوايا المثلث ، وادراك الزاويتين القائمتين ، وادراك نسبة التساوي بينهما كلها (تصورات مجردة) لا يتبعها حكم وتصديق . أما ادراك ان هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الامر فهو (تصديق) . وكذلك اذا أدركت ان النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع ، فهذا الادراك (تصدق) .

(تنبيه) — اذا لاحظت ما مضى يظهر لك ان التصور والادراك والعلم كلها لفاظ لمعنى واحد ، وهو : حضور صور الاشياء عند العقل . فالتصديق ابضا تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس وتصديقها . وانما لاجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الاول (تصورا) لانه تصور محسن ساذج مجرد فيستتحق اطلاق لفظ (التصور) عليه مجردا من كل قيد ، وسمى الثاني (تصديقا) لانه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسمية الشيء باسم لازمه .
اما اذا قيل : (التصور المطلق) فانما يراد به ما يساوق العلم والادراك فيعم — كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم (التصديق) (١) .

بماذا يتعلق التصديق والتصور ؟

ليس للتصديق الا مورد واحد يتعلق به ، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم والاذعان بمطابقتها للواقع او عدم مطابقتها . واما التصور فيتعلق بأحد اربعة أمور :

- ١ — (المفرد) من اسم ، وفعل «كلمة» ، وحرف «ادة» .
- ٢ — (النسبة في الخبر) عند الشك فيها أو توهيمها ، حيث لا تصدق ،

(١) هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة واليه يرمي تعريف الشيخ الرئيس في الاشارات بأنه تصور معه حكم ، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة ضافية في تحقيقه ، سماها (رسالة التصور والتصديق) فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح . . . وقد جعلوا هذا الامر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل العويصة المستعصية على المبتدئين .

كتصورنا نسبة السكنى الى المريخ - مثلا - عندما يقال : « المريخ مسكون » .

٣ - (النسبة في الانشاء) من أمر ونهى وتمن واستفهام ٠٠٠ الى آخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان ٠

٤ - (المركب الناقص) . كالمضاف والمضاف اليه ، والشبيه بالمضاد ، والموصول وصلته ، والصفة والموصوف ، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ٠٠٠ الى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها تصديقا وادعانا : ففي قوله تعالى : « ان تعدوا نعمة الله لاتحصوها » . الشرط (تعدوا نعمة الله) معلوم تصوري والجزاء (لاتحصوها) معلوم تصوري أيضا . وانما كانا معلومين تصوريين لأنهما وقعا كذلك جزاءا وشرطيا في الجملة الشرطية والا ففي أنفسهما لولاها كل منهما معلوم تصدقي . وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاد . ومجموع الجملة معلوم تصدقي .

أقسام التصديق :

ينقسم التصديق الى قسمين : يقين وظن ، لأن التصديق هو ترجيح أحد طرفي الخبر وهو الواقع واللاواقع سواء كان الطرف الآخر محتملا أو لا فان كان هذا الترجيح مع نفي احتمال الطرف الآخر بتا فهو (اليقين) ، وان كان مع وجود الاحتمال ضعيفا فهو (الظن) .

وتفصي ذلك : انك اذا عرضت على نفسك خبرا من الاخبار فأنت لا تخلو عن احدى حالات اربع : اما انك لاتجوز الا طرفا واحدا منه اما

وقوع الخبر أو عدم وقوعه ، وأما أن تجوز الطرفين وتحتملهما معاً • وال الأول هو اليقين • والثاني وهو تجويز الطرفين له ثلاث صور ، لأنّه لا يخلو أبداً أن يتساوى الطرفان في الاحتمال أو يتراجع أحدهما على الآخر : فان تساوى الطرفان فهو المسمى (بالشك) وإن تراجع أحدهما فان كان الراجح مضمون الخبر ووقعه فهو (الظن) الذي هو من أقسام التصديق • وإن كان الراجح الطرف الآخر فهو (الوهم) الذي هو من اقسام الجهل وهو عكس الظن • فتكون الحالات اربع ، ولا خامسة لها :

١ - (اليقين) وهو أن تصدق بمضمون الخبر ولا تحتمل كذبه • وتصدق بعدهه ولا تحتمل صدقه ، أي إنك تصدق به على نحو الجزم وهو أعلى قسمى التصديق (١) •

٢ - (الظن) وهو أن ترجع مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر ، وهو أدنى قسمى التصديق •

٣ - (الوهم) وهو أن تحتمل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر •

٤ - (الشك) وهو أن يتساوى احتمال الواقع واحتمال العدم •
 (تنبية) - يعرف مما تقدم أماناً : (الأول) أن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من اقسام الجهل ، و (الثاني) أن الظن والوهم دائمًا يتعاكسان : فانك اذا توهمت مضمون الخبر فافت تظن بعدهه ، وإذا

(١) ولليقين معنى آخر في اصطلاحهم وهو خصوص التصديق الجازم المطابق للواقع لا عن تقليد وهو أخص من معناه المذكور في المتن لأن المقصود به التصديق الجازم المطابق للواقع سواء كان عن تقليد او لا .

كنت تتواهم عدمه فانك تظن بمضمونه ، فيكون النظر لاحد الطرفين توهما للطرف الآخر .

الجهل وأقسامه

ليس الجهل الا عدم العلم من له الاستعداد للعلم والتمكن منه ، فالجمادات والعميات لانسيتها جاهلة ولا عالمة ، مثل العمى ، فانه عدم البصر فيمن شأنه ان يبصر ، فلا يسمى الحجر أعمى . وسيأتي أن مثل هذا يسمى (عدم ملكة) ومقابله وهو العلم أو البصر يسمى (ملكه) ، فيقال ان العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمهها .

والجهل على قسمين كما ان العلم على قسمين لانه يقابل العلم فيبادله في موارده فتارة يبادل التصور أي يكون في مورده واخرى يبادل التصديق اي يكون في مورده ، فيصح بالنسبة ان نسمى الاول (الجهل التصوري) والثاني (الجهل التصدقي) .

ثم انهم يقولون ان الجهل ينقسم الى قسمين : بسيط ومركب . وفي الحقيقة ان الجهل التصدقي خاصة هو الذي ينقسم اليهما ، ولهذا اقتضى أن نقسم الجهل الى تصوري وتصديقي ونسميها بهذه التسمية أما الجهل التصوري فلا يكون الا بسيطا كما سيتضح . ولنبين القسمين فنقول :

١ - (الجهل البسيط) أن يجهل الانسان شيئا وهو ملتقط الى جهله فيعلم انه لا يعلم ، كجهلنا بوجود السكان في المريخ ، فانا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا الا جهل واحد .

٢ - (الجهل المركب) أن يجهل شيئا وهو غير ملتقط الى أنه جاهل به

بل يعتقد انه من اهل العلم به ، فلا يعلم انه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها في الواقع ٠

ويسمون هذا مركبا لانه يتربك من جهليين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل ٠ وهو أقبح وأهجن القسمين ٠ ويختص هذا في مورد التصديق لانه لا يكون الا مع الاعتقاد ٠

ليس الجهل المركب من العلم :

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه ، نظرا الى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وان خالف الواقع ٠ ولكن اذا دققنا تعريف العلم نعرف ابعاد هذا الزعم عن الصواب وانه أي هذا الزعم من الجهل المركب ، لأن معنى (حضور صورة الشيء عند العقل) أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما اذا حضرت صورة غيره بزعم أنها صورته فلم تحضر الشيء ، بل صورة شيء آخر زاعما أنها هي ٠ وهذا هو حال الجهل المركب فلا يدخل تحت تعريف العلم ٠ فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الأرض كروية ، وإنما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل أنها الواقع ٠

وفي الحقيقة ان الجهل المركب يتخيل صاحبه انه من العلم ، ولكنه ليس بعلم ٠ وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابله ، والاعتقاد لا يعبر الحقائق ، فالشبح من بعيد الذي يعتقد الناظر إنسانا وهو ليس بانسان لا يصيغ الاعتقاد إنسانا على الحقيقة ٠

العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكل قسميه التصور والتصديق الى قسمين :

١ - (الضروري) ويسمى أيضا (البديهي) وهو مالا يحتاج في حصوله الى كسب ونظر وفکر ، فيحصل بالاضطرار وبالبداهة التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف ، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهكذا ٠٠٠

٢ - و (النظري) وهو ما يحتاج حصوله الى كسب ونظر وفکر ، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء ، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى أيضا (الكتسيبي) ٠

(توضيح القسمين) : ان بعض الامور يحصل العلم بها من دون انعام نظر وفکر فيكتفى في حصوله أن تتوجه النفس الى الشيء بأحد اسباب التوجة الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثلنا ، وهذا هو الذي يسمى (بالضروري أو البديهي) سواء أكان تصوراً أم تصديقاً . وبعضها لا يصل الانسان الى العلم بها بسهولة ، بل لابد من انعام النظر واجراء عمليات تقليلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية ، فيتوصل بالمعلومات عنده الى العلم بهذه الامور (المجهولات) ، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأساً من دون توسیط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها الى ما كان مجهولاً عنده ، كما مثلنا . وهذا هو الذي يسمى (بالنظري

أو الكسيبي) سواء كان تصوراً أو تصديقاً •

توضيح في الضروري :

قلنا : ان العلم الضروري هو الذي لا يحتاج الى الفكر وانعام النظر •
وشرنا الى انه لابد من توجه النفس بأحد أسباب التوجه • وهذا ما يحتاج
انى بعض البيان :

فإن الشيء قد يكون بديهيًا ولكن يجهله الإنسان ، لفقد سبب توجه
النفس ، فلا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات ، ولا يضر ذلك
بسذاته البديهي • ويمكن حصر اسباب التوجه في الامور التالية : —

١ - (الاتتباه) • وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات ، فالغافل
قد يخفى عليه أوضح الواضحات •

٢ - (سلامة الذهن) — وهذا مطرد أيضا ، فإن من كان سقيم الذهن
قد يشك في اظهر الامور او لايفهمه • وقد ينشأ هذا السقim من نقصان طبيعي
او مرض عارض او تربية فاسدة •

٣ - (سلامة الحواس) ، وهذا خاص بالبديهيات المتوقفة على الحواس
الخمس وهي المحسوسات • فإن الاعمى او ضعيف البصر يفقد كثيراً من
العلم بالمنظورات وكذا الاصم في المسموعات وفقد الذائقه في المذوقات •
وهكذا •

٤ - (فقدان الشبهة) • والشبهة : أن يؤلف الذهن دليلاً فاسداً
بناقض بديهية من البديهيات ويغفل عما فيه من المغالطة ، فيشك بتلك البديهية

أو يعتقد بعدهما • وهذا يحدث كثيرا في العلوم الفلسفية والجدليات • فان من البديهيات عند العقل ان الوجود والعدم نقىضان وان النقىضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، ولكن بعض المتكلمين دخلت عليه الشبهة في هذه البديهية ، فحسب ان الوجود والعدم لهما واسطة وسماؤها (الحال) ، فهما يرتفعان عندها • ولكن مستقيم التفكير اذا حدث له ذلك وعجز عن كشف المعالطة يردها ويقول انها (شبهة في مقابل البديهية) •

٥ - (عملية غير عقلية) ، لكثير من البديهيات ، كالاستماع الى كثرين يمتنع تواطؤهم على الكذب في المتواترات ، و التجربة في التجربيات ، وكىسعى الانسان لمشاهدة بلاد او استماع صوت في المحسوسات ٠٠٠ وما الى ذلك • فإذا احتاج الانسان للعلم بشيء الى تجربة طويلة ، مثلا ، وعناء عملي ، فلا يجعله ذلك علما نظريا ما دام لا يحتاج الى الفكر والعملية العقلية •

تعريف النظر او الفكر :

نعرف مما سبق ان النظر - او الفكر - المقصود منه « اجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لاجل الوصول الى المطلوب » والمطلوب هو العلم بالجهول الغائب • وبتعبير آخر أدق ان الفكر هو :

« حركة العقل بين المعلوم والجهول »

وتحليل ذلك : ان الانسان اذا واجه بعقله المشكل (المجهول) وعرف انه من أي أنواع المجهولات هو ، فزع عقله الى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل ، وعندئذ يبحث فيها ويتרדد بينها بتوجيه النظر اليها ،

ويسعى الى تنظيمها في الذهن حتى يؤلف المعلومات التي تصلح لحل المشكل، فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذ منها إلى المطلوب ، أعني معرفة المجهول وحل المشكل .

فتمر على العقل — اذن — بهذا التحليل خمسة ادوار :

- ١ — مواجهة المشكل (المجهول) .
- ٢ — معرفة نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .
- ٣ — حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده .
- ٤ — حركة العقل — ثانيا — بين المعلومات ، للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل ويصلح لحله .
- ٥ — حركة العقل — ثالثا — من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده إلى المطلوب .

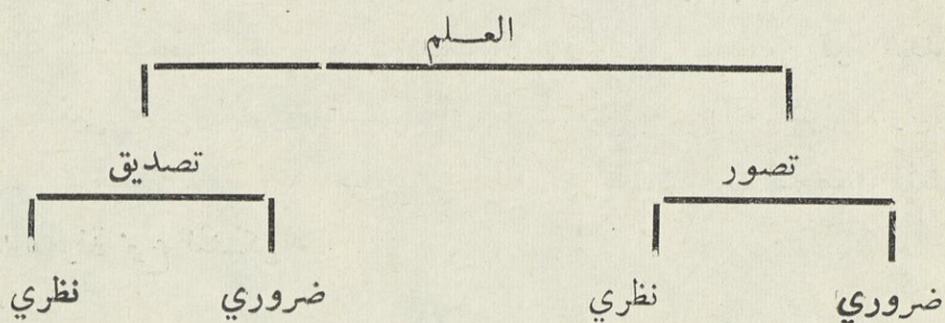
وهذه الادوار الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث هي الفكر او النظر ، وهذا معنى حركة العقل بين المعلوم والمجهول . وهذا الادوار الخمسة قد تمر على الانسان في تفكيره وهو لا يشعر بها ، فان الفكر يجتازها غالبا بأسرع من لمح البصر ، على انها لا يخلو منها انسان في أكثر تفكيراته ، ولذا قلنا إن الانسان مفطور على التفكير .

نعم من له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الاولتين ، وانما يتنتقل رأسا بحركة واحدة من المعلومات إلى المجهول . وهذا معنى (الحدس) ، فلذلك يكون صاحب الحدس القوى أسرع تلقيا للمعارف والعلوم ، بل هو من نوع الالهام وأول درجاته . ولذلك ايضا جعلوا القضايا (الحدسيات) من أقسام البديهيات ، لأنها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم الى

المجهول عند مواجهة المشكل ، من دون كسب وسعي فكري ، فلم يحتاج الى معرفة نوع المشكل ولا الى الرجوع الى المعلومات عنده وفحصها وتأليفها ٠

ولاجل هذا قالوا : ان قضية واحدة قد تكون بدائية عند شخص نظرية عند شخص آخر ٠ وليس ذلك الا لأن الاول عنده من قوة الحدس ما يستغني به عن النظر والكسب ، أي ما يستغني به عن الحركتين الاولتين ، دون الشخص الثاني فإنه يحتاج الى هذه الحركات الثلاث لتحصيل المعلوم بعد معرفة نوع المشكل ٠

خلاصة تقسيم العلم :-



تَمْرِيناتٌ

- ١ — لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق؟
- ٢ — اذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج اليه كل منها من أسباب توجيه النفس الخمسة *
- ٣ — اذا علمت بأن في الغرفة شيئاً ما، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فلعلمت انه فارة مخفية ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري؟
- ٤ — هل اتفق ان حصلت لك شبهة في مقابل بديهة؟ اذكرها *
- ٥ — ما الفرق بين الفكر والحدس؟

ابحاث المنطق :

علم المنطق انما يحتاج اليه لتحصيل العلوم النظرية ، لانه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث . أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها ، بل هي رأس المال الاصلي لصاحب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده . فاذا اكتسب مقدارا من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته ، فيستطيع أن يكتسب معلومات اكثرا ، لأن ربح التجار عادة يزيد كلما زادت ثروته المالية . وهكذا طالب العلم كلما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتنسخ تجارتة ، فيتضاعف ربحه . بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال .

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده ، ليتوصل بها الى الربح بتحصيل المجهولات واضافتها الى ما عنده من معلومات : فيبحث تارة عن المعلوم التصورى ويسمى (المعرف) ، للتوصل به الى العلم بالمجھول التصورى ، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقى ويسمى (الحججة) ليتوصل به الى العلم بالمجھول التصديقى .

والبحث عن الحجۃ بنحوين : تارة من ناحية هیئة تأليفها ، وأخرى من ناحية مادة قضایاها ، وهو بحث الصناعات الخمس . ولكل من البحث عن المعرف والحجۃ مقدمات . فأبحاث المنطق نضعها في ستة ابواب :

الباب الاول — في مباحث الالفاظ

الباب الثاني — في مباحث الكلی

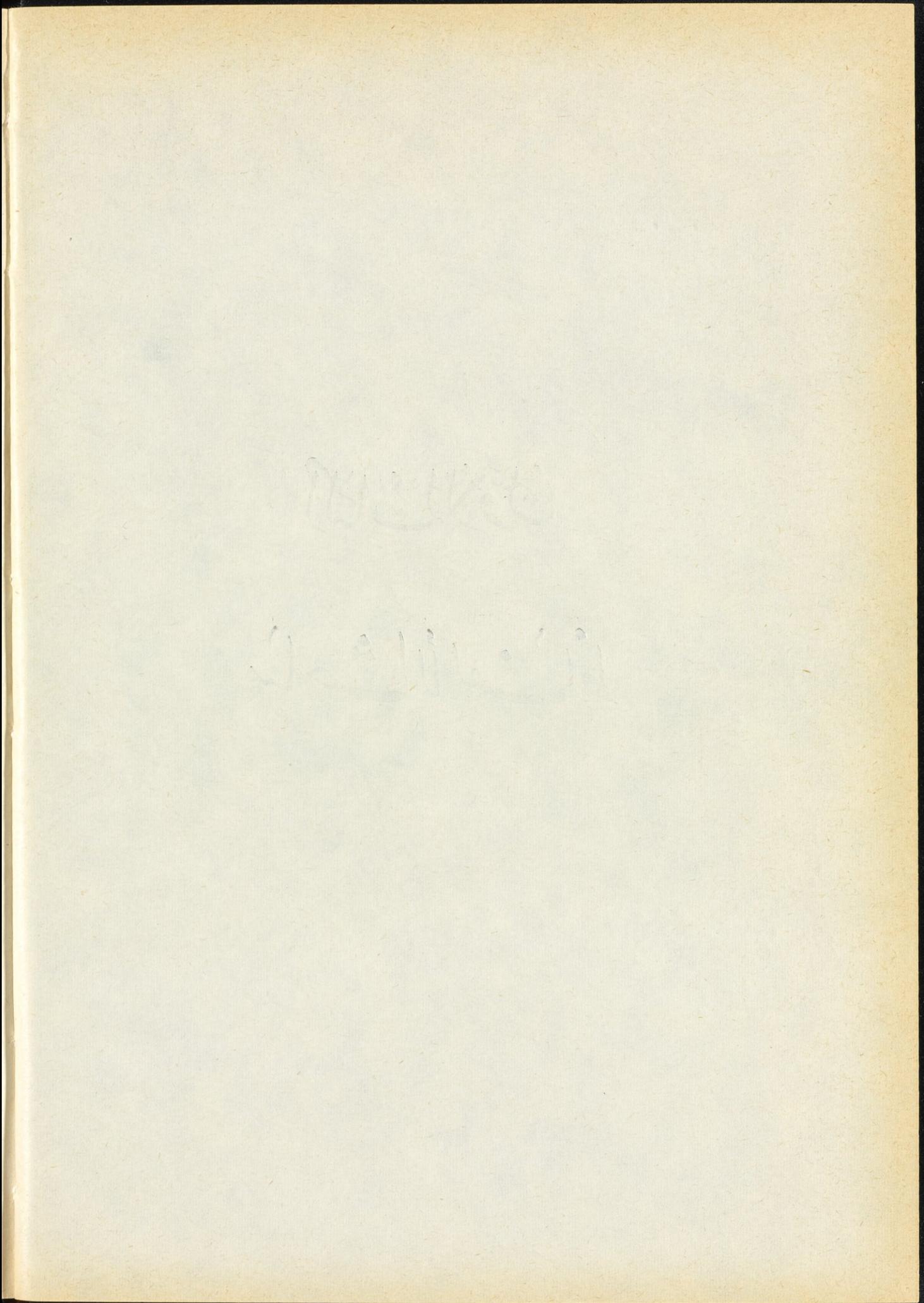
الباب الثالث — في المعرف وتلحق به القسمة

الجزء الاول

- | | |
|--------------|---------------------------------------|
| الجزء الثاني | الباب الرابع — في القضايا واحكامها |
| الجزء الثالث | الباب الخامس — في الحجۃ وهیئة تأليفها |
| | الباب السادس — في الصناعات الخمس |

لِكِتابِ الْأَوَّلِ

سَاحِثُ الْأَفْنَاطِ



الحاجة الى مباحث الالفاظ :

لا شك ان المنطقي لا يتعلق غرضه الا اصلبي الا بنفس المعاني ، ولكنه لا يستغني عن البحث عن احوال الالفاظ توصلها الى المعاني ، لانه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الافكار بينهم لا يكون غالبا الا بتوسط لغة من اللغات . والالفاظ قد يقع فيها التغير والخلط فلا يتم التفاهم بها ، فاحتاج المنطقي الى أن يبحث عن احوال اللفظ من جهة عامة ، من غير اختصاص بلغة من اللغات ، اتساما للتفاهم ، ليزن كلامه وكلام غيره بمقاييس صحيح .

وقلنا : (من جهة عامة) ، لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة ، وإن كان قد يحتاج الى البحث عما يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قل : كالبحث عن دلالة لام التعريف – في لغة العرب – على الاستغرار ، وعن كأن وأخواتها في انها من الادوات والحرروف ، وعن أدوات العموم والسلب ٠٠٠ وما الى ذلك . ولكنه قد يستغني عن ادخالها في المنطق اعتمادا على علوم اللغة .

هذه حاجته من اجل التفاهم مع غيره . وللمنطقي حاجة أخرى ^(١) الى مباحث الالفاظ من اجل نفسه ، هي أعظم واشد من حاجته الاولى ، بل لعلها هي السبب الحقيقي لادخال هذه الابحاث في المنطق .

(١) هذا البحث الى آخره ليس من منهاج دراستنا . ولكنها وضعناء للطلاب الذين يرغبون في التوسيع ، حرصا على فائدتهم . هو بحث له قيمة علمية ، لاسيما في مباحث أصول الفقه .

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمهيد نافع ، ثم نذكر وجه حاجة الانسان في نفسه الى معرفة مباحث الالفاظ نتيجة للتمهيد ، فنقول ٠

(التمهيد) — ان للاشياء اربعة وجودات : وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان جعليان :

الاول — (الوجود الخارجي) ، كوجودك وجود الاشياء التي حولك ونحوها ، من افراد الانسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والقمر والنجوم ، الى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لا يحصر لها ٠

الثاني — (الوجود الذهني) ، وهو علمنا بالاشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم ٠ وقد قلنا سابقاً : ان للانسان قوة تنطبع فيها صور الاشياء ٠ وهذه القوة تسمى الذهن ٠ والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم ٠

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان ٠ لانهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر ٠

الثالث — (الوجود اللفظي) ٠ بيانه : ان الانسان لما كان اجتماعيا بالطبع ومضطرا للتعامل والتفاهم مع باقي افراد نوعه ، فانه يحتاج الى نقل افكاره الى الغير وفهم افكار الغير ٠ والطريقة الاولية للتفسير هي أن يحضر الاشياء الخارجية بنفسها ، ليحس بها الغير باحدى الحواس فيدركها ٠ ولكن هذه الطريقة من التفسير تكلفة كثيرة من العناء ، على انها لاتقوى بتفصيل أكثر الاشياء والمعاني ، أما لأنها ليست من الموجودات الخارجية أو لأنها لا يمكن احضارها ٠

فألهم الله تعالى الانسان طريقة سهلة سريعة في التفهم ، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بتقاطيع الحروف ليؤلف منها الالفاظ ٠ وبمرور الزمن دعت الانسان الحاجة – وهي ألم الاختراع – الى أن يضع لكل معنى يعرفه ويحتاج الى التفاهم عنه لفظا خاصا ٠ ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها ٠

ولاجل أن تثبت في ذهنك ايها الطالب هذه العبارة أكررها لك : (ليحضر المعاني بالالفاظ بدلا من احضارها بنفسها) ٠ فتأملها جيدا ٠ واعرف ان هذا الاحضار ائما يتمكن الانسان منه بسبب قوة ارتباط اللفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن ٠ وهذا الارتباط القوي ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال ٠ فاذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصباحان عنده كشيء واحد ، فاذا أحضر المتكلم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع ، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجا نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له ، فان السامع في كل الحالين يتنتقل ذهنه الى المعنى ٠ ولذا قد يتنتقل السامع الى المعنى ويغفل عن اللفظ وخصائصه كأنه لم يسمعه مع انه لم يتنتقل اليه الا بتتوسط سمع اللفظ ٠

وزيادة المخصوص ان هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد ، فاذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى ٠ فلذا تقول : « وجود اللفظ وجود المعنى » ٠ ولكنه وجود لفظي للمعنى » أي ان الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير ، وينسب وجوده الى المعنى مجازا ، بسبب هذا الارتباط الناشيء من الوضع ٠ والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من

المعنى الى اللفظ وبالعكس : فان اسم المحبوب من أعزب الالفاظ عند المحب، وان كان في نفسه لفظاً وحشياً ينفر منه السمع واللسان . واسم العدو من اسميع الالفاظ وان كان في نفسه لفظاً مستملحاً . وكلما زاد هذا الارتباط زاد الانتقال ، ولذا نرى اختلاف القبح في الالفاظ المعبر بها عن المعاني القبيحة ، نحو التعبير عن عورة الانسان ، فكثير الاستعمال أقبح من قليله . والكنية أقل قبحاً . بل قد لا يكون فيها قبح كما كنى القرآن الكريم بالفروج .

وكذا رصانة التعبير وعدوته يعطى جمالاً في المعنى لانجده في التعبير الركيك الجافي ، فيضفي جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعدوته .
٤ - (الوجود الكتبى) . شرحه : ان الالفاظ وحدتها لاتكفي للقيام بحاجات الانسان كلها ، لأنها تختص بالمشافهين . أما الغائبون والذين سيوجدون ، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهمهم ، فالتجأ الانسان أن يصنع النقوش الخطية لاحضار الالفاظ الدالة على المعاني ، بدلاً من النطق بها ، فكان الخط وجوداً للفظ . وقد سبق أن قلنا : أن اللفظ وجود للمعنى ، فلذا نقول : « ان وجود الخط وجود للفظ وجود للمعنى تبعاً » . ولكنه وجود كتبى للفظ والمعنى ، أي ان الموجود حقيقة هو الكتابة لغير ، وينسب الوجود الى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع ، كما ينسب وجود اللفظ الى المعنى مجازاً بسبب الوضع .

اذن الكتابة تحضر الالفاظ ، والالفاظ تحضر المعاني في الذهن ، والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية .

فافضح ان الوجود اللغوي والكتبى (وجودان مجازيان اعتباريان

للمعنى) بسبب الوضع والاستعمال •

النتيجة :

لقد سمعت هذا البيان المطول — وغرضنا ان نفهم منه الوجود اللفظي ، وقد فهمنا ان اللفظ والمعنى لاجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد ، فإذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت المعنى بنفسه •

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الانسان بينه وبين نفسه ، ألا ترى نفسك عندما تحضر اي معنى كان في ذهنك لابد أن تحضر معه لفظه ايضا ، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى الى معنى بتوسيط احضارك للفاظها في الذهن : فانا نجد أنه لا ينفك غالبا تفكيرنا في أي أمر كان عن تخيل الالفاظ وتصورها كأنما تحدث الى نفوسنا ونناجيها بالالفاظ التي تخيلها ، فترت الالفاظ في اذهاننا ، وعلى طبقها نرتب المعاني وتفاصيلها ، كما لو كنا تكلم مع غيرنا •

قال الحكيم العظيم الشيخ الطوسي في شرح الاشارات : « الانتقالات الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية ، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة — يشير الى علاقة اللفظ بالمعنى — في الادهان »

فإذا أخطأ المفكر في الالفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية ، للسبب المقدم •

فمن الضروري لترتيب الافكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الالفاظ من وجها عامة ، وكان لزاما على المنطقي أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانتها بها على تنظيم افكاره الصحيحة •

الدلالة

تعريف الدلالة :

اذا سمعت طرقة بابك ينتقل ذهنك — لاشك — الى أن شخصا على الباب يدعوك • وليس ذلك الا لأن هذه الطرقة كشفت عن وجود شخص يدعوك • وان شئت قلت : انها (دلت) على وجوده •
اذن ، طرقة الباب (دال) ، وجود الشخص الداعي (مدلول) وهذه الصفة التي حصلت للطريقة (دلالة) •
وهكذا ، كل شيء اذا علمت بوجوده ، فينتقل ذهنك منه الى وجود شيء آخر — نسميه (دالا) ، والشيء الآخر (مدلولا) ، وهذه الصفة التي حصلت له (دلالة) •
فيتضمن ذلك ان الدلالة هي : « كون الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر » •

اقسام الدلالة :

لاشك ان انتقال الذهن من شيء الى شيء لا يكون بلا سبب • وليس السبب الا رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن • وهذه العلاقة الذهنية أيضا لها سبب • وسببها العلم باللازمية بين الشيئين خارج الذهن • ولاختلف هذه الملازمية من كونها ذاتية او طبيعية او بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة الى اقسام ثلاثة : عقلية وطبيعية ووضعية •

١ - (الدلالة العقلية) - وهي فيما اذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي ، كالاثر والمؤثر . فاذا علم الانسان - مثلا - ان ضوء الصباح اثر لطوع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه الى طلوع الشمس قطعا ، فيكون ضوء الصبح دالا على الشمس دلاله عقلية . ومثله اذا سمعنا صوت متكلم من وراء جدار فعلمنا بوجود متكلم ما .

٢ - (الدلالة الطبيعية) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبيعية ، أعني التي يقتضيها طبع الانسان ، وقد يتختلف ويختلف باختلاف طباع الناس ، لا كالاثر بالنسبة الى المؤثر الذي لا يتختلف ولا يختلف .

وامثلة ذلك كثيرة ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : (آخر) عند الحس بالألم ، و (آه) عند التوجع ، و (اف) عند التأسف والتضجر . ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه او يتمطى عند الضجر والسام ، او يعيث بما يحمل من اشياء او بلحيته او بأفنه او يضع اصبعه بين أعلى اذنه وحاجبه عند التفكير ، او يتثأب عند النعاس ٠٠٠

فاذا علم الانسان بهذه الملازمات فانه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين الى الآخر ، فعندما يسمع بكلمة (آخر) ينتقل ذهنه الى أن متكلمها يحس بالألم . واذا رأى شخصا يعيث بمسبحةه يعلم باه في حالة تفكير ٠٠٠ وهكذا .

٣ - (الدلالة الوضعية) : وهي فيما اذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود احدهما يكون دليلا على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلا على الالفاظ ، وكاشارات

الاخرس و اشارات البرق واللاسلكي والرموز الحسابية والهندسية ورموز
سائر العلوم الاخرى ، والالفاظ التي جعلت دليلا على مقاصد النفس .

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه الى
شيء المدلول .

أقسام الدلالة الوضعية :

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم الى قسمين ^(١) :

أ - (الدلالة اللفظية) : اذا كان الدال الموضوع لفظا .

ب - (الدلالة غير اللفظية) : اذا كان الدال الموضوع غير لفظ ،
كالاشارات والخطوط ، والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ، واللوحات
المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق الى محل او
بلدة ٠٠٠ ونحو ذلك .

الدلالة اللفظية

تعريفها :

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو
العلقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى . وتنشأ هذه العلقة - كما

(١) انما قسمنا الوضعية فقط الى هذين القسمين ، لأن العقلية والطبيعية
- وإن كان الدال فيهما قد يكون لفظا - لا ثمرة في تقسيمهما الى القسمين لعدم
اختصاص كل قسم بشيء دون الآخر . وليس كذلك الوضعية لانقسام اللفظية
منها الى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللفظية . بل كل هذا التقسيم للدلالة
انما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية وأقسامها .

عرفت — من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة • وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللغوية بأنها :

« هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدروره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به » •

أقسامها :

المطابقية . التضمنية . الالتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة اوجه متباعدة :

(الوجه الاول) — المطابقة : بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويتطابقه ، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه ، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من تقوش وغلاف ، وكدلالة لفظ الانسان على تمام معناه ، وهو الحيوان الناطق • وتسمى الدلالة حينئذ (المطابقية) أو (التطابقية) ، لتطابق اللفظ والمعنى •

وهي الدلالة الاصلية في الالفاظ التي لا جلها مباشرة وضفت لمعانيها •

(الوجه الثاني) — التضمن : بأن يدل اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمه ، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف • وكدلالة لفظ الانسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده ••• فلو بعث الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه ، ولو أردت بعد ذلك أن تستثنى الغلاف لاحتاج عليك بدلاله لفظ الكتاب على دخول الغلاف • وتسمى هذه الدلالة (التضمنية) • وهي فرع عن الدلالة المطابقية ، لأن

الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل •

(الوجه الثالث) الالتزام : بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استبعاد الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلالة لفظ الدوامة على القلم . فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدوامة لم ينص على القلم فجئته بالدوامة وحدها لعاتبتك على ذلك محتاجاً بأن طلب الدوامة كاف في الدلالة على طلب القلم . وتسمى هذه الدلالة (الالتزامية) .

وهي فرع أيضاً عن الدلالة المطابقية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى .

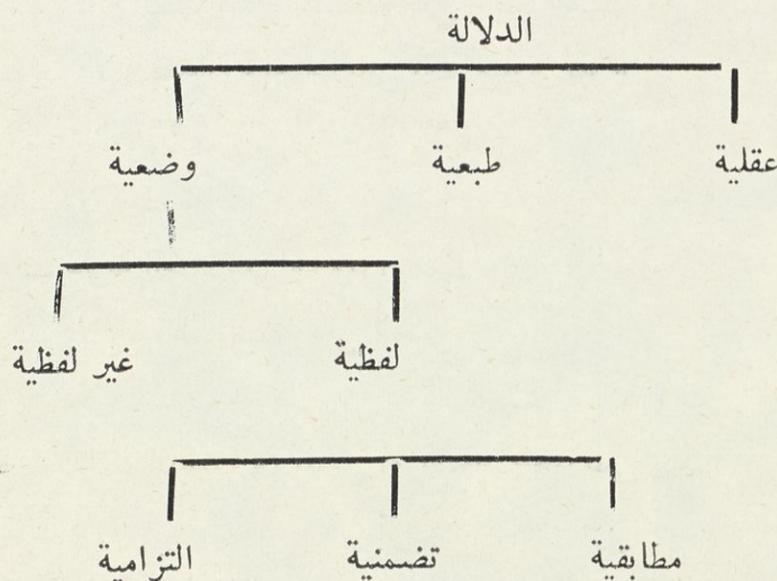
شرط الدلالة الالتزامية :

يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً ، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن والا لما حصل انتقال الذهن .

ويشترط - أيضاً - أن يكون التلازم واضحًا بيناً ، بمعنى أن الذهن إذا تصور معنى اللفظ ينتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر^(١) .

(١) سيأتي في مباحث الكل أن اللازم ينقسم إلى البين وغير البين . والبين إلى بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى العام . والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بيناً بالمعنى الأخص . ومعناه ما ذكرناه في المتن .

الخلاصة :



تَمْرِيناتٌ

(١) بين أنواع الدلالة فيما يأتي :

- أ— دلالة عقرب الساعة على الوقت .
- ب— دلالة صوت السعال على ألم الصدر .
- ج— دلالة قيام الجالسين على احترام القادر .
- د— دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل .
- ه— دلالة حركة رأس المسئول الى الاسفل على الرضا والى الاعلى على عدم الرضا .

(٢) اصنع جدولًا للدلائل الثلاث (العقلية واحتياها) وضع في كل قسم ما يدخل فيه من الأمثلة الآتية :

- أ— دلالة الصعود على السطح على وجود السلم •
- ب— دلالة فقدان حاجتك على أخذ سارق لها •
- ج— دلالة الآرين على الشعور بالألم •
- د— دلالة كثرة الكلام على الطيش وقلته على الرزانة •
- ه— دلالة الخط على وجود الكاتب •
- و— دلالة سرعة النبض على الحمى •
- ز— دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة •
- ح— دلالة التبخر في المشي أو تصوير الخد على الكبراء •
- ط— دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله •
- ي— دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة •

(٣) عين اقسام الدلالة اللفظية من الأمثلة الآتية : —

- أ— دلالة لفظ الكلمة على (القول المفرد) •
- ب— دلالة لفظ الكلمة على (القول) وحده أو (المفرد) وحده •
- ج— دلالة لفظ السقف على الجدار •
- د— دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها •
- ه— دلالة لفظ السيارة على محركها •
- و— دلالة لفظ الدار على غرفها •
- ز— دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها •

(٤) اذا اشتري شخص من آخر داراً وتنازعا في الطريق إليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار ، فهذه الدلالة المدعاة من أي اقسام

الدلالـة الـلفـظـية تـكـون ؟

(٥) استأجر رجل عاملـا ليـعمل اللـيل كـله ، وـلكـن العـامل تركـ العمل عندـ الفـجر ، فـخـاصـصـه المـسـتـأـجـر مـدـعـيـا دـلـالـة لـفـظـ اللـيل عـلـى الـوقـت مـنـ الفـجر إـلـى طـلـوعـ الشـمـس ، فـمـنـ أـيـ اـقـسـامـ الدـلـالـة الـلـفـظـية يـنـبـغـي أـنـ تـكـونـ هـذـهـ الدـلـالـةـ المـدـعـاةـ ؟

(٦) لـمـاـ يـقـولـونـ لـاـيـدـلـ لـفـظـ (الـاسـدـ) عـلـىـ (بـخـرـ الـفـمـ) دـلـالـةـ التـزـامـيـةـ ،ـ كـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ الشـبـاجـاعـةـ ،ـ مـعـ أـنـ الـبـخـرـ لـازـمـ لـلـاسـدـ كـالـشـبـاجـاعـةـ ؟

تقسيمات الألفاظ

لللغة المستعمل بما له من المعنى عدة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى ، وهي أهم مباحث الألفاظ بعد بحث الدلالة . ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات ، وهي ثلاثة ، لأن اللفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثة بما هو لفظ مطلقا سواء كان واحدا أو متعددا .

— ١ —

المختص . المشترك . المنقول . المرتجل . الحقيقة والمجاز

إن اللفظ الواحد الدال على معناه باحدى الدلالات الثلاث المتقدمة إذا نسب إلى معناه ، فهو على أقسام خمسة ، لأن معناه إما أن يكون واحدا أيضا ويسمى (المختص) ، وأما أن يكون متعددا . وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرتجل ، وحقيقة ومجاز ، فهذه خمسة أقسام :

١ - (المختص) : وهو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد فاختص به ، مثل حديد وحيوان .

٢ - (المشتراك) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجيمع كلام على حدة ، ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للأخر مثل (عين) الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها . ومثل

(الجوان) الموضوع للاسود والابيض . والمشترك كثير في اللغة العربية .

٣ - (المنقول) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بان الوضع لاحدها مسبوق بالوضع الآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعينين في الوضع اللاحق . مثل لفظ (الصلة) الموضوع اولا للدعاء ثم نقل في الشرع الاسلامي لهذه الافعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبة الاول . ومثل لفظ (الحج) الموضوع اولا للقصد مطلقا ، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالافعال المخصوصة والوقت المعين . وهكذا أكثر المنقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون . ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر .

والمنقول ينسب الى ناقله فان كان العرف العام قيل له : منقول عربي كلغظ السيارة والطائرة . وان كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطقة والنحاة والفلسفه ونحوهم قيل له : منقول شرعى او منطقي او نحوى او فلسفى . وهكذا .

٤ - (المرتجل) : وهو كالمنقول بلا فرق الا انه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعينين ، ومنه أكثر الاعلام الشخصية .

٥ - (الحقيقة والمجاز) : وهو اللفظ الذي تعدد معناه ، ولكنه موضوع لاحد المعاني فقط ، واستعمل في غيره لعلاقة و المناسبة بينه وبين المعنى الاول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني . فيسمى (حقيقة) في المعنى الاول ، و (مجازا) في الثاني ، ويقال للمعنى الاول معنى حقيقي ، وللثاني مجازي .

والمحاز دائما يحتاج الى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعيين المعنى المجازي من بين المعاني المجازية .

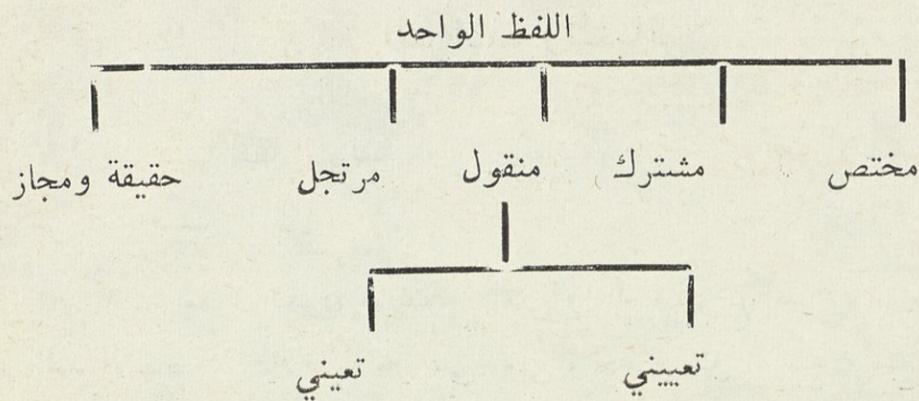
تنبيهان

١ - ان المشترك اللغطي والمحاز لا يصح استعمالهما في الحدود والبراهين ، الا مع نصب القرينة على ارادة المعنى المقصود ، ومثلهما المنقول والمرتجل مالم يهجر المعنى الاول ، فاذا هجر كان ذلك وحده قرينة على ارادة الثاني .

على أنه يحسن اجتناب المحاز في الاساليب العلمية حتى مع القرينة .

٢ - المنقول ينقسم الى (تعيني وتعيني) ، لأن النقل تارة يكون من ناقل معين باختياره وقصده ، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول (التعيني) أي ان الوضع فيه بتعيين معين . وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره ، وإنما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا بقصد الوضع له ، ثم يكثر استعمالهم له ويشهر بينهم ، حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في اذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة . فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى . وهو (المنقول التعيني) .

الخلاصة :



تَمْرِيناتٌ

- ١ - هذه الالفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ (مختص)
مشترك) منقول) الى آخره) من أي اقسام اللفظ الواحد ؟ أي انها
مختصة او مشتركة او غير ذلك .
- ٢ - اذكر ثلاثة أمثلة لكل من اقسام اللفظ الواحد الخمسة .
- ٣ - كيف تميز بين المشترك والمنقول ؟
- ٤ - هل تعرف لماذا يحتاج المشترك الى فريه ؛ وهل يحتاج المنقول
الى القرينة ؟

— ٢ —

الترادف والتبابين

اذا قسنا لفظا الى لفظ او الى الفاظ ، فلا تخرج تلك الالفاظ المتعددة
عن أحد قسمين :

١ — اما أن تكون موضوعة لمعنى واحد ، فهي (المترادفة) ، اذا كان
أحد الالفاظ ^(١) رديفا للآخر على معنى واحد . مثل : أسد وسبع وليث
هرة وقطة . انسان وبشر .

فالترادف : « اشتراك الالفاظ المتعددة في معنى واحد » .

٢ — واما أن يكون كل واحد منها موضوعاً لمعنى مختص به ، فهي
(المتباعدة) ، مثل : كتاب . قلم . سماء . أرض . حيوان . جمامد . سيف .
صارم

فالتبابين : « أن تكون معاني الالفاظ متكررة بتکثر الالفاظ » . والمراد
من التبابين هنا غير التباین الذي سیأتي في النسب ، فان التباین هنا بين الالفاظ
باعتبار تعدد معناها ، وان كانت المعانی تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها ،
فان السيف يباین الصارم ، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من
السيوف . فهما متباینان معنى وان كانوا يلتقيان في الأفراد ، اذ أن صارم

(١) هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعدا على نحو الجمع المنطقي . والجمع
باصطلاح علماء النطق معناه أكثر من واحد . وفي اللغة العربية — كما هو
معلوم — معناه أكثر من اثنين . فتنبه الى هذا الاستعمال .

سيف . وكذا الانسان والناطق ، متبنيان معنى ، لأن المفهوم من احدهما غير المفهوم من الآخر وان كانا يلتقيان في جميع افرادهما لأن كل ناطق انسان وكل انسان ناطق .

قسمة الالفاظ المتباعدة :

المثلان . المخالفان . المتقابلان

تقديم ان الالفاظ المتباعدة هي ما تكررت معانيها بتكررها ، أي ان معانيها متغيرة . ولما كان التغير بين المعاني يقع على اقسام ، فان الالفاظ بحسب معانيها أيضا تنسب لها تلك الاقسام . والتغير على ثلاثة أنواع : التمايل ، والمخالف ، وال مقابل .

لان المتعارفين اما اأن يراعى فيهما اشتراكيهما في حقيقة واحدة فهما (المثلان) واما ألا يراعى ذلك سواء كانا مشتركين بالفعل في حقيقة واحدة او لم يكونا . وعلى هذا التقدير الثاني أي تقدير عدم المراعاة ، فان كانا من المعاني التي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، بآن كان بينهما تنافر وتعارض فهما (المخالفان) ، والا فهما (المتقابلان) .

وهذا يحتاج الى شيء من التوضيح ، فنقول :

١ - (المثلان) هما المشتركان في حقيقة واحدة بما هما مشتركان ، أي لوحظ واعتبر اشتراكيهما فيها ، كمحمد وجعفر اسمين لشخصين مشتركين في الانسانية بما هما مشتركان فيها ، وكالانسان والفرس باعتبار اشتراكيهما في الحيوانية . والا فمحمد وجعفر من حيث خصوصية ذاتيهما مع قطع النظر عما اشتركا فيه هما مخالفان كما سيأتي . وكذا الانسان والفرس هما مخالفان بما هما انسان وفرس .

والاشتراك والتماثل ان كان في حقيقة نوعية بأن يكونا فردان من نوع واحد كمحمد وجعفر يخص باسم المثليين او المتماثلين ولا اسم آخر لهما . وان كان في الجنس كالانسان والفرس سميأً أيضاً (متجانسين) وان كان في الاسم أي في المقدار سميأً أيضاً (متساوين) ، وان كان في الكيف اي في كيفيتهما وهيئتهما سميأً أيضاً (متشابهين) . والاسم العام للجميع هو (التماثل) .

ومثلان ابدا لا يجتمعان ببديهية العقل .

٢ - (المخالفان) ، وهو المتأغيران من حيث هما متغايران ، ولا مانع من اجتماعهما في محل واحد اذا كانوا من الصفات ، مثل الانسان والفرس بما هما انسان وفرس ، لا بما هما مشتركان في الحيوانية كما تقدم . وكذلك : الماء والهواء ، النار والتراب ، الشمس والقمر ، السماء والارض .

ومثل السواد والحلوة ، الطول والرقة ، الشجاعة والكرم ، البياض والحرارة . والمخالف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وان كانوا مشتركين نوعاً في الانسانية ، ولكن لم يلحظ هذا الاشتراك . وقد يكون في النوع مثل الانسان والفرس وان كانوا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلحظ الاشتراك . وقد يكون في الجنس ، وان كانوا مشتركين في وصفهما العارض عليهما ، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الايض الا أنه لم يلحظ ذلك .

ومنه يظهر ان مثل محمد وجعفر يصدق عليهما انهما مخالفان بالنظر الى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثلان بالنظر الى اشتراكهما وتماثلهما في النوع وهو الانسان . وكذا يقال عن الانسان والفرس هما

متخالفان من جهة تغايرهما في الانسانية والفرسنية ومثلان باعتبار اشتراكيهما في الحيوانية . وهكذا في مثل القطن والثلج . الحيوان والنبات . الشجر والحجر .

ويظهر أيضا ان التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعوا ، فان الأمثلة المذكورة قريبا لا يمكن فيها الاجتماع مع انها ليست من المتقابلات – كما سيأتي – ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح .
ثم ان التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضا فيقال للمتقابلين على هذا الاصطلاح انهم متخالفان .

٣ – (المتقابلان) هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد ، كالانسان واللانسان . والاعمى والبصير ، والابوة والبنوة ، والسوداد والبياض .

فيقييد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في الوجود كبياض القرطاس وسواد الحبر . وبقييد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الابوة والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهتين اذ قد يكون شخص أبا لشخص وابنا لشخص آخر . وبقييد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في زمانين ، اذ قد يكون جسم باردا في زمان ونفسه حارا في زمان آخر .

اقسام التقابل

للت مقابل أربعة أقسام :

١ – (مقابل النقيضين) أو السلب والإيجاب ، مثل : انسان

ولا انسان ، سواد ولا سواد ، منير وغير منير ٠

والنقيضان : أمران وجودي وعدمي ، أي عدم لذلك الوجودي ، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهية العقل ، ولا واسطة بينهما ٠

٢ - (تقابل الملكة وعدتها) ، كالبصر والعمى ، والزواج والعزوبة ، فالبصر ملكة والعمى عدتها ، والزواج ملكة والعزوبة عدتها

ولا يصح أن يحل العمى إلا في موضع يصح فيه البصر ، لأن العين ليس هو عدم البصر مطلقاً ، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً ، وكذا العزوبة لاتصال إلا في موضع يصح فيه الزواج ، لعدم الزواج مطلقاً ، فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان ، بل هما يرتفعان . وإن كان يمتنع اجتماعهما ، فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصيراً ، ولا أعزب ولا متزوج ، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً ، ولا من شأنه أن يكون متزوجاً ٠

اذن الملكة وعدتها : « أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لاتصح فيه الملكة » ٠

٣ - (تقابل الضدين) ، كالحرارة والبرودة ، والسواد والبياض ، والفضيلة والرذيلة ، والتهور والجبن ، والخفة والثقل ٠

والضدان : « هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ، ولا يتصور اجتماعهما فيه ، ولا يتوقف تعلم أحدهما على تعلم الآخر » ٠

وفي كلمة (المتعاقبان على موضوع واحد) يفهم ان الضدين لابد أن يكونا صفتين ، فالذاتان مثل انسان وفرس لا يسميان بالضدين . وكذا الحيوان والحجر ونحوهما . بل مثل هذه تدخل في المعاني المختلفة ، كما

تقديم *

وبكلمة « لا يتوقف تعلق احدهما على تعلق الآخر » يخرج المتضاريفان ،
لأنهما أمران وجوديان أيضا ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة ،
ولكن تعلق احدهما يتوقف على تعلق الآخر . وسيأتي *

٤ - (مقابل المتضاريفين) مثل : الاب والابن ، الفوق والتحت ، المتقدم
والمتأخر ، العلة والمعلول ، الخالق والمخلوق وانت اذا لاحظت هذه الامثلة

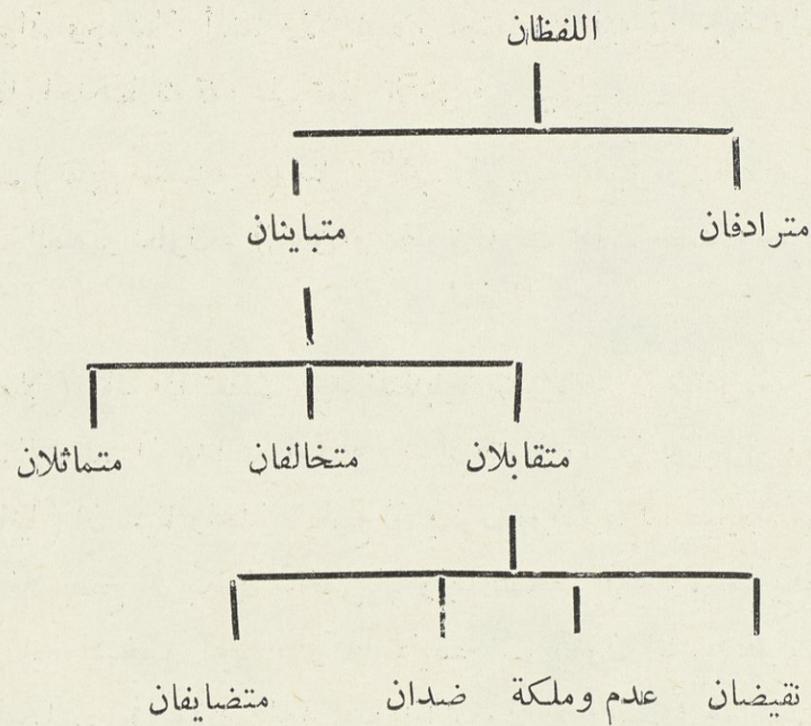
تجد :

(أولا) انك اذا تعلقت أحد المقابلين منها لابد أن تتعقل معه مقابلته
الآخر : فإذا تعلقت ان هذا أب او علة لابد ان تتعقل معه ان له ابنا أو معلولا .
(ثانيا) أن شيئا واحدا لا يصح أن يكون موضوعا للمتضاريفين من جهة
واحدة ، فلا يصح أن يكون شخص ابا وابنا لشخص واحد ، نعم يمكن أن
شخص وابنا لشخص آخر . وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقا وتحتها
لنفس ذلك الشيء في وقت واحد . وانما يكون فوقا لشيء هو تحت له ،
وتحتا شيء آخر هو فوقه . وهكذا .

(ثالثا) ان المقابلين في بعض هذه الامثلة المذكورة أولا ، يجوز أن
يرتفعا ، فان واجب الوجود لا فوق ولا تحت ، والحجر لا أب ولا ابن .
وإذا اتفق في بعض الامثلة ان المتضاريفين لا يرتفعان كالعلة والمعلول ، فليس
ذلك لأنهما متنضاريفان ، بل لامر يخصهما ، لأن كل شيء موجود لا يخلو
اما أن يكون علة او يكون معلولا .

وعلى هذا البيان يصح تعريف المتضاريفين بأنهما : « الوجوديان اللذان
يتعقلان معا ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن
يرتفعا » .

الخلاصة :



تَمْرِنَاتٌ

١ - بين المترادفة والمتباينة من هذه الأمثلة بعد التدقير في كتب اللغة :

كتاب وسفر	مقول ولسان
خطيب ومصقع	ليل ومساء
عين ونظر	فرس وصاهل
جلوس وقعود	مصنوع وسامع
قد وقطع	كف ويد

٢ — اذكر ثلاثة أمثلة لكل من المتخالفة والمتماثلة .

٣ — بين أنواع التقابل في الأمثلة الآتية : —

الخير والشر • النور والظلمة • الحركة والسكنون • الظلم والعدل
المتحى والأمرد • المتعلق والحادي • الصباح والمساء • الدال والمدلول
التصور والتصديق • العلم والجهل • القيام والقعود • العالم والمعلوم

* * *

المفرد والمركب

ينقسم اللفظ مطلقاً (غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً) إلى
قسمين :

أ - (المفرد) ويقصد المنطقيون به :

(أولاً) اللفظ الذي لا جزء له، مثل الباء من قولك : كتبت بالقلم ،

و (ق) فعل أمر من وقي يقى .

(ثانياً) اللفظ الذي له جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى
حين هو جزء له ، مثل : محمد · على · قرآن · عبد الله · عبد الحسين ·
وهذان الآخرين إذا كانوا أسمين لشخصين فأنت لا تقصد بجزء اللفظ (عبد)
و (الله) و (الحسين) معنى اصلاً، حينما تجعل مجموع الجزئين دالاً على
ذات الشخص · وما مثل هذا الجزء إلا حرف (م) من محمد وحرف (ق)
من قرآن ·

نعم في موضع آخر قد تقول (عبد الله) وتعني بعد معناه المضاف إلى
الله تعالى كما تقول (محمد عبد الله ورسوله) · وحينئذ يكون نعتاً لا اسم
ومركباً لا مفرداً · أما لو قلت (محمد بن عبد الله) فعبد الله مفرد هو اسم
أب محمد ·

أما النحويون فعندهم مثل (عبد الله) إذا كان أسماء لشخص مركب
لا مفرد ، لأن الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة

عند المناطقة . اذ النحوى ينظر الى الاعراب والبناء ، فما كان له اعراب او بناء واحد فهو مفرد والا فمركب كعبد الله علما فان (عبد الله) له اعراب و (الله) له اعراب . أما المنطقي فانما ينظر المعنى فقط .

اذن المفرد عند المنطقي هو :

«اللفظ الذي ليس له جزء يدل (١) على جزء معناه حين هو جزء » .

ب - (المركب) ويسمى القول . وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل (الخمر مضر) ، فالجزاءان : (الخمر) ، و (مضر) يدل كل منهما على جزء معنى المركب . ومنه (الغيبة جهد العاجز) فالمجموع مركب و (جهد العاجز) مركب أيضا . ومنه (شر الاخوان من تكفل له) فالمجموع مركب ، و (شر الاخوان) مركب أيضا ، و (من تكفل له) مركب أيضا .

اقسام المركب

المركب : تام وناقص .

التام : خبر وانشاء .

أ - التام والناقص :

أ - بعض المركبات للمتكلّم أَن يكتفي به في افاده السامع ، والسامع لا ينتظر منه اضافة لفظ آخر لاتمام فائدته . مثل الصبر شجاعة . قيمة كل

(١) ليتبينه الاستاذة اانا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم ، لأننا نعتقد أن الدلالة لا تحصل بغير القصد . وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك ، فمثل (الحيوان الناطق) لو جعل علماً لاحد افراد الانسان لا يدل جزؤه على جزء معناه . وهو مثل (عبد الله) لا فرق بينهما .

أمرىء ما يحسنه . اذا علمت فاعمل — فهذا هو (المركب التام) . ويعرف بأنه : «ما يصح للمتكلم السكوت عليه» .

٢ — أما اذا قال : (قيمة كل أمرىء ٠٠٠) وسكت ، أو قال : (اذا علمت ٠٠٠) بغير جواب للشرط ، فان السامع يبقى متظراً ويجده ناقصاً ، حتى يتم كلامه . فمثل هذا يسمى (المركب الناقص) . ويعرف بأنه : (ملا يصح السكوت عليه) .

ب - الخبر والانشاء

كل مركب تام له نسبة قائمة بين اجزائه تسمى النسبة التامة أيضاً ، وهذه النسبة :

١ — قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها ، مع غض النظر عن اللفظ . وإنما يكون لفظ المركب حاكياً وكاشفاً عنها . مثلما اذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي ، فاخبرت عنه ، كمطر السماء ، فقلت : مطر السماء ، أو تمطر غالباً . وهذا يسمى (الخبر) ويسمى أيضاً (القضية) و (القول) . ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعية : فقد يطابقها فيكون صادقاً ، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً .

اذن الخبر هو : «المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب» ^(١) . والخبر هو الذي يهم المنطقى ان يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق .

٢ — وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتة بعض النظر عن اللفظ ،

(١) ستأتي اضافة كلمة (لذاته) في تعريف الخبر والانشاء في بحث القضية ، فراجع .

وانما اللفظ هو الذي يحقق النسبة ويوجدها بقصد المتكلم ، وبعبارة أصرح ان المتكلم يوجد المعنى بلفظ المركب ، فليس وراء الكلام نسبة لها حقيقة ثابتة يطابقها الكلام تارة ولا يطابقها أخرى . ويسمى هذا المركب (الانشاء) . ومن امثلته :

١ - (الامر) نحو : احفظ الدرس

٢ - (النهي) نحو : لا تجالس دعاء السوء

٣ - (الاستفهام) نحو : هل المريخ مسكون ؟

٤ - (النداء) نحو : يا محمد !

٥ - (التسمى) نحو : لو ان لنا كرمة فنكرون من المؤمنين !

٦ - (التعجب) نحو : ما اعظم خطر الانسان !

٧ - (العقد) : كان شاء عقد البيع والاجارة والنكاح ونحوها نحو

بعث وأجرت وانكحت ٠٠٠٠

٨ - (الايقاع) : كصيغة الطلاق والعتق والوقف ونحوها نحو

فلانة طالق . وعبدي حر ٠٠٠

وهذه المركبات كلها ليس معانيها حقائق ثابتة في انفسها — بعض النظر عن اللفظ — تتحققى عنها فتطابقها او لا تطابقها ، وانما معانيها تنشأ وتجد باللفظ ، فلا يصح وصفها بالصدق والكذب .

فالانشاء هو : « المركب التام الذي لا يصح أن نصفه بصدق وكذب » .

أقسام المفرد

المفرد : الكلمة • اسم • أداة •

١ - (الكلمة) وهي الفعل باصطلاح النحو • مثل : كتب • يكتب • اكتب • فإذا لاحظنا هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجد أنها :

(أولاً) تشارك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي (الكاف فالباء فالباء) • وتشترك أيضاً في معنى واحد هو معنى الكتابة ، وهو معنى مستقل في نفسه •

و (ثانياً) تفترق في هيئة اللغة ، فإن لكل منها هيئة تخصها • وتفترق أيضاً في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها ، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشترك فيها إلى فاعل ما غير معين في زمان معين من الأزمنة : فكتاب تدل على نسبة الحديث (وهو المعنى المشترك) إلى فاعل ما ، واقعة في زمان مضى • ويكتب على نسبة تجدد الواقع في الحال او في الاستقبال إلى فاعلها • واكتبه على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما •

ومن هذا البيان نستطيع أن نستنتج أن المادة التي تشارك فيها الكلمات الثلاث تدل على المعنى الذي تشارك فيه ، وأن الهيئة التي تفترق فيها وتحتاج تدل على المعنى الذي تفترق فيه ويختلف فيها •

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها : «اللفظ المفرد الدال بمعادته على معنى مستقل في نفسه وبهيئة على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا يعينه نسبة تامة زمانية » •

وبقولنا : نسبة تامة تخرج الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فانها تدل بماذاها على المعنى المستقل وبهياتها على نسبة الى شيء لا يعينه في زمان ما ، ولكن النسبة فيها نسبة ناقصة لا تامة .

٢ - (الاسم) : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية . مثل : محمد . انسان . كاتب . سؤال . نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كاسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لأنها تدل على ذات لها هذه المادة .

٣ - (الاداة) وهي الحرف باصطلاح النحاة . وهو يدل على نسبة بين طرفيين . مثل : (في) الدالة على النسبة الظرفية . و (على) الدالة على النسبة الاستعلائية . و (هل) الدالة على النسبة الاستفهامية . والنسبة دائمًا غير مستقلة في نفسها ، لأنها لا تتحقق الا بطرفيها .

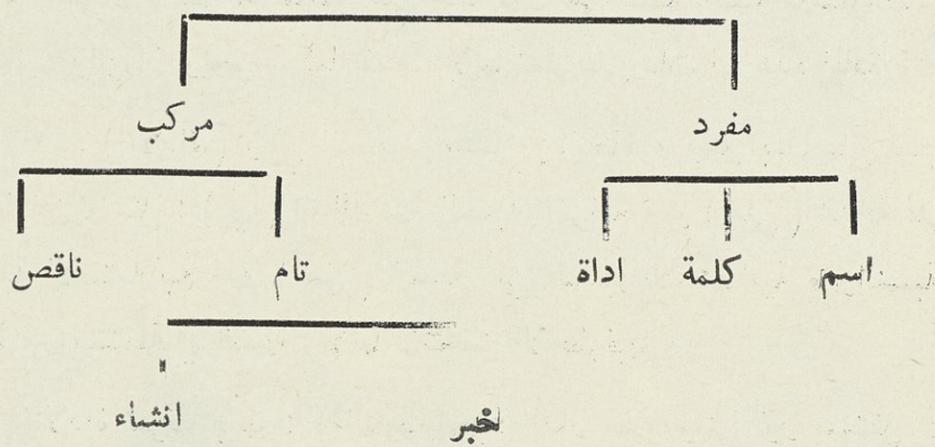
فالاداة تعرف بأنها : (اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه) .

(ملاحظة) - الافعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عرف المنطقيين - على التحقيق - تدخل في الادوات ، لأنها لا تدل على معنى مستقل في نفسه لتجريدها عن الدالة على الحدث ، بل انما تدل على النسبة الزمانية فقط . فلذلك تحتاج الى جزء يدل على الحدث ، نحو (كان محمد قائما) فكلمة قائم هي التي تدل عليه .

وفي عرف النحاة معدودة من الافعال وبعض المناطقة يسمىها (الكلمات الوجودية) .

الخلاصة:

اللفظ



تمرينات

١ - ميز الالفاظ المفردة والمركبة مما يأتي :

صر در	أبطة شرا	مكة المكرمة
منتدى النشر	امرأة القيس	جعفر الصادق
النجف الاشرف	أبو طالب	ملك العراق
صبرا	ديك الجن	هنيئا

٢ - ميز المركبات التامة والناقصة والخبر والانشاء مما يأتي :

يا الله	نجمة القطب	الله أكبر
ماء الفرات	السلام عليكم	صباح الخير
ذر غبا تردد حبا	لا اله الا الله	غير المضروب عليهم
شاعر ونظم	سبحان رب العظيم وبحمده	

٣ - اذكر كم هي الانشاءات والاخبار في سورة القدر .

٤ - ان اللفظ المحذوف دائماً يعتبر كالموجود ، فقولنا في العنوان :

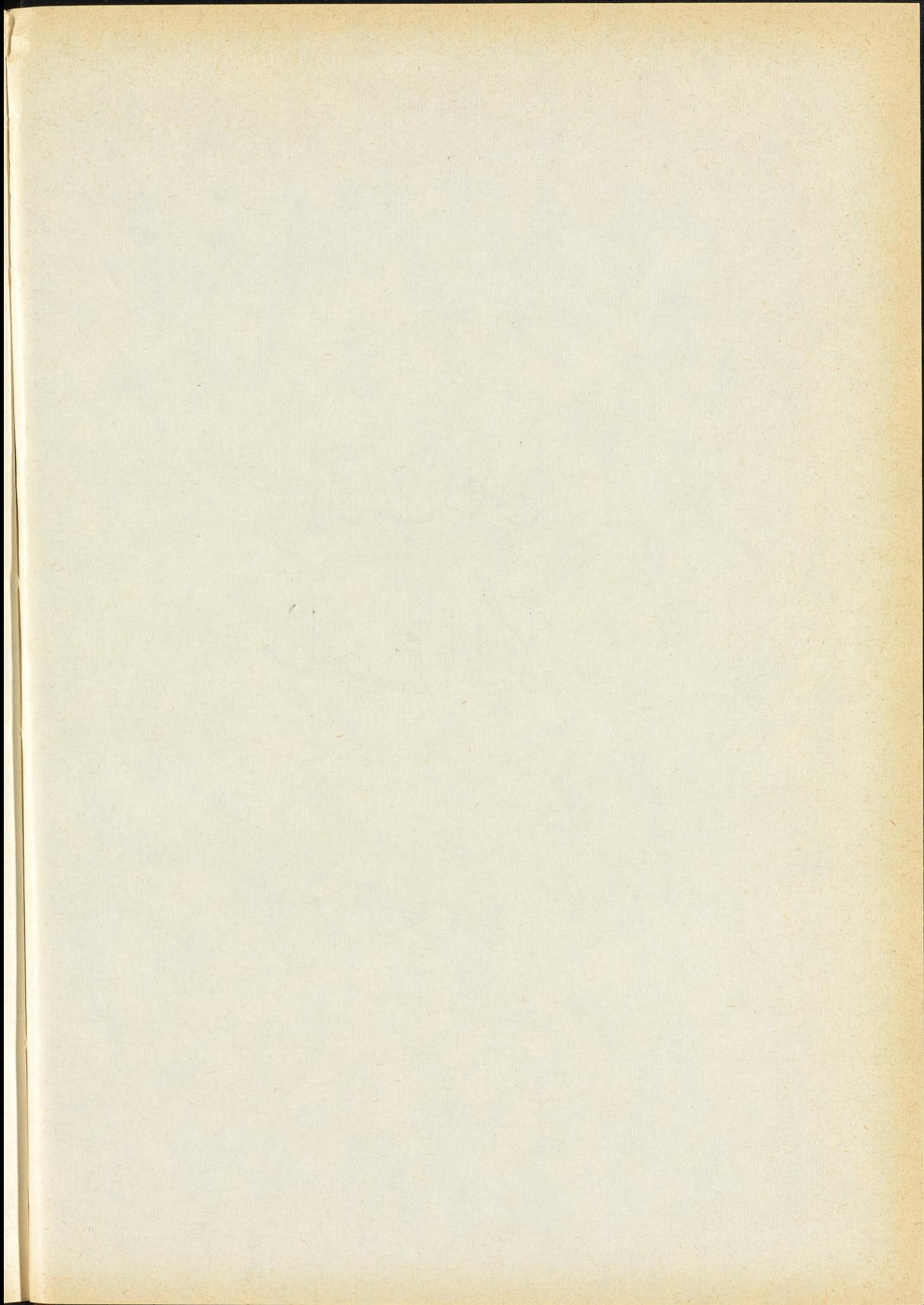
(تمرينات) أتعده مفرداً أم مركباً . ولو كان مركباً فماذا تظن : فهو ناقص
ام تام ؟

٥ - تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين (الادوات) ولماذا ؟

On the 1st of Decr 1811 Valdado (1811)

الْبَابُ الْثَانِي

مِبَاحِثِ الْكُلِّ



الكلى والجزئي :

يدرك الانسان مفهوم الموجودات التي يحس بها ، مثل : محمد • هذا الكتاب • هذا القلم • هذه الوردة • بغداد • النجف ... و اذا تأملها يجد

كل واحد منها لاينطبق على فرد آخر ، ولا يصدق الا على ذلك الموجود وحده • وهذا هو المفهوم (الجزئي) • ويصح تعريفه بأنه : « المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد » •

ثم ان الانسان اذا رأى جزئيات متعددة ، وقاس بعضها الى بعض ، فوجدها تشتراك في صفة واحدة اتنزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها • وهذا المفهوم الشامل او (الصورة المتنزعة) هو المفهوم (الكلى) • ويصح تعريفه بأنه « المفهوم الذي لايمتنع صدقه على أكثر من واحد » •

مثل مفهوم : انسان • حيوان • معدن • ايض • تفاحة • حجر .
عالم • جاهل • جالس في الدار • معترف بذنبه •

تكميلة تعريف الجزئي والكلى :

لا يجب أن تكون أفراد الكلى موجودة فعلا : فقد يتصور العقل مفهوما كليا صالحًا للانطباق على أكثر من واحد من دون أن يتزعزعه من جزئيات موجودة بالفعل ، وإنما يفرض له جزئيات يصح صدقه عليها ، بل قد يمتنع وجود حتى فرد واحد له مثل مفهوم « شريك الباري » ، ومفهوم « اجتماع النقيضين » • ولا يضر ذلك في كليته •

وقد لا يوجد له الا فرد واحد ويتمكن وجود غيره ، مثل مفهوم « واجب الوجود » ، لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يمنع من فرض افراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم . ولو كان مفهوم « واجب الوجود » جزئيا ، لما كانت حاجة الى البرهان على التوحيد ، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه . وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد انما جاء من قبل امر خارج عن نفس المفهوم ، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على افراد كثيرة .

اذن، بمقتضى هذا البيان لابد من اضافة قيد (ولو بالفرض) في تعريف الجزئي والكلى ، فالجزئي : « مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض » ، والكلى : « لا يمتنع ... ولو بالفرض » .

(تنبيه) مواليل الادوات كلها مفاهيم جزئية ، والكلمات أي (الافعاء)
بஹياتها تدل على مفاهيم جزئية ، وبموادها على مفاهيم كلية . أما الاسماء
فمواليلها تختلف ، فقد تكون كلية كأسماء الاجناس ، وقد تكون جزئية
كأسماء الاعلام وأسماء الاشارة والضمائر ونحوها .

الجزئي الإضافي :

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى (الجزئي الحقيقي) . وهنـا اصطلاح آخر للجزئي يقال له (الجزئي الاضافي) ، لاضافته الى ما فوقه ، ومع ذلك قد يكون كليا اذا كان أضيق دائرة من كلـى آخر أوسع منه .

توضيحة : انك تجد ان (الخط المستقيم) مفهوم كلی منتزع من عدة افراد كثيرة ، وتجد أن (الخط المنحني) أيضا مفهوم كلی منتزع من مجموعة

أفراد اخرى فإذا ضممنا احدى المجموعتين الى الاخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ، ننتزع مفهوما كلها أكثر سعة من المفهومين الاولين يصدق على جميع أفرادهما ، وهو مفهوم (الخط) . فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبته الى المفهومين الصغارين ، كنسبة كل منهما الى افراد نفسه ، فكما كان الفرد من الصغير بالإضافة الى الصغير نفسه جزئيا ، فالكلى الصغير أيضا بالإضافة الى الكلى الكبير كالجزئي من جهة النسبة ، فيسمى (جزئيا اضافيا) لا بالحقيقة لانه في نفسه كلى حقيقة .

وكذا الجزئي الحقيقى من جهة اضافته الى الكلى الذي فوقه يسمى (جزئيا اضافيا) .

وهكذا كل مفهوم بالإضافة الى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى (جزئيا اضافيا) ، فزيد مثلا جزئي حقيقى في نفسه وجزئي اضافي بالقياس الى الحيوان ، وكذا الحيوان بالقياس الى الجسم النامي ، والجسم النامي بالقياس الى مطلق الجسم .

اذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه (الاخص من شيء) او « المفهوم المضاف الى ما هو اوسع منه دائرة » .



المتواطئ والمشكك

ينقسم الكلى الى المتواطئ والمشكك ، لانه :

أولا — اذا لاحظت كليا مثل الانسان والحيوان والذهب والفضة ، وطبقته على افراده ، فانك لا تجد تفاوتا بين الافراد في نفس صدق المفهوم عليه : فزيادة وعمر وخالد الى آخر افراد الانسان من ناحية الانسانية سواء ، من دون أن تكون انسانية أحدهم أولى من انسانية الآخر ولا اشد ولا اكثر ، ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية . واذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الانسانية ، كالتفاوت بالطول واللون والقوه والصحة والاخلاق وحسن التفكير . وما الى ذلك .

وكذا افراد الحيوان والذهب ، ونحوهما ، ومثل هذا الكلى المتواقة افراده في مفهومه يسمى (الكلى المتواطئ) أي المتواقة افراده فيه ، والتواء : هو التوافق والتساوي .

ثانيا — اذا لاحظت كليا مثل مفهوم البياض والعدد والوجود ، وطبقته على افراده ، تجد — على العكس من النوع السابق — تفاوتا بين الافراد في صدق المفهوم عليها ، بالاشتداد او الكثرة او الاولوية او التقدم . فنرى بياض الثاج أشد بياضا من بياض القرطاس ، وكل منهما بياض . وعدد الالف أكثر من عدد المائة ، وكل منها عدد . وجود الخالق أولى من وجود المخلوق ، وجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر ، وكل منها وجود .

وهكذا الكلى المتفاوتة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى (الكلى المشكك) والتفاوت يسمى (تشكيكا) .

تَمْرِيناتُ

١ - عين الجزئي والكلى من مفاهيم الاسماء الموجودة في الآيات
التالية :

أ - ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تستهوي السفن
ب - هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والحل والحرم
ج - نحن بما عندنا وانت بما عن دك راض والرأي مختلف

٢ - بين ما اذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغoul والشريا والجدي
والارض من الجزئيات الحقيقية أو من الكليات ، واذكر السبب .

٣ - اذا قلت لصديقك (ناولني الكتاب) وكان في يده كتاب ما ، فما
المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلى ؟

٤ - اذا قلت لكتبي : (يعني كتاب القاموس) ، فيما مدلو ل كلمة
القاموس ، جزئي أم كلى ؟

٥ - اذا قال البائع : (بعثك حصة من هذه الصبرة من الطعام) فيما
المبيع جزئي أم كلى ؟

٦ - عين المتواطيء والمشكك من الكليات التالية :
العالم . الكاتب . القلم . العدل . السواد . النبات . الماء . النور .
الحياة . القدرة . الجمال . المعدن .

٧ - اذكر خمسة امثلة للجزئي الاضافي ، واختر ثلاثة منها من التمريرين
السابق .

المفهوم والمصدق

(المفهوم) : نفس المعنى بما هو ، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة

من حقائق الأشياء •

و (المصدق) : ما ينطبق عليه المفهوم ، أو حقيقة الشيء الذي تتزع

منه الصورة الذهنية (المفهوم) •

فالصورة الذهنية لسمى (محمد) مفهوم جزئي ، والشخص الخارجي

ال حقيقي مصداقه • والصورة الذهنية لمعنى (الحيوان) مفهوم كلي ، وافر ادبه

الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالإنسان والفرس والطير مصاديقه •

والصورة الذهنية لمعنى (العدم) مفهوم كلي ، وما ينطبق عليه وهو العدم

ال حقيقي مصداقه ••• وهكذا •

(لفت نظر) : يعرف من المثال الأول أن المفهوم قد يكون جزئيا كما

يكون كليا ، ويعرف من المثال الثاني أن المصدق يكون جزئيا حقيقة

واضافيا • ويعرف من الثالث أن المصدق لا يجب أن يكون من الأمور

الموجودة والحقائق العينية ، بل المصدق هو كل ما ينطبق عليه المفهوم وإن

كان أمراً عدانياً لا تتحقق له في الواقع •

العنوان والمعنى

أو

دلالة المفهوم على مصداقه

اذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصورا على المفهوم وحده ، لأن يكون هو المقصود في الحكم ، كما تقول : (الانسان : حيوان ناطق) ، فيقال للانسان حينئذ الانسان بالحمل الولي .

وقد يتعدى نظرك في الحكم الى أبعد من ذلك ، فتنظر الى ما وراء المفهوم ، لأن تلاحظ المفهوم لتجعله حاكيا عن مصداقه ودليلا عليه ، كما تقول : (الانسان ضاحك) أو (الانسان في خسر) ، فتشير بمفهوم الانسان الى اشخاص افراده وهي المقصودة في الحكم ، وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعا الا للتوصل الى الحكم على الافراد . فيسمى المفهوم حينئذ (عنوانا) والمصدق (معناها) . ويقال لهذا الانسان : الانسان بالحمل الشائع .

ولاجل التفرقة بين النظريين نلاحظ الامثلة الآتية :

١ - اذا قال النحاة : « الفعل لا يخبر عنه » . فقد يعترض عليهم في بادي الرأي ، فيقال لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل ، فكيف تقولون لا يخبر عنه ؟

والجواب : ان الذي وقع في القضية مخبرا عنه ، وموضوعا في القضية هو مفهوم الفعل ، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم ، بل جعل عنوانا

وحاكيًا عن مصاديقه وآلية للاحظتها ، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق نحو ضرب ويضرب . فال فعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحسن الشابع .

٢ — واذا قال المنطقي : «الجزئي يمتنع صدقه على كثيرين» ، فقد يعرض فيقال له : الجزئي يصدق على كثيرين ، لأن هذا الكتاب جزئي ، ومحمد جزئي وعلى جزئي ، ومكة جزئي ، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثيرين ؟

والجواب : مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولى : كلی ؟ لا جزئي ؟ فيصدق على كثيرين ، ولكن مصاديقه أي حقيقة الجزئي يمتنع صدقه على الكثير ، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشابع ، لا للجزئي بالحمل الاولى الذي هو كلی .

٣ — واذا قال الاصولي : «اللفظ المجمل : ما كان غير ظاهر المعنى» ، فقد يعرض في بادي الرأي فيقال له : اذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه ، والتعريف لا يكون الا لما كان ظاهرا معناه ؟

والجواب : مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولى مبين ظاهر المعنى لكن مصاديقه أي المجمل بالحمل الشابع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى . وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشابع .



تَمْرِيناتٌ

- ١ — لو قال القائل : « الحرف لا يخبر عنه » ، فاعترض عليه انه كيف أخبرت عنه ؟ فبماذا تجيب ؟
- ٢ — لو اعتبرت على قول القائل : « العدم لا يخبر عنه » بأنه قد اخبرت عنه الآن ، فما الجواب ؟
- ٣ — لو اعتبرت على المنطقي بأنه كيف تقول : « ان الخبر كلام تام يحتمل الصدق والكذب » وقولك (الخبر) جعلته موضوعا لهذا الخبر ، فهو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب .
- ٤ — لو قال لك صاحب علم التفسير : « المتشابه محكم » وقال الاصولي (المجمل مبين) وقال المنطقي (الجزئي كلى) و (الكلى غير موجود بالخارج) ، فبماذا تفسر كلامهم ليارتفاع هذا التهافت الظاهر .
- ٥ — لو قال القائل : « العلة والمعلول متضائفان . وكل متضائفين يوجدان معا » . وهذا ينبع ان العلة والمعلول يوجدان معا . وهذه النتيجة غلط باطل ، لأن العلة بالضرورة متقدمة على المعلول ، فبأي بيان تكشف هذه المغالطة .
- ومثله لو قال : الاب والابن متضائفان أو المتقدم والمتأخر متضائفان وكل متضائفين يوجدان معا .

النسب الاربع

تقديم في الباب الاول اقسام الالفاظ الى متراقة ومتباينة • والمقصود بالتبابن هناك التباین بحسب المفهوم أي ان معانیها متغيرة • وهنا سنذكر أن من جملة النسب التباین والمقصود به التباین بحسب المصدق •

فما كنا نصطلاح عليه هناك بالمتباينة ، هنا نقسم النسبة بينها الى اربعة اقسام ، وقسم منها المتباينة ، لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين ، فانا كنا تتكلم هناك عن تقسيم الالفاظ بالقياس الى تعدد المعنى واتحاده •

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعاني باعتبار اجتماعها في المصدق وعدهم • ولا يتصور هذا البحث الا بين المعاني المتعاربة اي المعاني المتباينة بحسب المفهوم ، اذ لا يتصور فرض النسبة بين المفهوم ونفسه ، فنقول :

كل معنى اذا نسب الى معنى آخر يغايره وبيانه مفهوما فاما ان يشارك كل منهما الآخر في تمام افرادهما ، وهم المتساويان • واما ان يشارك كل منهما الآخر في بعض افراده ، وهم اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ، واما ان يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس ، وهم اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقا • واما ان لا يشارك أحدهما الآخر أبدا ، وهم المتباینان • فالنسب بين المفاهيم أربع : التساوي ، والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه ، والتباين •

١ - (نسبة التساوي) : وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما ، كالانسان والضاحك ، فان كل انسان ضاحك وكل ضاحك انسان •

ونقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين المتساوين اللذين ينطبق احدهما على الآخر تمام الانطباق . ويسكن وضع نسبة التساوي على هذه الصورة : -

$b = h$

باعتبار أن هذه العلامة (=) علامة على التساوي ، كما هي في العلوم الرياضية ، وتقرأ يساوي . وطرفها (b ، h) حرفان يرمز بهما الى المفهومين المتساوين .

٢ - (نسبة العموم والخصوص مطلقا) وتكون بين المفهومين اللذين يصدق احدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره ، ويقال لل الاول : (الاعم مطلقا) ، وللثاني (الاخص مطلقا) ، كالحيوان والانسان ، والمعدن والفضة ، فكل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان ، ولا عكس . فانه يصدق الحيوان بدون الانسان . وكذا الفضة والمعدن .

ونقربهما الى الفهم بتشبيههما بالخطين غير المتساوين . وانطبق الامر منهما على تمام الاصغر وزاد عليه . ويسكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية :

$b < h$

باعتبار ان هذه العلامة (<) تدل على أن ما قبلها اعم مطلقا مما بعدها وتقرأ (اعم مطلقا من) ، كما تقرأ في العلوم الرياضية (اكبر من) . ويصبح ان نقلبها ونضعها على هذه الصورة :

$h > b$

وتقرأ (اخص مطلقا من) كما تقرأ في العلوم الرياضية (اصغر من) ، فتدل على ان ما قبلها اخص مطلقا مما بعدها .

النسبة الاربع

٣ - (نسبة العموم والخصوص من وجه) : وتكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما ، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه ، كالطير والأسود ، فانهما يجتمعان في الغراب لانه طير واسود ، ويفترق الطير عن الأسود في الحمام مثلاً والأسود عن الطير في الصوف الأسود مثلاً . ويقال لكل منهما أعم من وجه وأخص من وجه .
ونقربهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقطعين هكذا \times يلتقيان في نقطة مشتركة ويفترق كل منهما عن الآخر في نقاط تخصه . ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية :

$b \times h$

أي بين (b ، h) عموم وخصوص من وجه .

٤ - (نسبة التبادل) وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد أبداً . وامثلته جميع المعاني المقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعاني المختلفة مثل الحجر والحيوان . وتشبههما بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتداً . ويمكن وضع التبادل على الصورة الآتية :

$b // h$

أي أن b يباين h .

النسبة بين نقىضى الكلين

كل كلين بينهما احدى النسب الاربع لابد أن يكون بين نقىضيهما أيضاً نسبة من النسب كما سيأتي . ولتعيين النسبة يحتاج إلى اقامة البرهان . وطريقة البرهان التي تتبعها هنا تعرف (بطريقة الاستقصاء) او طريقة

الدوران والتردید ، وسیأته ذکرها فی مبحث (القياس الاستثنائی) • وهي
أن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسئلة ، ومتى ثبت فسادها جميعاً عدا
واحدة منها ، فان هذه الوحدة هي التي تنحصر المسألة بها ، وثبتت صحتها .
فلنذكر النسبة بين تقىضي كل كلين مع البرهان فنقول :

١ - (تقىضا المتساوين متساویان أيضاً) أي انه اذا كان الانسان
يساوي الناطق فان لا انسان يساوي لا ناطق • وللبرهان على ذلك نقول :
المفروض أن $b = h$
والمدعى أن $\neg b = \neg h$
(البرهان) لو لم يكن $\neg b = \neg h$

لكان بينهما احدى النسب الباقية • وعلى جميع التقادير لابد أن يصدق
احدهما بدون الآخر في الجملة •

فلو صدق	$\neg b$ بدون $\neg h$	لصدق
لصدق	$\neg b$ مع h لأن التقىضين لا يرتفعان	ولازمه ألا يصدق
وهذا خلاف المفروض وهو	b مع h لأن التقىضين لا يجتمعان	$b = h$

وعليه فلا يمكن أن يكون بين $\neg b$ ، $\neg h$ من النسب الاربع غير
التساوي ، فيجب أن يكون :

$\neg b = \neg h$ وهو المطلوب

٢ - (تقىضا الاعم والخاص مطلقاً بينهما عموم وخصوص مطلقاً) ،
ولكن على العكس ، أي ان تقىض الاعم أخص وتقىض الخاص اعم •

النسبة الاربع

فإذا كان

 $B > H$

كان

 $\neg B < \neg H$

كالانسان والحيوان ، فإن (لا انسان) أعم مطلقاً من (لا حيوان) ،
 لأن (لا انسان) يصدق على كل (لا حيوان) ولا عكس ، فإن الفرس والنمر و
 والطير إلى آخره يصدق عليها لا انسان وهي من الحيوانات : وللبرهنة على
 ذلك تقول :

المفروض أن

 $B > H$

والمدعى أن

 $\neg B < \neg H$ (البرهان) لو لم يكن $\neg B < \neg H$

لكان بينهما أحدي النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقاً بأن
 يكون تقسيم الأعم أعم مطلقاً لا أخص

فلو كان

 $\neg B = \neg H$

لكان

 $B = H$ لأن تقسيمي المتساوين متساويان

وهو خلاف الفرض *

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن
 (لا) أعم مطلقاً ، للزم على جميع الحالات الثلاث أن يصدق :
 $\neg B$ بدون $\neg H$

ويلزم حينئذ أن يصدق

 B بدون H

ويعناه أن يصدق

أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض
 وإذا بطلت الاحتمالات الأربع تبين أن يكون :

لام > لام

(وهو المطلوب)

٣ - (تقىضا الاعم والخاص من ووجه متبادر تباينا جزئيا) : ومعنى « التباين الجزئي » : عدم الاجتماع في بعض الموارد ، مع غض النظر عن الموارد الاخرى سواء كانا يجتمعان فيها او لا ، فيعم التباين الكلبي والعموم والخصوص من ووجهه لان الاعم والخاص من ووجهه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعا . وكذا يصح في المتبادرتين تباينا كلية لأن يقال انهما لا يجتمعان في بعض الموارد .

فإذا قلنا : إن بين تقىضي الاعم والخاص من ووجه تباينا جزئيا ، فالمقصود به انهما في بعض الامثلة قد يكونان متبادرتين تباينا كلية ، وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من ووجهه . والاول مثل الحيوان واللانسان ، فان بينهما عموما وخصوصا من ووجهه ، لأنهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن اللانسان في الانسان ويفترق اللانسان عن الحيوان في الحجر ، ولكن بين تقىضيهما تباينا كليةان الحيوان يباين الانسان كلية والثانية مثل الطير والاسود فان تقىضيهما لاطير ولا اسود بينهما عموم وخصوص من ووجهه أيضا ، لأنهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لاطير في الثوب الاسود ويفترق لا اسود في الحمام الابيض .

والجامع بين العموم والخصوص من ووجه وبين التباين الكلى هو التباين الجزئي . وللبرهنة على ذلك نقول :

المفروض أن ب × ح

والمدعى أن لام يباين لام تباينا جزئيا

تباینا جزئیا لام يباين لام (البرهان) : لو لم يكن

لكان بينهما أحدي النسبة الاربع بالخصوص .

(١) فلو كان $\text{لام} = \text{لام}$

للزمن ان يكون $\text{ب} = \text{ح}$ لأن تقىضي المتساوين متساوين
وهذا خلاف الفرض .

(٢) ولو كان $\text{لام} > \text{لام}$

لكان $\text{ب} < \text{ح}$ لأن تقىض الاعم اخص
وهذا أيضاً خلاف الفرض .

(٣) ولو كان $\text{لام} \times \text{لام}$ فقط

لكان ذلك دائماً مع انه قد يكون بينهما تباين كلٍ كما تقدم في مثال
(لا حيوان وانسان) .

(٤) ولو كان $\text{لام} // \text{لام}$ فقط

لكان ذلك دائماً أيضاً مع أنه قد يكون بينهما عموماً وخصوص من
وجه كما تقدم في مثال (لاطير ولا اسود) .

وعلى هذا تعين أن يكون (لام) بياناً (لام) تبايناً جزئياً (وهو
المطلوب) .

٤ - (تقىضا المتبادران متبادران تبايناً جزئياً) أيضاً . والبرهان عليه
كالبرهان السابق بلا تغيير الا في المثال ، لأننا نرى أن بينهما في بعض الأمثلة
تبادرنا كلية ، كالموجود والمعدوم ، وتقىضا هما الام موجود والامعدوم ، وفي
بعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه ، كالانسان والحجر ، وتقىضا هما
لا انسان ولا حجر ، وبينهما عموماً وخصوصاً من وجه ، لأنهما يجتمعان في
الفرس مثلاً ويفترق كل منهما عن الآخر في عين الآخر ، فاللانسان يفترق عن
اللاحجر في الحجر واللاحجر عن اللانسان في الانسان .

الخلاصة :

<u>النسبة بين تقىضيهما</u>	<u>النسبة بين المفهومين</u>
	١ - التساوي
٣ - العموم والخصوص من وجہ	٠٠٠٠٠
٢ - التباین الکلی	التباين الجزئي
٤ - العموم والخصوص مطلقاً	٠٠٠ العموم والخصوص مطلقاً بالعكس

تمرينات

أ - بين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الأربع وماذا بين تقىضيهما :

- ١ - الكاتب والقاريء
- ٢ - الشاعر والكاتب
- ٣ - الشجاع والكريم
- ٤ - السيف والصارم
- ٥ - الماء والماء
- ٦ - المشترك والمتراافق
- ٧ - السواد والحلوة
- ٨ - الاسود والحلو
- ٩ - النائم والجالس
- ١٠ - اللفظ والكلام

ب - اشرح البراهين على كل واحدة من النسب بين تقىضي الكليين
عبارة واضحة مع عدم استعمال الرموز والاشارات .

ج - اذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الأربع .

الكلمات الخمسة

الكلى : ذاتي وعرضي ٠

الذاتي : نوع و الجنس و فصل ٠

العرضي : خاصة و عرض عام ٠

٠ قد يسأل سائل عن شخص انسان (من هو ؟)

٠ وقد يسأل عنه ٠ ٠ ٠ ٠ (ما هو ؟)

فهل تجد فرقا بين السؤالين ؟ — لاشك ان الاول سؤال عن مميزاته الشخصية . والجواب عنه : (ابن فلان) ، او مؤلف كتاب كذا ، او صاحب العمل الكذائي ، او ذو الصفة الكذائية . . . وامثال ذلك من الاجوبة المقصود بها تعين المسئول عنه من بين الاشخاص امثاله . ويغلط المجيب لو قال : (انسان) ، لانه لايميزه عن امثاله من افراد الانسان . ويصطلاح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ (الهوية الشخصية) مأخوذة من كلمة (هو) ، كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس .

اما السؤال الثاني ، فانما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتلقى بها مع الاشخاص الآخرين امثاله ، والمقصود بالسؤال تعين تمام حقيقته بين الحقائق لاشخصه بين الاشخاص . ولا يصلح للمجواب الا كمال حقيقته فتقول : (انسان) دون ابن فلان ونحوه . ويسمى الجواب عن هذا السؤال :

النوع

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريبا تعريفه

* * *

• وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد ٠٠٠٠٠ (ما هي ؟)

• وقد يسأل السائل عن زيد وعمر وخالد وهذه الفرس وهذا الأسد

(ما هي) ٠

فهل تجد فرقا بين السؤالين ؟ — تأمل فيما ، فستجده ان (الاول) سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد ٠ و (الثاني) سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد ٠

والجواب عن الاول بكمال الحقيقة المشتركة بينها ، فتقول : انسان ٠

وهو (النوع) المتقدم ذكره ٠

وعن الثاني أيضا بكمال الحقيقة المشتركة بينها ، فتقول : حيوان ويسمى :

الجنس

وهو ثاني الكليات الخمسة ٠ وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي :

١ - (النوع) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد

فقط في جواب ما هو ٠

٢ - (الجنس) هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالحقيقة

في جواب ما هو ٠

— و اذا تكررت الجزئيات بالحقيقة فلا بد ان تتكرر بالعدد قطعا ٠

* * *

• وقد يسأل السائل عن الانسان والفرس ٠٠٠٠ والقرد (ما هي ؟)

• وقد يسأل السائل عن الانسان فقط ٠٠٠٠ (ما هو ؟)

لاحظ ان (الكليات) هي المسئول عنها هذه المرة ! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين ؟ — نقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق ، فيجب عنة بتمام الحقيقة المشتركة بينها . وهو الجنس ، فتقول في المثال : (حيوان) . ومنه يعرف ان الجنس يقع أيضا جوابا عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعاته ، كما يقع جوابا عن السؤال بما هو عن الجزئيات المختلفة بالحقائق .

واما الثاني . فهو سؤال بما هو عن كل واحد . وحق الجواب الصحيح الكامل اذ نقول في المثال : (حيوان ناطق) ، فيتکفل الجواب بتفصيل ماهية الكلى المسئول عنه وتحليلها الى تمام الحقيقة التي يشارکه فيها غيره والى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركته في تلك الحقيقة . ويسمى مجموع الجواب (الحد التام) كما سيأتي في محله . وتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الاول من الجواب هي (الجنس) وقد تقدم . والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي :

الفصل

وهو ثالث الكليات . ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ، ولكنه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداتها ، كما ان الجنس جزءها المشترك الذي أيضا يكون جزأا للماهيات الاخرى .

ويبقى شيء ينبغي ذكره ، وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده جوابا ؟ وبعبارة أوضح : ان الفصل وحده يقع في الجواب عن اي سؤال »

نقول : يقع الفصل جوابا عما اذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها تمتاز عن اغيارها ، بعد اذ نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها .

فاذما رأينا شيئا من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا

نَسْأَلُ فَنَقُولُ : (أَيْ حَيْوَانٌ هُوَ فِي ذَاتِهِ) • وَلَوْ عَرَفْنَا أَنَّهُ جَسْمٌ فَقَطْ لَقَلْنَا :
 (أَيْ جَسْمٌ هُوَ فِي ذَاتِهِ) • وَإِنْ شَتَّتَ قَلْتَ بَدْلٍ فِي ذَاتِهِ : فِي جَوْهَرِهِ أَوْ
 حَقِيقَتِهِ ، فَإِنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ • وَالجَوابُ عَنِ الْأَوَّلِ (نَاطِقٌ) فَقَطْ . وَهُوَ فَصْلٌ
 لِلنَّاسِ أَوْ (صَاهِلٌ) وَهُوَ فَصْلُ الْفَرِّينَ • وَعَنِ الثَّانِي (حَسَاسٌ) مِثْلًا وَهُوَ
 فَصْلُ الْحَيْوَانِ •

إِذْ يَصُحُّ أَنْ نَقُولُ أَنَّ الْفَصْلَ يَقْعُدُ فِي جَوابِ (أَيْ شَيْءٍ) • وَشَيْءٌ
 كَنَاءٌ عَنِ الْجِنْسِ الَّذِي عُرِفَ قَبْلَ السُّؤَالِ عَنِ الْفَصْلِ • وَعَلَيْهِ يَصُحُّ تَعْرِيفُ
 الْفَصْلِ بِمَا يَأْتِي :

« هُوَ جَزْءٌ مِنَ الْمَاهِيَّةِ الْمُخْتَصَّ بِهَا الْوَاقِعُ فِي جَوابِ أَيْ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ »

تقسيمات

- (١) النوع : حقيقي وأضافي .
- (٢) الجنس : قريب وبعيد ومتوسط .
- (٣) النوع الإضافي : عال وسافل ومتوسط .
- (٤) الفصل : قريب وبعيد . مقوم ومقسم .

(١) لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما (الحقيقي) ، وهو أحد الكليات الخمسة ، وقد تقدم . وثانيهما (الإضافي) . والمقصود به الكلية الذي فوقه جنس . فهو نوع بالإضافة إلى الجنس الذي فوقه سواء كان نوعاً حقيقياً أو لم يكن ، كالإنسان بالإضافة إلى جنسه وهو الحيوان ، وكالحيوان بالإضافة إلى جنسه وهو الجسم النامي ، وكالجسم النامي بالإضافة إلى الجسم المطلق ، وكالجسم المطلق بالإضافة إلى الجوهر .

(٢) قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض ، كالسلسلة

المتقدمة التي تبتدئ بالانسان وتنتهي بالجوهر ° فإذا ذهبت بها (متتصاعدة) من الانسان ، فمبؤها (النوع) وهو الانسان في المثال ، وبعده الجنس الادنى الذي هو مبدأ سلسلة الاجناس ° ويسمى (الجنس القريب) ، لانه أقربها الى النوع ° ويسمى أيضاً (الجنس السافل) ° وهو الحيوان في المثال °

ثم هذا الجنس فوقه جنس فوقه جنس أعلى ٠٠٠ حتى تنتهي الى الجنس الذي ليس فوقه جنس ° ويسمى (الجنس البعيد) و (الجنس العالى) و (جنس الاجناس) وهو الجوهر في المثال ° أما ما بين السافل والعالى فيسمى (الجنس المتوسط) ° ويسمى (بعيداً) أيضاً كالجسم المطلق والجسم النامي ° فالجنس — على هذا — قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط °

(٣) واذا ذهبت في السلسلة متذلاً مبتدئاً من جنس الاجناس الى ما دونه ، حتى تنتهي الى النوع الذي ليس تحته نوع ° فما كان بعد جنس الاجناس يسمى (النوع العالى) ، وهو مبدأ سلسلة الانواع الاضافية ، وهو الجسم المطلق في المثال ° وآخرها أي متنه السلسلة يسمى (نوع الانواع) أو (النوع السافل) ، وهو الانسان في المثال °اما ما يقع بين العالى والسافل فهو (المتوسط) ، كالحيوان والجسم النامي ° فالجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط °

اذن النوع الاضافي : عال ومتوسط وسافل °

(تنبية) يتضح مما سبق ان كلًا من المتosteatas لا بد أن يكون نوعاً لما فوقه وجنساً لما تحته ° والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحداً اذا

تألفت سلسلة الكليات من أربعة ، وقد يكون أكثر اذا كانت السلسلة أكثر من أربعة .

فمثلاً الاول : (الماء) المندرج تحت (السائل) المندرج تحت (الجسم) المندرج تحت (الجوهر) . أو (البياض) المندرج تحت (اللون) المندرج تحت (الكيف المحسوس) المندرج تحت (الكيف) .

ومثال الثاني : سلسلة الانسان الى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم ، أو (متساوي الساقين) المندرج تحت (المثلث) المندرج تحت (الشكل المستقيم الاضلاع) المندرج تحت (الشكل المستوي) المندرج تحت (الشكل) المندرج تحت (الكلم) . وهذه السلسلة مؤلفة من سة كليات ، والأنواع المتوسطة ثلاثة (المثلث ، والشكل المستقيم الاضلاع ، والشكل المستوي) . والاجناس المتوسطة ثلاثة أيضاً (الشكل المستقيم الاضلاع ، والشكل المستوي ، والشكل) .

(٤) وكل نوع اضافي لابد له من فصل يكون جزاً من ماهيته يقوم بها ويميزها عن الانواع الاخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه ، كما يقسم الجنس الى قسمين احدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما ما عداه ، كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامي الى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامي حساس وغير حساس .

ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لابد أن يقوم أيضاً ما تحته من الانواع . فالحساس المقوم للحيوان يقوم الانسان وغيره من أنواع الحيوان أيضاً . لأن الفصل المقوم للعالی لابد ان يكون جزءاً من العالی ، والعالی جزء من السافل ، وجاء الجزء جزء . فيكون الفصل المقوم للعالی

جزأ من السافل ، فيقومه ٠

والقاعدة العامة أن تقول : « مقوم العالى مقوم السافل » ، ولا عكس ٠
والفصل أيضا اذا لوحظ بالقياس الى نوعه المساوى له قيل له (الفصل
القريب) كالحساس بالقياس الى الحيوان ، والناطق بالقياس الى الانسان ٠
واذا لوحظ بالقياس الى النوع الذى تحت نوعه قيل له (الفصل البعيد) ،
الحساس بالقياس الى الانسان ٠

والخلاصة : ان الفصل الواحد يسمى قريبا و بعيدا باعتبارين ٠ ويسمى
مقوما و مقسما باعتبارين ٠

الذاتي والعرضي

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها ٠ ولا يهمنا الان
التعرض الا لاصطلاحهم في هذا الباب ، وهو الذي يسمونه بكتاب
(ايساغوجي) أي كتاب الكليات الخمسة ، حسب وضع مؤسس المنطق
الحكيم (ارسطو) ٠ وكان علينا أن تتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث
الكليات الخمسة ، لو لا انا اردنا ايضا اوضح المعنى المقصود منه بتقاديم شرح
الكليات الثلاثة المتقدمة ، فنقول :

١ - (الذاتي) : هو المحمول الذى تتقوم ذات الموضوع به غير خارج
عنها ٠ ونعني (بما تتقوم ذات الموضوع به) ان ماهية الموضوع لا تتحقق
الا به فهو قوامها ، سواء كان هو نفس الماهية كالانسان المحمول على زيد
وعمره ، او كان جزأ منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول
عليه ، فان نفس الماهية او جزءها يسمى (ذاتيا) ٠

وعليه ، فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل ، لأن النوع نفس الماهية الدالة في ذات الأفراد ، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها .

٢ - (العرضى) : هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع ، لاحقا له بعد تقومه بجميع ذاتياته ، كالضاحك اللاحق للإنسان ، والماشي اللاحق للحيوان ، والمتخيّز اللاحق للجسم .

وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكلمات الخمسة ، وقد بقى منها اقسام العرضى ، فان العرضى ينقسم الى :

الخاصة والعرض العام

لأن العرضى : أما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره ، فهو (الخاصة) سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان ، او كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الإنسان . وسواء كانت خاصة لنوع الحقيقى كالمثلة السابقة ، او للجنس المتوسط كالمتخيّز خاصة الجسم ، والماشي خاصة الحيوان ، او لجنس الاجناس ، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر .

وأما ان يعرض لغير موضوعه أيضا أي لا يختص به فهو (العرض العام) كالماشي بالقياس إلى الإنسان ، والطائر بالقياس إلى الغراب ، والمتخيّز بالقياس إلى الحيوان ، او بالقياس إلى الجسم النامي .

وعليه ، يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي :

(الخاصة) : الكلى الخارج المحمول الخاص بموضوعه .

(العرض العام) : الكلى الخارج المحمول على موضوعه وغيره .

تنبيهات و توضيحات

- ١ — قد يكون الشيء الواحد خاصية بالقياس الى موضوع و عرضا عاما بالقياس الى آخر ، كالماشي ، فإنه خاصة للحيوان و عرض عام للإنسان . ومثله ، الموجود لا في موضوع ، والمتخيّل ، ونحوها ، مما يعرض الاجناس .
- ٢ — وقد يكون الشيء الواحد عرضا بالقياس الى موضوع ، وذاتيا بالقياس الى آخر ، كالملون ، فإنه خاصة الجسم مع انه جنس للابيض والاسود ونحوهما . ومثله مفرق البصر ، فإنه عرضي بالقياس الى الجسم مع انه فصل للابيض ، لأن الابيض (ملون مفرق البصر) .
- ٣ — كل من الخاصة والفصل قد يكون مفردا وقد يكون مركبا . مثل المفرد منها الضاحك والناطق . ومثال المركب من الخاصة قولنا للإنسان : « منتصب القامة بادى البشرة » . ومثال المركب من الفصل قولنا للحيوان : « حساس متحرك بالارادة » .

الصنف

- ٤ — تقدم ان الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه ، أي يقسم ذلك الجنس ، أو فقل (نوع) الجنس . أما الخاصة فانها لا تقوّم الكلى الذي تختص به قطعا ، الا انها تميزه عن غيره ، أي انها تقسم ما فوق ذلك الكلى . فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس ، وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضا ، الموجود لا في موضوع الذي يقسم (الموجود) الى جوهر وغير جوهر .

وتزيد عليه أيضاً بأنها تقسم كذلك النوع ، وذلك عندما تختص ببعض أفراد النوع كما تقدم ، كالشاعر المقسم للإنسان . وهذا التقسيم النوع يسمى في اصطلاح المنطقين (تصنيفاً) ، وكل قسم من النوع يسمى (صنفاً) . فالصنف : كل كلى اخص من النوع ويشترك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها ، ويتميز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة .

والتصنيف كالتنوع ، الا ان التنوع للجنس باعتبار الفصول الداخلية في حقيقة الاقسام . والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجة عن حقيقة الاقسام كتصنيف الإنسان الى شرقي وغربي ، والى عالم وجاهل ، والى ذكر واثنى . . . وكتصنيف الفرس الى أصيل وهجين ، وتصنيف النخل الى زهدي وبرئ وعمراني . . . الى ما شاء الله من التقسيمات للأنواع باعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها .

الحمل وأنواعه

٥ — وصفنا كلا من الكليات الخمسة (بالمحمول) . وأشارنا الى ان الكلي المحمول ينقسم الى الذاتي والعرضي . وهذا امر يحتاج الى التوضيح والبيان .

لان سائلاً قد يسأل فيقول : ان النوع قد يحمل على الجنس ، كما يقال مثلاً : الحيوان انسان وفرس وجمل . . . الى آخره ، مع ان الانسان بالقياس الى الحيوان ليس ذاتياً له ، لانه ليس تمام الحقيقة ولا جزءها ، ولا عرضياً خارجاً عنه . افهناك واسطة بين الذاتي والعرضي ام ماذا ؟

وقد يسأل — ثانياً — فيقول : ان الحد التام يحمل على النوع والجنس ،

أنواع الحمل

كما يقال : الانسان حيوان ناطق ٠ والحيوان جسم نام حساس متحرك
ببالرادة ٠ وعليه فالحمد لله التام كلى محمول ، وهو تمام حقيقة موضوعه ، مع
انه ليس نوعا له ولا جنسا ولا فصلا ، فينبغي ان يجعل للذاتي قسما رابعا ٠
بل لاينبغي تسميته بالذاتي لانه هو نفس الذات والشيء لاينسب الى نفسه ،
ولا بالعرضي لانه ليس بخارج عن موضوعه ، فيجب ان يكون واسطة بين
الذاتي والعرضي ٠

وقد يسأل — ثالثا — فيقول : ان المنطقين يقولون ان الضحك خاصة
الانسان والمشي عرض عام له مثلا ، مع ان الضحك والمشي لا يحملان على
الانسان ، فلا يقال الانسان ضحك ، وقد ذكرتم ان الكليات كلها محمولات
على موضوعاتها ، فما السر في ذلك ؟

ولكن هذا السائل اذا اتضح له المقصود من (الحمل) ينقطع لديه
الكلام ، فان الحمل له ثلاثة تقسيمات ٠ والمراد منه هنا بعض اقسامه في كن
من التقسيمات فنقول :

١ - الحمل : طبيعي ووضعي :

اعلم ان كل محمول فهو كلى حقيقي ، لأن الجزئي الحقيقي بما هو
جزئي لا يحمل على غيره ٠ وكل كلى أعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع
على ما هو أخص منه مفهوما ، كحمل الحيوان على الانسان ، والانسان على
محمول ، بل وحمل الناطق على الانسان ٠ ويسمى مثل هذا (حمل طبيعيا)
أي اقتضاه الطبع ولا يأبه ٠

واما العكس ، وهو حمل الاخص مفهوما على الاعم ، فليس هو حمل
طبيعيا ، بل بالوضع والجعل ، لانه يأبه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى (حمل

ووضعياً) أو جعلياً *

ومرادهم بالاعم بحسب المفهوم غير الاعم بحسب المصدق الذي تقدم الكلام عليه في النسب : فان الاعم قد يراد منه الاعم باعتبار وجوده في افراد الاخص وغير افراد الحيوان بالقياس الى الانسان وهو المعدود في النسب . وقد يراد منه الاعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساوياً بحسب الوجود ، كالناطق بالقياس الى الانسان ، فان مفهومه انه شيء ما له النطق من غير التفات الى كون ذلك الشيء انساناً أو لم يكن ، وانما يستفاد كون الناطق انساناً دائماً من خارج المفهوم *

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الانسان وكذلك الضاحك ، وان كانا بحسب الوجود مساوين له ٠٠٠ وهكذا جميع المستقيمات لا تدل على خصوصية ما تقال عليه كالصاهيل بالقياس الى الفرس والباغم للغزال والصادح للبلبل والمائي للحيوان *

و اذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الاول ، لأن المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لامطلقاً *

٢ - الحمل : ذاتي او اولي ، وشائع صنافي :

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين ، لأن معناه ان هذا ذاته وهذا المعنى كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المعايرة بينهما ، ليكونا حسب الفرض شيئاً واحداً لا ينفصلان *

وعليه ، لابد في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى ، كيما يصح الحمل . ولذا لا يصح الحمل بين المتبادرتين اذ لا اتحاد بينهما . ولا يصح حمل الشيء على نفسه ، اذ الشيء لا يغير نفسه *

ثم ان هذا الاتحاد اما ان يكون في المفهوم ، فالمغايرة لابد ان تكون اعتبارية ٠ ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته ، بعد ان يلحظا متغيرين بجهة من الجهات ٠ مثل قولنا : (الانسان حيوان ناطق) ، فان مفهوم الانسان ومفهوم حيوان ناطق واحد الا ان التغيير بينهما بالاجمال والتفصيل ، وهذا النوع من الحمل يسمى (حمل ذاتيا اوليا) ٠

واما ان يكون الاتحاد في الوجود والمصدق ، والمغايرة بحسب المفهوم ٠ ويرجع الحمل حينئذ الى كون الموضوع من افراد مفهوم المحمول ومصاديقه ٠ مثل قولنا : (الانسان حيوان) ، فان مفهوم انسان غير مفهوم حيوان ، ولكن كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الحيوان ٠ وهذا النوع من الحمل يسمى (الحمل الشائع الصناعي) او (الحمل المتعارف) ، لانه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم ٠

واذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضا ٠ لان المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشائع الصناعي ٠ وحمل الحد النام من الحمل الذاتي الاولى ٠

٣ - الحمل : مواطاة واستيقاق :

اذا قلنا : الانسان ضاحك ، فمثل هذا الحمل يسمى (حمل مواطاة) او (حمل هو هو) ومعنى انه ذات الموضوع نفس المحمول ٠ واذا شئت فقل معناه : هذا ذاك ٠ والمواطاة معناها الاتفاق ٠ وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى افرادها بهذا الحمل ٠

وعندتهم نوع آخر من الحمل يسمى (حمل استيقاق) او حمل

(ذو هو) ، كحمل الضحك على الانسان ، فانه لا يصح أن تقول الانسان ضحك ، بل ضاحك أو ذو ضحك . وسمى حمل اشتقاء ذو هو ، لأن هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك او يضاف اليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه ، فيقال للمشتقة كالضاحك محمولاً بمواطاة ، وللمشتقة منه كالضحكة محمولاً بالاشتقاء .

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاء كالضحكت والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة ، فلا يصح أن يقال : الضحك خاصة للانسان ، ولا اللون خاصة للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان ، بل الضاحكت والملون هو الخاصة ، والحسان هو الفصل ۰۰۰ وهكذا . واذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين ، اذ ترى بعضهم يعبر بالضحكت ويريد منه الضاحكت . وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث .

نعم (اللون) بالقياس الى البياض كلی وهو جنس له ، لأنك تحمله عليه حمل مواطاة ، فتقول : البياض لون . اما اللون والبياض بالقياس الى الجسم فليسوا من الكليات المحمولة عليه .

العروض معناه الحمل

٦ - ثم لا يشتبه عليك الامر ، فتقول : انكم قلتم الكلی الخارج ان عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة والا فالعرض العام . والضحكت لاشك يعرض على الانسان ومحظى به . فاذن يجب أن يكون خاصة .
فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العروض المقصود به في الباب ، فان المراد

تقسيمات العرضي

منه هو الحمل حملا عرضيا لا ذاتيا . وعليه فالضحك لا يعرض على الانسان بهذا المعنى . واذا قيل يعرض على الانسان فبمعنى آخر للعرض وهو الوجود فيه .

وعندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلى الخارج عرض خاص وعرض عام، فيطلقون العرض على الكلى الخارج ، ثم يقولون مثل الضحك انه عرض . والمقصود بالعرض في التعبير الاول هو العرضي مقابل الذاتي ، والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع .

ومثل اللون يسمى عرضا بالمعنى الثاني لانه موجود في موضوع ، ولكن لا يصح أن يسمى عرضا بالمعنى الاول أبدا ، لانه بالقياس الى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاة وبالقياس الى ماتحته من الانواع كالسود والبياض هو جنس لها كما تقدم ، فهو حينئذ ذاتي لا عرضي .

تقسيمات العرضي

العرضي : لازم ومقارق

- ١ - (اللازم) : ما يمتنع اتفكاكه عقلا عن موضوعه ، كوصف (الفرد) للثلاثة و (الزوج) للاربعة ، و (الحارة) للنار
- ٢ - (المفارق) : ما (لا) يمتنع اتفكاكه عقلا عن موضوعه ، كأوصاف، الانسان المشتقة من افعاله واحواله ، مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم، وما الى ذلك ، وان كان لاينفك أبدا : فانك ترى ان وصف العين (بالزرقاء)

لا ينفك عن وجود العين ، ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا ، لانه لو امكنت حيلة لازلة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقى العين عينا . وهذا لا يشبه اللازم ، فلو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثة ، ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار بطل وجود النار . وهذا معنى امتناع الانفكاك عقلا .

اللازم : بين وغير بين .

البين : بين بالمعنى الاخص ، وبين بالمعنى الاعم .

١ - (البين بالمعنى الاخص) : ما يلزم من تصور ملزومه تصوره ،
بلا حاجة الى توسط شيء آخر .

٢ - (البين بالمعنى الاعم) : ما يلزم من تصوره وتصور الملزم وتصور
النسبة بينهما الجزم بالملازمة . مثل : الاثنان نصف الاربعة او ربع الشمانية ،
فإنك اذا تصورت الاثنين قد تغفل عن انها نصف الاربعة او ربع الشمانية ،
ولكن اذا تصورت ايضا الشمانية مثلا ، وتصورت النسبة بينهما تجزم انها
ربعها . وكذا اذا تصورت الاربعة والنسبة بينهما تجزم انها نصفها .
وهكذا في نسبة الاعداد بعضها الى بعض . ومن هذا الباب لزوم وجوب
المقدمة لوجوب ذي المقدمة ، فإنك اذا تصورت وجوب الصلاة ، وتصورت
الوضوء ، وتصورت النسبة بينه وبين الصلاة وهي توقف الصلاة الواجبة
عليه ، حكمت بالملازمة بين وجوب الصلاة ووجوبه .

وانما كان هذا القسم من بين اعم ، لانه لا يفرق فيه بين أن يكون
تصور الملزم كافيا في تصور اللازم وانتقال الذهن اليه وبين الا يكون كافيا ،
بل لابد من تصور اللازم وتصور النسبة للحكم بالملازمة . وانما يكون
تصور الملزم كافيا في تصور اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشيئين

على وجه ينداعى عنده المتلازمان فإذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر
تبعا له ، فتكون الملازمة حينئذ ذهنية .

٣ - (غير البين) وهو ما يقابل البين مطلقا ، بأن يكون التصديق
والجزم بالملازمة لا يكفى فيه تصور الطرفين والسبة بينهما . بل يحتاج
إثبات الملازمة الى اقامة الدليل عليه . مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوي
قائمتين ، فان الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي ، ولا يكفى
تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور السبة للحكم بالتساوي .
والخلاصة : معنى البين مطلقا ما كان لزومه بديهيا ، وغير البين ما كان
لزومه نظريا .

المفارق : دائم وسريع الزوال وبطيئه .

(الدائم) : كوصف الشمس بالحركة ، ووصف العين بالزرقاء .
(سريع الزوال) : كحمرة الخجل وصفرة الخوف . (بطيء الزوال) :
كالشباب للانسان .

الكلى المنطقي والطبيعي والعقلي

اذا قيل : (الانسان كلى) مثلا ، فهنا ثلاثة أشياء : ذات الانسان بما
هو انسان ، ومفهوم الكلى بما هو كلى مع عدم الالتفات الى كونه انسانا
أو غير انسان ، والانسان بوصف كونه كليا . أو فقل الاشياء الثلاثة هي :
ذات الموصوف مجردا ، ومفهوم الوصف مجردا ، والمجموع من الموصوف
والوصف .

١ - فان لاحظ العقل (والعقل قادر على هذه التصرفات) نفس ذات

الموصوف بالكلى مع قطع النظر عن الوصف ، بأن يعتبر الانسان ، مثلاً ، بما هو انسان من غير التفات الى انه كلى أو غير كلى ، وذلك عنده ما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق — فانه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلى الطبيعي) • ويقصد به طبيعة الشيء بما هي • والكلى الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفراده •

٢ — وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكلى وحده ، وهو أن يلاحظ مفهوم (ما لا يمتنع فرض صدقه على كثرين) مجردًا عن كل مادة مثل انسان وحيوان وحجر وغيرها — فانه أي مفهوم الكلى بما هو عند هذه الملاحظة ، يسمى (الكلى المنطقي) •

والكلى المنطقي لا وجود له الا في العقل ، لانه مما ينتزعه ويفرضه العقل ، فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن •

٣ — وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف ، بأن لا يلاحظ ذات الموصوف وحدها ، بل بما هو موصوف بوصف الكلية ، كما يلاحظ الانسان بما هو كلى لا يمتنع صدقه على الكثير — فانه أي الموصوف بما هو موصوف بالكلى يسمى (الكلى العقلي) لانه لا وجود له الا في العقل ، لاتصافه بوصف عقلي ، فان كل موجود في الخارج لابد أن يكون جزئياً حقيقياً •

ونشبه هذه الاعتبارات الثلاث لاجل توضيجهما بما اذا قيل : (السطح فوق) ، فاذا لاحظت (ذات السطح) بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت الى انه فوق أو تحت ، فهو شبيه بالكلى الطبيعي • واذا لاحظت مفهوم (الفوق) وحدها مجرداً عن شيء

هو فوق ، فهو شبيه بالكلي المنطقي . و اذا لاحظت ذات السطح بوصف انه
فوق ، فهو شبيه بالكلي العقلي .

واعلم ان جميع الكليات الخمسة واقسامها ، بل الجزئي أيضا ، تصح
فيها هذه الاعتبارات الثلاثة ، فيقال على قياس ما تقدم : نوع طبيعي ومنطقي
وعقلي ، وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ٠٠٠ الى آخرها .

فالنوع الطبيعي مثل انسان بما هو انسان ، والنوع المنطقي هو مفهوم
« تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد في جواب ما هو » ،
والنوع العقلي هو مفهوم الانسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات
المتكررة بالعدد ٠٠٠ وهكذا يقال في باقي الكليات وفيالجزئي أيضا .

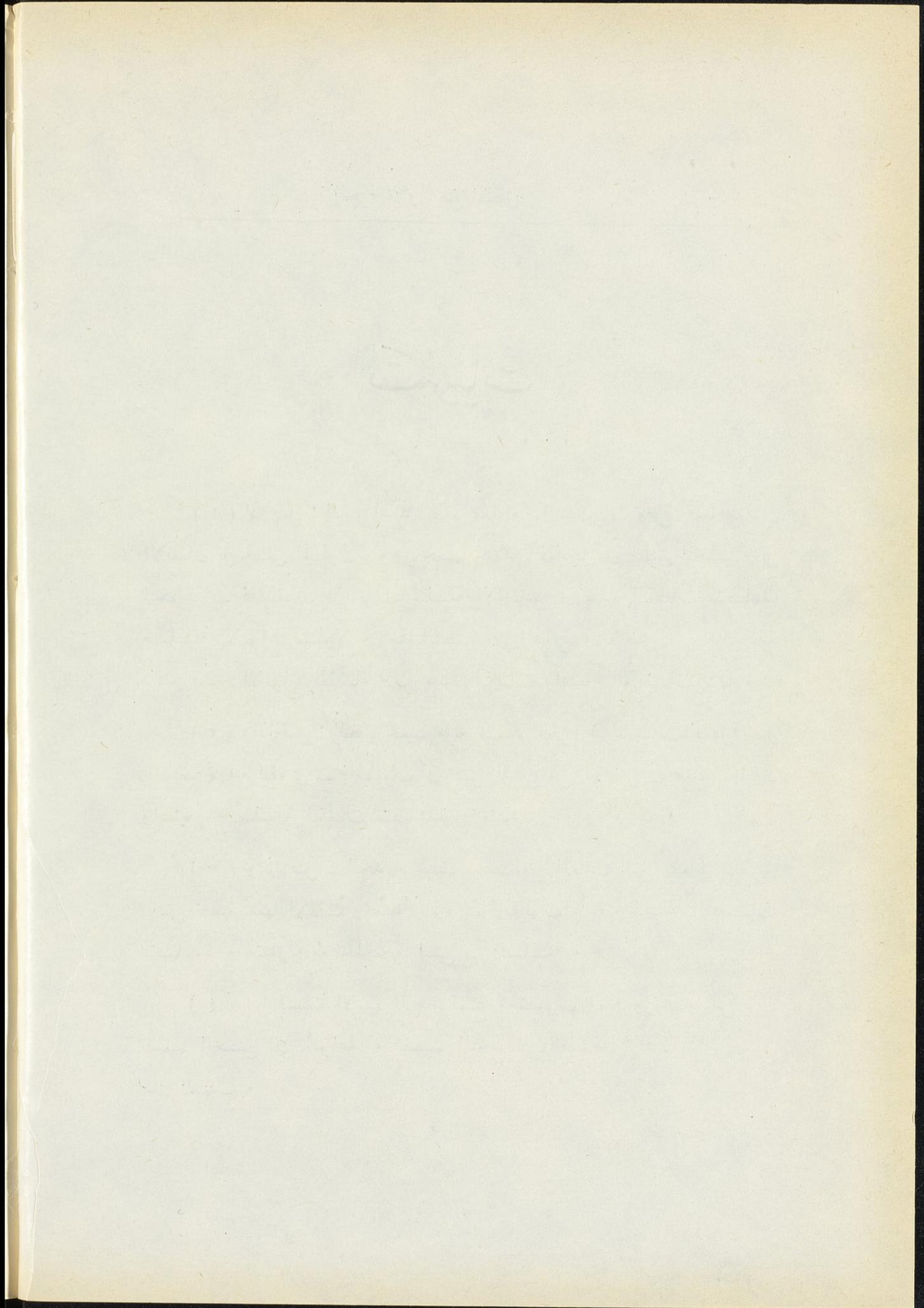
تَمْرِيناتُ

(١) اذا قيل : التمر لذيد الطعم معدن السكريات ومن اقسام المأكول الانسان بل مطلق المأكول ، وهو جسم جامد ، فيدخل في مطلق الجسم ، بل الجوهر — فالمطلوب ان ترتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متتصاعدة وسلسلة الانواع متنازلاً • بعد التمييز بين الذاتي والعرضي • واذكر بعد ذلك اقسام الانواع الاضافية من هذه الكليات واقسام العرضيات منها •

(٢) واذا قيل : الخمر جسم مائع مس克راً محروم شرعاً سالب للعقل مضرة بالصحة مهدم للقوى — فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة الكليات متتصاعدة أو متنازلة •

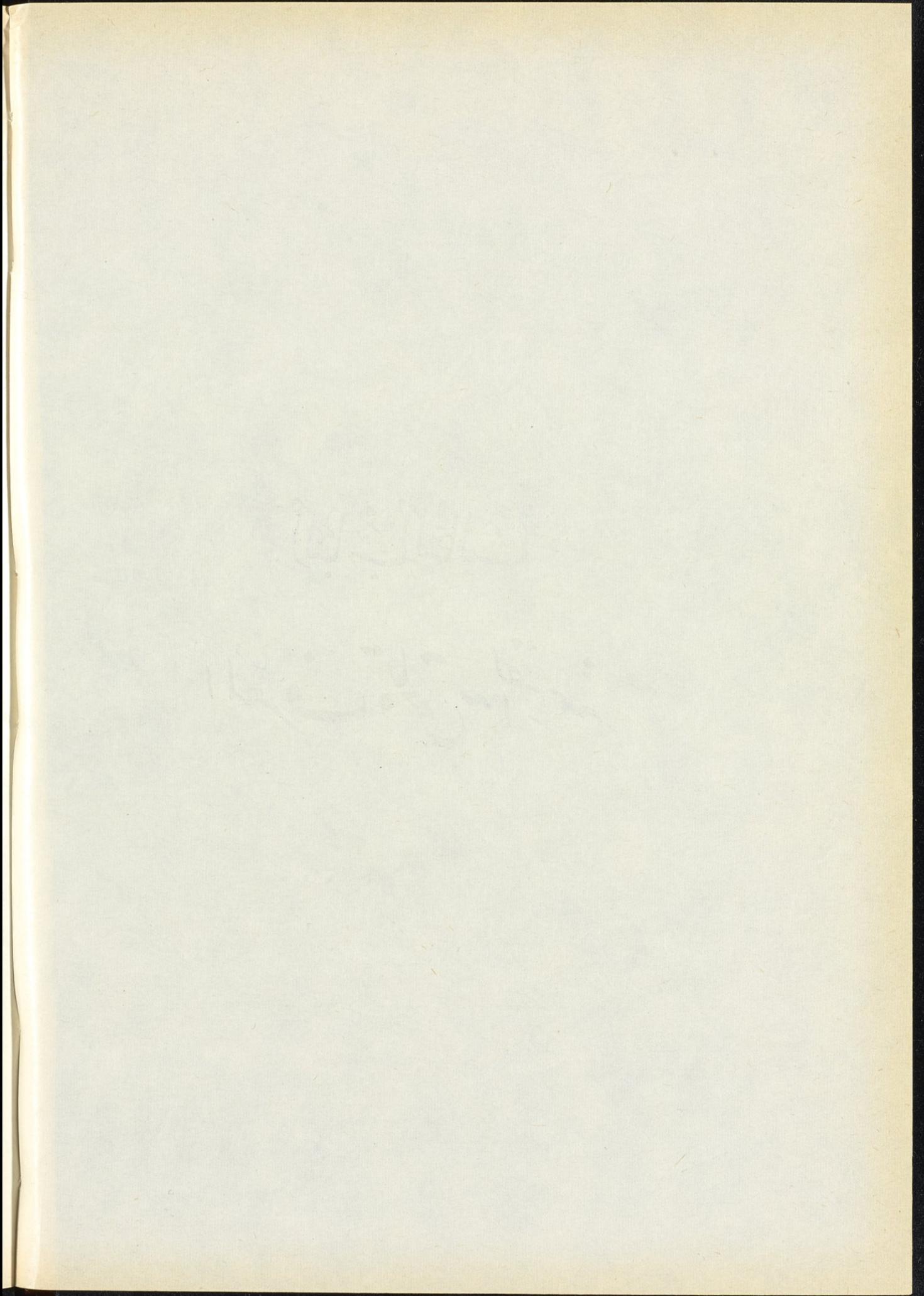
(٣) واذا قيل : الحديد جسم صلب من المعادن التي تتمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء — فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متتصاعدة أو متنازلة مع حذف ما ليس من السلسلة •

(٤) اذا قسمنا الاسم الى مرفوع ومنصوب ومجرور فهذا من باب تقسيم الجنس الى أنواعه أو تقسيم النوع الى اصنافه ؟ اذكر ذلك مع بيان السبب •



الكتاب الثالث

المعرف وحق به لقسمه



المقدمة :

في مطلب ما وأي وهل ولهم

اذا اعترضتك لفظة من آية لغة كانت ، فهنا خمس مراحل متواالية ،
لابد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة ، في بعضها يطلب العلم التصوري ،
وفي بعضها الآخر العلم التصديقى .

(المرحلة الاولى) تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصورا اجماليا ، فتسأل
عنه سؤالا لغويا صرفا ، اذا لم تكن تدرى لاي معنى من المعانى قد وضع .
والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى ، كما اذا سألت عن معنى
لفظ (غصنفر) ، فيجب : اسد . وعن معنى (سميدع) ، فيجب : سيد
وهكذا . ويسمى مثل هذا الجواب (التعريف اللفظي) . وقواميس
اللغات هي المتعهدة بالتعاريف اللفظية .

و اذا تصورت معنى اللفظ اجمالا ، فزرعت نفسك الى :

(المرحلة الثانية) ، اذ تطلب تصور ماهية المعنى ، أي تطلب تفصيل
ما دل عليه الاسم اجمالا . لتمييزه عن غيره في الذهن تميزا تماما ، فتسأل
عنه بكلمة (ما) فتقول : (٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ما هو ؟)

وهذه (ما) تسمى (الشارحة) ، لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ .
والجواب عنه يسمى (شرح الاسم) وبتعبير آخر (التعريف الاسمى) .
والاصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القربيين معا ، ويسمى (الحد
التابع الاسمى) . ويصبح ان يجب بالفصل وحده او بالخاصة وحدها ، او

بأحدهما منضما إلى الجنس البعيد ، أو بالخاصة منضمة إلى الجنس القريب .
وتسمى هذه الاجوبة تارة بالحد الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام ،
ولكنها توصف جميعاً بالاسمي . وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات .

ولو فرض أن المسئول اجاب خطأً بالجنس القريب وحده ، كما لو قال
(شجرة) في جواب (ما النخلة) — فان السائل لا يقنع بهذا الجواب ،
وتتوجه نفسه إلى السؤال عن مميزاتها عن غيرها ، فيقول : (أية شجرة هي
في ذاتها) أو (أية شجرة هي في خصائصها) ، فيقع الجواب عن الاول بالفصل
وحده فيقول : (مشمرة التمر) ، وعن الثاني بالخاصة فيقول : (ذات السعف)
مثلاً .

وهذا هو موقع السؤال بكلمة (أي) . وجوابها الفصل أو الخاصة
— واذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفزع نفسك الى :

(المرحلة الثالثة) : وهي طلب التصديق بوجود الشيء ، فتسأله عنه
ـ (هل) وتسمى (هل البسيطة) ، فتقول : هل وجد كذا ، أو هل هو
موجود .

(ما) الحقيقة :

تنبيه — ان هاتين المراحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر ،
فقد تتقدم الثانية ، على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع ،
وقد تتقدم الثالثة ، وذلك عندما يكون السائل من أول الامر عالماً بوجود
الشيء المسئول عنه ، او أنه على خلاف الطبع قدم السؤال عن وجوده
فأجيب .

وحيئذ اذا كان عالما بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما اجمله اللفظ
الدال عليه ، ثم سأله عنه بـ (ما) ، فان ما هذه تسمى (الحقيقة) . والجواب
عنها نفس الجواب عن (ما الشارحة) ، بلا فرق بينهما الا من جهة تقدم
الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقة عنه .

وانما سميت حقيقة ، لأن السؤال بها عن الحقيقة الثابتة – والحقيقة باصطلاح المناطقة هي الماهية الموجودة – والجواب عنها يسمى (تعريفاً حقيقياً) وهو نفسه الذي كان يسمى (تعريفاً اسميّاً) قبل العلم بالوجود ، ولذا قالوا :

«الحدود قبل الهليات البسيطة حدود اسميّة وهي باعيّانها بعد الهليات تنقلب حدوداً حقيقة» .

— واذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع الى :

(المرحلة الرابعة) : وهي طلب التصديق بشبوب صفة او حال للشيء ، ويسأله عنه بـ (هل) أيضاً ، ولكن تسمى هذه (هل المركبة) ، لأنه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده ، والبساطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط ، فيقال للسؤال بالبساطة مثلاً : هل الله موجود ؟ وللسؤال بالمركبة بعد ذلك : هل الله الموجود مرید ؟

فإذا أجباك المسؤول عن هل البسيطة أو المركبة تزعج نفسك الى :

(المراحل الخامسة) : وهي طلب العلة : اما علة الحكم فقط اي البرهان على ما حكم به المسئول في الجواب عن هل او علة الحكم وعلة الوجود معاً ، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعاً . ويسائل لاجل كل من الغرضين بكلمة (لم) الاستفهامية ، فتقول طلب علة الحكم مثلاً : (لم) كان الله مريداً . وتقول مثلاً طلب علة الحكم وعلة الوجود معاً : (لم) كان

المغناطيسى جاذبا للحديد ؟) ، كما لو كنت قد سألت : هل المغناطيسى جاذب للحديد ؟ فأجاب المسئول بنعم ، فان حركك ان تسأل ثانيا عن العلة فتقول (لم) .

تلخيص و تعقيب

ظهر مما تقدم أن :

(ما) لطلب تصور ماهية الشيء وتنقسم الى الشارحة والحقيقة .
ويستق منها مصدر صناعي ، فيقال : (مائية) . ومعناه الجواب عن ما .
كما ان (مائية) مصدر صناعي من (ما هو) .
و (أي) لطلب تمييز الشيء عما يشاركه في الجنس تميزا ذاتيا أو
عرضيا ، بعد العلم بجنسه .

و (هل) تنقسم الى « بسيطة » ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه ، و « مركبة » ويطلب بها التصديق بشبوت شيء لشيء أو عدمه ،
ويستق منها مصدر صناعي ، فيقال : (الهلية) البسيطة او المركبة .
و (لم) يطلب بها تارة علة التصديق فقط ، وأخرى علة التصديق
والوجود معا . ويستق منها مصدر صناعي ، فيقال (لميّة) بتشديد الميم
والباء ، مثل (كمية) من (كم) الاستفهامية . فمعنى لميّة الشيء : على بيته .

فروع المطالب

ما تقدم هي أصول المطالب التي يسأل عنها بتلك الأدوات ، وهي
المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم . وهناك مطالب أخرى يسأل

عنها بكيف وain ومتى وكم ومن . وهي مطابق جزئية أي انها ليست من امهات المسائل بالقياس الى المطالب الاولى لعدم عموم فائدتها ، فان ما لا كافية له مثلا لا يسأل عنه بكيف ، وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بain ومتى . على انه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة ، فبدلا عن ان تقول مثلما : (كيف لون ورق الكتاب ؟ وain هو ؟ ومتى طبع ؟ ..) تقول : (هل ورق الكتاب ايض ؟ وهل هو في المكتبة ؟ وهل طبع هذا العام ؟ ..) وهكذا . ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع ، وتلك بالاصول .

التعريف

تمهيد :

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لاجل الاجمال في مفاهيم الالفاظ التي يستعملونها ، فيضطرب حبل التفاهم ، لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ ، فيذهب كل فرد منهم الى ما يحتاج في خاطره من المعنى . وقد لا تكون لاحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه ، فيقنع — لتساهله أو لقصور مداركه — بالصورة المطمئنة المضطربة ، ويبني عليها منطقة المزيف .

وقد يتبع الجدليةون والسياسة — عن عمد وحيلة — ألفاظاً خلابة غير محدودة المعنى بحدود واضحة ، يستغلون جمالها وابهامها للتأثير على الجمهور ، وليتركوا كل واحد يفكر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة ، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب . ولهذا تأثير سحري عجيب في الأفكار .

ومن هذه الالفاظ كلمة (الحرية) التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية ، وأحدثت الانقلابات الجبارية في الدولة العثمانية والفارسية ، والتأثير كله لجمالها وجمالها السطحي الفاتن ، والا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه .

ومثلها كلمة (الوطن) الخلابة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية . وربما يتذرع على الباحث أن يعرف اثنين

كانا يتفقان على معنى واحد واضح كل الاتفاق يوم ظهور هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة : فما هي مميزات الوطن ؟ أهي اللغة أم لهجتها ام اللباس ام مساحة الارض ام اسم القطر والبلد ؟ بل كل هذا غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والامة . ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه ، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الاسلامية كلها وطننا واحدا ؟

فمن الواجب على من أراد الاستغلال بالحقائق — لثلاير تطم هو والمشتغل معه في المشاكل — أن يفرغ مفرداته مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح ، فيحفظ ما يدور في خلده من المعنى في آنية من الالفاظ وافية به لتفصيل عليها جوانبها ، لينقله الى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزونا في ذهنه بالضبط . وعلى هذا الاساس المتنين يبني التفكير السليم .
ولاجل أن يتغلب الانسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابد له من معرفة اقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعده ، ليسستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للأشياء اولا ، وان ينقلها الى أفكاره غير صحيحة ثانيا .
وهذه حاجتنا لمباحث التعريف .

اقسام التعريف

التعريف : حد ورسم .

الحد والرسم : تام وناقص .

سبق ان ذكرنا (التعريف اللغطي) . ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم ، لانه لاينفع الا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه ، فلا يستحق اسم التعريف

الا من باب المجاز والتتوسيع . وانما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصورى الموصلى مجھول تصورى الواقع جوابا عن (ما) الشارحة أو الحقيقة . ويقسم الى حد ورسم ، وكل منهما الى تام وناقص .

١ - الحد التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف (بالفتح) ، ويقع بالجنس والفصى الفريين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف ، فاذا قيل : ما الانسان ؟

فيجوز أن تجيز - اولا - بأنه : (حيوان ناطق) . وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الانسان ، ويشتمل على جميع ذاتياته ، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة . وكل هذه اجزاء وذاتيات للانسان .

ويجوز أن تجيز - ثانيا - بأنه : (جسم نام حساس متحرك بالارادة ، ناطق) . وهذا حد تام أيضا للانسان عين الاول في المفهوم الا انه أكثر تفصيلا ، لأنك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام . وهذا تطويل وفضول لاحاجة اليه ، الا اذا كانت ماهية الحيوان مجھولة للسائل ، فيجب .

ويجوز أن تجيز - ثالثا - بأنه : (جوهر قابل للابعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالارادة ، ناطق) ، فتتضاع مكان كلمة (جسم) حده التام ، فيكون المجموع حدا تاما للانسان أكثر تفصيلا من الجواب الثاني ، وأكثر فضولا ، الا اذا كانت ماهية الجسم مجھولة أيضا للسائل ، فيجب .

وهكذا اذا كان الجوهر مجھولا تضع مكانه حده التام - ان وجد -

حتى يتنهى الامر الى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء وقد ظهر من هذا البيان :

- أولاً — ان الجنس والفصل القريبين تنطوي فيما جمّع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزءاً أبداً ، ولذا سمي الحد بهما (تاماً)
- وثانياً — ان لافرق في المفهوم بين الحدود التامة المطلولة والمختصرة ، الا ان المطلولة أكثر تفصيلاً . فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى .
- وثالثاً — ان الحد التام يساوي المحدود في المفهوم ، كالمترادفين ، فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ، ويدل على ما يدل عليه الاسم اجمالاً
- ورابعاً — ان الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة .

٢ — الحد الناقص

هو التعريف ببعض ذاتيات المعرف (بالفتح) ، ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل . ولذا سمي (ناقصاً) . وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب ، وأخرى بالفصل وحده .

مثال الاول — تقول لتحديد الانسان : (جسم نام ٠٠٠ ناطق) ، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالارادة) وهي فصل الحيوان ، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام ، وبين ناطق ، فلم يكمل فيه مفهوم الانسان .

ومثال الثاني — تقول لتحديد الانسان أيضاً : (٠٠٠ ناطق) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله . فهو أكثر نقصاناً من الاول كما

ترى ٠ ٠ ٠ وقد ظهر من هذا البيان :

- أولاً — ان الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم ، لانه يشتمل على بعض أجزاء مفهومه • ولكنها يساويه في المصدق •
- وثانياً — ان الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له ، كما كان الحد التام ، فلا يكون نصوره تصوراً للمحدود بحقيقةه ، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب •
- وثالثاً — انه لا يدل على المحدود بالمطابقة ، بل بالالتزام ، لانه من باب دلالة الجزء المختص على الكل •

٣ — الرسم التام

وهو التعريف بالجنس والخاصة ، كتعريف الانسان بأنه (حيوان ضاحك) فاشتمل على الذاتي والعرضي • ولذا سمي (تاماً) •

٤ — الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الانسان بأنه (ضاحك) فاشتمل على العرضي فقط ، فكان (ناقصاً) •
وقيل : ان التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص ، فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط •

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كالحد الناقص لا يفيد الا تمييز المعرف (بالفتح) عن جميع ما عداه فحسب ، الا انه يميزه تمييزاً عرضياً • ولا يساويه الا في المصدق لا في المفهوم • ولا يدل عليه الا بالالتزام • كل هذا ظاهر مما قدمناه •

انارة

ان الاصل في التعريف هو الحد التام ، لأن المقصود الاصلي من التعريف امران : (الاول) تصور المعرف (بالفتح) بحقيقة لتسكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة . و (الثاني) تمييزه في الذهن عن غيره تميزا تماما . ولا يؤدي هذان الامر الا بالحد التام . واذا يتعدر الامر الاول يكتفى بالثاني . ويتكفل به الحد الناقص والرسم بقسميه . والـ قدم تميزه تميزا ذاتيا ويؤدى ذلك بالحد الناقص فهو اولى من الرسم . والرسم التام اولى من الناقص .

الـ ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الاشياء وفضولها من الامور المستحبة او المتعدرة . وكل ما يذكر من الفضول فانما هي خواص لازمة تكشف عن الفضول الحقيقة . فالتعريف الموجودة بين ايدينا اكثراها او كلها رسوم تشبه الحدود .

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة الازمة البينة بالمعنى الاخص ، لأنها ادل على حقيقة المعرف وتشبه بالفصل . وهذا انفع الرسوم في تعريف الاشياء . وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة الازمة البينة بالمعنى الاعم . أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فانها لتنفيذ تعريف الشيء لكل أحد ، فاذا عرفنا المثلث بأنه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فانك لم تعرفه الا للهندسي المستغنی عنه .

التعريف بالمثال
و
الطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء - لاسيما علماء الادب - يستعينون على تعريف الشيء بذكر أحد أفراده ومصاديقه مثلاً له . وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال) وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الاشياء وتميزها .

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعوا لها علماء التربية ، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في افكارهم .

وهي : ان يكثر المؤلف أو المدرس - قبل بيان التعريف أو القاعدة - من ذكر الامثلة والتمرينات ، ليستتبط الطالب بنفسه المفهوم الكلى أو القاعدة . وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستتبط هو ، وبين ما يعطى له بالآخر من نتيجة .

والتعريف بالمثال ليس قسما خامسا للتعريف ، بل هو من التعريف بال خاصة ، لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم ، فيرجع إلى (الرسم الناقص) .
وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستتبط ، اذا كان المثال وافيا بخصوصيات المثل له .

التعریف بالتشبیه

ما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضا (التعريف بالتشبیه) ٠ وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما ، على شرط أن يكون المشبه به معلوما عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه ٠

ومثاله تشبيه الوجود بالنور ، وجهاً للتشبه بينهما أن كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره ٠

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفية ، عندما يراد تقريبها إلى الطالب بتشبيتها بالمحسوسات ، لأن المحسوسات إلى الذهان أقرب ولتصورها ألف ٠ وقد سبق هنا تشبيه كل من النسب الأربع بأمر محسوس تقريباً لها ، فمن ذلك تشبيه المتبانيين بالخطين المتوازيين لأنهما لا يلتقيان أبداً ٠ ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور ، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور المعنى) بالنظر إلى المرأة بقصد النظر إلى الصورة المنطبعة فيها ٠

شروط التعريف

الغرض من التعريف - على ما قدمنا - تفهم مفهوم المعرف (بالفتح) وتمييزه عما عداه ٠ ولا يحصل هذا الغرض إلا بشرط خمسة :
 الاول - أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح)
 في الصدق ، أي يجب أن يكون المعرف (بالكسر) مانعاً جاماً ٠ وإن شئت

قلت : (مطرداً منعكساً) *

ومعنى مانع أو مطرد انه لا يشمل الا افراد المعرف (بالفتح) ، فيمنع من دخول افراد غيره فيه . ومعنى جامع او منعكس انه يشمل جميع افراد المعرف (بالفتح) لا يشد منها فرد واحد .
فعلى هذا لا يجوز التعريف بالامور الآتية :

- ١ - بالاعم : لأن الاعم لا يكون مانعاً ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين ، فإن جملة من الحيوانات تمشي على رجلين .
- ٢ - بالخاص : لأن الخاص لا يكون جاماً ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم ، فإنه ليس كلما صدق عليه الإنسان هو متعلم .
- ٣ - بالمبادر : لأن المتبادر لا يصح حمل أحدهما على الآخر ، ولا يتتصادقان أبداً .

الثاني - أن يكون المعرف (بالكسر) أجلى مفهوماً واعرف عند المخاطب من المعرف (بالفتح) . والا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه ، فلا يجوز - على هذا - التعريف بالامرين الآتيين :

- ١ - بالمساوي في الظهور والخفاء ، كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بوحدة ، فإن الزوج ليس أوضع من الفرد ولا أخفى ، بل هما متساويان في المعرفة . وكتعريف أحد المتضادين بالآخر ، وانت انما تتعملاهما معاً ، كتعريف الاب بأنه والد الابن . وكتعريف الفوق بأنه ليس بتحت ٠٠٠
- ٢ - بالاخفي معرفة ، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود .

الثالث - الا يكون المعرف (بالكسر) عين المعرف (بالفتح) في المفهوم ، كتعريف الحركة بالانتقال والانسان بالبشر تعريفاً حقيقة غير لفظي ،

بل يجب تغايرهما اما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام او بالمفهوم كما في التعريف بغيره .

ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوما قبل أن يكون معلوما ، وللزام ان يتوقف الشيء على نفسه . وهذا محال . ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه .

الرابع - ان يكون خاليا من الدور . وصورة الدور في التعريف : أن يكون المعرف (بالكسر) مجهولا في نفسه ، ولا يعرف الا بالمعرف (بالفتح)، فب بينما ان المقصود من التعريف هو تفهم المعرف (بالفتح) بواسطة المعرف (بالكسر) ، واذا بالمعرف (بالكسر) في الوقت نفسه انما يفهم بواسطة المعرف (بالفتح) ، فينقلب المعرف (بالفتح) معرفا (بالكسر) . وهذا محال ، لانه يؤل الى أن يكون الشيء معلوما قبل أن يكون معلوما ، او الى أن يتوقف الشيء على نفسه .

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمى (دورا مصرا) ، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دورا مضمرا) :

١ - (الدور المتصرا) مثل : تعريف الشمس بانها (كوكب يطلع في النهار) . والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ يقال في تعريفه : (النهار : زمان تطلع فيه الشمس) . فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس . والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ، فينتهي الامر بالأخير الى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس .

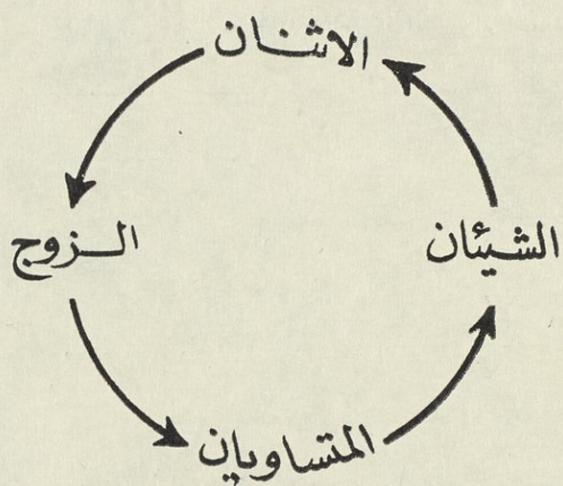
٢ - (الدور المضمرا) مثل : تعريف الاثنين بأنهما زوج اول . والزوج يعرف بأنه منقسم بمساويين . والمساويان يرتفان بأنهما شيئاً احدهما

يُطابق الآخر . والشَّيْئان يُعرَفان بِأَنْهُمَا اثْنَان . فِرْجَعُ الْأَمْر بِالْآخِير إِلَى تَعْرِيفِ الْاثْنَيْن بِالْاثْنَيْن .

وَهَذَا دُورٌ مُضْمِرٌ فِي ثَلَاثٍ مَرَاتِبٍ ، لَأَنْ تَعْدُدَ الْمَرَاتِب بِاعتِبَارِ تَعْدُدِ الْوَسَائِط حَتَّى تَنْتَهِي الدُورَة إِلَى نَفْسِ الْمُعْرَفَ (بِالْفَتْحِ) الْأَوَّل . وَالْوَسَائِط فِي هَذَا الْمَثَل ثَلَاثٌ : الزَّوْج ، الْمُتَسَاوِيَان ، الشَّيْئان .

وَيُمْكِنُ وَضْعُ الدُور فِي الْمَثَل عَلَى صُورَةِ الدَائِرَةِ المَرْسُومَةِ فِي هَذَا الشَّكْل :

— وَالسَّهَامُ فِيهَا تَتَجَهُ دَائِمًا إِلَى الْمُعْرَفَاتِ (بِالْكَسْرِ) —



الخامس — أَنْ تَكُونَ الْأَفَاظُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي التَّعْرِيفِ نَاصِعَةً وَاضْحَىَةً لَا ابْهَامٌ فِيهَا ، فَلَا يَصْحُ استِعْمَالُ الْأَفَاظِ الْوَحْشِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ ، وَلَا الْعَامِضَةُ ، وَلَا الْمُشْتَرِكَةُ وَالْمُجَازَاتُ بِدُونِ الْقَرِينَةِ ، أَمَّا مَعَ الْقَرِينَةِ فَلَا بَأْسُ كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي بَحْثِ الْمُشْتَرِكِ وَالْمُجَازِ . وَإِنْ كَانَ يَحْسَنُ — عَلَى كُلِّ حَالٍ — اجْتِنَابُ الْمُجَازِ فِي التَّعَارِيفِ وَالْأَسَالِيبِ الْعِلْمِيَّةِ .

القسمة (*)

تعريفها :

قسمة الشيء : تجزئته وتفريقه الى أمور متباعدة . وهي من المعاني ابديهية الغنية عن التعريف ، وما ذكرناه فانما هو تعريف لفظي ليس الا ويسمى الشيء (مقسما) ، وكل واحد من الامور التي انقسم اليها يسمى (قسما) تارة بالقياس الى نفس المقسم ، و (قسيما) أخرى بالقياس انى غيره من الاقسام . فإذا قسمنا العلم الى تصور وتصديق مثلا ، فالعلم مقسم ، والتصور قسم من العلم وقسم للتصديق . وهكذا التصديق قسم وقسم .

فائدها :

تأسست حياة الانسان كلها على القسمة ، وهي من الامور الفطرية التي نشأت معه على الارض : فان اول شيء يصنعه تقسيم الاشياء الى سماوية وارضية ، وال موجودات الارضية الى حيوانات و اشجار و انهار و احجار و جبال ورمال وغيرها . وهكذا يقسم ويتميز معنى عن معنى و نوعا عن نوع ، حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم . وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل اليها في التقسيم لفظا من

(*) القسمة من المباحث التي عني بها المناطقة في العصر الحديث ، وظن أنها من المباحث التي تفتقر عنها الفكر الغربي . غير أن فلاسفة الاسلام سبقوا إلى التنبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ الطوسي العظيم في منطق التجريد لتحصيل الحدود و اكتسابها ، وأوضحتها العلامة الحلي في شرحه (الجوهر النضيد) .

الالفاظ ٠ ولو لا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الالفاظ ٠

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الانواع ، وتميزها تميزا ذاتيا ٠ ولا يزال العلم عند الانسان يكشف له كثيرا من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته ، فيعدّ لها ٠ ويكشف له أنواعا لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية ، أو الامور التي يخترعها منها ويؤلفها ، أو مسائل العلوم والفنون ٠ وسيأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبيها ، بل كل حد انما هو مؤسس من أول الامر على القسمة ٠ وهذا أهم فوائد القسمة ٠

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون ، لتجعلها أبوابا وفصولا ومسائل متميزة ، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها ، بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب وسائل واحكام إلا بالقسمة : فمدون علم النحو - مثلا - لابد أن يقسم الكلمة اولا ، ثم يقسم الاسم مثلا الى نكرة ومعرفة ، والمعروفة الى أقسامها ، ويقسم الفعل الى ماض ومضارع وأمر ، وكذلك الحرف واقسام كل واحد منها ، ويدرك لكل قسم حكمه المختص به ٠٠٠ وهكذا في جميع العلوم ٠

والتاجر - أيضا - يلتجيء الى القسمة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته ٠ وكذلك باني البيت ، ومركب الادوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقسمة ٠ والناس من القديم قسموا الزمن الى قرون وسنين واشهر وايام وساعات ودقائق ليتفقعوا باوقاتها ويرفوا اعمارهم وتاريخهم ٠

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين ، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه ، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء ٠ وبواسطة

القسمة استعان علماء التراثية على توجيه طلاب العلوم ، فقسموا المدارس الى ابتدائية وثانوية وعالية ، ثم كل مدرسة الى صفوف ، ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم •

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية ، ولا يستغني عنها انسان • ومهمنا منها هنا ان نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم •

أصول القسمة

١ - لابد من ثمرة :

لا تحسن القسمة الا اذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم ، بأن تختلف الاقسام في الميزات والاحكام المقصودة في موضع القسمة : فإذا قسم النحوي الفعل الى اقسامه الثلاثة فلان لكل قسم حكماً يختص به • أما اذا أراد ان يقسم الفعل الماضي الى مضامون العين ومفتوحها ومكسورها ، فلا يحسن منه ذلك ، لأن الاقسام كلها حكم واحد في علم النحو هو ابناء ، فيكون التقسيم عبثاً ولغوياً ، بخلاف مدوّن علم الصرف فإنه يصح له مثل هذا التقسيم لاتفاقه به في غرضه من تصريف الكلمة •

ولذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبعية في الباب الاول الى لفظية وغير لفظية ، لانه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي ، كما أشرنا الى ذلك هناك في التعليقة •

٢ - لابد من تبادل الاقسام :

ولا تصح القسمة الا اذا كانت الاقسام متباعدة غير متداخلة ، لا يصدق

احدها على ما صدق عليه الآخر ، ويشير الى هذا الاصل تعريف القسمة نفسه : فإذا قسمت المتصوب من الاسماء الى : مفعول ، وحال ، وتميز ، وظرف ، فهذا التقسيم باطل ، لأن الظرف من اقسام المفعول فلا يكون قسيما له . • ومثل هذا ما يقولون عنه : « يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيما له » . • وبطلاه من البديهيات .

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق الى علماء وجهلاء واغنياء وفقراء ومرضى واصحاء . • ويقع مثل هذا التقسيم كثيرا لغير المنطقين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الاصل الذي قررناه ، لأن الاغنياء والفقراe لابد أن يكونوا علماء أو جهلاء ، مرضى أو اصحاء ، فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر . • وفي المثال ثلات قسمات جمعت في قسمة واحدة . • والاصل في مثل هذا أن قسم السكان او لا الى علماء وجهلاء ، ثم كل منهما الى اغنياء وفقراء ، فتحدث أربعة اقسام ، ثم كل من الاربعة الى مرضى واصحاء ، فتكون الاقسام ثمانية : علماء اغنياء مرضى ، علماء اغنياء اصحاء ٠٠٠ الى آخره . • فتفطرن لما يرد عليك من القسمة ، لئلا تقع في مثل هذه الغلطات .

ويترفع على هذا الاصل أمور :

١ - انه لايجوز ان يجعل قسم الشيء قسيما له - كما تقدم - مثل أن يجعل الظرف قسيما للمفعول .

٢ - ولا يجوز ان يجعل قسيم الشيء قسما منه ، مثل أن يجعل الحال قسما من المفعول .

٣ - ولا يجوز أن تقسم الشيء الى نفسه وغيره .

وقد زعم بعضهم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق من هذا الباب ،

لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق ، ولم يتقطن الى معنى التصديق .
مع انه تصور أيضا ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص
التصور الساذج المقيد بعدم الحكم . كما شرحتناه سابقا . اما المقسم لهما
فيهו التصور المطلق الذي هو نفس العلم .

٣ - أساس القسمة :

ويجب ان تؤسس القسمة على أساس واحد ، أي يجب ان يلاحظ في
المقسم جهة واحدة ، وباعتبارها يكون التقسيم ، فاذا قسمنا كتب المكتبة
فلا بد أن تؤسس تقسيمتها اما على أساس العلوم والفنون او على اسماء المؤلفين
او على اسماء الكتب . اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختلط نظام
الكتب ، مثل ما اذا خلطنا بين اسماء الكتب والمؤلفين ، فنلاحظ في حرف
الالف مثلا تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف ، بينما ان كتابه قد يدخل
في حرف آخر .

والشيء الواحد قد يكون مقسما لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة
المعتبرة أي (أساس القسمة) ، كما قسمنا اللفظ مرة الى مختص وغيره
وآخر الى متراصف ومتباين وثالثة الى مفرد ومركب ، وكما قسمنا الفصل
 الى قريب وبعيد مرة والى مقوم ومقسم أخرى ٠٠٠ ومثله كثير في العلوم
 وغيرها .

٤ - جامعة مانعة :

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الاقسام مساويا للمقسم فتكون
جامعة مانعة : جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الاقسام أي حاصرة
 لها لا يشذ منها شيء ، مانعة عن دخول غير اقسامه فيه .

أنواع القسمة

للقسمة نوعان اساسيان :

١ - قسمة الكل الى أجزائه ، أو (القسمة الطبيعية) .

نقسامة الانسان الى جزئيه : الحيوان والناطق ، بحسب التحليل العقلي ،
اذ يحلل العقل مفهوم الانسان الى مفهومين : مفهوم الجنس الذي يشتراك
معه به غيره ، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الانسان انسانا .
وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلا . وتسمى الاجزاء حينئذ اجزاء عقلية .
ونقسامة الماء الى عنصرين : الاكسجين والهيدروجين ، بحسب التحليل
الطبيعي . ومن هذا الباب نقسمة كل موجود الى عناصره الاولية البسيطة ،
وتسمى الاجزاء طبيعية او عنصرية .

ونقسامة الحبر الى ماء ومادة ملونة مثلا ، والورق الى قطن ونورة ،
والزجاج الى رمل وثاني اكسيد السلكون . وذلك بحسب التحليل الصناعي ،
في مقابل التركيب الصناعي . والاجزاء تسمى اجزاء صناعية .

ونقسامة المتر الى أجزائه بحسب التحليل الخارجي الى الاجزاء المشابهة
أو نقسامة السرير الى الخشب والمسامير بحسب التحليل الخارجي الى
الاجزاء غير المشابهة . ومثله نقسمة البيت الى الاجر والجص والخشب
والحديد ، أو الى الغرفة والسرداب والسطح والساحة ، ونقسامة السيارة الى
الاالتها المركبة منها ، والانسان الى لحم ودم وعظم وجلد واعصاب .

٢ - قسمة الكلى الى جزئياته ، او (القسمة المنطقية) .

قسمة الموجود الى مادة و مجرد عن المادة ، والمادة الى جماد و نبات و حيوان ، وكقسمة المفرد الى اسم و فعل و حرف ٠٠٠ وهكذا ٠ و تمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الاقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم و حمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد ، وهذا المفرد اسم ٠ ولا يجوز ان الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي ٠ فلا يجوز ان تقول ابيت سقف او جدار ولا الجدار بيت ٠

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشتترك فيها الاقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والاقسام ، كما لا بد من فرض جهة افتراق في الاقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباعن جهة القسم الآخر ، والا لما صحت القسمة وفرض الاقسام ٠ وتلك الجهة الجامعة اما ان تكون مقومة للاقسام اي داخلة في حقيقتها باذ كانت جنسا او نوعا واما ان تكون خارجة عنها ٠

١ - اذا كانت الجهة الجامعة مقومة للاقسام ، فلها ثلاثة صور :
 ا - ان تكون جنسا ، ووجهات الافتراق الفصول المقومة للاقسام ،
 كقسمة المفرد الى الاسم و الفعل و الحرف ٠٠٠ فيسمى التقسيم (تنويعا)
 والاقسام أنواعا ٠

ب - ان تكون جنسا او نوعا ، ووجهات الافتراق العوارض العامة
 اللاحقة للمقسم ، كقسمة الاسم الى مرفوع ومنصوب و مجرور ، فيسمى

التقسيم (تصنيفا) والاقسام اصنافاً .

ج - ان تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً ، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم ، فيسمى التقسيم (تفريداً) والاقسام أفراداً ، كقسمة الانسان الى زيد وعمر ومحمد وحسن ... الى آخرهم باعتبار الشخصيات لكل جزئي جزئي منه .

٢ - اذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الاقسام ، فهي كقسمة الابيض الى الثاج والقطن وغيرهما ، وكقسمة الكائن الفاسد الى معدن ونبات وحيوان ، وكقسمة العالم الى غنى وفقير او الى شرقي وغربي ... وهكذا .

أساليب القسمة

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الاقسام ، كما تقدم في الصل الرابع ، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو اجزائه . ولذلك أسلوبان :

١ - طريقة القسمة الثنائية :

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات ، والنفي والاثبات (وهوما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسماً واحداً ، فلا حالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين ، وتكون حاصرة جامعة مانعة ، كتقسيمنا للحيوان الى ناطق وغير ناطق . وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الانسان لا يشذ عنه نوع ، وتقسيمنا للطيور الى جارحة وغير جارحة ،

والانسان الى عربي وغير عربي ، والعالم الى فقيه وغير فقيه ٠٠٠ وهكذا ٠ ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسام طرف النفي أو طرف الاثبات او كليهما الى طرفي اثبات ونفي ٠ ثم هذه الاطراف الاخيرة يجوز أن يجعلها أيضا مقسمة فنقسمها أيضا بين الاثبات والنفي ٠٠٠ وهكذا تذهب الى ما شئت ان تقسم اذا كانت هناك ثمرة من التقسيم ٠ مثلا اذا اردت تقسيم الكلمة ، فتقول :

١ - الكلمة تنقسم الى :
 ما دل على الذات وغيره
 ٢ - طرف النفي (الغير) الى :
 ما دل على الزمان وغيره
 فتحصل لنا ثلاثة اقسام : ما دل على الذات وهو (الاسم) ، وما دل على الزمان وهو (ال فعل) ، وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف) ٠
 والتعبير المألف عن المؤلفين أن يقال : « الكلمة اما أن تدل على الذات أو لا ، والاول الاسم ، والثاني اما ان تدل على الزمان أو لا ، والأول الفعل ، والثاني انحرف » ٠ ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :

الكلمة

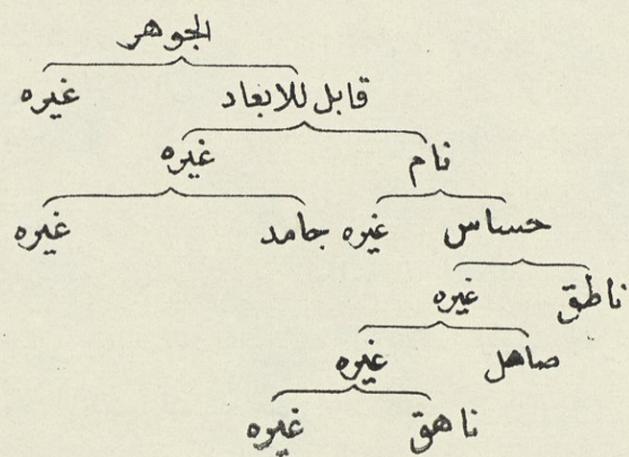
<u>غيره</u>	<u>ما دل على الذات</u>
ما دل على الزمان	غيره

(مثال ثان) اذا أردنا تقسيم الجوهر الى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو :

ينقسم :

- ١ - الجوهر الى :
 - ٢ - ثم طرف الاثبات (القابل) الى :
 - ٣ - ثم طرف النفي (غير النامي) الى :
 - ٤ - ثم طرف الاثبات في التقسيم (٢) الى :
- ما يكون قابلا للبعاد وغيره
 نام وغيره
 جامد وغيره
 حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي اقسام الحساس الى جميع انواع الحيوان . ولذلك أيضا ان تقسم الجامد وغير الحساس . وقد رأيت اننا قسمنا تارة طرف الايات وأخرى طرف النفي . ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :



وهذه القسمة الثانية تتفع على الاكثر في الشيء الذي لا تتحصر اقسامه، وان كانت مطولة ، لانك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الانواع أو الاصناف بكلمة (غيره) ، ففي المثال الاخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الانواع غير الناطقة والصاہلة والناهقة ، فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع .

وتتفع هذه القسمة أيضا فيما اذا اريد حصر الاقسام حسرا عقليا كما يُنوي ، وتتفع أيضا في تحصيل الحد والرسم . وسيأتي بيان ذلك .

٢ - طريقة القسمة التفصيلية :

وذلك بان قسم الشيء ابتداء الى جميع اقسامه المخصوصة كما لو أردت أن تقسم الكلمة - بدلاً من تقسيمها الثنائي المتقدم - الى : اسم و فعل و حرف ، او تقسم الكلى الى : نوع وجنس و فصل وخاصة و عرض عام . والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية :

١ - (العقلية) : وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر ، كقسمة الكلمة المتقدمة ، ولا تكون القسمة عقلية الا اذا بنيتها على أساس النفي والآيات : (القسمة الثنائية) فلاجل اثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها الى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والآيات ، ثم اذا كانت الاقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الآيات الى النفي والآيات ... وهكذا كلما كثرت الاقسام ، على ما تقدم في الثنائية .

٢ - (الاستقرائية) : وهي التي لا يمنع العقل من فرض قسم آخر لها ، وانما تذكر الاقسام الواقعية التي علمت بالاستقراء والتتبع ، كتقسيم الاديان السماوية الى : اليهودية والنصرانية والاسلامية وتقسيم مدرسة معينة الى : صف أول وثان وثالث ، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها ، مع امكان حدوث غيرها .

التعریف بالقسمة

ان القسمة بجميع انواعها هي عارضة للمقسم في نفسها ، خاصنة به غالباً . ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالاقسام بمجموعها

كسب التعريف بالقسمة

مساوية للمقسم ، كما أنها غالبا تكون اعرف منه . وعليه يجوز تعريف القسم بقسمته الى أنواعه او اصنافه ، ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته . وهو التعريف بالرسم الناقص ، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب .

ولنضرب لك مثلا لذلك : أنا اذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي الى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الاجسام لا ينحل الى هذين الجزئين فقد حصل تمييز الماء عرضيا عن غيره بهذه الخاصة ، فيكون ذلك نوعا من المعرفة للماء نطمئن اليها . وكذا لو عرفنا ان الورق ينحل الى القطن والنورة مثلا تكون قد عرفناه معرفة نطمئن اليها تميزه عن غيره . وهكذا في جميع أنواع القسمة .

كسب التعريف بالقسمة

أو

كيف نفك لتحصيل المجهول التصوري

انت تعرف ان المعلوم التصوري منه ما هو بدائي لا يحتاج الى كسب كمفهوم الوجود والشيء ، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته الى كسب ونظر .

ومعنى حاجتك فيه الى الكسب ان معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز ، او نقل غير مفهوم لديك ولا معروف ، فيحتاج الى التعريف « والذى يعرّفه للذهن هو الحد والرسم . وليس الحد أو الرسم للنظري موضوعا في الطريق في متناول اليد » والا فما فرضته نظريا مجهولا لم يكن

كذلك بل كان بديهيا معرفا فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو الا الذي تجهل حده أو رسمه .

اذن ، المهم في الامر ان نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم . وكل ما تقدم من الابحاث في التعريف هي في الحقيقة ابحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما او اجزائهما . وهذا وحده غير كاف ماله نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما ، فانه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود واجزاءها وكيف تتألف ، بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكسبها ، وليس المريض يشفى اذا عرف فقط معنى الدواء واجزاءه بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله .

وقد اغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية ، وهي اهم شيء في الباب ، بل هي الاساس ، وهي معنى التفكير الذي به تتوصل الى المجهولات . ومهمننا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكتب العلوم التصورية والتصديقية . وسيأتي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقی هو الاستدلال والبرهان . اما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المانطقة ان الحد لا يكتسب بالبرهان ، وكذا الرسم . والحق معهم لأن البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ، ولم يحن الوقت بعد لأبيين للطالب سر ذلك ، واذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فيما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم ؟ وطبعا لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل انسان في دخلة نفسه يخطيء فيها أو يصيب . ولكن نحتاج الى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها . وهذا هو هدف علم المنطق . وهذا ما نريد بيانه ، فنقول :

الطريق منحصر بنوعين من القسمة : القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي

وتسمى طريقة التحليل العقلي ، والقسمة المنطقية الثانية . ونحن أشرنا في غضون كلامنا في التعريف والقسمة إلى ذلك . وقد جاء وقت بيانه فنقول :

طريقة التحليل العقلي

اذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل) ، ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك — وهذا هو الدور الاول (١) — فأول ما يجب أن تعرف نوعه ، اي تعرف انه داخل في اي جنس من الاجناس اعالية او ما دونها ، كأن تعرف أن الماء — مثلاً — من السوائل . وهذا هو (الدور الثاني) . وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريراً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد او الرسم . وسيتضح .

واذا اجتازت الدور الثاني الذي لابد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت ، انتقلت الى الطريقة التي تختارها للتفكير ولا بد أن تتمثل فيها الا دور الثلاثة الاخيرة او الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر : الذهابة والدائيرية والراجعة .

واذ نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أولاً ، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث :

(١) تقدم في مبحث (تعريف الفكر) ص ٢٤ ان الا دور التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة : اثنان منها مقدمة للتفكير وثلاثة هي الفكر التي سميئها بالحركات . وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الا دور على تحصيل المجهول التصوري . وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي . وهذا البحث بمجموعه وبيان الا دور قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة .

فإنك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل إلى الثالث وهو الحركة الذهابية حركة العقل من المجهول إلى المعلومات . ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك إلى جميع الأفراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته . وفي المثال تنظر إلى أفراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار أن كلها سوائل .

وهنا تنتقل إلى الرابع ، وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات . وهو اشق الأدوار وأهمها دائماً في كل تفكير ، فان نجح المفكر فيه ، انتقل إلى الدور الأخير الذي به حصول العلم ، والا بقى في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى . وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة ، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع أفراد الجنس الذي دخل تحته المشكل ، فيفرزها مجموعة مجموعة ، فلأفراد المجهول مجموعة ، ولغيره من أنواع الجنس الأخرى كل واحد مجموعة من الأفراد . وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل : الماء ، والزئبق ، واللبن ، والدهن ، إلى آخرها .

وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة ، ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقة عن المجاميع الأخرى ، أو بحسب عوارضها الخاصة بها . ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل ، في لونه وطعمه ، أو في وزنه وثقته ، أو في اجزائه الطبيعية . ولا يستغنى الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم . والبشر من القديم — كما قلنا في أول مبحث القسمة — اهتموا بفطرتهم في تقسيم الأشياء وتميز الانواع بعضها عن بعض ، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا . وكل ما نستطيعه من البحث في

هذا الشأن هو التعديل والتنقية في هذه الثروة ، واكتشاف بعض الكنوز من الانواع التي لم يهتد اليها السابقون ، على مرور الزمن وتقديم المعارف .
فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بآن عرف ما يميز المجهول تميزا ذاتيا أي عرف فصله ، أو عرف ما يميز تميزا عرضيا أي عرف خاصته ، فإن معنى ذلك انه استطاع أن يحلل معنى المجهول إلى جنس وفصل ، أو جنس وخاصة ، تحليلا عقليا ، فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى إليه التحليل . كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة او انه له ثقل نوعي مخصوص أو انه قوام كل شيء حي .

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده ان عقله قد انتهى الى الدور الاخير ، وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم الى المجهول . وعندما ينتهي التفكير بالوصول الى الغاية من تحصيل المجهول .

وبهذا اتضحت معنى التحليل العقلي الذي وعدناك بيئانه سابقا في القسمة الطبيعية ، وهو انما يكون باعتبار المتراسرات والمتباينات ، أي انه بعد ملاحظة المتراسرات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعا بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد ، او الجنس والخاصة مفردات الرسم ، فكانت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه الى مفرداته .

(تنبيه) : ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما اذا كنت من اول الامر ، لما عرفت نوع المشكل ، عرفت جنسه القريب ، فلم تكن بحاجة الا للبحث عن مميزاته عن الانواع المشتركة معه في ذلك الجنس .
اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالى كأن عرفت ان الماء جوهر

لغير ، فانك لاجل أن تكمل لك المعرفة ، لابد أن تفحص (اولا) لتعرف أن المشكل من أي الاجناس المتوسطة ، بتمييز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة ، حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم .

ثم تفحص (ثانيا) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الاجناس القريبة هو ، فتعرف انه سائل ، ثم تفحص (ثالثا) بتلك العملية التحليلية لتمييزه عن السوائل الأخرى بقلقه النوعي مثلا او بأنه قوام كل شيء حي ، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلا (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتضرا على الجنس القريب .

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجيء إليها الإنسان اذا كانت الاجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول الا في الجنس العالى . ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها إلى الاجناس العالية ، فلا تحتاج على الأكثر الا التحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره .

على أنه يجوز لك أن تستعنى بمعرفة الجنس العالى أو المتوسط ، فلا تجري الا عملية واحدة للتحليل لتمييز المشكل عن جميع ما عداه مما يشتراك معه في ذلك الجنس العالى أو المتوسط ، غير أن هذه العملية لا تعطينا إلا حدا ناقصا أو رسميا ناقصا .

طريقة القسمة المنطقية الثانية

انك بعد الاتهاء من الدورين الاولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه ، لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة .
فإن السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشتركة في ذلك الجنس تم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول .

أما هذه فأنك تتحرك إلى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثانية إلى اثبات ونفي : الالبات بما يميز المجهول تميزا ذاتيا أو عرضيا ، والنفي بما عدها . وذلك اذا كان المعروف الجنس القريب ، فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل : (السائل اما عديم اللون واما غيره) ، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها .

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فأنك تأخذ اولا الجنس العالي مثلا ، فتقسمه بحسب الميزات الذاتية أو العرضية ، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الأول إلى أن يصل التقسيم إلى الانواع السافلة – على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثنائية للجوهر . وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل .

تَمْرِيزَاتٌ

على التعريف والقسمة

(١) انقد التعريفات الآتية ، وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

- أ - الطائر : حيوان يبيض
 - ب - الانسان : حيوان بشري
 - ج - العلم : نور يقذف في القلب
 - د - القدام : الذي خلفه شيء
 - ه - المربع : شكل رباعي قائم الزواياى - الوجود : الثابت العين
 - و - اللبن : مادة سائلة مغذية
 - ز - العدد : كثرة مجتمعة من آحاد
 - ح - الماء : سائل مفید
 - ط - الكوكب : جرم سماوي منير
- (٢) من أي انواع التعريف تعريف العلم بانه (حصول صورة الشيء في العقل) ، وتعريف المركب بانه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء) . وبين ما اذا كان الجنس مذكورة فيها أم لا .

(٣) من أي انواع التعريف تعريف الكلمة بانها (قول مفرد) وتعريف الخبر بانه (قول يتحمل الصدق والكذب) .

(٤) عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات :

- أ - لفظ وضع لمعنى مفرد .
- ب - لفظ موضوع مفرد .
- ج - قول مفرد .
- د - مفرد .

فقاران بينها ، واذكر اولاها واحسنها ، والخلل في احدها ان كان .

(٥) لو عرفنا اب بانه (من له ولد) ، فهذا التعريف فاسد قطعاً ، ولكن هل تعرف من أية جهة فساده ؟ وهل ترى يلزم منه الدور ؟ - وإذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع أن تعلل ذلك ؟

(٦) اعترض بعض الأصوليين على تعريف النفي المطلق المقابل للمقييد بأنه (ما دل على شایع في جنسه) ، فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكس ، فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال . وانت اذا حفقت ان هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب ، فتفطئن !

(٧) جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بانه (صفة أو مجموع صفات كليلة بها تتميز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد) . انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف .

(٨) ان التي نسميها بالكليلات الخمسة كان ارسطو يسميها (المحمولات) ، وعنه ان المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة ، فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات ، لانه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الانسان) .

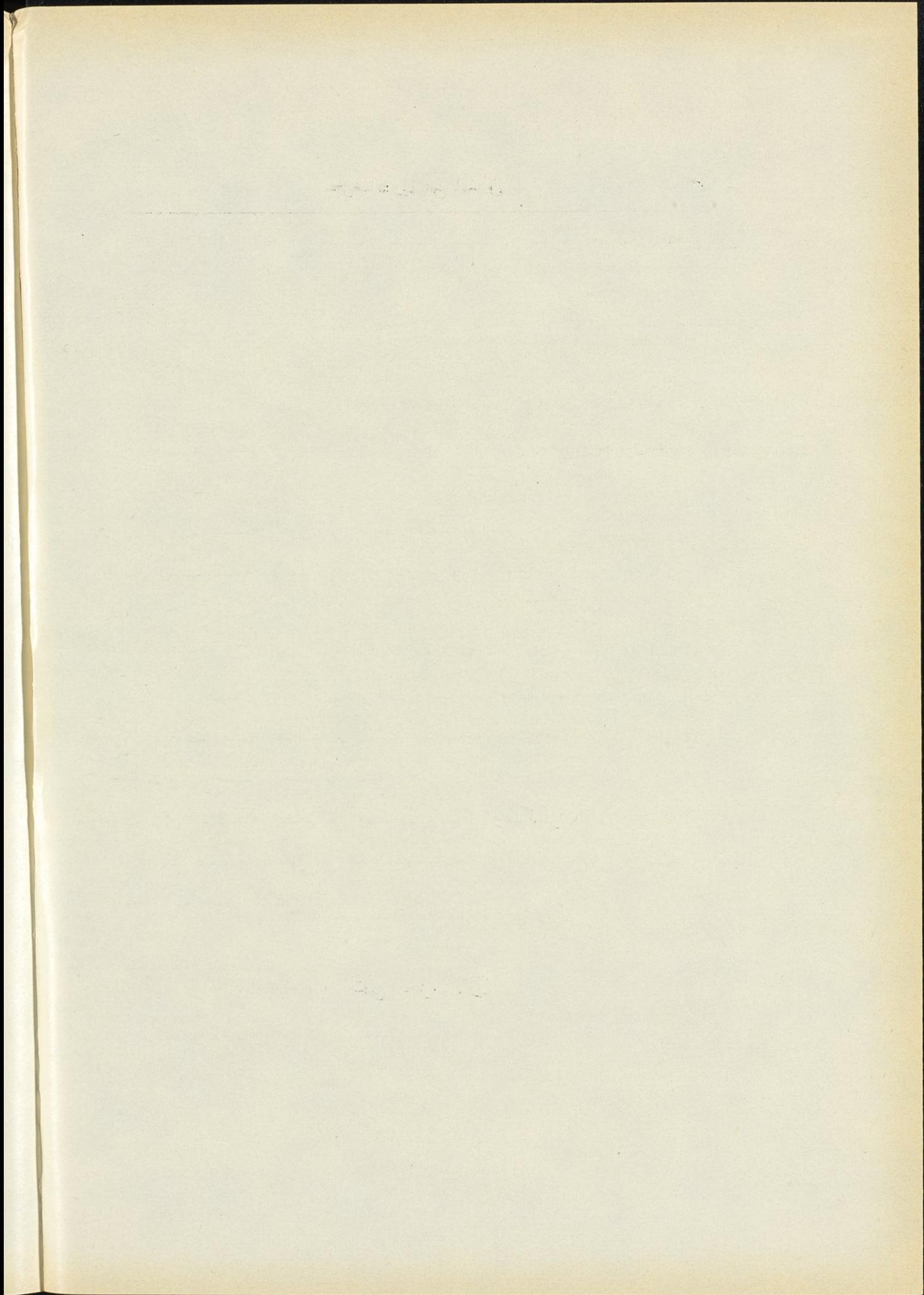
فالمطلوب ان تجيب عن هذا الاعتراض ، على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وانواعه) . وبين صواب ما ذهب اليه ارسطو .

(٩) وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بانهما (اللقطان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد) . انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف .

(١٠) كيف تفكك بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع .

- (١١) استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة
والنوع أخرى .
- (١٢) فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية
الآتية مع بيان الدليل على ذلك :
- أ - قسمة فصول السنة الى ربيع وصيف وخريف وشتاء .
- ب - قسمة اوقات اليوم الى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر واصيل
وعشاء وعتمة .
- ج - قسمة الفعل الى ماض ومضارع وأمر .
- د - قسمة الاسم الى نكرة ومعرفة .
- ه - قسمة الاعم الى مرفوع ومنصوب ومحرر .
- و - قسمة الحكم الى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة واباحة .
- ز - قسمة الصوم الى واجب ومستحب ومحظوظ ومحروم .
- ح - قسمة الصلاة الى ثنائية وثلاثية ورباعية .
- ط - قسمة الحج الى تمع وقران وافراد .
- ى - قسمة الخط الى مستقيم ومنحن ومنكسر .
- ثم اغلب ما يمكن من هذه القسمات الى قسمة ثنائية ، واستخرج منها
بعض التعريفات لبعض الاقسام ، واختر خمسة على الاقل .

انتهى الجزء الاول



المنظوف

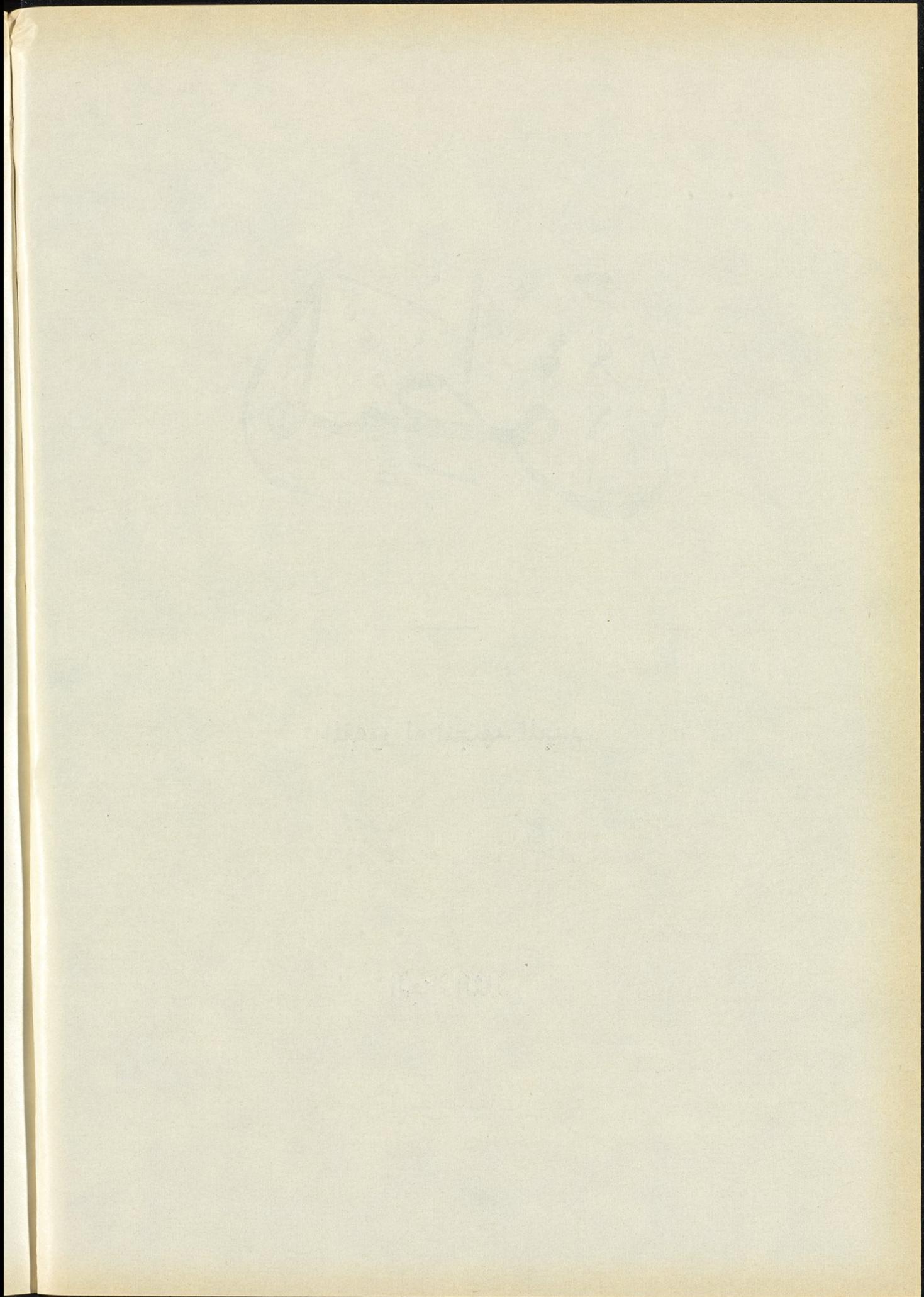
بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

الجزء الثاني

— التصديقات —



القضايا واجحات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفيه فصلان :

الفصل الأول : القضايا

القضية :

تقديم في الباب الاول ان الخبر هو القضية ، وعرفنا الخبر - أو القضية - بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب) •
وقولنا : المركب التام ، هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام : الخبر والانشاء • وبباقي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء ، لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به ، كما فعلناه هناك • فهذا التعريف تعريف بالرسم التام •

ولأجل أن يكون التعريف دقيقاً تزيد عليه كلمة (لذاته) ، فنقول :
القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته •
وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء • ولهذا القيـد
فائدة ، فإنه قد يتوجه غافل فيظن أن التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا ، ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جاماـعا •

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب ،
كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه ، أو سـأـل الغـني سـؤـالـ الفـقـير ، او تمنى
إـسـانـ شـيـئـاـ هو واجـدـ له ، فـانـ هـؤـلـاءـ نـرـمـيـهمـ بـالـكـذـبـ ، وـفـيـ عـينـ الـوقـتـ تـقـولـ
لـلـمـسـتـفـهـمـ الجـاهـلـ وـالـسـائـلـ الفـقـيرـ وـالـمـتـمـنـيـ الفـاقـدـ الـيـائـسـ انـهـمـ صـادـقـونـ •

ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء .
ولكنا اذا دققنا هذه الامثلة وابشاهها يرتفع هذا العذر ، لاننا نجد أن
الاستفهام الحقيقي لا يكون الا عن جهل ، والسؤال لا يكون الا عن حاجة ،
والتمني لا يكون الا عن فقدان و Yas ، فهذه الانشاءات تدل بالدلالة
الالتزامية على الاخبار عن الجهل أو الحاجة او اليأس ، فيكون الخبر المدلول
عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب ، لا ذات الانشاء .
فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات ، ولكن
لأجل التصريح بذلك دفعا للالتباس ، نضيف كلمة (لذاته) ، لأن هذه
الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب ، فليس هذا الوصف
لذاتها ، بل لاجل مدعليها الالتزامية .

أقسام القضية

القضية : حَمْلِيَّة وشَرْطِيَّة :

١ - (الحملية) مثل : الحديد معدن ، الربا محرم ، الصدق ممدوح ، الكاذب ليس بمؤمن ، البخيل لا يسود .
وبتقدير هذه الأمثلة نجد : أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما ، ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول ، أو نفي الاتحاد والثبوت . وبالاختصار تقول : معناها أن (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصبح تعريف الحملية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه

٢ - (الشرطية) مثل :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .
وليس إذا كان الإنسان ناماً كان أميناً .
ومثل : اللفظ أما أن يكون مفرداً أو مركباً .
وليس الإنسان أما أن يكون كاتباً أو شاعراً .
وعند ملاحظة هذه القضايا نجد : إن كل قضية منها لها طرفان ، وهما قضيتان بالأساس . وفي المثال الأول لولا (إذا) و (فاء الجزاء) لكان قوله (أشرقت الشمس) خبراً بنفسه وكذا (النهار موجود) . وهكذا باقي الأمثلة ، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب أحدهما إلى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانوا عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه ، فإنه لو قال (إذا أشرقت الشمس ٠٠٠) وسكت فإنه يعهد مركباً ناقصاً ،

كما تقدم في بحث المركب ٠

واما هذه النسبة بين الخبرين بالاصل ، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية ، لأن لا اتحاد بين القضايا ، بل هي اما نسبة الاتصال والتصاحب ، والتعليق ، أي تعليق الثاني على الاول أو نفي ذلك كالمثالين الاولين ، واما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الاخرين ٠ ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور :

(الاول) : تعريف القضية الشرطية بأنها (ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية واخرى او لا وجودها) ٠

الشرطية : متصلة ومنفصلة :

(الثاني) : ان الشرطية تنقسم الى متصلة ومنفصلة ، لأن النسبة :

- ١ - ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احداهما على الاخرى أو نفي ذلك ، كالمثالين الاولين ، فهي المسماة (بالمتصلة) ٠
- ٢ - وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك ، كالمثالين الاخرين فهي المسماة (بالمنفصلة) ٠

الموجبة والسلبة :

(الثالث) : ان القضية بجميع اقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة ، تنقسم الى : موجبة سالبة ، لأن الحكم فيها :

- ١ - ان كان بنسبة الحمل أو الاتصال او الانفصال فهي (موجبة) ٠
- ٢ - وان كان سلب الحمل أو الاتصال او الانفصال فهي (سالبة) ٠

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة لانها سلب الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال ، ولكن تشبيها لها

بالموجبة سميت باسمها .

ويسمى الإيجاب والسلب (كيف القضية) ، لأنه يسأل بـ (كيف) الاستفهامية عن الثبوت وعدمه .

اجزاء القضية

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبة ، وعليه ففي كل قضية ثلاثة اجزاء ، في الحميلية :

الطرف الاول : المحكوم عليه ، ويسمى (موضوعا) .

الطرف الثاني : المحكوم به ، ويسمى (محمولا) .

النسبة : والدال عليهما يسمى (رابطة) وفي الشرطية :

الطرف الاول : يسمى (مقدما) .

والطرف الثاني : يسمى (تاليها) .

والدال على النسبة : يسمى (رابطة) .

وليس من حق أطراف المفصلة أن تسمى مقدما وتاليها ، لأنها غير متميزة بالطبع كالمتصلة ، فان لك أن تجعل أيها شئت منها مقدما وتاليها ، ولا يتفاوت المعنى فيها ، يمكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعا لها ، كما سميت السالبة باسم الموجبة الحميلية او المتصلة أو المفصلة .

أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية : شخصية ، وطبيعية ، ومهملة ، ومحصورة

المحصورة : كلية وجزئية

نبتدىء بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية ، ثم تبعه ب التقسيم الشرطية ، فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع الى الاقسام الاربعة المذكورة في العنوان لأن الموضوع اما ان يكون جزئياً حقيقة أو كلياً :

أ - فان كان جزئياً سميت القضية (شخصية) و (محصوصة) مثل :
محمد رسول الله . الشیخ المفید مجدد القرن الرابع . بغداد عاصمة العراق .
أنت عالم . هو ليس بشاعر . هذا العصر لا يبشر بخير .

ب - وان كان كلياً ، فيه ثلاثة حالات تسمى - في كل حالة - القضية المشتملة عليه باسم مخصوص ، فانه :

١ - اما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كل مع غض النظر عن أفراده ، على وجه لا يصح تقادير رجوع الحكم الى الأفراد ، فالقضية تسمى (طبيعية) ، لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية ، مثل : الإنسان نوع . الناطق فصل . الحيوان جنس .
الضاحك خاصة . وهكذا ، فانك ترى ان الحكم في هذه الأمثلة لا يصح ارجاعه الى أفراد الموضوع ، لأن الفرد ليس نوعاً ولا فصلاً ولا جنساً ولا خاصة .

٢ - واما أن يكون الحكم فيها على الكل بـ ملاحظة أفراده ، بـ ان يكون

الحكم في الحقيقة راجعا الى الافراد ، والكلى جعل عنوانا ومرآة لها ، إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد ، لا جميعها ولا بعضها ، فالقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية افراد الموضوع ، مثل : الانسان في خسر . رئيس القوم خادمهم . ليس من العدل سرعة العدل . المؤمن لا يكذب .
فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام .

(تنبيه) قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهملة : « فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعبيما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا ، فلا مهملة في لغة العرب ، وليطلب ذلك في لغة أخرى . وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها ٠٠٠ ٠ . والحق وجود المهملة في لغة العرب اذا كانت اللام للحقيقة ، فيشار بها الى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها ، من دون دلالة على ارادة الجميع أو البعض . نعم اذا كانت للجنس فانها تقيد العموم . ويفهم ذلك من قرائن الاحوال . وهذا أمر يرجع فيه الى كتب النحو وعلوم البلاغة . »

٣ - واما أن يكون الحكم فيها على الكلى بمحاجة أفراده ، كالسابقة ، ولكن كمية أفراده مبينة في القضية ، اما جميعا أو بعضا ، فالقضية تسمى (محسورة) وتسمى (مسورة) أيضا . وهي تنقسم بمحاجة كمية الافراد الى :

أ - (كلية) : اذا كان الحكم على جميع الافراد ، مثل : كل امام معصوم . كل ماء ظاهر . كل ربا محرم . لاشيء من الجهل بنافع . ما في الدار ديار .

ب - و (جزئية) : اذا كان الحكم على بعض الافراد ، مثل : بعض

الناس يكذبون ٠ قليل من عبادي الشكور ٠ وما أكثر الناس ولو حرصت
بمؤمنين ٠ ليس كل انسان عالما ٠ رب أكلة منعت أكلات ٠

لا اعتبار الا بالمحصورات

القضايا المعتبرة التي يبحث عنها المنطقى ، ويعتدى بها ، هي المحصورات ،
دون غيرها من باقى الاقسام ٠ وهذا ما يحتاج الى البيان :

أما (الشخصية) ، فلان مسائل المنطق قوانين عامة ، فلا شأن لها في
القضايا الشخصية التي لا عموم فيها ٠

وأما (الطبيعية) ، فهي بحكم الشخصية ، لأن الحكم فيها ليس فيه
تقنين قاعدة عامة ، وإنما الحكم — كما قلنا — على نفس المفهوم بما هو من
غير أن يكون له مساس بأفراده ٠ وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصى
لا عموم فيه ، فان الانسان في مثال (الانسان نوع) لا عموم فيه ٠ لأن كلا
من أفراده ليس بنوع ٠

واما (المهملة) ، فهي في قوة الجزئية ، وذلك لأن الحكم فيها يجوز أن
يرجع الى جميع الأفراد ويجوز أن يرجع الى بعضها دون البعض الآخر ، كما
تقول : (رئيس القوم خادمهم) ، فإنه اذا لم يبين في هذه القضية كمية
الأفراد ، فإنك تتحمل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه ٠^١
وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم ،
فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه اذ لا تكون قوته مستمدة منهم ٠ وعلى
كلا التقديرتين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم) ، لأن الحكم اذا
كان في الواقع للكل ، فإن البعض له هذا الحكم قطعا أما البعض الآخر فهو
مسكوت عنه ٠ واذا كان في الواقع للبعض ، فقد حكم على البعض ٠

اذن الجزئية صادقة على كلا التقديرتين قطعاً . ولا يعني بالجزئية الا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر الى البعض الباقي ببنفي ولا اثبات . فانك اذا قلت (بعض الانسان حيوان) ، فهو صادقة ، لأنها ساكتة عن البعض الآخر فلا تدل على أن الحكم لا يعمه . ولا شك ان بعض الانسان حيوان وان كان البعض الباقي في الواقع أيضاً حيواناً ولكنه مسكون عنه في القضية .

وإذا كانت القضيّاً المعتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كليّة أو جزئية فإذا روعي مع (كم) القضيّة ^(١) كيفها ، ارتفعت القضيّاً المعتبرة إلى أربعة أنواع : الموجبة الكلية . السالبة الكلية . الموجبة الجزئية . السالبة الجزئية .

السور والفاظه

يسى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية) تشبيهاً له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها . ولذا سميت هذه القضيّاً (محصورة) و (مسورة) . ولكل من المحصورات الأربع سور خاص بها :

١ - (سور الموجبة الكلية) : كل . جميع . عامة . كافة . لام الاستغراق الى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع افراد الموضوع .

٢ - (سور السالبة الكلية) : لاشيء . لا واحد . النكرة في سياق النفي الى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع افراد الموضوع .

(١) كليّة القضيّة وجزئيتها يسمى (كم القضيّة) بتشدید الميم مأخذ من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار . والمصدر (كمية) بتشدید الميم .

- ٣ - (سور الموجبة الجزئية) : بعض ° واحد ° كثير ° قليل ° ربما °
 فلما °°° الى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع °
- ٤ - (سور السالبة الجزئية) : ليس بعض ° بعض °°° ليس ° ليس °
 كل ° ما كل °°° أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد
 الموضوع °

وطليا للاختصار نرمز لسور كل قضية برمز خاص كما يلي :

(كل) : للموجبة الكلية

(لا) : للسالبة الكلية

(ع) : للموجبة الجزئية

(س) : للسالبة الجزئية

وإذا رمزنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (ح)
 فتكون رموز المتصورات الأربع كما يلي :

الموجبة الكلية	كل	ب	ح
السالبة الكلية	لا	ب	ح
الموجبة الجزئية	ع	ب	ح
السالبة الجزئية	س	ب	ح

تقسيم الشرطية

الى شخصية ، ومهملة ، ومحصورة

لاحظنا أن الحميلة تنقسم الى الأقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها °
 وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم ، ولكن لا باعتبار الموضوع ، اذ
 لا موضوع لها ، بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد °

فتقسم الشرطية بهذا الاعتبار الى ثلاثة أقسام فقط : شخصية ، مهملة ، محسورة . وليس من اقسامها الطبيعية التي لا تكون الا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن .

١ - (الشخصية) : وهي ما حكم فيها بالاتصال ، او التنافي ، او تقييما ، في زمن معين شخصي ، او حال معين كذلك .
مثال المتصلة — ان جاء على غاضبا فلا أسلم عليه . اذا مطرت السماء اليوم فلا يخرج من الدار . ليس اذا كان المدرس حاضرا الآن فانه مشغول بالدرس .

مثال المنفصلة — اما ان تكون الساعة الآن الواحدة او الثانية . واما ان يكون زيد وهو في البيت نائما او مستيقظا . ليس اما ان يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا او في الدرس .

٢ - (المهملة) : وهي ما حكم فيها بالاتصال او التنافي او رفعهما في حال ما او زمان ما ، من دون نظر الى عموم الاحوال والازمان او خصوصهما .
مثال المتصلة — اذا بلغ الماء كرا فلا ينفعل بمقابلة النجاسة . ليس اذا كان الانسان كاذبا كان محمودا .

مثال المنفصلة — القضية اما ان تكون موجبة او سالبة . ليس اما ان يكون الشيء معدنا او ذهبا .

٣ - (المحسورة) : وهي ما يثبت فيها كمية احوال الحكم واوقاته :
كلا او بعضا وهي على قسمين كالجملية :

أ - (الكلية) : وهي اذا كان اثبات الحكم او رفعه فيها يشمل جميع الاحوال او الاوقات .

مثال المتصلة — كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة

سبيل السعادة • ليس أبدا ، او ليس ألتة اذا كان الانسان صبورا على الشدائـد كان غير موفق في أعماله •

مثال المنفصلة — دائمـا اما ان يكون العدد الصحيح زوجا او فردا •
ليس أبدا ، او ليس ألتة اما ان يكون العدد الصحيح زوجا او قابلا للقسمة
على اثنين •

ب — (الجزئية) : اذا كان اثبات الحكم او رفعـه فيها يختص في بعض
غير معين من الاحوال والوقـات •

مثال المتصلة — قد يكون اذا كان الانسان عالما كان سعيدا • وليس
كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في أعماله •

مثال المنفصلة — قد يكون اما ان يكون الانسان مستلقـيا او جالسا
(وذلك عندما يكون في السيارة مثلا اذ لا يمكنه الوقوف) • قد لا يكون
اما ان يكون الانسان مستلقـيا او جالسا (وذلك عندما يمكنه الوقوف متـصبا) •

السور في الشرطية

السور في الحـمية يدل على كمية افراد الموضوع • أما في الشرطـية
فدلـالـته على عموم الاحـوال والـازـمان او خـصـوصـتها • ولـكـلـ من المـحـصـورـات
الاربع سور يختص بها كالـحملـية :

١ — (سور الموجـبة الكلـية) : كلـما • مـهـما • متـى • وـنـحـوـها ، في
المـتـصلـة • وـدـائـسـا ، فيـ المـنـفـصـلـة •

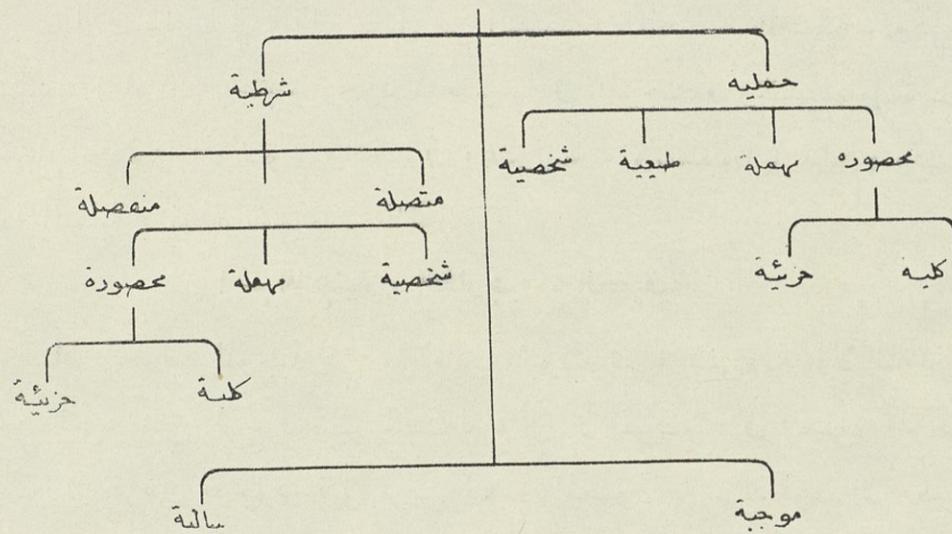
٢ — (سور السـالـبة الكلـية) : ليس أبدا • ليس ألتـة • فيـ المـتـصلـة
• وـالـنـفـصـلـة •

٣ — (سور المـوجـبة الجزـئـية) : قد يكون ، فيهـما •

٤ — (سور السـالـبة الجزـئـية) : قد لا يكون ، فيهـما • وليس كلـما ، فيـ
المـتـصلـة خـاصـة •

الخلاص

القضية



تهييد :

تقديم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف الى موجبة وسالبة ، وباعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية ومهملة ومحضورة ، والمحضورة الى كلية وجزئية . وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم .
والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية ، وهي :
تقسيمها (اولا) باعتبار وجود موضوعها في الموجبة . وتقسيمها (ثانيا) باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما . وتقسيمها (ثالثا) باعتبار جهة النسبة . فهذه تقسيمات ثلاثة :

١ - الذهنية . الخارجية . الحقيقية .

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء . ولا شك ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبت المثبت له ، أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له ، اذ لو لا ان يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء ، كما يقولون في المثل (العرش ثم النعش) . فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود ، ومع ذلك يثبت له القيام .

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لاستدعي وجود موضوعها ، لأن المدعوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء . ولذا قالوا (تصدق السالبة باتفاق الموضوع) . فيصدق نحو « اب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ٠٠٠ وهكذا » ، لانه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الاشياء قطعا ،

فيقال مثل هذه السالبة (سالبة باتفاق الموضع)
والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لابد من فرض وجود موضوعها
في صدقها والا كانت كاذبة .
ولكن وجود موضوعها :

١ - تارة يكون في الذهن فقط فتسمى (ذهنية) مثل : كل اجتماع
النقيضين معاير لاجتماع المثلين . كل جبل ياقوت ممكن الوجود . فان
مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ، ولكن
الحكم ثابت لهما في الذهن .

٢ - وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في
القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الازمنة الثلاثة نحو :
كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح . بعض الدور المائلة للانهدام
في الباد هدمت . كل طالب في المدرسة مجد . وتسمى القضية هذه (خارجية) .

٣ - وثالثة يكون وجوده في نفس الامر الواقع ، بمعنى ان الحكم
على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا ، فكلما يفرض وجوده وان
لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم .

نحو : كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين . بعض المثلث قائم
الزاوية . كل انسان قابل للتعليم العالي . كل ماء ظاهر .
فإنك ترى في هذه الامثلة ان كل ما يفرض للموضوع من افراد (سواء
كانت موجودة بالفعل او معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون
نها حكمه عند وجودها . وتسمى القضية هذه (حقيقة) .

٢ - المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحتمية او محمولها قد يكون شيئا (محصلا) بالفتح ،

أي يدل على شيء موجود، مثل : انسان • محمد • اسد • أو صفة وجودية مثل : عالم • عادل • كريم • يتعلم •

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً عليه حرف السلب على وجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل : لا انسان • لا عالم • لا كريم • غير بصير •

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما ، تنقسم إلى قسمين : محصلة ومعدلة •

١ - (المحصلة) : ما كان موضوعها ومحمولها محصلة سواء كانت موجبة أو سالبة مثل : الهواء نقى • الهواء ليس نقى • وتسماً أيضاً (محصلة الطرفين) •

٢ - (المعدلة) : ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً ، سواء كانت موجبة أو سالبة • وتسماً معدلة الموضوع أو معدلة المحمول أو معدلة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما • ويقال لمعدلة أحد الطرفين : محصلة الطرف الآخر : الموضوع او المحمول •

مثال معدلة الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب الرأي • كل غير مجد ليس هو بغير محقق في الحياة •

مثال معدلة المحمول أو محصلة الموضوع : الهواء هو غير فاسد • الهواء ليس هو غير فاسد •

مثال معدلة الموضوع أو محصلة المحمول : غير العالم مستهان • غير العالم ليس بسعيد •

تشبيه

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول :

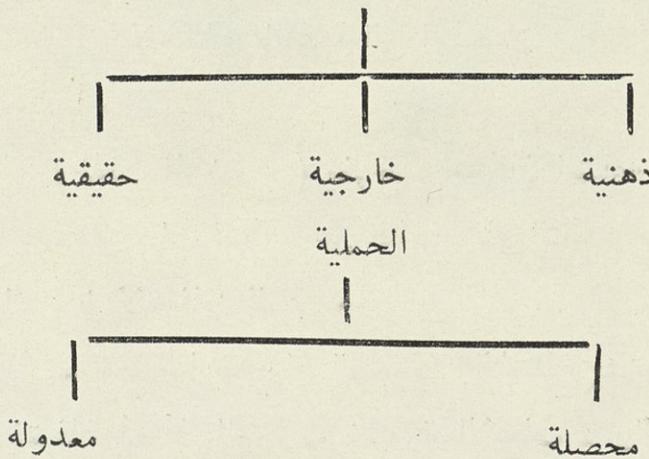
١ - في المعنى : فإن المقصود بالسالبة سلب الحمل ، وبمعدولة المحمول حمل السلب ، أي يكون السلب في المعدولة جزأ من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع .

٢ - في اللفظ : فإن السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب تدل على سلب الحمل ، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب تدل على حمل السلب .

وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة .

الخلاصة :

الحملية الموجبة



٣ - الموجهات

مادة القضية :

كل محمول اذا نسب الى موضوع ، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية) :

١ - (الوجوب) • ومعناه : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه له ، على وجه يمتنع سلبه عنه ، كالزوج بالنسبة الى الاربعة ، فان الاربعة لذاتها يجب ان تتصف بانها زوج • وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع ، مثل ثبوت الحركة للقمر ، فانها لازمة له ، ولكن لزومها لا لذاته ، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالارض •

٢ - (الامتناع) • ومعناه : استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه ، كالاجتماع بالنسبة الى النقيضين ، فان النقيضين لذاتهما لا يجوز ان يجتمعوا •

وقولنا : (لذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لأمر خارج عن ذات الموضوع ، مثل سلب التفكير عن النائم ، فان التفكير يمتنع عن النائم • ولكن لا لذاته ، بل لانه فاقد للوعي •

(تنبيه) - يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتراطان في ضرورة الحكم ، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب ، والامتناع ضرورة السلب •

٣ - (الامكان) • ومعناه : أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع ،

ولا يمتنع ، فيجوز الإيجاب والسلب معا ، أي أن الضرورتين ضرورة الإيجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا ، فيكون الامكان معنى عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة ، ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معا) ، أي طرف الإيجاب وطرف السلب للقضية .

ويقال له : (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقى) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص .

الامكان العام :

والمقصود منه : ما يقابل أحدي الضرورتين ضرورة الإيجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة ، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا ، فإذا كان سلب (ضرورة الإيجاب) فمعناه أن طرف السلب ممكن ، وإذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه أن طرف الإيجاب ممكن .

فأو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لايمتنع أو فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة ، وإذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب ، أو فقل ان ضرورة الإيجاب (وهي الوجوب) مسلوبة .

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم : (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق ، فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون . وهذا الامكان هو الشيئ استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم . وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص ، لانه اذا كان امكانا للايجاب فإنه يشمل الوجوب والامكان الخاص ، وإذا كان امكانا للسلب فإنه يشمل الامتناع والامكان الخاص .

مثال امكان الإيجاب — قوله (الله ممكن الوجود) ، و (الانسان

ممكنا الوجود) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع ، أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريًا ، ولو كان عدم ضروريًا لكان الوجود ممتنعا لا ممكنا . واما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم . فيحتمل ان يكون واجبا كما في المثال الاول ، ويحتمل الا يكون واجبا كما في المثال الثاني ، لأن يكون ممكنا العدم أيضا ، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم ، فيكون ممكنا بالامكان الخاص ، فتشمل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص .

مثال امكان السلب — قولهم : (شريك الباري ممكنا العدم) ، و (الانسان ممكنا العدم) ، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب ، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريًا ولو كان الوجود ضروريًا لكان واجبا وكان عدمه ممتنعا لا ممكنا . واما الطرف الموافق ، وهو العدم فغير معلوم ، فيحتمل ان يكون ضروريًا كما في المثال الاول (وهو الممتنع) ، ويحتمل الا يكون كذلك كما في الثاني ؛ لأن يكون ممكنا الوجود أيضا ، وهو الممكنا (بالامكان الخاص) ، فتشمل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص .

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثالثة : الوجوب والامتناع والامكان ، فليس هو معنى يقابلها ، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان الخاص « وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص . وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداهما واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر العقود) و (أصول الكيفيات) . والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي .

جهة القضية

تقىدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث •
ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث ، وهو قولهم (جهة القضية)
والجهة غير المادة ، فان المقصود بها : ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة
بحسب ما تعطيه العبارة من القضية •

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة : ان المادة هي تلك
النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي اما الوجوب او الامتناع او الامكان
ولا يجب أن تفهم ويتصور في مقام توجه النظر الى القضية ، فقد تفهم وتبيّن
في العبارة وقد لا تفهم ولا تبيّن • واما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور
من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فإذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة
فالجهة مفقودة ، أي ان القضية لا جهة لها حينئذ ، وهي أي الجهة لا يجب
أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها •

فإذا قلت : (الإنسان حيوان بالضرورة) ، فان المادة الواقعية هي
الضرورة ، والجهة فيها أيضاً الضرورة فقد طابت في هذا المثال الجهة المادة
وبتعبير آخر ان المادة الواقعية قد فهمت وبيّنت بنفسها في هذه القضية •
واما اذا قلت في المثال : (الإنسان يمكن ان يكون حيواناً) ، فان المادة
في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لأن الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير
والادراك • ولكن الجهة هنا هي الامكان العام ، فانه هو المفهوم والمتصور
من القضية ، وهو لا يطابق المادة ، لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب
والامكان الخاص كما تقدم ، فيجوز ان تكون المادة واقعاً هي الضرورة كما في

المثال ، ويجوز ان تكون هي الامكان الخاص ، كما لو كانت القضية هكذا
 (الانسان يمكن ان يكون كاتبا) .

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائم) فان المادة هي الضرورة والجهة
 هي الدوام الذي يصدق مع الوجود والامكان الخاص ، لأن الممكن بالامكان
 الخاص قد يكون دائم التبوت كحركة القمر مثلا ، وكزرقة العين ، فلم تطابق
 الجهة المادة هنا .

ثم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى (موجهة) بصيغة
 اسم المفعول . وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجهة)
 ومما يجب ان يعلم انا اذا قلنا ان الجهة لا يجب ان تطابق المادة ، فلا
 يعني انه يجوز ان تناقضها ، بل يجب الا تناقضها ، فلو كانت مناقضة لها
 على وجه لا تجتمع معها ، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلا وكانت الجهة
 دوام التبوت او امكانه ، فان القضية تكون كاذبة .

فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة الا تكون جهتها
 مناقضة لمادتها الواقعية .

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة الى : بسيطة ومركبة .
 و (المركبة) : ما انحلت الى قضيتين موجهتين بسيطتين ، احدهما
 موجبة والآخر سالبة . ولذا سميت مركبة ، وسيأتي بيانها . اما البسيطة
 فخلافها ، وهي الاتنحل الى اكتر من قضية واحدة .

اقسام البسيطة :

واهم البساطة ثمان وان كانت تبلغ اكثر من ذلك :

١ - (الضرورية الذاتية) ° ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا من دون قيد ولا شرط ، فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة ، والامتناع في السالبة نحو :

الانسان حيوان بالضرورة ° الشجر ليس متفسرا بالضرورة °

وعندتهم ضرورية تسمى (الضرورية الازلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفه بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع ، وهي تنعدد في وجود الله تعالى وصفاته ، مثل : (الله موجود بالضرورة الازلية) ، وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة الازلية) °

٢ - (المشروطه العامة) ، وهي من قسم الضروريه ، ولكن ضرورتها مشروطه ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، نحو : الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة ° أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك °

٣ - (الدائمه المطلقة) ، وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا ، سواء كان ضروريا له اولا ، نحو : (كل فلك متحرك دائما ° لازال الحبشي أسود) فانه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك ، ولكنه لم يقع °

٤ - (العرفية العامة) ، وهي من قسم الدائمه ، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته ، فهي تشبيه المشروطه العامة من ناحية

اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع ، نحو : (كل كاتب متحرك الاصابع دائمًا ما دام كاتبًا) ، فتحرك الاصابع ليس دائمًا ما دام الذات ، ولكنه دائمًا ما دام عنوان الكاتب ثابتًا لذات الكاتب .

٥ - (المطلقة العامة) وتسمى الفعلية ، وهي ما دلت على ان النسبة واقعة فعلا ، وخرجت من القوة الى الفعل ووُجِدَت بعد ان لم تكن ، سواء كانت ضرورية او لا ، سواء كانت دائمة او لا ، سواء كانت واقعة في الزمان الحاضر او في غيره نحو : (كل انسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل) .

وعليه فالمطلقة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٦ - (الحينية المطلقة) ، وهي من قسم المطلقة ، فتدل على فعلية النسبة ايضا ، لكن فعليتها حين اتصف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه ، نحو : (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر) ، فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه .

٧ - (الممكنة العامة) ، وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية ، فان كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب ، وان كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الايجاب .

ومعنى ذلك انها تدل على ان النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية او لا ، سواء كانت واقعة او لا ، سواء كانت دائمة او لا نحو (كل انسان كاتب بالمكان العام) أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل انسان فعدمها ليس ضروريًا ، وان اتفق انها لا تقع لبعض الاشخاص .

وعليه فالممكنة العامة اعم من جميع القضايا السابقة .

٨ - (الحينية الممكنة) ، وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بمحاط .

اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه ، نحو : (كل ماش غير مضطرب
اليدين بالمكان العام حين هو ماش)

والгинية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهם المتوهّم ان المحمول يتمتع ثبوته
للموضوع حين اتصافه بوصفه .

اقسام المركبة :

قلنا فيما تقدم : ان المركبة ما انحلت الى قضيتين موجبة وسالبة
ونزيدها هنا توضيحا ، فنقول : ان المركبة تتالف من قضية مذكورة بعبارة
صرححة هي الجزء الاول منها (سوا كانت موجبة او سالبة) ، وباعتبار هذا
الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة او سالبة) ومن قضية أخرى تخالف
الجزء الاول بالكيف وتوافقه بالكلم غير مذكورة بعبارة صريححة ، وانما يشار
اليها ، بنحو الكلمة (لا دائمًا) و (لا بالضرورة) .

وانما يلتجأ الى التركيب ، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل
وجهين الضرورة واللاضرورة او الدوام واللادوام ، فيراد بيان أنها ليست
بضرورية او ليست بدائمة ، فيضاف الى القضية مثل الكلمة لا بالضرورة او
لا دائمًا .

مثل ما اذا قال القائل : (كل مصل يتتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتمل
أن يكون ذلك ضروريًا لا ينفك عنه ويحتمل الا يكون ضروريًا ، فلاجل دفع
الاحتمال ولأجل التنصيص على انه ليس بضروري تقييد القضية بقولنا
(لا بالضرورة) .

كما يحتمل أن يكون ذلك دائمًا ويحتمل الا يكون ، ولاجل دفع
الاحتمال وبيان انه ليس بدائمه تقييد القضية بقولنا (لا دائمًا) .
فالجزء الاول وهو (كل مصل يتتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة

كلية مطلقة عامة • والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به الى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لأن معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل ، فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلبي ويعبر عن هذه القضية بقولهم : (لا شيء من المصلبي بمتجنب للفحشاء بالأمكان العام) •

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (لا دائمًا) فانه يشار به الى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة ، لأن معنى (لا دائمًا) أن تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائمًا ، فيكون المؤدوي (لاشيء من المصلبي بمتجنب للفحشاء بالفعل) •

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست :

١ - (المشروطـة الخاصة) وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي •
والمشروطـة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتـا له ، فيحتمـل فيها أن يكون المـحمل دائمـا الثـبوت لـذاتـ الموضوع وـأن تـجرـد عنـ الوـصـفـ ويـحـتمـلـ أـلاـ يـكـونـ • ولـاجـلـ دـفعـ الـاحـتمـالـ وـبـيـانـ أـنـهـ غـيرـ دائمـاـ الثـبوتـ لـذـاتـ المـوضـوعـ تـقـيـدـ القـضـيـةـ بـالـلـادـوـامـ الذـاتـيـ ،ـ
فيـشـارـ بـهـ إـلـىـ قـضـيـةـ مـطـلـقـةـ عـامـةـ •

فـتـسـرـكـبـ المـشـروـطـةـ الخـاصـةـ - عـلـىـ هـذـاـ - مـنـ مـشـروـطـةـ عـامـةـ صـرـيـحةـ
وـمـطـلـقـةـ عـامـةـ مـشـارـ إـلـيـهاـ بـكـلـمـةـ (ـ لاـ دائمـاـ)ـ نـحـوـ (ـ كـلـ شـجـرـ نـامـ بـالـضـرـورـةـ
ماـ دـامـ شـجـراـ لاـ دائمـاـ)ـ أـيـ لـاشـيءـ مـنـ الشـجـرـ بـنـامـ بـالـفـعـلـ • وـانـماـ سـمـيتـ
خـاصـةـ لـانـهاـ أـخـصـ مـنـ المـشـروـطـةـ العـامـةـ •

٢ - (العرفـةـ الخـاصـةـ)ـ وهيـ الـعـرـفـيـةـ العـامـةـ المقـيـدةـ بـالـلـادـوـامـ الذـاتـيـ •
وـمـعـناـهـ اـنـ المـحـمـولـ وـاـنـ كـانـ دائمـاـ ماـ دـامـ الوـصـفـ هوـ غـيرـ دائمـاـ ماـ دـامـ لـذـاتـ

فيرفع به أحتمال الدوام ما دام الذات . ويشار باللادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو : (كل شجر نام دائمًا ما دام شجراً لا دائمًا) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل .

فسترکب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمه (لا دائمًا) . وإنما سميت خاصة لأنها أخص من العرفية العامة ، إذ العرفية العامة تحتمل الدوام ما دام الذات وعده ، والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات .

٣ - (الوجودية اللاضرورية) وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية ، لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضروريًا لذات الموضوع ويحتمل عدمه ، ولأجل التصریح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تفید بكلمة (لا بالضرورة) سلب الضرورة معناه الامكان العام ، لأن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صریحاً في القضية ولنفرضه حکماً ايجابياً فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالامكان العام .

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) إلى ممكنته عامة ، فإذا قلت : (كل انسان متتنفس بالفعل لا بالضرورة) فإن (لا بالضرورة) اشارة إلى قوله : لاشيء من الانسان بمتتنفس بالامكان العام .

فسترکب اذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة وممكنته عامة ، وإنما سميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم وجوده خارجاً ، وسميت الاضرورية لتقييدها باللاضرورة .

٤ - (الوجودية اللادائمة) ، وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي ، لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات

الموضوع ويحتمل عدمه ، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقييد القضية بكلمة (لا دائمًا) ، فيشار بها إلى مطلقة عامة كما تقدم ، فتترکب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين ، وسميت وجودية للسبب المتقدم .
نحو (لا شيء من الانسان بمنفس بالفعل لا دائمًا) أي ان كل انسان
منفس بالفعل .

٥ - (الجينية اللادائمة) ، وهي الجينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي ، لأن الجينية المطلقة معناها ان المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه ، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه ، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقييد (باللادوام الذاتي) الذي يشار به إلى مطلقة عامة كما تقدم ، فتترکب الجينية اللادائمة من جينية مطلقة ، ومطلقة عامة . نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائمًا) ، أي الاشيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل .

٦ - (الممكنة الخاصة) ، وهي المكننة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ، ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا ، فيرفع بقىد اللاضرورة احتمال الوجوب اذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع اذا كانت سالبة . ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الامكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين .

فتشترکب المكننة الخاصة من ممكنتين عامتين ، وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية اذا كانت صادقة .

ويكفي لافادة ذلك تقييد القضية بالامكان الخاص اختصارا ، فنقول :
(كل حيوان متحرك بالامكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالامكان

العام ، ولا شيء من الحيوان يتمحرك بالأمكان العام
والتعبير بالأمكان الخاص بمنزلة ما لوقيدت الممكنة العامة بالضرورة ،
كما لو قلت في المثال : (كل حيوان متحرك بالأمكان العام لا بالضرورة)

الخلاصة :

الحملية

مطلقة	موجهة	بسیطة
مرکبة		
مشروطة خاصة		حصورية ذاتية
عرفية خاصة		دائرة مطلقة
وجودية لاضرورية		مطلقة عامة
وجودية لا دائمة		مشروطة عامة
حينية لا دائمة		عرفية عامة
ممكنة خاصة		ممكنة عامة
		حينية مطلقة
		حينية مسكونة

تَمْرِيناتُ

- ١ — اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب
الاربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة .
- ٢ — اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة
والعرفية العامة !
- ٣ — ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة ، وكذا بين
الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة .
- ٤ — لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضوره الذاتية هل يصح التركيب؟
- ٥ — هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضوره الذاتية ؟ و اذا
صح ماذا ينبغي أن نسمى هذه القضية المركبة ؟
- ٦ — هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضوره الذاتية ؟
- ٧ — اذكر مثلا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها
مركبة بوحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها .

تقسيمات الشرطية الأخرى

تقدّم أن الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها إلى متصلة ومنفصلة، وباعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الأحوال والازمان إلى شخصية ومهملة ومحضورة، والمحضورة إلى كافية وجزئية، وقد ينقسم كل من المتصلة والمنفصلة إلى أقسامها.

اللزومية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم وال التالي إلى لزومية واتفاقية:

١ - (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزم أحدهما الآخر، لأن يكون أحدهما علة للأخر، أو معلولين لعلة واحدة.

نحو (إذا سخن الماء فإنه يتمدد) والمقدم علة لل التالي، ونحو (إذا نسند الماء فإنه ساخن) وال التالي علة للمقدم، بعكس الأول، ونحو (إذا غلا الماء فإنه يتمدد) وفيه الطرفان معلولاً في لعنة واحدة، لأن الغليان والتمدد معلولاً للسخونة إلى درجة معينة.

٢ - (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلاقة التي توجب الملازمة، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم، كما توافق أن محمداً الطالب لا يحضر الدرس إلا بعد شروع المدرس، فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فإن المدرس قد سبق شروعه في الدرس). وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع المدرس،

وانما ذلك بمحض الصدفة المتكررة •

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيراً ما يقع في الغلط . فيظن في كثير من الاتفاقيات أنها قضايا لزومية مجرد تكرر المصادفة •

أقسام المنفصلة

للمنفصلة تقسيمان :

أ - العنادية والاتفاقية :

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين ، كالمتعلقة فتقسم إلى :

١ - (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعند حقيقى ، لأن تكون ذات النسبة في كل منها ، تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر ، نحو (العدد الصحيح أما أن يكون زوجاً أو فرداً) •

٢ - (الاتفاقية) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقياً ذاتياً ، وإنما يتحقق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما ، نحو : (اما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو باقراً) اذا اتفق ان علم ان غيرهما لم يكن . ونحو : (هذا الكتاب اما أن يكون في عام المنطق واما أن يكون مملوكاً لخالد) اذا اتفق ان خالداً لا يملك كتاباً في علم المنطق واحتل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم .

ب - الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخاؤ :

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك ، فتقسم إلى :

١ - (حقيقة) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً في

الإيجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب ، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الإيجاب ويجتماع ويرتفعان في السلب .

مثال الإيجاب — العدد الصحيح أما أن يكون زوجا أو فردا ، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان .

مثال السلب — ليس الحيوان أما أن يكون ناطقا واما أن يكون قابلا للتعليم ، فالناعق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان في غيره . وستعمل الحقيقة في القسمة الحاصرة : الثنائية وغيرها . واستعمالها أكثر من أن يحصى .

٢ — (مانعة جمع) ، وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا ، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الإيجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب .

مثال الإيجاب — أما أن يكون الجسم أبيض أو أسود . فال أبيض والأسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الأحمر .

مثال السلب — ليس أما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود فإن غير أبيض وغير أسود يجتمعان في الأحمر ، ولا يرتفعان في الجسم الواحد لأن لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض وأسود . وهذا محال .

وستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهם امكان الاجتماع بين شيئين ، كمن يتوهם أن الامام يجوز أز يكون عاصيا لله ، فيقال له : (أن الشخص أما أن يكون اماما أو عاصيا لله) ومعناه أن الامامة والعصيان لا يجتمعان وإن جاز أن يرتفعا لأن يكون شخص واحد ليس اماما وعصيا .

هذا في الموجبة وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين ، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد ، فيقال له (ليس اما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو امامية) ومعنى ان النبوة والامامة لامانع من اجتماعهما في بيت واحد .

٣ - (مانعة خلو) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الايجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب :

مثال الايجاب - الجسم اما أن يكون غير أبيض او غير أسود ، اي انه لا يخلو من احدهما وان اجتمعوا . ونحو (اما أن يكون الجسم في الماء او لا يغرق) فإنه يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويفرق .

مثال السلب - ليس اما أن يكون الجسم أبيض واما أن يكون أسود . ومعنى ان الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان .

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم امكان ان يخلو الواقع من الطرفين ، كمن يتوهم أنه يمكن ان يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا ، فيقال له : (كل شيء لا يخلو اما أن يكون علة أو معلولا) ، وان جاز ان يكون شيء واحد علة ومعلولا معا : علة لشيء ومعلولا لشيء آخر .

واما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم ان الواقع لا يخلو من الطرفين ، كما يتوهم انحصر اقسام الناس في عاقل لا دين له ، ودين لا عقل له ، فيقال له : (ليس الانسان اما أن يكون عاقلا لا دين له أو دينا لا عقل له) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا .

تنبيه

قد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا ، فلا يسهل عليه الحقها بقسمها من أنواع القضايا ، لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق . وهذه الغفلة قد تقع في الغلط عند الاستدلال أو لا يبتدئ إلى وجه الاستدلال في كلام غيره . وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات .

ف بذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو أن يستعين بها المبتدئ .

١ - تأليف الشرطيات

قلنا : إن الشرطية تتالف من طرفين هما قضيتان بالاصل ، والمنفصلة بالخصوص قد تتالف من ثلاثة أطراف فأكثر . فالطرفان أو الاطراف التي هي قضيابالاصل قد تكون من الح밀يات أو من المتصلات أو من المنفصلات، أو من المختلافات بأن تتالف المتصلة مثلاً من حميلية ومتصلة . وترتقي أقسام تأليف الشرطيات إلى وجوه كثيرة لافائدة في احصائها . وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ، ولا يغفل عنه ، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة ، فيظن أنها أكثر من قضية . وللتوسيع نذكر بعض الوجوه وأمثلتها :

فمثلاً قد تتالف المتصلة من حميلية ومتصلة نحو : (إن كان العلم سبباً للسعادة فإن كان الإنسان عالماً كان سعيداً) ، فإن المقدم في هذه القضية حميلية والتالي متصلة وهو أن كان الإنسان عالماً كان سعيداً .

اقسام المنفصلة

وقد تتالف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو : (اذا كان اللفظ مفردا فاما ان يكون اسم او فعل او حرف) فالمقدم حملية والتالي منفصلة ذات ثلاثة اطراف .

وقد تتالف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو (اما ان لا تكون حيلولة الارض سببا لخسوف القمر او اذا حالت الارض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا)

وهكذا قد تتالف المتصلة او المنفصلة من متصلتين او منفصلتين او متصلة ومنفصلة ويطول ذكر امثالها .

ثم ان الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحمليات او الشرطيات او المختلافات وهكذا فتنبه لذلك .

٢ - انحرفات

ومن المهمات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي ، فيستبه حالها بأنها من أي نوع ، ومثل هذه تسمى (منحرفة) .

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية ، كما لو اقترنت سورها بالحمل ، مع ان الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع ، كقولهم : الانسان بعض الحيوان ، أو الانسان ليس كل الحيوان . وحق الاستعمال فيما أن يقال : بعض الحيوان انسان . وليس كل حيوان انسانا .

وقد يكون الانحراف في الشرطية ، كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد ، فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية ، نحو (لا تكون

الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا) فهي اما في قوة المتصلة وهي قولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا : اما أن لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا .
ونحو (ليس يكون النهار موجودا الا والشمس طالعة) وهي أيضا في قوة المتصلة او المنفصلة المتقدمتين . ونحو (لا يجتمع المال الا من شح او حرام) فانها في قوة المنفصلة وهي قولنا : اما ان يجتمع المال من شح او من حرام ، او في قوة المتصلة وهي قولنا : ان اجتمع المال فاجتماعه اما من شح او من حرام . وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالأصل .
وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم ، فانها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها . وليستعمل فطنته في ارجاعها الى أصلها .

تطبيقات

١ - كيف ترد هذه القضية الى أصلها (ليس للانسان الا ما سعى) ؟

الجواب : ان هذه قضية فيها حصر فهي تنحل الى حملتين موجبة وسالبة ، فهي منحرفة . والحمليتان هما : كل انسان له نتيجة سعيه . وليس للانسان ما لم يسع اليه .

٢ - من أي القضايا قوله : (ازرى بنفسه من استشعر الطمع) ؟

الجواب : انها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا : كلما استشعر المرء الطمع ازرى بنفسه .

٣ - كيف ترد هذه القضية الى أصلها : (ما خاب من تمسك بك) .

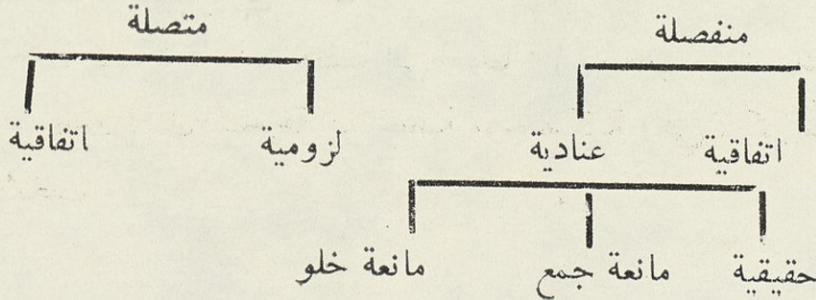
الجواب : انها منحرفة عن حملية موجبة كليلة وهي : كل من تمسك بك لا يخيب .

تَمْرِيناتٌ

- ١ - لو قال القائل : (كلما كان الحيوان مجرراً كان مشقوق الظلف)
أو قال : (كلما كان الإنسان قصيراً كان ذكياً) فماذا نعد هاتين القضيتين من
الزوميات أو من الاتفاقيات ؟
- ٢ - بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة الى أصلها .
أ - اذا ازدحم الجواب خفى الصواب .
ب - اذا كثرت المقدرة قلت الشهوة .
ج - من ثال استطال .
د - رضى بالذل من كشف عن ضره .
ه - انما يخشى الله من عباده العلماء .
- ٣ - قولهم (الدهر يومان يوم لك ويوم عليك) من أي أنواع
القضايا . و اذا كانت منحرفة فارجعها الى أصلها وبين نوعها .
- ٤ - من أي القضايا قول علي عليه السلام (لا تخلوا الارض من قائم
نله بحججة اما ظاهراً مشهوراً او خائفاً معموراً) . و اذا كانت منحرفة فارجعها
 الى أصلها وبين نوعها .

الخلاصة :

الشرطية



الفصل الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد:

كثيراً ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرةً، بل قد يمتنع عليه ذلك أحياناً، فيلتتجيء إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة، أو بالعكسٍ . وذلك إذا كان هناك تلازم بين صدق أحدهما وكذب الآخر . وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الأولى العلم بكذب الثانية . وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها .

فلا بد للمنطقى قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها ، حتى يستطيع أن يبرهن على مطلوبه أحياناً من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها .

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض وملحقاتها . وتسمى (أحكام القضايا) . ونحن نشرع – إن شاء الله تعالى – في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم:

التناقض

الحاجة الى هذا البحث والتعریف به :

قلنا في التمهيد : ان كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة . ولكن العلم بكذبها يلزمـه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس ، عندما يكون صدق احداهما يلزم كذب الاخرى . والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان ، فاذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) ، مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة ، فيكفي ان تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فاذا علـمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الاولى ، لأن النقيضين لا يكذبان معاً . اذا برهنت على صدق النقيض لا بد ان تعلم كذب الاولى لأن النقيضين لا يصدقان معاً .

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة تقائض المفردات ، كالانسان واللانسان ، التي يكفى فيها الاختلاف بالايجاب والسلب . ولكن الامر ليس بهذه السهولة اذ يجوز أن تكون الموجبة وال والسالبة صادقتين معاً ، مثل : بعض الحيوان انسان ، وبعض الحيوان ليس بانسان . ويجوز أن تكونا كاذبتين معاً ، مثل : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان . وعليه ، لاغنى للباحث عن الرجوع الى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية .

تعريف التناقض :

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل، ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول (تناقض القضايا: اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون أحدهما صادقة والآخر كاذبة) •
ولابد من قيد (لذاته) في التعريف ، لأنه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب ، ولكن لا لذات الاختلاف ، بل لأمر آخر ، مثل : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت احدى الكليتين وكذبت الاخرى • أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان ، كما تقدم .

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان ، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول ، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية .

شروط التناقض

لابد لتحقيق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية ، واختلافهما في أمور ثلاثة :

الوحدات الثمان :

تسمى الامور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان) وهي ما يأتي :
١ - (الموضوع) ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل : العلم نافع ، الجهل

ليس بنافع .

٢ - (المحمول) ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضَا مثل : العلم نافع ، العلم ليس بضار .

٣ - (الزمان) ، فلا تناقض بين «الشمس مشرقة» أي في النهار وبين «الشمس ليست ببشرقة» أي في الليل .

٤ - (المكان) ، فلا تناقض بين «الارض مخصبة» أي في الريف وبين «الارض ليست بمخصبة» أي في الباية .

٥ - (القوة والفعل) أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل ، فلا تناقض بين «محمد ميت» أي بالقوة وبين «محمد ليس بمت» أي بالفعل .

٦ - (الكل والجزء) ، فلا تناقض بين «العراق مخصب» أي ببعضه وبين «العراق ليس بمحصب» أي كله .

٧ - (الشرط) ، فلا تناقض بين «الطالب ناجح آخر السنة» أي ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أي اذا لم يجتهد .

٨ - (الاضافة) فلا تناقض بين «الاربعة نصف» أي بالإضافة الى الشمانية ، وبين «الاربعة ليس بنصف» أي بالإضافة الى العشرة .

تنبيه

هذه الوحدات الشمان هي المشهورة بين المناطقة . وبعضهم يضيف اليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملأ أوليا أو حملأ شاعيا . وهذا الشرط لازم ، فيجب لتناقضن القضيتين أن يتحدا في الحمل ، ولو كان الحمل في أحدهما أوليا وفي الآخر شاعيا ، فإنه يجوز أن يصدقان معا ، مثل قولهم

(الجزئي جزئي) أي بالجمل الاولى (الجزئي ليس بجزئي) أي بالجمل الشائع ، لأن مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلى ، فانه يصدق على كثيرين .

الاختلاف

قلنا : لابد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة . وهي (الكم والكيف والجهة) .

الاختلاف بالكم والكيف :

أما الاختلاف بالكم والكيف ، فمعناه ان احداهما اذا كانت موجبة كانت الاخرى سالبة ، واذا كانت كلية كانت الثانية جزئية . وعليه .
الموجبة الكلية . . . نقىض . . . السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية . . . نقىض . . . السالبة الكلية
لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدق أو يكذبا معا . ولو كانتا كليتين لجاز ان يكذبا معا ، كما لو كان الموضوع أعم ، على ما مثلنا سابقا . ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدق معا ، كما لو كان الموضوع أيضا أعم . نحو : بعض المعدن حديد . وبعض المعدن ليس بحديد .

الاختلاف بالجهة :

أما الاختلاف بالجهة ، فأمر يتضمنه طبع التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب ، لأن نقىض كل شيء رفعه ، فكما يرفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب ، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها .
ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من احدى الجهات

المعروفة ، فيكون لها نقىض صريح ، مثل رفع المكنته العامة بالضرورة وبالعكس ، لأن الامكان هو سلب الضرورة .

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف ، فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة قلائمها ، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقىضاً صريحاً ، بل لازم النقىض .

مثلاً (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح ، بل احدهما لازمة لنقىض الآخر ، فإذا قلت : « الأرض متحركة دائماً » ، فنقىضها الصريح سلب الدوام ، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة ، فنلتمس له جهة لازمة ، فنقول : لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الأرض حاصل في زمان من الأزمنة أي « إن الأرض ليست متحركة بالفعل » . وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقىض الدائمة .

واذا قلت : « كل انسان كاتب بالفعل » ، فنقىضها الصريح ان الانسان لم تثبت له الكتابة كذلك ، أي بالفعل . ولازم ذلك دوام السلب أي « إن بعض الانسان ليس بكاتب دائماً » وهذه دائمة وهي لازمة لنقىض المطلقة العامة .

ولا حاجة الى ذكر تفصيل تفاصيل الموجبات ، فلتطلب من المطولات ان ارادها الطالب ، على انه في غنى عنها وتنصحه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فانها قليلة الجدوى .

من ملحقات التناقض :

التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقديم ان التناقض في المتصورات الاربع يقع بين الموجبة الكلية والسائلة الجزئية ، وبين الموجبة الجزئية والسائلة الكلية ، أي بين المختلفتين في الكم والكيف . ويبقى أن تلاحظ النسبة بين الباقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط . ومعرفة هذه النسب تنفع أيضاً في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي .

وعليه نقول : المتصورتان ان اختلافتا كما وكيفاً فهما المتناقضتان وقد

تقديم التناقض . وان اختلفتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام .

١ - (المتدخلتان) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين . وسميتا متداخلاً لدخول أحدهما في الآخر لأن الجزئية داخلة في الكلية .

ومعنى ذلك : ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية المتشدة معها في

الكيف ، ولا عكس .

ولازم ذلك ان الجزئية اذا كذبت كذبت الكلية المتشدة معها في الكيف ،

ولا عكس .

مثلاً (كل ذهب معدن) فانها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض

الذهب معدن) قطعاً .

ومثل (بعض الذهب اسود) فانها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل

ذهب اسود) .

٢ - (المتضادتان) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكانتا كليتين ° وسميتا متضادتين لأنهما كالمضدين يمتنع صدقهما معاً ويجوز أن يكذبا معاً °

ومعنى ذلك أنه اذا صدقت احداهما لابد أن تكذب الأخرى ، ولا عكس ، أي لو كذبت احداهما لا يجب أن تصدق الأخرى °
فمثلاً اذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن) °

ولكن اذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب أن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب) ، بل هذه كاذبة في المثال °

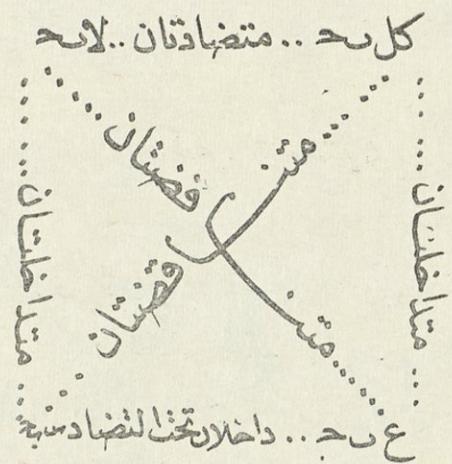
٣ - (الداخلتان تحت التضاد) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم ، وكانتا جزئيتين ° وإنما سميتا داخلتين تحت التضاد ، لأنهما داخلتا ز تحت الكليتين كل منها تحت الكلية المتفقة معها في الكيف ، من جهة ، ولا أنها على عكس الضدين في الصدق والكذب ، أي إنها يمتنع اجتماعهما على الكذب ، ويجوز أن يصدقان معاً °

ومعنى ذلك : انه اذا كذبت احداهما لابد أن تصدق الأخرى ، ولا عكس ، أي انه لو صدقت احداهما لا يجب أن تكذب الأخرى °
فمثلاً اذا كذب (بعض الذهب اسود) فإنه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس باسود) °

ولكن اذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب) ، بل هذه صادقة في المثال °

وقد جرت عادة المنطقين من القديم أن يضعوا لتناسب المخصوصات

جميعا لأجل توضيحيها لوحات على النحو الآتي :



العکوس

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا : ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه الى أن يبرهن على قضية أخرى لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق . وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقضها) . فنحن الآن نبحث عن القسمين :

العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو : « تبديل طرف القضية مع بقاء الكيف والصدق » . أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول الى قضية تتبع الاولى في الصدق وفي الاجاب والسلب ، بتبدل طرف الاولى بأن يجعل موضوع الاولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا ، أو المقدم تاليا والتالي مقدما . وتسمى الاولى (الاصل) والثانية (العكس المستوي) . فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان : اصطلاح في نفس التبديل ، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل .

ومعنى ان العكس تابع للاصل في الصدق : أن الاصل اذا كان صادقا وجب صدق العكس . ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب ، فقد يكذب الاصل والعكس صادق . ولازم ذلك ان الاصل لا يتبع عكسه في الصدق ، ولكن يتبعه في الكذب فإذا كذب العكس كذب الاصل ، لانه لو صدق الاصل

يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه .

فهنا قاعدتان تتفعان في الاستدلال :

- ١ - اذا صدق الاصل صدق عكسه .
- ٢ - اذا كذب العكس كذب اصله .

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الاولى ، كما علمت .

شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة : تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق . أما الکم فلا يشترط بقاؤه ، وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد يتضمن بقاء الکم في بعض القضايا وقد يتضمن عدمه في البعض الآخر .

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يتضمن بقاء الصدق في عكسها بقاء الکم أو عدم بقائه .

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا ، ولكن لم يبق الصدق ، فلا يسمى ذلك عكسا ، بل يسمى (انقلابا) .

الموجبات تتعكس موجبة جزئية :

أي ان الموجبة الكلية تتعكس موجبة جزئية ، والموجبة الجزئية تتعكس بنفسها . فاذا قلت :

ع ب ح

فتعكسها

كل ح ب

فتعكسها كل بحث عـ حـ بـ
كل بـ حـ الى ولا ينعكسـ البرهـانـ :

(١) في الكلية : أن المحمول فيها أما أن يكون أعم من الموضوع أو مساويا له ° وعلى التقديرتين تصدق الجزئية قطعا لأن الموضوع في التقديرتين يصدق على بعض افراد المحمول ، فاذا قلت :

بعض السائلـ مـاءـ يـصـدـقـ كلـ مـاءـ سـائـلـ مـاءـ
بعض الناطـقـ اـنسـانـ يـصـدـقـ وـكـلـ اـنسـانـ نـاطـقـ
ولـكـنـ لـاـ تـصـدـقـ الـكـلـيـةـ عـلـىـ كـلـ تـقـدـيرـ ،ـ لـاـنـ الـمـوـضـوـعـ فـيـ الـتـقـدـيرـ الـأـوـلـ
لـاـ يـصـدـقـ عـلـىـ جـمـيـعـ أـفـرـادـ الـمـحـمـوـلـ ،ـ لـاـنـهـ أـخـصـ مـنـ الـمـحـمـوـلـ ،ـ فـاـذـاـ قـلـتـ :
(ـكـلـ سـائـلـ مـاءـ)ـ فـالـقـضـيـةـ كـاذـبـةـ وـهـوـ الـمـطـلـوبـ °

(٢) وفي الجزئية : أما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو أخص مطلقا ، أو أعم من وجه ، او مساويا ° وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الأول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية ، لأنه اذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه ، فان الموضوع لا يصدق على جميع افراد المحمول انما يصدق لو كان أخص او مساويا ° أما عكسه الى الموجبة الجزئية فإنه يصدق على كل تقدير ، فاذا قلت :

بعض الماءـ سـائـلـ مـاءـ يـصـدـقـ بعضـ السـائـلـ مـاءـ
بعضـ السـائـلـ مـاءـ يـصـدـقـ وبـعـضـ المـاءـ سـائـلـ مـاءـ
بعضـ الـطـيـرـ أـيـضـ يـصـدـقـ وبـعـضـ الـطـيـرـ أـيـضـ
بعضـ الـنـاطـقـ اـنسـانـ يـصـدـقـ وبـعـضـ الـنـاطـقـ اـنسـانـ
الـسـالـبـةـ الـكـلـيـةـ تـنـعـكـسـ سـالـبـةـ كـلـيـةـ :

فـيـقـىـ الـكـبـمـ وـالـكـيـفـ مـعـاـ ،ـ فـاـذـاـ صـدـقـ قـوـلـنـاـ :

لشيء من الحيوان بشجر
لشيء من الشجر بحيوان صدق
والبرهان واضح، لأن السالبة الكلية لا تصدق الا مع تبادل الموضوع والمحمول تبادلنا كلياً و المتبادران لا يجتمعان أبداً، فيصبح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر، سواء جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعاً
وللتدریب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الامر بالصورة الآتية :

قضية صادقة	لا ب ح	المفروض
صادقة أيضاً	لا ح ب	المدعى
	لا ح ب	البرهان :
	لو لم تصدق	
	ع ح ب	لصدق نقضها
(العكس المستوى للنقيض)	ع ب	ولصدق
وإذا لاحظنا هذا العكس المستوى (ع ب ح) ونسبناه إلى الأصل (لا ب ح) وجدناه نقضاً له، فلو كان (ع ب ح) صادقاً وجب أن يكون (لا ب ح) كاذباً، مع أن المفروض صدقه .		
وهو المطلوب	فوجب أن تكون	صادقة
	لا ح ب	

تعقيب :

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوى عند الاستدلال،
لأننا لا بد أن نرجع في هذا البرهان إلى الوراء، فنقول :
صادقة المفروض ان لا ب ح

فتكتذب	ع ب ح	نقضها
وهذا النقض عكس	ع ح ب	فيكتذب أيضا
لأنه اذا كذب العكس كذب الاصل	ع ح ب	(القاعدة الثانية)
واذا كذب هذا الاصل اعني	ع ح ب	وهو المطلوب
صدق نقضه	لا ح ب	فاستنادت (تارة) من صدق الاصل كذب نقضه ، و (أخرى) من كذب العكس كذب أصله ، و (ثالثة) من كذب الاصل صدق نقضه .
وسيمر عليك مثل هذا الاستدلال كثيرا ، فدقق فيه جيدا ، وعليك	ع ح ب	باتقاده *

السؤالية الجزئية لا عكس لها :

أي لاتنعكس أبدا لا الى كلية ولا الى جزئية ، لأنه يجوز أن يكون موضوعها اعم من محدودها مثل (بعض الحيوان ليس بانسان) . والاخذ لا يجوز سلب الاعم عنه بحال من الاحوال لا كلية ولا جزئيا ، لانه كلما صدق الاخذ صدق الاعم معه ، فكيف يصح سلب الاعم عنه ، فلا يصدق قولنا (لاشيء من الانسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الانسان ليس بحيوان) .

المنفصلة لا عكس لها:

أشرنا في صدر البحث الى ان العكس المستوى يعم الحملية والشرطية ، ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لاثمرة لعكسها ، لأنها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم وال التالي . ولا ترتيب طبيعي بينهما ، فانت بال الخيار في جعل ايها مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين ، فسواء

إن قلت : العدد اما زوج أو فرد ، أو قلت : العدد اما فرد أو زوج ، فان
مؤداهما واحد .

فليذا قالوا : المنفصلة لاعكس لها . أي لا ثمرة فيه .
نعم لو حولتها الى حملية فان احكام الحملية تشملها ، كما لو قلت في
المثال مثلا : العدد ينقسم الى زوج وفرد فانها تتعكس الى قولنا : ما ينقسم
الى زوج وفرد عدد .

عكس النقيض

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه • وله طريقتان •

١ - طريقة القدماء ، ويسمى (عكس النقيض المافق) لتوافقه مع أصله في الكيف ، وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها نقيض محمول الاصل ومحمولها نقيض موضوع الاصل ، مع بقاء الصدق والكيف » • وبالاختصار هو : « تبديل تقييمي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف » فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض المافق الى : كل (لا انسان) هو (لا كاتب)

٢ - طريقة المتأخرین ، ويسمى (عكس النقيض المخالف) ، لتناقضه مع أصله في الكيف ، وهو « تحويل القضية الى أخرى موضوعها تقييم محمول الاصل ومحمولها عين موضوع الاصل ، مع بقاء الصدق دون الكيف » •

فالقضية : كل كاتب انسان ، تحول بعكس النقيض المخالف الى : لاشيء من (اللاانسان) بكاتب

قاعدة عكس النقيض

من جهة الـ

- حكم السوابـ هنا حـمـ المـوجـاتـ فـ العـكـسـ المـسـتـوـيـ ، وـ حـمـ
المـوجـاتـ حـمـ السـوابـ هـنـاكـ ، أـيـ اـنـ :
- ١ - السـالـبـةـ الـكـلـيـةـ تـنـعـكـسـ جـزـئـيـةـ : سـالـبـةـ فـيـ المـوـافـقـ وـمـوجـةـ فـيـ
الـمـخـالـفـ .
 - ٢ - السـالـبـةـ الـجـزـئـيـةـ تـنـعـكـسـ جـزـئـيـةـ أـيـضاـ : سـالـبـةـ فـيـ المـوـافـقـ مـوجـةـ
فـيـ المـخـالـفـ .
 - ٣ - المـوجـةـ الـكـلـيـةـ تـنـعـكـسـ كـلـيـةـ : مـوجـةـ فـيـ المـوـافـقـ سـالـبـةـ فـيـ المـخـالـفـ .
 - ٤ - المـوجـةـ الـجـزـئـيـةـ لـاـتـنـعـكـسـ اـصـلـاـ بـعـكـسـ النـقـيـضـ .

البرهان

ولـابـدـ منـ اـقـامـةـ الـبـرـهـانـ عـلـىـ كـلـ وـاحـدـ منـ تـلـكـ الـاـحـکـامـ السـابـقـةـ ، وـ فيـ
هـذـهـ الـبـرـاهـينـ تـدـرـيـبـ لـلـطـالـبـ عـلـىـ الـاستـفـادـةـ مـنـ النـقـيـضـ وـالـعـكـسـ فـيـ
الـاسـتـدـلـالـ . وـ قـدـ اـسـتـعـمـلـنـاـ اـسـلـوبـ الـمـتـبعـ فـيـ الـهـنـدـسـةـ الـنـظـرـيـةـ لـاـقـامـةـ الـبـرـهـانـ،
فـمـنـ أـلـفـ اـسـلـوبـ الـكـتـبـ الـهـنـدـسـيـةـ يـسـهـلـ عـلـيـهـ ذـلـكـ . وـ قـدـ تـقـدـمـ مـثـالـ مـنـهـ فـيـ
الـبـرـهـانـ عـلـىـ عـكـسـ السـالـبـةـ الـكـلـيـةـ بـعـكـسـ المـسـتـوـيـ مـوـضـحاـ^(١) .
وـيـجـبـ أـنـ يـعـلـمـ أـنـ نـرـمـ لـلـنـقـيـضـ بـحـرـفـ عـلـيـهـ فـتـحـةـ، لـلـاختـصـارـ وـلـلـتـوـضـيـحـ،
فـيـ كـلـ مـاـ سـيـأـتـيـ، عـلـىـ هـذـاـ النـحوـ :

(١) وـاتـبـاعـ هـذـاـ اـسـلـوبـ مـنـ الـبـرـهـانـ مـنـ مـخـتـصـاتـ هـذـاـ الـكـتـابـ .

نقيض الموضوع	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	بَ
نقيض المحمول	٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	حَ

برهان عكس السالبة الكلية :

فلا جل اثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين :
 برهاناً على عكسها بالموافق وبرهاناً على عكسها بالمخالف ، فنقول :
 (أولاً) المدعى أنها تتعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا
 تتعكس سالبة كلية ، فهنا مطلوبان ، أي أنه اذا صدقت •

لَا بَحَ

(المطلوب الاول)	س حَ بَ	صدقت
(المطلوب الثاني)	لَا حَ بَ	ولا تصدق

البرهان :

ان من المعلوم :

١ - ان السالبة الكلية لا تصدق الا اذا كان بين طرفيها تباین کلى •
 وهذا بديهي •

٢ - ان النسبة بين تقسيبي المتباینين هي التباین الجزئي ، وقد تقدم
 البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الاول •

٣ - ان مرجع التباین الجزئي الى سالبتين جزئيتين ، كما ان مرجع
 التباین الكلی الى سالبتين کلیتين • وهذا بديهي أيضاً •
 وينتظر من هذه المقدمات الثلاث أنه :

(أي يكون بين الطرفين تباین کلي)	لَا بَحَ	اذا صدق
السالبة الجزئية بين النقيضين	س بَ حَ	صدقت

وصدقت أيضا س ح ب السالبة الجزئية بين النقيضين وهو (المطلوب الاول)

ثم يفهم من المقدمة الثانية ان التباين الكلى لا يتحقق دائما بين نقيضي المتبادرتين ، اذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجهه .
أى ان السالبة الكلية بين نقيضي المتبادرتين لا تصدق دائما .
أو فقل لا تصدق دائما لا ح ب (المطلوب الثاني)

(ثانيا) المدعى ان السالبة الكلية تتعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا تتعكس موجبة كلية ، فهنا مطلوبان ، أى انه اذا صدق :

لا ب ح

صحت	ع ح ب	(المطلوب الاول)
ولا تصدق	كل ح ب	(المطلوب الثاني)

البرهان :

لما كان بين ب ، ح تباين كلى كما تقدم فمعناه أن أحدهما يصدق مع نقيض الآخر .

أى ان	ب	يصدق مع	ح
واذا تصدق	ب	و	ح

صدق على الاقل ع ح ب (المطلوب الاول)

ثم انه تقدم ان نقيضي المتبادرتين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجهه ، فيصدق على هذا التقدير :

ولا يصدق حينئذ	ح مع ب	والا لاجتمع النقيضان ب ، ب
فلا يصدق	كل ح ب	(المطلوب الثاني)

برهان عكس السالبة الجزئية :

ولأجل اثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضاً نقيم برهانين
للموافق والمخالف ، فنقول :

(او لا) المدعى ان السالبة الجزئية تتعكس سالبة جزئية بعكس النقيض
الموافق ، ولا تعكس كلية ، فهنا مطلوبان ، أي انه اذا صدقت :

س ب ح		
(المطلوب الاول)	س ح ب	صدقت
(المطلوب الثاني)	لا ح ب	ولا تصدق

البرهان :

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض :

- ١ — ان يكون بين طرفيها عموم من وجهه . وحينئذ يكون بين نقليبيهما
تباین جزئي ، كما تقدم في بحث النسب .
- ٢ — ان يكون بينهما تباین كلی ، وبين نقليبيهما أيضاً تباین جزئي
كما تقدم .
- ٣ — ان يكون الموضوع أعم مطلقاً من المحمول ، فيكون نقليض
المحمول أعم مطلقاً من نقليض الموضوع .

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية :

(المطلوب الاول) س ح ب

اما للتباین الجزئي بينهما او لان نقليض ح أعم مطلقاً من نقليض ب .
ثم على بعض التقادير يكون بين نقليبي الطرفين عموم وخصوص من

وجه أو مطلقاً، فلا تصدق السالبة الكلية:

(المطلوب الثاني) لا حَبَّ
 (ثانياً) المدعى أن السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض
 المخالف، ولا تنعكس كليلة، فهنا مطلوبان، أي إذا صدقت:

(المطلوب الأول)	ع حَبَّ	صدقت
(المطلوب الثاني)	كل حَبَّ	ولا تصدق

البرهان:

تقديم أن على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة
 الجزئية أما أن يكون بين تقسيبيها تباين جزئي أو أن تقىض المحمول أعم
 مطلقاً، فيلزم على التقديرين أن يصدق:

بعض حَبَّ بدون بَ	فيصدق
بعض حَبَّ مع بَ	لان التقسيط (وهما بَ، بَ) لا يرتفعان

أي يصدق	ع حَبَّ	(المطلوب الأول)
ثُمَّ أن تقىضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه،		
وقد تصدق	ع حَبَّ	

صادقة	س حَبَّ	ويتمكن تحويلها إلى
		لان الأولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة
		المحمول إذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول إذ
		اتفاقاً في الــكم، وإذا صدق الأخص صدق الــاعم قطعاً، فإذا كانت:

صادقة	س حَبَّ	
(المطلوب الثاني)	كل حَبَّ	كذب تقىضها

برهان عكس الموجبة الكلية :

ولاجل اثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض ، تقيم أيضا برهانين
للموافق والمخالف فنقول :

(اولا) المدعى انها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق ، أي
انه اذا صدقت :

(المفروض)	كل ب ح	
(المطلوب)	كل ح ب	صدقت
البرهان :		

نقيضها	كل ح ب	لو لم تصدق
عكس نقيضها الموافق	س ب ح	لصدقت
نقيض العكس المذكور	كل ب ح	فتصدق
وهذا خلف . أي خلاف الفرض ، لأن هذا (نقيض العكس المذكور)		فتكتذب
	هو نفس الأصل المفروض صدقه .	

(وهو المطلوب)	كل ح ب	فوجب ان تصدق
(ثانيا) المدعى ان الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض		
المخالف ، أي انه اذا صدقت :		

(المفروض)	كل ب ح	
(المطلوب)	لا ح ب	صدقت
البرهان :		
	لا ح ب	لو لم تصدق

نقيضها	ع $\neg p$	لصدق
عكسها المستوى	ع $\neg \neg p$	فتصدق
وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول ، فتحول الى سالبة جزئية محصلة		
المحمول ، وقد تقدم ، فيحدث أن :		
	س $\neg \neg \neg p$	
نقيضها	كل $\neg p$	فتكون كاذبة
وهذا خلف ، لانه الاصل المفروض صدقة		
(وهو المطلوب)	لا $\neg p$	فوجب ان تصدق

الموجبة الجزئية لاتنعكس

يكفيانا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض المواافق والمخالف مطلقاً أن نبرهن على عدم انعكاسها الى الجزئية . وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها الى الكلية ، لانه تقدم ان الجزئية داخلة في الكلية ، فاذا كذبت الجزئية كذبت الكلية . وعليه فنقول :

(اولاً) المدعى ان الموجبة الجزئية لاتنعكس الى موجبة جزئية بعكس النقيض المواافق .

ع $\neg p$	فاذما صدقت
ع $\neg \neg p$	لا يلزم ان تصدق

البرهان :

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجهه ، فيكون حينئذ بين نقيضيهما نسبة التبادل الجزئي الذي هو أعم من التبادل الكلي والعموم من وجهه ، فيصدق على تقدير التبادل الكلي :

عكس النقيض

لا حَبَّ

فيكذب تقىضها

ع حَبَّ

(وهو المطلوب)

(ثانياً) المدعى ان الموجبة الجزئية لاتنعكس الى السالبة الجزئية

بعكس النقيض المخالف .

ع ب حَ

فإذا صدقت

س حَبَّ

لا يلزم ان تصدق

البرهان :

قد تقدم على تقدير التباين الكلى بين تقىضي الطرفين في الموجبة الجزئية

والسالبة الكلية :

لا حَبَّ

فتصدق

كل حَبَّ

لان سلب السلب ايجاب

من حَبَّ

فيكذب تقىضها

(وهو المطلوب)

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر

هذا المثال وهو (بعض اللاانسان حيوان) ، فان هذه القضية لاتنعكس بعكس

النقيض الموافق الى (بعض اللاحيوان انسان) ولا الى (كل لاحيوان

انسان) لانهما كاذبتان ، لانه لاشيء من اللاحيوان بانسان .

ولا تنعكس بالمخالف الى (ليس كل لاحيوان لا انسان) ولا

الى (لاشيء من اللاحيوان بلا انسان) ، لانهما كاذبتان أيضا ، لان كل

لاحيوان هو لا انسان .

تَمْرِيناتٌ

- ١ — اذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة :
 فيبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها ، مع بيان السبب :
- أ — بعض العقلاة لاتبطره النعمة .
 - ب — ليس بعض العقلاة لاتبطره النعمة .
 - ج — جميع من لاتبطرهم النعمة عقلاة .
 - د — لا شخص من العقلاة لاتبطره النعمة .
 - ه — كل من تبطره النعمة غير عاقل .
 - و — لا شخص من تبطره النعمة بعقل .
 - ز — بعض من لاتبطره النعمة عاقل .
- ٢ — اذا كانت هذه القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة) كاذبة ، فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية .
- ٣ — استدل (١) فخر المحققين في شرحه (الإيضاح) على أن الماء يتتجس بالتغيير التقديرى بالنجاسة فقال : « إن الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديرى ، لأنه كلما لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير المخالفة . وينعكس بعكس النقيض الى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهورا » .
- فيبين أي عكس نقيض هذا . وكيف استخرجه . ولاحظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة .

(١) نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء . ثم أورد عليه

فراجع اذا شئت .

من ملحقات العکوس :

النقض

من المباحث التي لا تقل شأنها عن العکوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها ، مباحث (النقض) ، فلا بأس بالتعرف لها الحالاً لها بالعکوس ، فنقول :-

النقض : هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرف القضية على موضعهما . وهو على ثلاثة أنواع :

١ - أن يجعل تقىض موضوع الاولى موضوعاً للثانية ونفس محمولها محمولاً ، ويسمى هذا التحويل (نقض الموضوع) ، والقضية المحولة (منقوضة الموضوع) .

٢ - أن يجعل نفس موضوع الاولى موضوعاً للثانية وتقىض محمولها محمولاً ، ويسمى التحويل (نقض المحمول) والقضية المحولة (منقوضة المحمول) .

٣ - أن يجعل تقىض الموضوع موضوعاً وتقىض المحمول محمولاً .
ويسمى التحويل (النقض التام) . والقضية المحولة (منقوضة الطرفين) .
ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الانواع . ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنه الباب للباقي كما سترى في ذلك :

قاعدة نقض المحمول

عليينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقةٌ — على تقدير صدق أصلها — ان نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقضيه ، معبقاء الموضوع على حاله ، وبقاء الکم . ولابد من اقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المتصورات ، فنقول :

١ — (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية نحو كل انسان حيوان فتحول بنقض محمولها الى : «لا شيء من الانسان بلا حيوان» . وللبرهان على ذلك نقول :

(المفروض)	كل ب ح	اذا صدقت
(المطلوب)	لا ب ح	صدقت

البرهان :

عكس تقضيها المخالف	كل ب ح	اذا صدقت
وهو المطلوب	لا ح ب	صدقت

وينعكس بالعكس المستوى الى

٢ — (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، فتحول بنقض محمولها الى : «ليس كل حيوان لانسان». أي أنه اذا صدقت :

(المفروض)	ع ب ح	
(المطلوب)	س ب ح	صدقت

البرهان :

س ب ح	لو لم تصدق
-------	------------

نقض المحمول

(نقض المحمول)	كل ب ح	لصدق تقىضها
	لا ب ح	فتصدق
	ع ب ح	فيكذب تقىضها
	ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .	
(وهو المطلوب)	فيجب ان يصدق س ب ح	
٣ - (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية ، نحو لا شيء		
من الماء بحامد فتتحول بنقض محمولها الى : « كل ماء غير جامد » .		
	أي انه اذا صدقت : -	
المفروض	لا ب ح	
(المطلوب)	كل ب ح	صادقت
	البرهان :	
لان سلب السلب ايجاب	كل ب ح	لو لم تصدق
	س ب ح	لصدق تقىضها
	ع ب ح	فتصدق
	لا ب ح	فيكذب تقىضها
	ولكنه عين الاصل فهو خلاف الفرض .	
(وهو المطلوب)	فيجب ان يصدق كل ب ح	
٤ - (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية ، نحو ليس		
كل معدن ذهبا ، فتتحول بنقض محمولها الى : « بعض المعدن غير ذهب » .		
	أي انه اذا صدقت : -	
المفروض	س ب ح	
(المطلوب)	ع ب ح	صادقت

البرهان :

(اصل)	س ب ح	اذا صدقت
(عكس النقيض المخالف)	ع ح ب	صدقت
وهو المطلوب	وينعكس بالعكس المستوى الى ع ب ح	

تنبيهان

طريقة تحويل الاصل :

(التنبيه الاول) الطريق التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسائلة الجزئية طريق جديدة في البرهان ، ينبغي أن نسميتها الآن (طريقة تحويل الاصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه (١) كالطريق السابقة التي سميها : (طريقة البرهان على كذب النقيض) .

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الاصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الاصل ، ثم على المحول من الاصل ، تباعا ، حتى اتيينا الى المطلوب : فقد رأيت في الموجبة الكلية أنا حولنا الاصل الى عكس النقيض المخالف ، فيصدق على تقدير صدق أصله ، ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوى ، فخرج لنا نفس المطلوب اعني (منقوضة المحول) ، فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الاصل (التحويل الاول) الصادق على تقدير صدق الاصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الاصل ، وهذا هو المقصود اثباته فتوصلنا الى المطلوب بأقصر طريق .

(١) وهو قياس المساواة لأن منقوضة المحول لازمة لعكس نقيض الاصل لأنها عكسه المستوى وعكس النقيض لازم للاصل ، ولازم اللازم لازم .

وستتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ، ويمكن اجراؤها أيضا في البرهان على عكس النقيض باستخدام منقوضة المحمول . وعلى الطالب أن يستعمل الحذر وينتبه إلى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل إلى مطلوبه .

تحويل معدولة المحمول :

- (التنبية الثاني) وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طرفيتين من التحويل الملائم للالصل في الصدق ، وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ، ولكن لبدايتها استدللنا بهما قبل أن يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول ، وهما : —
- أ — (تحويل الموجبة المعدولة إلى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكل) ، لأن مؤداهما واحد ، وإنما الفرق أن السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة .
- ب — تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكل ، لأن سلب السلب ايجاب . وهذا بديهي واضح .

تمرينات

- ١ - برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض .
- ٢ - برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض .
- ٣ - برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل ، بأخذ عكس النقيض الموفق اولا ، ثم استمر الى أن تستخرج منقوضة المحمول .
- ٤ - جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل .
- ٥ - برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الأصل ، وانظر ماذا ستكون النتيجة ، وبين ما تجده .
- ٦ - برهن على عكس النقيض المخالف والموفق لكل من المتصورات ، عدا الموجبة الجزئية ، بطريقة تحويل الأصل ، واستخدم لهذا الغرض قاعديتي نقض المحمول والعكس المستوى فقط .
- ٧ - جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والمافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة ، وانظر إنك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة ، وبين أسباب الوقوف .

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقايضه ف يجعله موضوعا وبمحمولها نقايضه ف يجعله ممحولا ، مع تغيير الكلم دون الكيف .

ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقايضه ف يجعله موضوعا ونبقي المحمول على حاله ، مع تغيير الكلم والكيف معا .

ولا ينقض بهذه النقضين الا الكليتان . ولابد من البرهان لكل من المحسورات :

١ - (الموجبة الكلية) نقضها التام موجبة جزئية ، ونقض موضوعها سالبة جزئية ، نحو كل فضة معدن ، فنقضها التام : (بعض اللافضة هو لا معدن) ونقض موضوعها : (بعض اللافضة ليس هو معدنا) . وللبرهان على ذلك تقول :

كل ب ح	المفروض صدق
(المطلوب الاول) ع ب ح	والدعى صدق
(المطلوب الثاني) س ب ح	و صدق

ابرهان :

كل ب ح	اذا صدق
كل ح ب عكس النقض المواقف	صدق
ع ب ح (وهو المطلوب الاول)	فيصدق عكسه المستوى

وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث سبـح (وهو المطلوب الثاني)
 ٢ - (السالبة الكلية) تقضها التام سالبة جزئية ، وتنقض موضوعها
 موجبة جزئية نحو : لاشيء من الحديد بذهب ، فتنقضها التام : (بعض
 الالاحيد ليس بلا ذهب) ، وتنقض موضوعها : (بعض الالاحيد ذهب) .
 وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض صدق	لابـح
والدعى صدق	سبـح
و صدق	عـبـح
انبرهان :	

اذا صدق	لابـح
صدق	لاـبـح
فيصدق عكس نقيضه المواقف	سبـح (وهو المطلوب الاول)
وتنقض محمول هذا الاخير فيحدث عـبـح (وهو المطلوب الثاني)	سبـح (وهو المطلوب الاول)
٣ ، ٤ - (الجزيئيات) ليس لهما تقض تمام ولا تقض موضوع .	
وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم تقضهما الى الجزئية ، فيعلم بطريق	
اولى عدم تقضهما الى الكلية ، كما قدمنا في عدم انعکاس الموجبة الجزئية	
بعكس النقيض ، فنقول :	
(في الموجبة الجزئية) :	

المفروض صدق	عـبـح
الدعى لانصدق دائما	سبـح (المطلوب الاول)
ولا تصدق دائما	سبـح (المطلوب الثاني)

البرهان :

تقديم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية اذ في بعض تفاصيرها تكون
النسبة بين نقيضي طرفيها التباعين الكلى ، فتصدق حينئذ السالبة الكلية :

لاب حـ

ع بـ حـ (وهو المطلوب الاول) فيكذب نقيضها

و تصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل بـ حـ

س بـ حـ (وهو المطلوب الثاني) فيكذب نقيضها

(وفي السالبة الجزئية) :

المفروض صدق

س بـ حـ (المطلوب الاول) والمدعى لاتصدق دائما

ع بـ حـ (المطلوب الثاني) و لاتصدق دائما

البرهان :

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو
بعض الحيوان ليس بانسان ، ولما كان :

(اولا) نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص مطلقا . فتصدق اذن
الموجبة الكلية :

كل بـ حـ

س بـ حـ (وهو المطلوب الاول) فيكذب نقيضها

و (ثانيا) نقيض الاعم يبيان عين الاخص تباعينا كلبا ، فتصدق اذن
السالبة الكلية :

لابـ حـ

ع بـ حـ (وهو المطلوب الثاني) فيكذب نقيضها

لوح نسب المحسورات

البديهة المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من احكام القضايا (النقيض والعكس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة الى القضية المحولة عن الاصل ، أي النقيض والعكس والنقض ، لانه يستدل في النقض من صدق احدى القضيتين على كذب الأخرى وبالعكس ، ويستدل في الباقي من صدق الاصل على صدق ما حول اليه عكساً أو نقضاً ، أو من كذب العكس والنقض على كذب الاصل .

وسنسميه مباشر لأن انتقال الذهن الى المطلوب ، أعني كذب القضية أو صدقها ، إنما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط ، بلا توسط قضية أخرى .

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر . وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج الى أكثر من بيانه . وقد يسمى (البديهية المنطقية) فنقول :

من البديهيات في العلوم الرياضية انه اذا أضفت شيئاً واحداً الى كل من الشيئين المتساوين فان نسبة التساوي لا تتغير ، فلو كان :

$$b = h$$

وأضفت الى كل منهما عدداً معيناً مثل عدد (٤) لكان :

$$b + 4 = h + 4$$

وكذلك اذا طرحت من كل منها عددا معينا او ضربتها فيه او قسمتها عليه كعدد ؟ فان نسبة التساوى لاتتغير ، فيكون :

$$\xi - \omega = \xi - \nu$$

$$4 \times 2 = 4 \times 2$$

$$x \div s = x \div c$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان بـ أكبر من $\frac{1}{2}$ أو أصغر منه فانه يكون

ب + ٤ اكبر من ح + ٤ او اصغر منه

و ب - ٤ اكبر من ح - ٤ او اصغر منه وهكذا

ونظير ذلك تقول في القضية ، فإنه لو صح أن تزيد الكلمة على موضوع القضية نفسها الكلمة على محمولها ، فإن نسبة القضية لا تتغير بمعنىبقاء الكم والكيف والصدق .

فإذا صدق : كل انسان حيوان واضفت الكلمة (رأس) الى طرفيه

صلدقہ کل (رأس) انسان (رأس) حیوان ۔

أو أضفت كلمة (يحب) مثلاً

صلق : كل (من يحب) انسانا (يحب) حيوانا

وإذا صدق : لاشيء من الحيوان بحجر

صدق : لاشيء من الحيوان (مستلقيا) بحجر (مستلقيا)

وإذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب

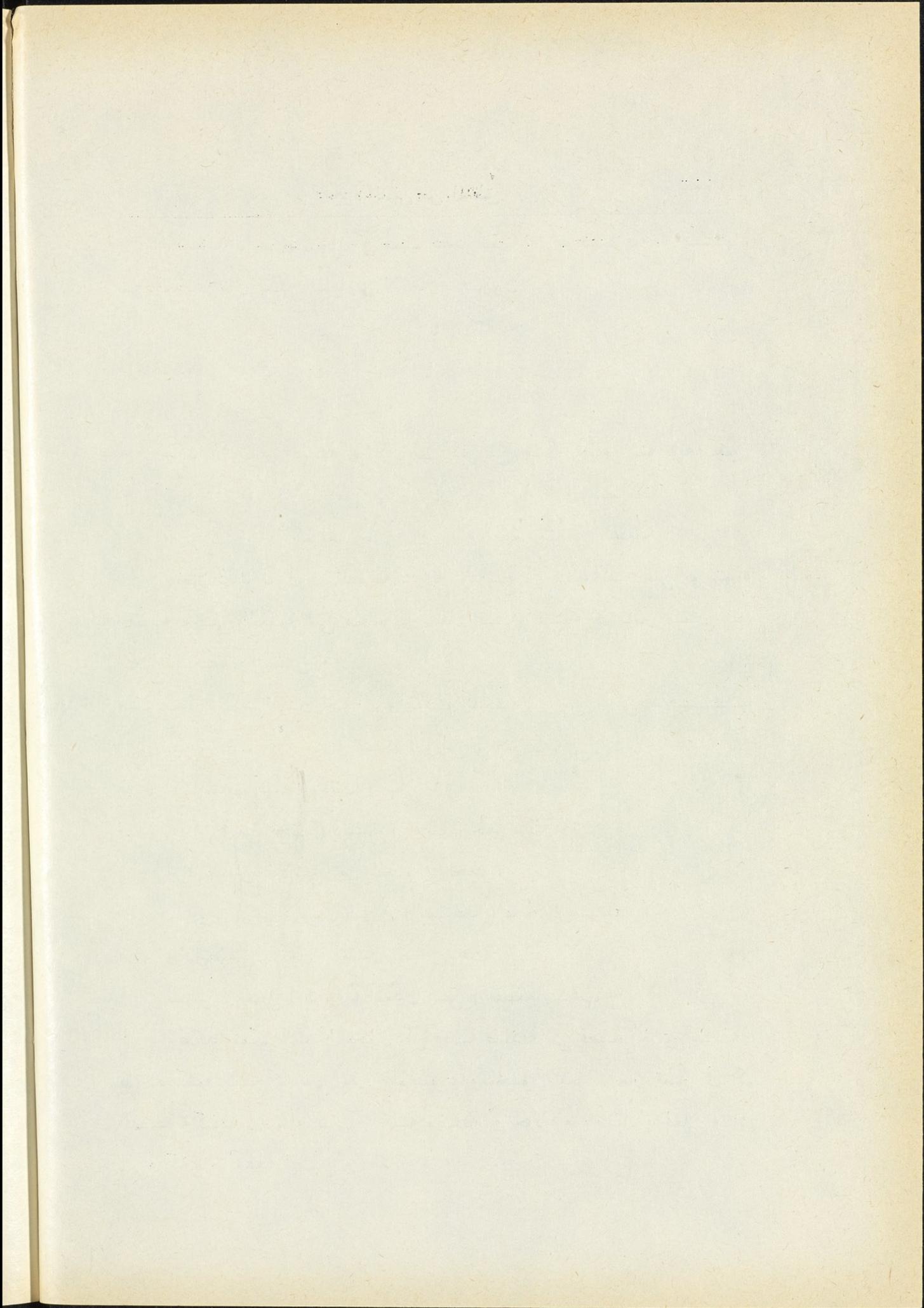
صدق : بعض (قطعة) المعدن ليس (قطعة) ذهب

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة إلى قضية أخرى صادقة ،

بزيادة كلمة تصح زياتها على الموضوع والمحمول معاً، بغير تغيير في كم

القضية وكيفها ، سواء كانت الكلمة مضافة أو حالاً أو وصفاً أو فعلاً أو أي

شيء آخر من هذا القبيل .

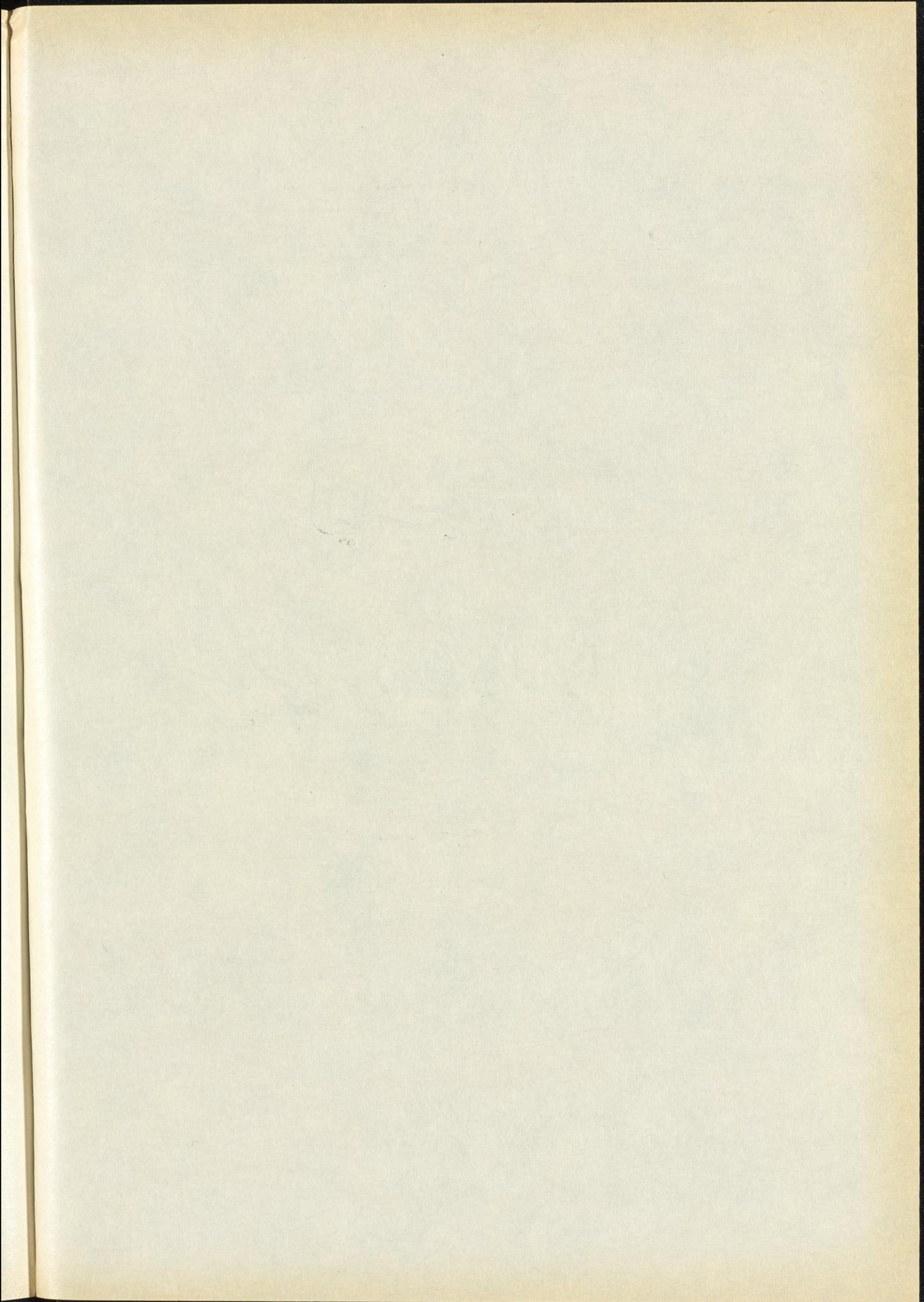


الباب الخامس

المُجْهَّةُ وَقُبْيَةُ تَأْلِفِهَا

لِقْن

مُبَاحِثُ الْإِسْتِدْلَالِ



تصدیر :

ان اسمى هدف للمنطقى وأقصى مقصد له (مباحث الحجة) ، اي
مباحث المعلوم التصديقى الذى يستخدم للتوصل الى معرفة المجهول
التصديقى . أما ما تقدم من الابواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد
حتى مباحث المعرف ، لأن المعرف انما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات
القضية من الموضوع والمحمول .

و (الحجة) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها الى مطلوب
يستحصل بها وانما سميت (حجة) لانه يحتاج بها على الخصم لاثبات المطلوب ،
وتسمى (دليلا) لانها تدل على المطلوب ، وتهيئتها وتأليفها لاجل الدلالة
تسمى (استدلالا) .

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء : ان القضايا ليست كلها يجب أن
تطلب بحجة ، والا لما اتهينا الى العلم بقضية أبدا ، بل لا بد من الاتهاء الى
قضايا بديهية ليس من شأنها ان تكون مطلوبة ، وانما هي المباديء للمطالب ،
وهي رأس المال للمتجر العلمي .

طرق الاستدلال - او اقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ؟ ومن ذا
الذى لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب ؟ ومن ذا الذي

لا يستتبط أن النوم يجم القوى ، وأن الحجر يبتل بوضعه في الماء ، وان السكينة تقطع الأجسام الطيرية ؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبه في بعض صفاتيه كريما نعرفه ، أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلما جربناه ٠٠٠ وهكذا الى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم ٠

وفي الحقيقة ان هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها الى أنواع الحججة المعروفة التي نحن بصدده بيانها ، ولكن على الاكثر لا يشعر المستتبط انه سلك أحد تلك الانواع وان كان من علماء المنطق ٠ وقد تعجب لو قيل لك أن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون ٠

ولما كان الانسان - مع ذلك - يقع في كثير من الخطأ في أحکامه ، او يتغدر عليه تحصيل مطلوبه ، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج ٠

والطرق العلمية للاستدلال - عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه - هي ثلاثة أنواع رئيسة :

١ - (القياس) ، وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال الى مطلوبه ٠ وهو العمدة في الطرق ٠

٢ - (التمثيل) ، وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما ٠

٣ - (الاستقراء) ، وهو ان يدرس الذهن عدة جزئيات ، فيستتبط منها حكمًا عاما ٠

١ - القياس

تعريفه :

عرفوا القياس بأنه : « قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنه لذاته قوله آخر » .

الشرح :-

١ - (القول) : جنس . و معناه المركب التام الخبري ، فيعم القضية الواحدة والاكثر .

٢ - (مؤلف من قضايا ٠٠٠ الى آخره) : فصل . والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الاثنين ، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر ، لانه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى .

٣ - (متى سلّمت) : من التسليم . وفيه اشارة الى ان القياس لا يتشرط فيه أن تكون قضياته مسلمة فعلا ، بل شرط كونه قياساً أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضياته قوله آخر ، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو تقضيتها ، فإنه على تقدير صدقها تصدق عكوسها وتقوضتها . واللازم يتبع الملزم في الصدق فقط ، دون الكذب ، كما تقدم في العكس المستوى ، لجواز كونه لازماً أعم . ومنه يعرف : أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها ، نعم كذبه يستلزم كذبها .

٤ - (لزم عنه) : يخرج به الاستقراء والتمثيل ، لأنهما وإن تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو الملزم لجواز تخلفه عنهما لأنهما

أكثر ما يفيدان الظن ، الا بعض الاستقراء ٠ وسيأتي ٠

٥ - (لذاته) : يخرج به قياس المساواة ٠ كما سيأتي في محله ، فأن قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه ، لا لذاته ٠ مثل :

ب - يساوي ح ٠ و ح يساوي د ٠ ٠ ينتج ب يساوي د .
ولكن لا لذاته ، بل لصدق المقدمة الخارجية وهي : مساوي المساوي مساو ٠ ولذا لا ينتج مثل قولنا : ب نصف ج ٠ و ج نصف د ، لأن نصف النصف ليس نصفا ، بل ربعا ٠

الاصطلاحات العامة في القياس :

لابد - اولا - من بيان المصطلحات العامة ، عدا المصطلحات الخاصة

بكل نوع التي يريد ذكرها في مناسباتها ٠ وهي :

١ - (صورة القياس) ٠ ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا ٠

٢ - (المقدمة) ٠ وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس ٠ والمقدمات

تسمى أيضا (مواد القياس) ٠

٣ - (المطلوب) ٠ وهو : القول اللازم من القياس ٠ ويسمى (مطلوبا)

عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات ٠

٤ - (النتيجة) ٠ وهي المطلوب عينه ، ولكن يسمى بها بعد تحصيله

من القياس ٠

٥ - (الحدود) ٠ وهي : الاجزاء الذاتية للمقدمة ٠ وتعني بالاجزاء

الذاتية الاجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فإذا فككنا وحللنا الحミية -

مثلا الى اجزائها لا يبقى منها الا الموضوع والمحمول ، دون النسبة ، لأن النسبة انما تقوم بالربط بينهما ، فإذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعنىه ذهاب النسبة بينهما . وأما السور والجهة فهما من شئون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها . وكذلك اذا حللنا الشرطية الى اجزائها لا يبقى منها الا المقدم وال التالي .

فالموضوع والمحمول أو المقدم وال التالي هي الاجزاء الذاتية للمقدمات ، وهي (الحدود) فيها .

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال ، فنقول :

(١) شارب الخمر : فاسق .

(٢) وكل فاسق : ترد شهادته .

(٣) شارب الخمر : ترد شهادته .

في بواسطة نسبة الكلمة (فاسق) الى شارب الخمر في القضية رقم (١) ، ونسبة رد الشهادة الى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استتبطن النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم (٣) .

فكل واحدة من القضيتين (١) و (٢)

وشارب الخمر ، وفاسق ، وترد شهادته

والقضية رقم (٣)

والتأليف بين المقدمتين

ولا يخفى انا استعملنا هذه العلامة (٠٠) النقط الثلاث ، ويرضعنها قبل النتيجة . وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال الى المطلوب وتقرأ (اذن) . وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح .

أقسام القياس

بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى (مواد القياس) ، وهيئه التأليف بينها تسمى (صورة القياس) ، فالبحث عن القياس من نحوين :

(١) من جهة (مادته) ، بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة ، لأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية او من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات او المخيلات او غيرها مما سيأتي في بابه . ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي ، فانه ينقسم القياس بالنظر الى ذلك الى : البرهان والجدل والخطابة والشعر والغالطة .

(٢) من جهة (صورته) ، بسبب اختلافها ، مع قطع النظر عن شأن المادة . وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة . وهو ينقسم من هذه الجهة الى قسمين اقتراني واستثنائي ، باعتبار التصرير بالنتيجة او بنقيضها في مقدماته و عدمه .

(فالاول) وهو المصح في مقدماته بالنتيجة او بنقيضها ، يسمى (استثنائيا) ، لاشتماله على كلمة الاستثناء ، نحو :

(١) ان كان محمد عالما ، فواجب احترامه .

(٢) لكنه عالم .

(٣) :: محمد واجب احترامه .

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١) .

ونحو :

(١) لو كان فلان عادلا ، فهو لا يعصي الله .

(٢) ولكنه قد عصى الله .

(٣) ما كان فلان عادلا .

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقضها في المقدمة رقم (١) .

(والثاني) وهو غير المصح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقضها ، يسمى (اقترانيا) ، كالمثال المتقدم في أول البحث ، فإن النتيجة وهي « شارب الخمر ترد شهادته » غير مذكورة بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقضها مذكور ، وإنما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود اجزائها الذاتية في المقدمتين ، أعني الحدين ، وهما (شارب الخمر ، وترد شهادته) ؛ فإن كل واحد منهما مذكور في مقدمة مستقلة .

* * *

ثم الاقتران قد يتالف من حمليات فقط ، فيسمى (حمليا) وقد يتالف من شرطيات فقط ، أو شرطية وحملية ، فيسمى (شرطيا) مثاله :

(١) كلما كان الماء جاري ، كان معتضا .

(٢) وكلما كان معتضا ، كان لاينجس بمقابلة النجاسة .

(٣) كلما كان الماء جاري ، كان لاينجس بمقابلة النجاسة .

فمقدماته شرطيتان متصلتان .

مثال ثان : (١) الاسم كلمة .

(٢) والكلمة اما مبنية او معربة .

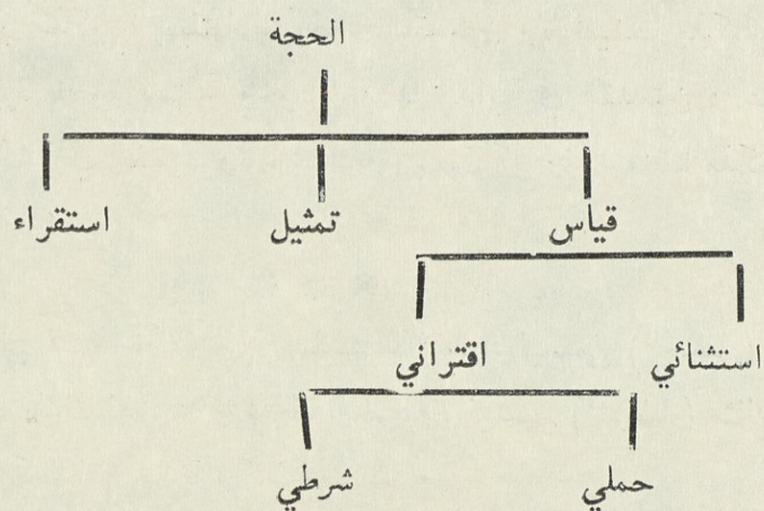
(٣) الاسم اما مبني او معرب .

فالنقدمة رقم (١) حملية ، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة .

— ونحن نبحث اولا عن الاقترانيات الحمليات ، ثم الشرطية ، ثم

الاستثنائي

خلاصة التقسيم :



الاقترانى الحملى

حدوده :

يجب ان يشتمل القياس الاقترانى على مقدمتين ليت Jonathan المطلوب . ويجب أيضاً أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة : حد متكرر مشترك بينهما ، وحد بختص بالاولى ، وحد بالثانية . والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين اذ يكون أحدهما موضوعاً لها والآخر محمولاً ، فهو كالشمسة تقنى نفسها لتضيء غيرها .

ولنعد الى المثال المتقدم في المصطلحات العامة ، لتطبيق الحدود عليه ، فنقول :

- أ - (فاسق) : هو المتكرر المشترك الذي أعطى الرابط بين :
 - ب - (شارب الخمر) ، وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى ، وبين :
 - ج - (ترد شهادته) ، وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية .
- تنتج المقدمتان : (شارب الخمر ترد شهادته) ، بحذف الحد المشترك .
- وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص (1) .
- أ - (الحد الاوسط) أو (الوسط) وهو الحد المشترك ، لتوسيطه بين رفيقيه في نسبة أحدهما الى الآخر . ويسمى أيضاً (العجة) لانه يحتاج به على النسبة بين الحدين . ويسمى أيضاً (الواسطة في الاثبات) ، لأن به
-
- (1) هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقترانى بقسميه الحملى والشرطى .
وكذا القواعد العامة الآتية .

يتوسط في اثبات الحكم بين الحدين • ونرمز له بحرف (م) •
 ب - (الحد الأصغر) ، وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة •
 وتسمى المقدمة المشتملة عليه (صغرى) ، سواء كان هو موضوعا فيها أم
 محمولا • ونرمز له بحرف (ب) •
 ج - (الحد الأكبر) ، وهو الذي يكون محمولا في النتيجة • وتسمى
 المقدمة المشتملة عليه (كبرى) ، سواء كان هو محمولا فيها أو موضوعا •
 ونرمز له بحرف (ح) • والحدان معا يسميان (طرفين) •
 فإذا قلنا :

كل ب م	و	
كل م ح		
كل ب ح		ينتج
بحذف المتكرر (م)		.

القواعد العامة للاقتراني :

للقياس الاقتراني - سواء كان حمليا أو شرطيا - قواعد عامة أساسية
 يجب توفرها فيه ، ليكون منتجا ، وهي ذ
 ١ - تكرر الحد الأوسط •

أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير
 اختلاف ، والا لما كان حدا او سط متكررا ، ولما وجد الارتباط بين الطرفين •
 وهذا بديهي •

مثلا اذا قيل : (الحائط فيه فارة • وكل فارة لها اذنان) •
 فإنه لا ينتج • (الحائط له اذنان) •

لأن الحد الذي تخيل انه حد أو سط هنا لم يتكرر ، فان المحمول في

الصغرى (فيه فارة) والموضع في الكبرى (فارة) فقط . ولأجل أن يكون منتجا فأما أن نقول في الكبرى (وكل ما فيه فارة له اذنان) ولكنها كاذبة ، وأما ان نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط ، فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له اذنان) ، وهي صادقة .

مثال ثان - اذا قيل : (الذهب عين . وكل عين تدمع) .

فانه لا ينتج : (الذهب يدمع) .

لان لفظ (عين) مشترك لفظي ، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى ، فلم يتكرر الحد الاوسط ، ولم يتكرر الا اللفظ فقط .

٢ - ايجاب احدى المقدمتين :

فلا انتاج من سالبيتين ، لأن الوسط في السالبتين لا يساعدنا على ايجاد الصلة والربط بين الاصغر والاكبر ، نظرا الى أن الشيء الواحد قد يكون مبينا لامرين وهم متابيان بينهما ، كالفرس المبain للانسان والناطق ، وقد يكون مبينا لامرين هما متببايان في انفسهما كالفرس المبain للانسان والطائر ، والانسان والطائر أيضا متببايان .

وعليه ، فلا نعرف حال الحدين لمجرد مبaitهما للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط أم متببايان ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب . فاذا قلنا :

لا شيء من الانسان بفرس . لا شيء من الفرس بناطق

فانه لا ينتج السلب : (لا شيء من الانسان بناطق) ، لأن الطرفين متلاقيان .

ولو ابدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

لا شيء من الفرس بطائر

فانه لا ينتج الايجاب : (كل انسان طائر) ، لأن الطرفين متببايان .

ويجري هذا الكلام في كل سالبتين .

٣ - كلية احدى المقدمتين :

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين ، لأن الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر ، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة ، فلا يعلم في الجزئيتين أن البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الأكبر ، أم غيره . وكلاهما جائز . ومعنى ذلك أنا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر أمتلاقيان أم متبانيان ، فلا ينتهي الإيجاب ولا السلب ، كما نقول مثلا :

أولا - بعض الإنسان حيوان . وبعض الحيوان فرس .

فإنه لا ينتهي الإيجاب : (بعض الإنسان فرس) . وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ناطق .

فإنه لا ينتهي السلب : (بعض الإنسان ليس بناطقي) .

ثانيا - بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطقي .

فإنه لا ينتهي السلب : (بعض الإنسان ليس بناطقي) . وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض الحيوان ليس بفرس .

فإنه لا ينتهي الإيجاب : (بعض الإنسان فرس) . وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو محمولا أو مختلفا .

٤ - النتيجة تتبع أحسن المقدمتين :

يعني إذا كانت أحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب أحسن من الإيجاب . وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أحسن من الكلية . وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا فلا يمكن أن تزيد عليهما فت تكون أقوى منهما .

٥ — لا اتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى :

ولابد أن تفرض الصغرى كليلة والا لاختل الشرط الثالث . ولابد أن تفرض الكبرى موجبة والا لاختل الشرط الثاني .

فإذا تألف القياس من سالبة كليلة صغرى وجزئية كبرى ، فإنه لا يعلم ان الأصغر والأكبر متلاقيان أو متباعدان خارج الوسط ، لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الأصغر مع الاوسط هنا . والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والأكبر هنا ، فيجوز ان يكون الأكبر خارج الأوسط مبينا للأصغر كما كان الأوسط مبينا له ويجوز أن يكون ملاقيا له فمثلا اذا قلنا :

لا شيء من الغراب بانسان ، وبعض الانسان اسود
فإنه لا ينبع السلب : (بعض الغراب ليس بأسود) ولو ابدلنا بالمقدمة
الثانية قولنا :

بعض الانسان ايض

فإنه لا ينبع الإيجاب : (بعض الغراب ايض) .

وانت هنا في المثال بالختار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين أو محمولا أو مختلفا ، فإن الامر لا يختلف والعمق تجده كما هو في الجميع .

الأشكال الاربعة

قلنا : ان القياس الاقترانى لا بد له من ثلاثة حدود : او سط واصغر وأكبر • ونضيف عليه هنا ، فنقول :

ان وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف ، ففي الحمل قد يكون موضوعا فيهما او محمولا فيهما ، او موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى ، او بالعكس • فهذه اربع صور • وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلا) • وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقادما •

فالشكل في اصطلاحهم - على هذا - هو « القياس الاقترانى باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين » • ولنتكلم عن كل واحد من الاشكال الاربعة في الحمل ، ثم تتبعه بالاقترانى الشرطي •

الشكل الاول

وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى • أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط ، بين وضع احدهما مع الآخر في النتيجة : فكما يكون الاصغر موضوعا في النتيجة يكون موضوعا في الصغرى ، وكما يكون الاكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى •

ولهذا التفسير فائدة نزيد أن توصل اليها • فانه لاجل ان الاصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى ، وان الاكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى ، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع ، وبين الاتجاه بنفسه لا يحتاج الى دليل وحجة ، بخلاف الباقي • ولذا جعلوه أول الاشكال • وبه يستدل على باقيها •

شروطه :

لهذا الشكل شرطان :

١ - (ايجاب الصغرى) ، اذ لو كانت سائبة ، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الاوسط في الكبرى ايلاتي الاصغر في خارج الاوسط ام لا ، فيحتمل الأمران ، فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما تقول مثلا :

لاشيء من الحجر بنبات وكل نبات نام

فانه لا ينتج الإيجاب : (كل حجر نام) • ولو ابدلنا بالصغرى قولنا :
لاشيء من الانسان بنبات) •

فانه لا ينتج السلب : (لاشيء من الانسان بنام) • أما اذا كانت الصغرى موجبة فان ما يقع على الاوسط في الكبرى لابد ان يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى •

٢ - (كمية الكبرى) ، لانه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الاصغر ، فلا يتعدى الحكم من الأكبر الى الاصغر بتتوسط الاوسط • وفي الحقيقة أن هذا الشرط راجع الى (القاعدة الاولى) ، لأن الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر؛ كما تقول مثلا :

كل ماء سائل وبعض المسائل يلتهب بالنار

فانه لا ينتج (بعض الماء يلتهب بالنار) ، لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء ، وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار ، وهو النقطة مثلا • فلم يتكرر الاوسط في

المعنى ، وان تكرر لفظاً

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف ، أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط فيه (فعلية الصغرى) . ولكننا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجبات ، لأن ابحاثها المطولة تضيع علينا كثيراً مما يجب أن نعلمه . وليس فيها كبير فائدة لنا .

ضروبه :

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المتصورات الأربع ، فإذا اقترن الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبري ، خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة . وذلك في جميع الأشكال الأربع .

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء : (ضرب) و (اقتران) و (قرينة) .

ووهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج ، فيسمى (قياساً) . وبعضها غير منتج ، فيسمى (عقيماً) . وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط . أما الباقي فكلها عقيمة ، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب ، وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في الأربع من الكبri ، والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبri في الموجبتين من الصغرى ، فالباقي أربعة فقط .

وكل هذه الأربع بينة الاتاج ، ينتج كل واحد منها واحدة من المتصورات

الاربع ، فالمتصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل . ولذا سمى (كاما) و (فاضلا) . وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتيب المتصورات في ترتيبه : فالاول ما ينتج الموجبة الكلية ، ثم ما ينتج السالبة الكلية ، ثم ما ينتج الموجبة الجزئية ، ثم ما ينتج السالبة الجزئية .
 (الاول) من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة كلية .

كل خمر مسكر	كل ب م
وكل مسكر حرام	وكل م ح -
•• كل خمر حرام	•• كل ب ح

(الثاني) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية .

كل خمر مسكر	كل ب م
ولا شيء من المسكر بنافع	مثاله ولا م ح
•• لا شيء من الخمر بنافع	•• لا ب ح

(الثالث) من موجبة جزئية وموجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية .

بعض السائلين فقراء	ع ب م
وكل فقير يستحق الصدقة	مثاله وكل م ح
•• بعض السائلين يستحق الصدقة	•• ع ب ح

(الرابع) من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية .

بعض السائلين أغنياء	ع ب م
ولا غنى يستحق الصدقة	مثاله ولا م ح
•• بعض السائلين لا يستحق الصدقة	•• ع ب ح

الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا ، فيكون الأصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة ، ولكن الأكبر يختلف وضعه فانه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة . ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع ، غير بيّن الاتتاج يحتاج الى الدليل على قياسيته . ولاجل أن الأصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيما كالشكل الاول ؛ كان أقرب الى مقتضى الطبع من باقي الاشكال الاخرى ، لأن الموضوع أقرب الى الذهن .

شروطه :

للشكل الثاني شرطان أيضا : اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى .

(الاول) الاختلاف في الكيف ، فإذا كانت احداهما موجبة كانت الأخرى سالبة ، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الانفاق في الكيف ، لأن الطرفين الأصغر والأكبر قد يكونان متبادرين ، ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في أن يسلب عنهما شيء آخر ، ثم قد يكونان متلاقيين ويشتركان ايضا في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الایجاب ولا السلب .

مثال ذلك :

الانسان والفرس متبادران ويشتركان في حمل الحيوان عليهم وسلب
الحجر عنهم ، فنقول :

أ - كل انسان حيوان . وكل فرس حيوان
ب - لا شيء من الانسان بحجر . ولا شيء من الفرس بحجر
والحق في النتيجة فيهما السلب . ثم الانسان والناطق أيضا يشتركان
في حمل الحيوان عليهم وسلب الحجر عنهم ، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق ،
فيكون الحق في النتيجة فيهما الایجاب .

أما اذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبرى على وجه لا يصح
جمعهما على شيء واحد ، وجب أن يكون المحكوم عليه في احدهما غير
المحكوم عليه في الآخر . فيتبادران الطرفان الاصغر والاكبر ، وتكون النسبة
بينهما نسبة السلب ، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما ، تتبع
أحسن المقدمتين .

(الشرط الثاني) كلية الكبرى ، لانه لو كانت جزئية مع الاختلاف في
الكيف لم يعلم حال الاصغر والاكبر متلاقياً أم متنافيان ، لأن الكبرى
الجزئية مع الصغرى الكلية اذا اختلفتا في الكيف لا تدلان إلا على المنافة بين
الاصغر وبعض الاكبر المذكور في الكبرى . ولا تدلان على المنافة بين
الاصغر وبعض الآخر من الاكبر الذي لم يذكر ، كما لا تدلان على الملاقة ،
فيحصل الاختلاف .

مثال ذلك :

كل مجرر ذو ظلف وبعض الحيوان ليس بذوي ظلف

الشكل الثاني

فانه لا ينتج السلب : (بعض المجتر ليس بحيوان) ٠ ولو أبدلنا بالاكبر
كلمة طائر ، فانه لا ينتج الايجاب : (بعض المجتر طائر) ٠

ضروبه :

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المتنجة منه
أربعة فقط ، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ، حاصل ضرب السالبيتين من
الصغرى في السالبيتين من الكبرى فهذه أربعة ، وحاصل ضرب الموجبتيين في
الموجبتيين ، وهذه اربعة اخرى ٠ والشرط الثاني تسقط به أربعة ، وهي
السالبitan في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى ، والموجبitan في الصغرى
مع السالبة الجزئية في الكبرى ٠

فالباقي أربعة ضروب متنجة ، كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول

كما سترى :

(الضرب الاول) من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية

كل مجتر ذو ظلف مثاله :

ولا شيء من الطائر بذى ظلف

٠٠ لاشيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوى ، ثم ضم العكس الى
نفس الصغرى ، فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول ، وينتج نفس
النتيجة المطلوبة ، فيقال باستعمال الرموز :

المفروض كل بـ م ٠٠ ولا حـ م

المدعى انه ينتج ٠٠ لا بـ حـ

(البرهان) : نعكس الكبرى بالعكس المستوى الى (لا مـ حـ) ونضمها

الى الصغرى فيحدث :

كل بـ مـ و لـ اـ مـ حـ (الضرب الثاني من الشكل الاول)

يـ تـ سـ جـ وـ لـ اـ بـ حـ (وهو المطلوب)

(الثاني) من سالبة كـ لـ يـ تـ سـ جـ سـ الـ بـ ةـ كـ لـ يـ هـ (الـ بـ ةـ كـ لـ يـ هـ)

مثاله : لـ اـ شـ يـ ءـ مـ نـ الـ مـ كـ نـ اـ تـ بـ دـ اـ ئـ مـ

وـ كـ لـ حـ دـ اـ ئـ مـ

وـ كـ لـ اـ شـ يـ ءـ مـ نـ الـ مـ كـ نـ اـ تـ بـ حـ

يـ بـ رـ هـ عـ لـ يـ هـ بـ عـ كـ سـ الصـ غـ رـىـ ،ـ ثـ يـ جـ عـ لـ يـ هـ كـ بـ رـىـ وـ كـ بـ رـىـ الـ اـ صـ غـ رـىـ

لـ هـ ،ـ ثـ يـ جـ عـ كـ سـ النـ تـ يـ جـ ةـ ،ـ فـ يـ قـ اـ لـ

المـ فـ رـ وـضـ لـ ا~ م~ و~ ك~ ل~ ح~ م~

الـ مـ دـ عـ يـ ل~ ا~ ب~ ح~

انـ بـ رـ هـ انـ

اـ ذـ اـ صـ دـ قـ تـ ل~ ا~ ب~ م~

صـ دـ قـ تـ ل~ ا~ م~ ب~

(الـ عـ كـ سـ الـ مـ سـ تـ وـىـ)

فـ نـ ضـ هـ هـذـاـ عـ كـ سـ الـىـ كـ بـ رـىـ الـ اـ صـ لـ بـ جـ عـ لـ يـ هـ كـ بـ رـىـ لـ هـ فـ يـ كـ وـونـ :

كـ ل~ ح~ م~ و~ ل~ ا~ م~ ب~ (الـ ضـ ربـ الثـانـيـ مـنـ الـ اـولـ)

و~ ل~ ا~ ح~ ب~

(وـ هـوـ الـ مـ طـ لـ وـبـ) وـ تـ نـ عـ كـ سـ الـىـ

(الـ ثـالـثـ) مـنـ مـوجـةـ جـزـئـيـهـ وـسـالـبـهـ كـلـيـهـ ،ـ يـتـسـ جـ سـ الـ بـ ةـ جـزـئـيـهـ

مـثالـهـ : بـعـضـ الـمـعدـنـ ذـهـبـ

وـ لـ اـ شـ يـ ءـ مـ نـ الـ فـضـةـ بـ ذـهـبـ

و~ ب~ع~ض~ ال~م~ع~د~ن~ ل~ي~س~ ب~ف~ض~ة~

الشكل الثاني

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول ، فيقال :

المفروض	ع ب م	و لا ح م	
المدعى	س ب ح	٠ ٠	
(البرهان)	ل ا ح م		اذا صدقت
(العكس المستوى)	ل ا م ح		صدقت

وبضمها الى الصغرى يحدث :

ع ب م	و لا م ح	(الضرب الرابع من الاول)
٠ ٠	س ب ح	(وهو المطلوب)

(الرابع) من سالبة جزئية و موجبة كليلة ، ينتج سالبة جزئية

مثاله : بعض الجسم ليس بمعدن

و كل ذهب معدن

بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس) ^(١) التي ذكرناها في الضروب الثلاثة ، لأن الصغرى سالبة جزئية لاتتعكس . و عكس الكبرى جزئية ، لا يلتئم منها ومن الصغرى قياس ، لانه لا قياس من جزئيتين . فتفزع حينئذ للبرهان عليه الى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف) ، فيقال :

المفروض : س ب م ٠ و كل ح م

المدعى : س ب ح ٠ ٠

البرهان :

لو لم تصدق س ب ح لـ (النتيجة)

(١) سيأتي في تنبیهات الشكل الثالث ان هذه الطريقة تسمى (طريقة الرد) لانه بالعكس يرد القياس الى الشكل الاول البديهي لينتج المطلوب .

لصدق نقيضها كل ب ح

فنجعل هذا القبيض صغرى لكبرى الاصل ، فيتالف قياس من الضرب
الاول من الشكل الاول :

كل ب ح ٠ و كل ح م

كل ب م ٠٠

فيكذب نقيض هذه النتيجة س ب م

وهو عين الصغرى المفروض صدقها

وهذا خلاف الفرض

(وهو المطلوب) س ب ح فوجب صدق

تمرين

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي

برهنا بها على الضرب الرابع ٠

الشكل الثالث

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا ، فيكون الافضل
محمولا في الكبرى والنتيجة معا ، ولكن الاصغر يختلف وضعه فانه محمول
في الصغرى موضوع في النتيجة ٠ ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى
الطبع ، وأبعد من الشكل الثاني ، لأن الاختلاف كان في موضوع النتيجة ،
الذي هو أقرب إلى الذهن ٠ وكان الاختلاف في الثاني في محمولها ٠ ولاجل
ان الافضل فيه متعدد الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان أقرب
من الرابع ٠

شروطه :

لهذا الشكل شرطان أيضاً : ايجاب الصغرى ، وكلية احدى المقدمتين .
أما (الاول) فلانه لو كانت الصغرى سالبة ، فلا نعلم حال الاكبر
المحمول على الاوسط بالسلب أو الاجاب ، أيلaqي الاصغر الخارج عن
الاوست أو يفارقه .

لأنه لو كانت الكبرى موجبة فان الاوسط يباين الاصغر ويلاقى الاكبر . وشيء واحد قد يلاقى وبياناً شيئاً متلاقيين أو شيئاً متبادرين ، كالناطق يلاقى الحيوان وبيان الفرس وهما متلاقيان ويلاقى الحيوان وبيان الشجر وهما متبادران .

ولو كانت الكبرى سالبة أيضاً ، فان الاوسط يباين الاصغر والاكبر معاً . والشيء الواحد قد يباين شيئاً متلاقيين وقد يباين شيئاً متبادرين ، كالذهب المبادر للفرس والحيوان وهما متلاقيان وبيان الشجر والحيوان وهما متبادران . فاداً قيل :

أ - لاشيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان
فانه لاينتج السلب . ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لاينتج الإيجاب .

ب - لاشيء من الذهب بفرس لاشيء من الذهب بحيوان
فانه لاينتج السلب . ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لاينتج الإيجاب .

واما (الثاني) وهو كلية احدى المقدمتين ، فلانه قد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد العامة للقياس انه لاينتج من جزئيتين . وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص احدى المقدمتين .

ضروبه :

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المتتجة من هذا الشكل ستة فقط ، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الاول . والشرط الثاني يسقط به ضربان : الجزئيتان الموجبتان ، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة ، فالباقي ستة يحتاج كل منها الى برهان . وتائجها جميعا جزئية .

(الضرب الاول) من موجبتين كليتين ، يتتج موجبة جزئية .

كل ذهب معدن مثاله :

وكل ذهب غالى الشمن

٠٠ بعض المعدن غالى الشمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضمها الى كبرى الاصل ، فيكون من ثالث الشكل الاول ، ليتتج المطلوب .

و كل م ح كل م ب المفروض

ع ب ح ٠٠ المدعى

البرهان :

كل م ب اذا صدقت

ع ب م صدقت

فنضم العكس الى كبرى الاصل ليكون

ع ب م و كل م ح

ع ب ح ٠٠

(ثالث الاول)

(المطلوب)

ولا يتتج كلية لجواز ان يكون ب اعم من ح ولو من وجه ، كالمثال .

الشكل الثالث

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ، ينتج سالبة جزئية .

كل ذهب معدن

مثاله :

ولا شيء من الذهب بفضة

· · بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

ولا م ح

كل م ب

المفروض

س ب ح

· ·

المدعى

البرهان : نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها الى الكبرى فيحدث :

(رابع الاول)

ولا م ح

ع ب م

(المطلوب)

س ب ح

· ·

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية .

بعض الطائر أبيض

مثاله :

وكل طائر حيوان

· · بعض الايذان حيوان

البرهان : بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

ع م ب · · و كل م ح

المفروض

ع ب ح

· ·

المدعى

البرهان : نعكس الصغرى الى (ع ب م) ، ونضمها الى الكبرى فيحدث :

(ثالث الاول)

و كل م ح

ع ب م

(المطلوب)

ع ب ح

· ·

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية

كل طائر حيوان

مثاله :

بعض الطائر أبيض

· · بعض الحيوان أبيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ، ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كجرى
لها ، ثم بعكس النتيجة ، فنقول :

المفروض	كل م ب	· ·	وع م ح	ع ب ح
---------	--------	-----	--------	-------

البرهان : نعكس الكبرى الى (ع ح م) و يجعلها صغرى لصغرى الاصل
فيحدث :

(ثالث الاول)	كل م ب	· ·	ع م ح	ع ح ب
----------------	--------	-----	-------	-------

وينعكس بالعكس المستوى الى ع ب ح
(الخامس) من موجبة كلية وسالبة جزئية ، يتتج سالبة جزئيه

مثاله : كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

· · بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس ، لأن السالبة الجزئية لا تتعكس ؟
والموجبة الكلية تنعكس الى جزئية ولا قياس بين جزئيتين · فلذلك يبرهن
عليه بالخلف ؛ فنقول :

المفروض	كل م ب	· ·	وس م ح	س ب ح
المدعى	· ·			
البرهان : لو لم تصدق			س ب ح	كل ب ح
لصدق تقضها				

نجعله كبرى لصغرى الاصل فيحدث :

(الاول من الاول)

كل م ب و كل ب ح

كل م ح . .

س م ح وهو عين الكبرى الصادقة

فيكون نقيضها

(المطلوب)

(هذا خلف) فيجب ان يصدق س ب ح

(السادس) من موجبة جزئية وسائلة كلية ، ينتج سالبة جزئيه

بعض الذهب معدن مثاله :

ولا شيء من الذهب بحديد

. . بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى ، ثم ضمه الى كبرى الاصل ليكون من
رابع الشكل الاول ، ليتتج المطلوب .

المفروض ع ب م ولا م ح

المدعى س ب ح . .

البرهان : نعكس الصغرى الى (ع ب م) ، فنضمه الى الكبرى ليحدث :

(رابع الاول)

ع ب م . . ولا م ح

(المطلوب)

س ب ح . .

تنبيهات

طريقة الخلف :

١ - ان كلام من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامته البرهان عليه بطريقة

الخلف ، كضروب الثاني •

و (الخلف) : استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب تقىض المطلوب،
ليستدل به على صدق المطلوب • وهو في الاشكال خاصة يؤخذ تقىض
النتيجة المطلوب اثباتها ، فيقال لو لم تصدق لصدق تقىضها • واذ فرض
صدق التقىض يضم الى احدى المقدمتين المفروض صدقها ، ليتألف من التقىض
وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول ، فيتتج ما ينافق المقدمة
الاخرى الصادقة بالفرض • هذا خلف • فلا بد أن تكذب هذه النتيجة •
وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب تقىض المطلوب ، فيثبتت صدق المطلوب •
وقد تقدمت امثلته •

وعلى الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه ،
وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض ، ليتئم من التقىض
ومن المقدمة الضرب المتبع •

دليل الافتراض :

٢ — وقد يستدل بدليل (الافتراض) على اتاج بعض الضروب الذي
تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني • ولا بأس بشرحه
تنويرا لافكار الطلاب ، وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف • وله
مراحل ثلاث :

الاولى — (الفرض) ، وهو أن تفرض اسماء خاصة للبعض الذي هو
مورد الحكم في القضية الجزئية ، فنفترضه حرف (د) ، لأن في قولنا مثلاً :
(بعض الحيوان ليس بانسان) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح
سلب الانسان عنه ، مثل فرس وقد وطاير ونحوها ، فنصطلح على هذا
الشيء المعين ونسميه (د) ، وفي مثل القضية : (بعض م ب) يكون (د)
عبارة أخرى عن قولنا (بعض م) •

الثانية - (استخراج قضيتيں صادقتين بعد الفرض) ، فإنه بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتيں صادقتين قطعاً :

- ١ - قضية موجبة كافية ، موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية ، في المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة ، لأن (د) بعض م حسب الفرض ، والاعم يحمل على جميع أفراد الاختص قطعاً .
- ٢ - قضية كافية : موجبة أو سالبة تبعاً لكيفية الجزئية ، موضوعها الاسم المفروض (د) ، ومحمولها محسوب الجزئية ، في المثال تكون (كل د ب) صادقة ، لأن (د) هو البعض الذي هو كله (ب) . وإذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة ، لأن (د) هو البعض المسلوب عنه (ب) .

الثالثة - (تأليف الاقترانات المنتجة للمطلوب) ، لأننا بعد استخراج تلك القضيتيں تزيد ثروة معلوماتنا ، فنستعملهما في تأليف اقترانات نافعة منها ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما ، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها .

ولنجرب هذا الدليل ، بعد أن فهمنا مراحله ، في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث ، فنقول :

المفروض	كل م ب	و س م ح	(الخامس من الثالث)
المدعى	س ب ح	و و	

البرهان : بالافتراض

تفرض بعض م (في السالبة الجزئية س م ح) الذي هو ليس ح ، انه (د) ، فنستخرج القضيتيں الصادقتين :

(١) كل د م

(٢) لا د ح

ثم نأخذ القضية رقم (١) ، ونجعلها صغرى لصغرى الاصل ، فيحدث:
 كل د م . وكل م ب
 . . . كل د ب

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم (٢) ، فيحدث:
 كل د ب . ولا د ح
 . . . س ب ح
 (ثاني الشكل الثالث)
 (وهو المطلوب)

ولنجربه — ثانياً — في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني،
 فنقول :-

المفروض	س ب م	و كل ح م	س ب م	و كل ح م
المدعى	س ب ح		س ب ح	

البرهان : بالافتراض .

نفرض (بعض ب) الذي هو ليس م انه (د) وذلك في السالبة الجزئية
 (س ب م) ، فنستخرج القضيتين الصادقتين :

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم نأخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صغرى لكبرى الاصل ، فيحدث:
 لا د م . وكل ح م
 . . . لا د ح

ثم نعكس القضية رقم (١) الى : ع ب د
 ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صغرى فيحدث :-

ع ب د	و لا د ح	.	ع ب د	و لا د ح
س ب ح		. . .	س ب ح	

(رابع الشكل الاول)
 (وهو المطلوب)

فرأيت انا استعملنا - في الاثناء - العكس المستوي للقضية رقم (١) ،
لأنه لولاه لما استطعنا أن نؤلف قياسا إلا من الشكل الثالث الذي هو متأخر
عن الثاني . وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب
الثالث من الثاني .

وعلى الطالب أن يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب
التي تكون احدى مقدماتها جزئية ، لزيادة التمرين .

الرد :

٣ - ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد) ،
وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول : اما بتبدل المقدمتين في الشكل
الرابع ، واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي ، ففي الشكل
الثاني تعكس الكسرى في بعض ضروبها القابلة للعكس ، وفي الثالث تعكس
الصغرى في بعض ضروبها القابلة للعكس ، كما سبق . وفي بعض ضروبها
قد تحتاج الى استعمال تقض المحمول أو عكس النقيض اذا لم تتمكن من
العكس المستوي ، حتى توصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة
المطلوبة .

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض
التمرين .

الشكل الرابع

وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكسرى
عكس الاول ، فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في

المقدمتين . ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الاتاج عن الذهن . ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولى .

شروطه :

يشترط في اتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي تقدم ذكرها في القواعد العامة . وهي : ألا يتالف من سالبيتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من سالبة صغرى وجزئية كبرى . ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به :

- ١ - ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية .
- ٢ - كلية الصغرى اذا كانت المقدمتان موجبتين ، فلو أن الصغرى كانت موجبة جزئية ، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة ، بل يجب أن تكون سالبة كلية .

ضروبه :

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط : لانه بالشرط الاول تسقط أربعة حاصل ضرب السالبيتين في السالبيتين . وبالثاني تسقط ثلاثة : الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب . وبالثالث يسقط واحد : السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية . وبالرابع ضربان : السالبة الجزئية صغرى او كبرى مع الموجبة الكلية . وبالخامس ضرب واحد : الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى . فالباقي خمسة ضروب تقييم عليها البرهان :

الشكل الرابع

(الضرب الاول) — من موجبتين كليتين ، يتبع موجبة جزئية

كل انسان حيوان مثاله :

وكل ناطق انسان

· · بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد ، بتبديل المقدمتين احداهما في مكان الاخرى ، فيرتد
الى الشكل الاول ، ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب ، فيقال ٠

المفروض كل م ب · · و كل ح م
ع ب ح · ·

البرهان : بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث :

(الاول من الاول) كل ح م كل م ب
كل ح ب · ·

وينعكس الى ع ب ح (وهو المطلوب)

وانما لا يتبع هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الاصغر أعم من الافضل ،

كالمثال ٠

(الثاني) — من موجبة كلية وموجبة جزئية ، يتبع موجبة جزئية

كل انسان حيوان مثاله :

وبعض الولاد انسان

· · بعض الحيوان ولد

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم نعكس النتيجة ، ولا يتبع كليا لجواز
عموم الاصغر ٠

(الثالث) — من سالبة كلية وموجبة كلية ، يتبع سالبة كلية

لاشيء من الممكن ب دائم مثاله :

وكل محل للحوادث ممكناً

• لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضاً بالرد بتبدل المقدمتين، ثم بعكس التبيحة •

(الرابع) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتهي سالبة جزئيه

كل سائل يتبعه مثاله :

ولا شيء من الحديد بسائل

• بعض ما يتبعه ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبدل المقدمتين، لأن الشكل الأول

لا ينتهي من صغرى سالبة، ولكن يبرهن بعكس المقدمتين، وتأليف قياس

الشكل الأول من العكسين، ليتحقق المطلوب، فيقال :

المفروض	كل م ب	•	و لا ح م
---------	--------	---	----------

المدعى	س ب ح	•	
--------	-------	---	--

البرهان : نعكس المقدمتين إلى :

(رابع الأول)	ع ب م	•	لام ح
--------------	-------	---	-------

(وهو المطلوب)	س ب ح	•	
-----------------	-------	---	--

الخامس — من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتهي سالبة جزئيه

مثاله : بعض السائل يتبعه

لا شيء من الحديد بسائل

• بعض ما يتبعه ليس بحديد

وهذا أيضاً لا يبرهن عليه بتبدل المقدمتين، لعين السبب، ويمكن أن

يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق، بلا فرق •

تَمْرِيناتٌ

- ١ - برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض .
٢ - برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع بدليل الخلف .
٣ - برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ، ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى ، ليتتож المطلوب .
٤ - برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة (الرد) .
ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبرى لتأليف قياس من الشكل الاول ، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس النقيض المواافق ، ليحصل المطلوب .
٥ - برهن على الضرب الاول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة (الرد) ولكن بأخذ منقوضة محمول كل من المقدمتين . وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج الى استخدام العكس المستوى في كل من الضربين لتصل الى المطلوب ، ويتباع ذلك حسن التفافتك ومهارتك في موقع استعماله .
٦ - جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة محمول لكل من المقدمتين . و اذا لم تتمكن من الوصول الى نتيجة وبين السر في ذلك .
٧ - برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت .
(يحسن بالطالب ان يضع بين يديه امثلة واقعية للضرب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمارينات ، ليتضح له الامر بالمثال أكثر) .

الاقترانـي الشرطـي

تعريفه وحدوده :

تقـدم معنى القياس الاقترانـي الحـملـي وحدـودـه . ولا يـخـتـلـفـ عـنـهـ الـاقـترـانـيـ الشـرـطـيـ إـلاـ مـنـ جـهـةـ اـشـتـمـالـهـ عـلـىـ القـضـيـةـ الشـرـطـيـةـ :ـ آـمـاـ بـكـلـاـ مـقـدـمـتـيـهـ أـوـ مـقـدـمـةـ وـاحـدـةـ ،ـ فـلـذـكـ تـكـوـنـ حـدـودـ نـفـسـ حـدـودـ الـحـمـلـيـ مـنـ جـهـةـ اـشـتـمـالـهـ عـلـىـ الـأـوـسـطـ وـالـأـصـغـرـ وـالـأـكـبـرـ ،ـ غـايـةـ الـأـمـرـ إـنـ الـحدـ قـدـ يـكـوـنـ الـمـقـدـمـ أـوـ التـالـيـ مـنـ الشـرـطـيـةـ ،ـ كـمـاـ إـنـهـ قـدـ يـكـوـنـ الـأـوـسـطـ خـاصـةـ جـزـءـ مـنـ الـمـقـدـمـ أـوـ التـالـيـ ،ـ وـسـيـجـيـءـ .ـ فـإـذـنـ يـصـحـ أـنـ نـعـرـفـهـ بـأـنـهـ :ـ (ـ الـاقـترـانـيـ الـذـيـ كـانـ بـعـضـ مـقـدـمـاتـهـ أـوـ كـلـهـ مـنـ الـقـضـيـاـ الشـرـطـيـةـ)ـ .ـ

أـقـاسـمـهـ :

للـاقـترـانـيـ الشـرـطـيـ تقـسيـمـانـ :

- ١ - (تقـسيـمـهـ مـنـ جـهـةـ مـقـدـمـاتـهـ) :ـ فـقـدـ يـتـأـلـفـ مـنـ مـتـصـلـتـينـ ،ـ أـوـ مـنـفـصـلـتـينـ ،ـ أـوـ مـخـتـلـفـتـينـ بـالـاتـصـالـ وـالـانـفـصـالـ ،ـ أـوـ مـنـ حـمـلـيـةـ وـمـتـصـلـةـ ،ـ أـوـ مـنـ حـمـلـيـةـ وـمـنـفـصـلـةـ .ـ فـهـذـهـ أـقـسـامـ خـمـسـةـ .ـ
- ٢ - (تقـسيـمـهـ باـعـتـبـارـ الـحدـ الـأـوـسـطـ جـزـءـاـ تـامـاـ أـوـ غـيرـ تـامـ) :ـ فـإـنـهـ لـمـ كـانـ الشـرـطـيـةـ مـؤـلـفـةـ تـأـلـيفـاـ ثـانـيـاـ ،ـ أـيـ انـهـ مـؤـلـفـةـ مـنـ قـضـيـتـيـنـ بـالـأـصـلـ ،ـ وـكـلـ مـنـهـمـاـ مـؤـلـفـةـ مـنـ طـرـفـيـنـ .ـ فـالـاشـتـراكـ بـيـنـ قـضـيـتـيـنـ شـرـطـيـتـيـنـ تـارـةـ فـيـ جـزـءـ تـامـ أـيـ فـيـ جـمـيعـ الـمـقـدـمـ اوـ التـالـيـ فـيـ كـلـ مـنـهـمـاـ ،ـ وـأـخـرـىـ فـيـ جـزـءـ غـيرـ تـامـ أـيـ فـيـ

بعض المقدم او التالى فى كل منهما . وثالثة فى جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى . فهذه ثلاثة أقسام :

(الاول) — ما اشتراك فيه المقدمتان فى جزء تام منهما ، نحو : كلما كان الانسان عاقلا قنع بما يكفيه .
وكلما قنع بما يكفيه استغنى .
كلما كان الانسان عاقلا استغنى .

(الثاني) ما اشتراك فيه المقدمتان فى جزء غير تام منهما ، نحو :
اذا كان القرآن معجزة ، فالقرآن خالد .
واذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل .

• اذا كان القرآن معجزة ، اذا كان الخلود معناه البقاء ، فالقرآن لا يتبدل .

فلاحظ بدقة أن التالى من الصغرى (فالقرآن خالد) والتالى من الكبرى (فالخالد لا يتبدل) ، يتالف منها قياس اقترانى حملى من الشكل الاول ، يتبع (القرآن لا يتبدل) .

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الكبرى ، ثم نجعل هذه الشرطية تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى . وتكون هذه الشرطية الاخيرة هي (النتيجة) المطلوبة .

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم اذا تألف من متصلتين .
ونحن نكتفى بهذا المقدار من بيان هذا القسم . ولا نذكر اقسامه ولا شروطه
لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجاري .

(الثالث) ما اشتراك فيه المقدمتان فى جزء تام من احدهما غير تام من الأخرى . وانما تصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتي

شرحه وشرح شروطه . أما في الشرطيات المحسنة فلا بد أن نفرض أحدي الشرطيتين ببساطة والآخرى مركبة من حملية وشرطية بالاصل ، ليكون الحد المشترك جزاً تماماً من الاولى وغير تام من الثانية ، نحو :

اذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً فلا يترك أمتة سدى .

وإذا لم يترك أمتة سدى وجب أن ينصب هادياً .

.. اذا كانت النبوة من الله ، فإذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً .

فلاحظ : ان تالي الصغرى مع الكبرى يتالف منها قياس شرطي من القسم الاول ، وهو ما اشتهرت فيه المقدمتان بجزء تام ، فينتهي على نحو الشكل الاول : (اذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً) ، ثم يجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها الصغرى ، فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة .

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من متصلتين . ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحسنة ، للسبب المتقدم في القسم الثاني .

* * *

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتهرت فيه المقدمتان بجزء تام منها ، وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية . ولما كانت هذه الاقسام موافقة للطبع الجاري ، فنحن توسيع في البحث عنها الى حد ما ، فنقول : ينقسم – كما تقدم – الاقترانى الشرطي الى خمسة اقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات او المختلطات ، فنجعل البحث متسلسلاً حسب هذه الاقسام :

١ - المؤلف من المتصلات

هذا النوع – اذا اشتهرت مقدمتها بجزء تام منها – يلحق بالاقترانى

الحملى حدو القدة بالقدة : من جهة تأليفه للاشكال الاربعة ، ومن جهة شروطها في الكم والكيف ، ومن جهة النتائج ، وبيانها بالعكس والخلف والافتراض .

فلا حاجة الى التفصيل والتكرار . وانما على الطالب أن يغير الحميلية بالشرطية المتصلة . نعم يشترط أن يتالف من لزوميتين . وهذا شرط عام لجميع اقسام الاقترانات الشرطية المتصلة ، لأن الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج ، نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية ، وانما يتالف منها صورة قياس غير حقيقي .

٢ - المؤلف من المنفصلات

تمهيد :

المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيهما في الصدق والكذب ، فاذا اقترنـتـ بـ منـفـصلـةـ أـخـرىـ تـشـتـرـكـ معـهـاـ فيـ جـزـءـ تـامـ أوـ غـيرـ تـامـ ، فـقـدـ لاـ يـظـهـرـ الـارـتـباطـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ عـلـىـ وـجـهـ نـسـتـطـيعـ أـنـ نـحـصـلـ عـلـىـ تـيـجـةـ ثـابـتـةـ ، لـأـنـ عـنـادـ شـيـءـ لـأـمـرـيـنـ لـأـيـسـتـلـزـمـ عـنـادـ بـيـنـهـمـ اـنـفـسـهـمـاـ وـلـاـ يـسـتـلـزـمـ عـدـمـهـ . وهذا نظير ما قلناه في السالبتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من أن مبادئ شيء لأمرین لا يستلزم تبانيهما ولا عدمه ، فاذن لا انتاج بين منفصلتين ، فلا قياس مؤلف من المنفصلات .

وهذا صحيح الى حد ما اذا أردنا أن نحمد على المنفصلتين على حالهما ، ولكن المنفصلة تستلزم متصلة ، فيمكن تحويلها اليها ، فاذا حولنا المنفصلتين معا تألف القياس من متصلتين ينتج متصلة . واذا أردنا ان نصر على جعل

النتيجة منفصلة ، فإن المتصلة أيضاً يمكن تحويلها إلى منفصلة لازمة لها ، فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد .

وعليه لابد لنا أولاً من معرفة تحويل المنفصلة إلى متصلة لازمة لها وبالعكس ، قبل البحث عن هذا النوع من القياس ، فنقول :

تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة :

قد بينا في محله أن اقسام المنفصلة ثلاثة :

١ - (الحقيقة) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في السكم والكيف فيجوز تحويلها إلى كل واحد منها ، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين وبالتالي تقىض الآخر . لأن الحقيقة لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها ، فإذا تحقق أحدهما فإنه يستلزم اتفاء الآخر . ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منها تقىض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر ، لأن الحقيقة أيضاً تدل على استحالة الخلو من طرفيها فإذا ارتفع أحدهما فهو يستلزم تتحقق الآخر ، فإذا صدق قولنا :

العدد اما زوج أو فرد

صدقت المتصلات الأربع :

(١) اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد

(٢) اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج

(٣) اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد

(٤) اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج

٢ - (مانعة الجمع) وهي تستلزم المتصلتين الاولتين اللتين مقدم كل واحدة منها عين أحد الطرفين وبالتالي تقىض الآخر ، لأنها كالحقيقة في دلالتها على استحالة الجمع ، ولا تدل على استحالة الخلو ، فإذا صدق :

(مانعة جمع)

الشيء اما شجر او حجر

صدق المتصلتان :

(١) اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر

(٢) اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر

ولا تصدق المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

(٤) اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣— (مانعة الخلو) وهي تستلزم المتصلتين الاخرين فقط اللتين مقدم

كل واحدة منهما تقضي أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر ، لأنها كالحقيقة في دلالتها على استحالة الخلو ، ولا تدل على استحالة الجمع ، فاذا صدق :

زيد اما في الماء او لا يغرق (مانعة خلو)

صدق المتصلتان :

(٣) اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق *

(٤) اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان :

(١) اذا كان زيد في الماء فهو يغرق

(٢) اذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

اما المنفصلة السالبة كلية او جزئية فانها تحول الى متصلة سالبة جزئية:

الحقيقة الى أربع على نحو الموجبة ، وكل من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين على نحو الموجبة أيضا ، فاذا قلنا على نحو الحقيقة :

ليس أبلة اما أن يكون الاسم معربا او مرفوعا
فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية :

(١) قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

(٢) قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب

(٣) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع

(٤) قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلها في هذا المثال ، فلو جعلنا المتصلة

رقم (١) مثلا كليه هكذا :

ليس أبلة اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

فانها كاذبة ، لصدق نقيسها وهو :

قد يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان و على الطالب ان يضع امثلة لهما

تحويل المتصلة الى منفصلة

والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو ، المتفقتين
معها في الكم والكيف ، فيجوز تحويلها اليهما .

الاولى - (مانعة الجمع) تتألف من عين المقدم ونقيس التالي ، لأن
المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيسه قطعا ، والا لاجتمع
النقيسان اي التالي ونقيسه ، فاذا صدق :

كلما غرق زيد فهو في الماء

صدق

دائما اما زيد قد غرق او ليس في الماء

(مانعة جمع)

الثانية — (مانعة الخلو) تتألف من تقىض المقدم وعىن التالى ، بعكس الاولى ، لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع تقىض التالى ، فلا يخلو الامر من تقىض المقدم وعىن التالى ، والا لو خلا منها باى يرتفعا معا (وارتفاع تقىض المقدم بالمدام وارتفاع التالى بتقىضه) فمعنى أنه جاز اجتماع المقدم وتقىض التالى . وهذا خلف . ففي المثال المتقدم لابد أن تصدق :

دائما اما زيد لم يغرق او في الماء (مانعة خلو)
والسائلة تحمل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع ، ومانعة الخلو
المتفقين معها في الكم والكيف .

التاليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث ، فنقول : لما كان المقدم والتالى في المنفصلة لا امتياز بينهما ، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع ، فايهما جعلتها الصغرى صح لك ، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الاربعة .

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان الى متصلتين . فينبغي أن تراعى صورة التاليف بين المتصلتين ، وعلى أي شكل تكون الصورة ، ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل العاشر ، ولذا قد يضطر الى جعل احدى المقدمتين بالخصوص صغرى ، ليتألف شكل متوفرة فيه الشروط .

أما شروط هذا النوع فللمنطقين فيها كلام واختلاف كثير . والظاهر أن الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة الى متصلة ، فيلاحظ أخذ النتيجة من المنفصلتين رأسا ، ذكر بعضهم أو اكثرهم إن من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكوننا مانعى جمع ولا حقيقيتين .

ولكن لو حولنا المتصلتين الى متصلتين فانا نجدهما يتجان ولو كانت احداهما سالبة أو كلاهما مانعية جمع او حقيقتين . غير انه يجب أن تؤلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس ، كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعية جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث ، كما سيأتي مثاله . أما لو تألفا على غير هذا الشكل فانهما لا يتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل . وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام ، وهو أن يصح تحويل المتصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك الشكل . وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات الالزمه للمقدمتين ، ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج مطلوبه .

طريقة أخذ النتيجة :

ما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع . ونحن حسب الفرض انما نبحث عن خصوص القسم الاول منه ، وهو ما اشتراكت فيه المقدمتان بجزء تام منها . فعليينا أن تتبع ما يأتي :

- ١ — نحول كلا من المتصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول اليها . وقد تقدم أن الحقيقة تحول الى أربع متصلات وكل من مانعية الجمع والخلو الى اثنين .

- ٢ — نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الأخرى ، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أو سط وتكون على شكل متوفر فيه شروطه . وعلى الاكثر تكون الصورة النتيجة أكثر من

واحدة • ويكتفى أن نختار واحدة منها تنتج المطلوب •

٣ — نأخذ النتيجة متصلة ، ونحو لها — اذا شيئاً — الى منفصلة لازمة

لها اما مانعة جمع او مانعة خلو •

فمثلاً لو كان القياس مؤلفاً من حقيقيتين ، نحو ال الاولى الى أربع متصلات والثانية الى أربع أيضاً ، فيحدث من مقارنة الاربع بالاربع ست عشرة صورة • وعند فحصها نجد ثمانى منها لا يتكرر فيها حد او سط فلا يتالف منها قياس • والثمانى الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقيتين ، وبعضها الآخر الملازمة بين نقديضيهما ، وذلك بمختلف الاشكال • وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه •

ولاجل التمرين نختبر بعض الامثلة :

— لو أن حاكماً جاء له بتهم في قتل ، وعلى ثوبه بقعة حمراء ، ادعى المتهم أنها حبر ، فأول شيء يصنعه الحاكم ، لاجل التوصل إلى أبطال دعوى المتهم أو تأييده ، أن يقول :

(مانعة جمع) هذه البقعة اما دم أو حبر

(مانعة خلو) وهي اما دم او لا تزول بالغسل

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين :

(١) كلما كانت البقعة دماً فهي ليست بحبر •

(٢) كلما كانت حبراً فهي ليست بدم

وتحول مانعة الخلو الى المتصلتين :

(٣) كلما لم تكن البقعة دماً فلا تزول بالغسل •

(٤) كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم •

وبمقارنة المتصلتين رقم ١ ، ٢ بالمتصلتين رقم ٣ ، ٤ تحدث أربع صور :

اثنان منها لا يتكرر فيهما حد او سط ، وهما المؤلفتان من رقم ١ ، ٣ ومن رقم ٤ ، ٢

أما المؤلفة من رقم ١ ، ٤ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤

صغرى ، فيتتبع ما يأتي :

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر .

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتعلقة) الى المنفصلتين :

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع)

واما الا تزول بالغسل او ليست بحبر (مانعة خلو)

واما المؤلفة من رقم ٢ ، ٣ فهي من الشكل الاول أيضا ينتهي ما يلي :

كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين :

اما ان تكون البقعة حبرا واما ان تزول بالغسل (مانعة جمع)

واما الا تكون حبرا او لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى . وليس

الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم . وليس هذا ما يوجب الفرق في

المنفصلة اذ لا تقدم طبيعي بين جزءيها كما تقدم مرارا .

٣ - المؤلف من المتعلقة والمنفصلة

أصنافه :

وهذا النوع ايضا ينقسم الى الاقسام الثلاثة ، ونحن حسب الفرض

انما نبحث عن القسم الاول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين .

وأصناف هذا القسم أربعة ، لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى ، وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها ، فهده أربعة . أما المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها ، اذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها .

شروطه وطريقة أخذ النتيجة :

لا يلتئم الاتاج من المتصلة والمنفصلة الا برد المنفصلة الى متصلة ، فيتألف القياس حينئذ من متصلتين . فيرجع الى النوع الاول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه واتاجه ، فان أمكن بارجاع المنفصلة الى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الاشكال الاربعة حاويا على الشرط فذاك ، والا كان عقيما .

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون المنفصلة سالبة ، وهذا الشرط صحيح الى حد ما لأن المنفصلة السالبة انما تحول الى متصلة سالبة جزئية والسائلة الجزئية ليس لها موقع في الاتاج في جميع الاشكال الا في الضرب الخامس من الشكل الثالث ، المؤلف من موجبة كلية وسائلة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سائلة جزئية وموجبة كلية . وهذان الضربان نادران .

وعليه فالمفصلة السالبة اذا أمكن — بتحويلها الى متصلة سالبة جزئية — أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الاصل أحد الضربين المذكورين ، فان القياس يكون متتجا ، فليس هذا الشرط صحيحا على اطلاقه . مثلا اذا قلنا : ليس البتة اما ان يكون هذا انسانا أو فرسا (مانعة خلو) وكلما كان هذا انسانا كان حيوانا

فانهما لا ينتجان ، لانه اذا حولنا المنفصلة الى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلا ممتوجا ، اذ ان هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول الى المتصلتين:

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا انسانا فهو فرس ◦

(٢) قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان ◦

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الاصلية لا يتكرر فيها حد أوسط ، ولو قرنا المتصلة (٢) بالاصلية كان من الشكل الاول أو الرابع ، ولا تنتج السالبة الجزئية فيهما ◦

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الاصلية قولنا :

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا ◦

فانها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع من الشكل الثاني ،

فيستنتج :

قد لا يكون اذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق ◦

٤ — المؤلف من الحمليّة والمتصلة

أصنافه :

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحمليّة غير تام من المتصلة ، كما تقدمت الاشارة اليه ، فله قسم واحد ، لأن جزء الحمليّة مفرد ، وجاء الشرطية قضية بالاصل ، فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تماما فيهما ولا غير تام فيهما ◦ وهذا واضح ◦

ولهذا النوع أربعة أصناف ، لأن المتصلة اما صغرى او كبرى ، وعلى التقديرين فالشركة اما في مقدم المتصلة او في تاليها ، فهذه أربعة ◦ والقريب

منها الى الطبع صنفان . وهم ما كانت الشركة فيما في تالي المتصلة ، سواء كانت صغرى أو كبرى .

طريقةأخذ النتيجة :

ولأخذ النتيجة في جميع هذه الأصناف الاربعة تتبع ما يلي :

١ — أن نقارن الحملىة مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة ، فنؤلف منها قياسا حمليا من أحد الاشكال الاربعة حاويا على شروط الشكل ، ليتضح (قضية حملىة) .

٢ — نأخذ نتيجة التأليف السابق وهي الحملىة الناتجة ، فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الحالى من الاشتراك ، لنؤلف منها النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الحالى من الاشتراك سواء كان مقدمًا أو تاليا ، فيجعل أيضًا مقدمًا أو تاليا ، والطرف الثاني الحملىة الناتجة من التأليف السابق .

مثاله :

كلما كان المعدن ذهبا ، كان نادرًا .

كل نادر ثمين .

• كلما كان المعدن ذهبا ، كان ثمينا .

فقد ألقنا قياسا حمليا من تالي المتصلة ونفس الحملىة أتت من الشكل الاول (كان المعدن ثمينا) . ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة .

مثال ثان :

لا أحد من الاحرار بذليل .

وكلما كانت الحكومة ظالمة ، فكل موجود في البلد ذليل .
• كلما كانت الحكومة ظالمة ، فلا أحد من الاحرار بموجود في البلد .
فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أتت من الشكل الثاني
(لا أحد من الاحرار بموجود في البلد) ، جعلنا هذه الترتيبة تاليآ لمتصلة
مقدمها مقدم المتصلة في الاصل ، وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة .

الشروط :

أما شروط انتاج هذه الاصناف الاربعة ، فلا نذكر منها الا شروط
القريب الى الطبع منها ، وهم الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي
المتصلة ، سواء كانت صغرى او كبرى ، كما مثلنا لهما . وشروطهما :
أولا — أن يتتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه
المذكورة في القياس الحملي .

ثانيا — أن تكون المتصلة موجبة ، فلو كانت سالبة ، فيجب أن تحول
إلى موجبة لازمة لها بنتقض محمولها ، أي تحول إلى منقوضة المحمول .
وحيينئذ يتتألف القياس الحملي من الحملية في الاصل ونقىض تالي المتصلة ،
مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه .

مثاله :

ليس البتة اذا كانت الدولة جائرة ، فبعض الناس احرار .

وكل سعيد حر .

فإن المتصلة السالبة الكلية ، تحول إلى منقوضة محمولها موجبة كلية ،

هكذا :

كلما كانت الدولة جائرة ، فلا شيء من الناس باحرار .

وبضمها الى الحملية ينتج من الشكل الثاني ، على نحو ما تقدم في أخذ النتيجة ، هكذا :

كلما كانت الدولة جائرة ، فلا شيء من الناس بسعدهاء .
 (تنبيه) — لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصلة أهمية كبيرة في الاستدلال ، لاسيما أن قياس الخلف ينحل الى أحد صنفيه المطبوعين .
 ول يكن هذا على بالك ، فإنه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف اليه .

٥ — المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من المنفصلة . وقد تقدم وجهه .
 غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع أجزاء المنفصلة وهو القريب الى الطبع وقد تكون مع بعضها ، وعلى التقديرين تقع الحملية اما صغرى او كبرى ، فهذه أربعة اصناف .
 مثاله :

- ١ — الثلاثة عدد .
- ٢ — العدد اما زوج او فرد .
- ٣ — الثلاثة اما زوج او فرد .

وهذا المثال من الصنف الاول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة ، لأن المنفصلة في المثال بتقدير (دائمًا اما العدد زوج واما العدد فرد) .

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزءي المنفصلة

معا .

أما أخذ النتيجة في المثال فقد رأيت أنا اسقطنا الحد المشترك ، وهو
كلمة (عدد) ، وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة
أيضاً . وهو على منهاج الشكل الأول في الحمل .
وهكذا نصنع في أخذ تنتائج هذا النوع . ونكتفي بهذا المقدار من
البيان عن هذا النوع .

خاتمة

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق
المعتاد تدريسها ، نظراً إلى كثرة فائدتها وال الحاجة إليها فأن أكثر البراهين
العلمية تتبنى على الاقترانات الشرطية ، وإن كنا تركنا كثيراً من الابحاث
التي لا يسعها هذا المختصر ، واقتصرنا على أهم الأقسام التي هي أشد علوقاً
بالطبع .

القياس الاستثنائي

تعريفه وتأليفه :

تقديم ذكر هذا القياس وتعريفه ؟ وهو من الاقيسة الكاملة ؟ أي التي لا يتوقف الاتتاج فيها على مقدمة أخرى، كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع .

ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل اما عين النتيجة أو تقديرها ، فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها، لانه حينئذ يكون الاتتاج مصادرة على المطلوب . فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها أنها مذكورة على أنها جزء من مقدمة . ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية ، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لأنها تتألف من قضيتين بالأصل . فيجب أن تكون — على هذا — احدى مقدمتي هذا القياس شرطية . أما المقدمة الأخرى فهي الاستثنائية أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من أجلها سمي القياس استثنائيا . والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو تقريضه ليتتجز الطرف الآخر أو تقريضه على ما سيأتي تفصيله .

تقسيمه :

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ، وبحسبها ينقسم هذا القياس الى الاتصال والانفصال .

شروطه :

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور :

- ١ - كلية أحدي المقدمتين ، فلا ينتج من جزئيتين .
- ٢ - ألا تكون الشرطية اتفاقية .

٣ - ايجاب الشرطية . ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول الى موجبة لازمة لها ، فتوضع مكانها .

ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الاتجاج ، ونحن نذكرهما بالتفصيل :

حكم الاتصال

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان .

- ١ - استثناء عين المقدم ليتتبع عين التالي ، لانه اذا تحقق الملزم تتحقق اللازم قطعا ، سواء أكان اللازم أعم ام مساويا . ولكن لو استثنى عين التالي فإنه لا يجب أن ينتج عين المقدم ، لجواز أن يكون اللازم أعم . وثبتوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الاخص .

مثاله :

كلما كان الماء جاريا كان معتضما . لكن هذا الماء جار .

ف فهو معتضم .

فلو قلنا : (لكنه معتضم) فإنه لا ينتج (فهو جار) ، لجواز أن يكون معتضما وهو راكد كثير .

- ٢ - استثناء تقىض التالي ، ليتتبع تقىض المقدم ، لانه اذا انتفى اللازم

انتفى الملزم قطعاً ، حتى لو كان اللازم أعم ، ولكن لو استثنى تقىض المقدم فانه لا ينتج تقىض التالى ، لجواز أن يكون اللازم أعم . وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم ، لأن تقىض الاخص أعم من تقىض الاعم .

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً . لكن هذا الماء ليس بمعتصم .
 فهو ليس بجار .

فلو قلنا : (لكنه ليس بجار) فانه لا ينتج (ليس بمعتصم) لجواز الا يكون جارياً ، وهو معتصم لانه كثير .

حكم الانفصالي

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاثة طرق :

١ - اذا كانت الشرطية (حقيقة) فان استثناء عين أحد الطرفين ينتج تقىض الآخر ، واستثناء تقىض أحدهما ينتج عين الآخر ، فاذا قلت :
العدد اما زوج او فرد .

فان الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ - لكن هذا العدد زوج فهو ليس بفرد ينتج

ب - لكن هذا العدد فرد فهو ليس بزوج ينتج

ج - لكن هذا العدد ليس بزوج فهو فرد ينتج

د - لكن هذا العدد ليس بفرد فهو زوج ينتج

وهو واضح لا عسر فيه . هذا اذا كانت المنفصلة ذات جزءين . وقد

تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر ، مثل (الكلمة اما اسم أو فعل او حرف) فاذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلاً (لكنها اسم) فانه ينتج حمليات بعدد الاجزاء الباقيه فتقول : (فهي ليست فعلاً ، وليس حرفاً) .

وإذا استثنىت تقىض أحدهما فقلت مثلاً : (لكنها ليست اسماء) فإنه ينتج منفصلة من أعيان الأجزاء الباقيه ، فتقول : (وهذه الكلمة اما فعل او حرف) . وقد يجوز بعد هذا ان تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر ، فتستثنى عين أحد اجزائها او تقىضه ، ليحصر في جزء معين . وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت اجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتسنوي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد يحصر فيه الامر . وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم ، أو برهان الاستقصاء ، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين التقىضين في بحث النسب في الجزء الاول . وهذه الطريقة نافعة كثيراً في المعاشرة والجدل .

٢ — اذا كانت الشرطية (مانعة خلو) ، فإن استثناء تقىض أحد الطرفين ينتج عين الآخر . ولا ينتج استثناء عين أحد هما تقىض الآخر ، لأن المفروض أنه لامانع من الجمع بين العينين فلا يلزم من صدق أحد هما كذب الآخر .

٣ — اذا كانت الشرطية (مانعة جمع) ، فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج تقىض الآخر . ولا ينتج استثناء تقىض أحد هما عين الآخر ، لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهـما ، فلا يلزم من كذب أحد هما صدق الآخر . وهذا وما قبله واضح .

خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمر أو الضمير :

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لا نشعر بها • ولكن على الغالب لأن نلزم بالصورة المنطقية للقياس : فقد نحذف احدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة ، كما انه قد نذكر النتيجة اولا قبل المقدمات او نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات • ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا الى صورة قياس كاملة • والقياس الذي تحذف منه النتيجة أو احدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميرا) كما اذا قلت (هذا انسان لانه ناطق) • وأصله هو •

(صغرى)	هذا ناطق
(كبرى)	وكل ناطق انسان
• فهذا انسان (نتيجة)	•

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة •

وقد تقول (هذا انسان لان كل ناطق انسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة •

وقد تقول (هذا ناطق لان كل ناطق انسان) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة ، لانها معلومة • وقس على ذلك ما يمز عليك •

كسب المقدمات بالتحليل :

أظنكم تتذكرون أنا في أول الكتاب ذكرنا أن العقل تمر عليه خمسة أدوار لاجل أن يتوصل إلى المجهول . وقلنا أن الأدوار الثلاثة الأخيرة منها هي (الفكر) وقد طبقنا هذه الأدوار على كسب التعريف في آخر الجزء الأول . والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الأدوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس . فلنذكر تلك الأدوار الخمسة لنوضحها .

١ - (مواجهة المشكل) . ولا شك أن هذا الدور لازم من يفكر لـ كسب المقدمات لـ تحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت إليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق إلى حله . ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه .

٢ - (معرفة نوع المشكل) . والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة انه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة ؛ موجبه أو سالبه معدولة أو محصلة موجهة او غير موجهة وهكذا . ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف او اي القواعد والنظريات . ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات والا لوقف في مكانه وارتطم ببحر من المعلومات لا تزيد إلا جهلا فيتبدل ذهنه ولا يستطيع الانتقال إلى معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل . فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير ؛ وهو من مقدماته لا منه نفسه .

٣ - (حركة العقل من المشكل إلى المعلومات) . وهذا أول أدوار الفكر وحركاته ، فإن الإنسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه

يفزع فكره الى طريق حله فيرجع الى المعلومات التي اخترنها عنده ليفتتش عنها ليقتضي منها ما يساعده على الحل . فهذا الفزع والرجوع الى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول الى المعلوم ، وهو مبدأ التفكير ، فلذا كان أول أدوار الفكر .

٤ - (حركة العقل بين المعلومات) . وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الأدوار والحركات وأشيقها ، وبه يمتاز المفكرون وعنه تزلا الاقدام ويتوارد المغوروون ، فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع الى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقا الى حل المشكل فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم . وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة الى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول .
ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكسب المقدمات نسميتها (التحليل) ولاجلها عقدنا هذا الفصل فنقول :

اذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن حملية فإذا أردنا

حله من طريق الاقترانى الحتمى تتبع ما يلي :

أولا - نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض الى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الاصغر في القياس والمحمول الحد الاكبر فيه فنضع الاصغر والاكبر كلا منهما على حدة .

ثانيا - ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الاصغر والاكبر وكل ما يمكن حمل الاصغر والاكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة او عرض عام . ونطلب ايضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه . فتحصل عندنا عدة قضايا حملية ايجابية وسلبية .
ثالثا - ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات . فنلائم بين القضايا التي

فيها الحد الأصغر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة أخرى ، فإذا استطعنا أن نلائيم بين قضيتيين من الطرفين على وجه يتألف منها شكل من الأشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل إلى المطلوب والا فعلينا أن نلتسم طريقاً آخر .

وهذه الطريقة عينا تتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية إذا لم نختر ارجاع الشرطية إلى حملية لازمة لها .
وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي تتبع ما يلي :
أولاً — نفحص عن كل ملزمات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزمات تقديره وعن كل لوازمه .
ثانياً — ثم نفحص عن كل ما يعادن تقديره صدقاً وكذباً أو صدقاً فقط أو كذباً فقط .

ثالثاً — ثم نؤلف من الفحص الأول قضايا متصلة إذا وجدنا ما يؤلفها ونستثنى عين المقدم وتقييض التالي من كل من القضايا المؤلفة فايهمما يصح ، يتالف به قياس استثنائي اتصالي منتقل منه إلى المطلوب .
أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقة أو من اختياراتنا وجدنا أيضاً ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو تقييده ونستثنى تقييض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأيهما يصح ، يتالف به قياس استثنائي انفصالي منتقل منه إلى المطلوب .

٥ — (حركة العقل من المعلومات إلى المجهول) وهذه الحرفة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج فإنه لا بد أن ينتقل منه إلى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل .

القياسات المركبة

تمهيد وتعريف :

لابد للاستدلال على المطلوب من الاتهاء في التحليل الى مقدمات بدئية لا يحتاج العلم بها الى كسب ونظر ، والا لتسليط التحليل الى غير النهاية ، فيستحيل تحصيل المطلوب . والاتهاء الى البديهيات على نحوين : تارة ينتهي التحليل من اول الامر الى كسب مقدمتين بدئيتين فيقف ، ونحصل المطلوب منها ، فيتألف منها قياس يسمى (بالقياس البسيط) ، لانه قد حصل المطلوب به وحده . وهذا مفروض جميع الاقيسة التي تكلمنا عن انواعها واقسامها .

وآخر ينتهي التحليل من اول الامر الى مقدمتين احداهما كسبية او كلاهما كسبيتان ، فلا يقف الكسب عندهما حينئذ ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوب آخر لابد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحقيله ، فنتائجىء الى تأليف قياس آخر تكون نتيجته نفس الكسبية ، أي ان نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الاول . ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحقيل المقدمتين .

ثم ان هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحقيل مقدمة القياس الاول او مقدمتيه ان كانت كلها بدئية وقف عليها الكسب ، وان كانت بعضها او كلها كسبية احتاجت الى تأليف اقيسة بعدها ... وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بدئية لا تحتاج الى كسب ونظر . ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة احدها مقدمة في الآخر لينتهي بها الى مطلوب واحد

هو المطلوب الاصلي تسمى (القياس المركب) ، لانه يتربّع من قياسين أو أكثر .

فالقياس المركب اذن هو : « ما تألف من قياسين فأكثـر لتحصيل مطلوب واحد » .

وفي كثير من الاحوال يستعمل القياسات المركبة ، فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنين مسوقة لمطلوب واحد ، فيظنها من لا خبرة له انها قياس واحد ، وهي في الحقيقة ترد الى قياسات متعددة متناسبة على النحو الذي قدمناه ، وإنما حذفت منه النتائج المتوسطة ، أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضرر) الذي تقدم شرحه . وارجاعها الى أصلها قد يحتاج الى فطنة ودرية .

أقسام القياس المركب :

وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب الى موصول ومفصول :

١ - (الموصول) ، وهو الذي لا تطوى فيه النتائج ؛ بل تذكر مرة تالية لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر ، كقولك :

أ - كل شاعر حساس ب - وكل حساس يتآلم
.. كل شاعر يتآلم .

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر ليتتبع المطلوب الاصلي الذي سقط لاجله القياس المتقدم ، فنقول من رأس :

أ - كل شاعر يتآلم ب - وكل من يتآلم قوي العاطفة
.. كل شاعر قوي العاطفة .

٢ - (المفصول) ، وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر

كما تقول في المثال المتقدم :

أ - كل شاعر حساس .

ب - وكل حساس يتآلم .

ج - وكل من يتآلم قوي العاطفة .

د - كل شاعر قوي العاطفة .

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول . والمفصول أكثر استعمالا في العلوم اعتسادا على وضوح النتائج المتوسطة فيحذفونها . والقياسات المركبة قد يسمى بعضها باسماء خاصة لخصوصية فيها ولا يأس بالبحث عن بعضها تنويرا للإدراك . منها :

قياس الخلف

قد سبق هنا ذكر لقياس الخلف مرتين : مرة في أول تنبیهات الشكل الثالث وسميناها (طريقة الخلف) وشرحناه هناك بعض الشرح . وقد كنا نستخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث . ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقترانى الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية اذ قلنا أن قياس الخلف ينحل الى قياس شرطي من هذا القسم . ومن الخير للطالب الآن أن يرجع الى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيات الآتية .

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة ، فيحتال الى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان تقييض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن التقييض لا يكذبان معا .

وابطل النقيض لاثبات المطلوب هو المسمى (بقياس الخلف) ، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبیهات الشکل الثالث الى أن طریقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر . ومن هنا يحصل لنا تعريف قیاس الخلف بأنه ◦
 « قیاس مرکب یثبت المطلوب بابطل نقيضه » ◦
 أما انه قیاس مرکب فلانه يتتألف من قیاسین : اقتراণی شرطی مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي ◦

كيفیته :

اذا أردنا اثبات المطلوب بابطل نقيضه ، فعلينا أن نستعمل الطریقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء الى الموارد التي استعملنا لها قیاس الخلف فيما سبق ، ولنختر منها للمثال (الضرب الرابع من الشکل الثاني) ، فنقول :

المفروض صدق ١ - س ب م ٢ - كل ح م

المدعى صدق النتیجة :

و (خلاصة البرهان) بالخلف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف ، فيجب ان يكون المطلوب صادقا . وهذا كما ترى قیاس استثنائي يستدل على كبراه بزوم الخلف . ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراণی شرطی مؤلف من متصلة المطلوب منفيها وتاليها نقيض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق ◦

و (تفصیل البرهان) بالخلف تتبع ما يأتي من المراحل مع التمثیل

بالمثال الذي اختم به

١ - نأخذ نقيض المطلوب (كل بـ ح) ونضمه الى مقدمة مفروضة
الصدق ولتكن الكبرى وهي (كل حـ م) فيختلف منها قياس من الشكل
الاول .

کل ب م	،	کل ح م
کل ب م		ینتج

٢ - ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الاخرى المفروضة
 الصدق وهي (س ب م) فنجد انهما نقىضان : فاما ان تكذب (س ب م)
 والمفروض صدقها ، هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها ، واما أن تكذب
 هذه النتيجة الحاصلة وهي (كل ب م) . وهذا هو التعيين .

٣ - ثم نقول حينئذ : لابد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئاً من كذب أحدي المقدمتين ، لأن تأليف القياس لا يخل فيه حسب الفرض ، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق ، فلابد أن يتبعن كذب المقدمة الثانية التي هي (تقدير المطلوب) كل بحد ، فيثبت المطلوب (س ب حد) .

٤ - وبالآخر يوضع الاستدلال هكذا:

٦ - من قیاس اقترانی شرطی .

(١) الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب ج فكل س ج)

(٢) الكبرى المفترض صدقها هو قولنا (كل حم)

فيستج حسبما ذكرناه فيأخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي:

(لو لم يصدق سبحة فكل بـ م)

ب - من قياس استثنائي .

(١) الصغرى نتيجة الشرطى السابق وهى :

لو لم يصدق سبحة فكل بـ م

(٢) الكبرى قولنا: و (لكن كل بـ م كاذبة)

لأنه نقىضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض
فيتنتج : « يجب أن يكون (س ب ح) صادقا »
وهو المطلوب

قياس المساواة

من القياس المشكلة التي يمكن ارجاعها الى القياس المركب (قياس المساواة) . وانما سمي قياس المساواة لأن الاصل فيه المثال المعروف (أ مساو لب وب مساو لج) ، والا فهو قد يشتمل على المماثلة والتشابه ونحوهما كقولهم : «الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر ، فالإنسان من العناصر ، وكقولهم : الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان ، فالجسم جزء من الإنسان .

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محدوفة وهي نحو مساوي المساوي مساو ، وجزء الجزء جزء ، والمماثل للمماثل مماثل . . . وهكذا . ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو : (الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الشمانية) ، فإنه لا ينتج : الاثنان نصف الشمانية ، لأن نصف النصف ليس نصفا .

تحليل هذا القياس :

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج ، اذ لاشركة فيه في تمام الوسط ، لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الاولى وهو (مساو لب) ، فلا بد من تحليله وارجاعه الى قياس منتظم بضم تلك المقدمة الخارجية المحدوفة الى مقدمتيه ليصير على هيئة

القياس . وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية ، فلا يظهر كيف يتأنف قياس تشتراك فيه المقدمات في تمام الوسط ، وانه من أي انواع القياس ولذا عد عشر الانحال الى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة ، وبعضهم عده من المركبة .

والاصلح أن نعده من المركبات ، فنقول انه مركب من قياسين .

(القياس الاول) — : صغراء — المقدمة الاولى (أ مساو لـ ب)

وكبراه — (كل مساو لـ ب مساو لـ مساوي ج)

« وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي (ب مساو لـ ج) لانه بحسبها يكون (ما يساوي ج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت : كل ما يساوي ب يساوي ب ، تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة (ما يساوي ج) بحرف (ب) فنقول مكانها (مساو لـ ب مساو لـ مساوي ج) . وعليه يكون هذا القياس الاول من الشكل الاول الحملى والوسط فيه : مساو لـ ب » .

فيتتج (أ مساو لـ مساوي ج)

(القياس الثاني) — : صغراء — النتيجة السابقة من الاول (أ مساو

لـ ج)

وكبراه — المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لـ مساوي ج مساو لـ ج) فينتظم قياسا من الشكل الاول الحملى أيضا والوسط فيه (مساو لـ مساوي ج) .

فيتتج أ مساو لـ ج (وهو المطلوب)

٢ - الاستقراء

تعريفه :

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو «أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستتبط منها حكما عاما» كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، فنستتبط منها قاعدة عامة ، وهي : أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ٠

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة ؛ لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون إلا بعد فحص الجزئيات واستقرارها فإذا وجدناها متتحدة في الحكم تلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي ٠ فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام ، وعكسه القياس ، وهو الاستدلال بالعام على الخاص ، لأن القياس لا بد أن يشتمل على مقدمة كليلة الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة ٠

أقسامه :

والاستقراء على قسمين قام ونافض لأنه أما أن يتصل في حال الجزئيات بأسرها أو بعضها ٠

وال الأول (التام) ، وهو يفيد اليقين ٠ وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسم (١) المستعمل في البراهين ، كقولنا : كل شكل اما كروي او ما مضلع

(١) القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ولكن له حمليات بعدد أجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها ، ويشبه أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد أجزاء المنفصلة .

وكل كروي متناه وكل مسلح متناه ، فينتج (كل شكل متناه) .
والثاني - (الناقص) وهو الا يفحص المستقرى الا بعض الجزئيات
كمثال الحيوان من انه يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، بحكم الاستقراء لاكثر
أنواعه . وقالوا انه لاينبئ الا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له
هذا الحكم ، كما قيل ان التمساح يحرك فكه الاعلى عند المضغ .

شبهة مستعcessive

ان القياس الذي هو العمدة في الادلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد
لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال ، فان الاساس فيه لامحالة
هو الاستقراء ، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لاتحصل لنا الا بطريق فحص
جزئياتها .

ولا شك ان أكثر القواعد العامة غير متناهية الافراد ، فلا يمكن تحصيل
الاستقراء التام فيها .

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدها التي نعتمد عليها لتحصيل الاقيسة
ظننية ، فيلزم أن تكون اكثراً قيستنا ظنية وأكثر أدلةنا غير برهانية في جميع
العلوم والفنون . وهذا ما لا يتوجه أحد .

فهل يمكن أن ندعى ان الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني ، فنخالف
جميع المنطقين الاقدمين . ربما تكون هذه الدعوى قريبة الى القبول ، اذ
تجد انا تيقن بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها ، كحكمنا
قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء ، مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما
هو جزء ، وحكمنا بأن الاثنين نصف الاربعة مع استحالة استقراء كل اثنين
وكل أربعة ، وحكمنا بأن كل قار محرقة وان كل انسان يموت

مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والانسان ٠٠٠ وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهية فضلاً عن النظرية ٠

حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء :

- ١ - أن يبني على صرف المشاهدة فقط ، فإذا شاهد بعض الجزئيات أو اكثراها أن لها وصفا واحدا ، استنبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات كمثال استقراء بعض الحيوانات أنها تتحرك فكها الأسفل عند المضغ ٠ ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقين القدماء في بحثهم ٠
 - ٢ - أن يبني مع ذلك على التعليل أيضا ، بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف أن الوصف إنما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعنة أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل أن العلة لا يتخلل عنها معلولها أبدا ٠ فيجزم المشاهد المستقرى حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وإن لم يشاهدها ، كما إذا شاهد الباحث أن بعض العقارب يؤثر الاسهال فبحث عن علة هذا التأثير وحل ذلك الشيء إلى عناصره ، فعرف تأثيرها في الجسم الاسهالي في الاحوال الاعتيادية ، فإنه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الأثر دائما ٠
- وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الامور التي نشاهدها من هذا النوع ، وليس هذه الأحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية ، حكمتنا بأن الماء ينحدر من المكان العالى ، فإنما لائشك فيه مع أنا لم شاهد

من جزئياته الا أقل القليل ، وما ذلك الا لانا عرفنا السر في هذا الانحدار .
نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه انه علة وان للوصف علة أخرى فلا بد
أن يتغير حكمه وعلمه .

— ٣ — أن يبني على بديهة العقل ، كحكمتنا بأن الكل أعظم من الجزء
فإن تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم .
وليس هذا في الحقيقة استقراء لانه لا يتوقف على المشاهدة ، فإن تصور
الموضوع والمحمول كاف للحكم وان لم تشاهد جزئيا واحدا منها .

— ٤ — أن يبني على المماثلة الكاملة بين الجزئيات ، كما اذا اختبرنا
بعض جزئيات نوع من الشمر فعلمنا بأنه لذيد الطعم مثلا فانا نحكم حكما
قطعاً بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف ، وكما اذا بررنا مثلاً على
أن مثلثاً معيناً تساوي زواياه قائمتين فانا نجزم جزماً قاطعاً بأن كل مثلث
هكذا ، فيكفي فيه فحص جزئي واحد ، وما ذلك الا لأن الجزئيات متماثلة
متتشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفاً للجميع بغير فرق .

وبعد هذا البيان لهذه الاقسام الاربعة يتضح ان ليس كل استقراء
ناقص لا ينفي اليقين الا اذا كان مبنياً على المشاهدة المجردة . ويسمى القسم
الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بطريق الاستباط)
او طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب .

٣ - التمثيل

تعريفه :

هذا ثالث انواع الحجة وبه تنتهي مباحث (الباب الخامس) • والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو «أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين الى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما» • وبعبارة أخرى هو: «اثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له» •
و (التمثيل) هو المسنى في عرف الفقهاء (بالقياس) الذي يجعله أهل السنة من أدلة الاحكام الشرعية • والامامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محقا للدين وتضييقا للشريعة •

مثاله : اذا ثبت عندنا ان النبيذ يشابه الخمر في تأثير السكر على شاربه، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة ، فلنا أن نستنبط ان النبيذ أيضا حرام او على الأقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار •

اركانه :

وللتتمثيل أربعة أركان :

- ١ - (الاصل) وهو الجزئي الاول المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال •
- ٢ - (الفرع) وهو الجزئي الثاني المطلوب اثبات الحكم له كالنبيذ في المثال •
- ٣ - (الجامع) وهو جهة الشبه بين الاصل والفرع • كالاسكار

في المثال •

٤ - (الحكم) المعلوم ثبوته في الاصل والمراد اثباته للفرع ، كالحرمة
في المثال •

فإذا توفرت هذه الاركان انعقد التمثيل ، فلو كان الاصل غير معلوم
الحكم أو فاقدا للجامع المشترك لا يحصل التمثيل • وهذا واضح •

قيمتها العلمية :

ان التمثيل على بساطته من الادلة التي لا تقييد الا الاحتمال • لأنه لا يلزم
من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور ان يتشاربها من جميع الوجوه ، فإذا
رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في طوله او في ملامحه أو في بعض عاداته
وكان أحدهما مجرما قطعا فإنه ليس لك ان تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضا،
لمجرد المشابهة بينما في بعض الصفات أو الافعال •

نعم اذا قويت وجوه الشبه بين الاصل والفرع وكثرت يقوى عندك
الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظنا • والقيافة من هذا الباب ، فانا
قد تحكم على شخص انه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لانا
كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيرا في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل
أو شريرا • ولكن كل ذلك لا يعني عن الحق شيئا •

غير انه يمكن أن نعلم ان (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبت
الحكم في الاصل ، وحينئذ نستنبط على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع
لوجود علته التامة فيه ، لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة • ولكن
الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم • لأنه يحتاج الى
بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الامور الطبيعية • والتمثيل

من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقاً ، بل هو نفسه ٠

اما اثبات ان الجامع هو العلة التامة لثبتوت الحكم في المسائل الشرعية ، فليس لنا طريق اليه الا من ناحية الشارع نفسه ، ولذا لو كانت العلة منصوصاً عليها من الشارع فانه لا خلاف بين الفقهاء جميعاً في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع ، كقوله عليه السلام ٠ « ماء البئر واسع لا يفسده شيء ٠ لاز له مادة » ، فانه يستنبط منه ان كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء ٠

وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد للبيتين ، اذ يكون فيه الجامع حداً أو سطح والفرع حداً أصغر والحكم حداً أكبر ، فنقول في مثال الماء :

١ - ماء الحمام له مادة ٠

٢ - وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (بمقتضى التعليل في

ال الحديث) ٠

ينتتج : ماء الحمام واسع لا يفسده شيء ٠

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم ٠

تمريرات

على الاقيستة

- ١ — استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حارا باردا بتصور الحرارة والبرودة ومستقيما ومستديرا وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله . والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا مع بيان نوعه .
- ٢ — استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه ، وهو سبحانه قد خلق فيما العلم فهو عالم ، وبين نوع هذا الاستدلال ونظمه
- ٣ — المروي أن العلماء ورثة الأنبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والأخلاق ، فهل هذا استدلال منطقي ؟ وبين نوعه .
- ٤ — استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال : « لاشك في أنا نحكم حكما ايجابيا على بعض الاشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغير اجتماع الضدين . والوجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن » فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وانه بسيط او مركب . مع العلم ان قوله : « ولما لم يكن هذا الوجود .. الخ » عبارة عن قياس استثنائي .
- ٥ — واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له ، فكيف تنظم هذا الكلام قياسا منطقيا .

- ٦ - ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله « صاحب الحجة البرهانية لا يغلب » لانه « كان على حق » و « كل صاحب حق لا يغلب » . اذا كانت القضية الاولى شرطية على هذه الصورة : « اذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب » فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ .
- ٧ - ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه : انما يخشى الله من عباده العلماء » ولكن « لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء » .
- ٨ - ما الشكل الذي يتبع جميع المتصورات الأربع .
- ٩ - افχص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج الا جزئية .
- ١٠ - في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون متنجا .
- ١١ - اذا كانت احدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كليلة .
- ١٢ - اذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا ؟
- ١٣ - كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين : « الانسان اما عالم او جاهل » حقيقة . و « الانسان اما جاهل او سعيد » مانعة خلو .
- ١٤ - هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتتين قياسا متنجا : « اما ان يسعى الطالب اولا ينجح في الامتحان » مانعة خلو . و « الطالب اما ان يسعى او يتهاون » مانعة جمع .
- ١٥ - جاء سائل الى شخص والـح بالطلب كثيرا فاستنتاج المسئول من

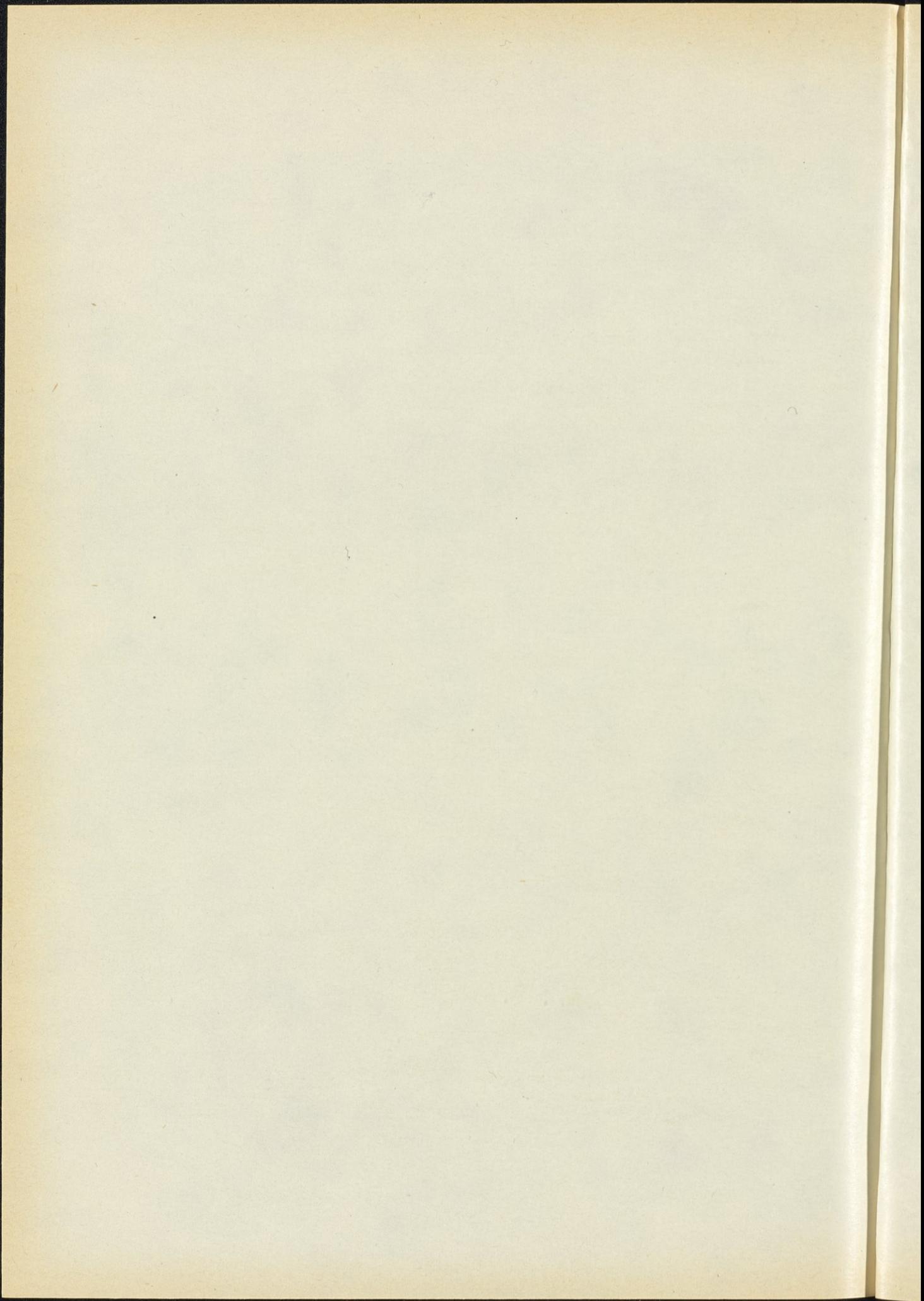
الحاجه انه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه ؟

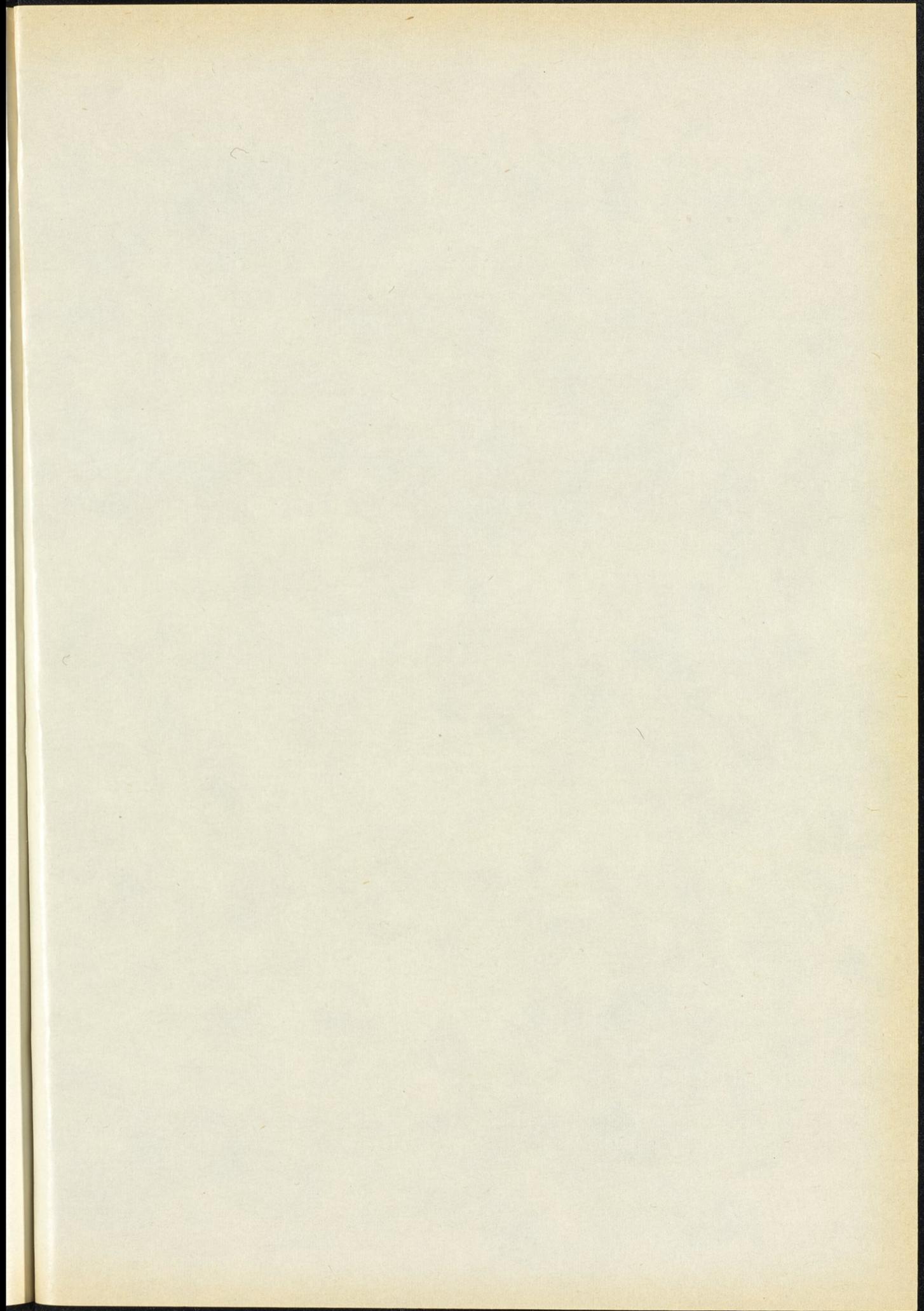
١٦ — ارجع البراهين في قاعدة نقض المحمول (من صفحة ٦٦ الى ٦٨) الى قياسات منطقية طبقا لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب .

١٧ — حاول أن تطبق أيضا البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس .

١٨ — البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية (صفحة ٦٦) يمكن أرجاعه الى قياس المساواة والى قياس شرطي من متصلتين ، فكيف ذلك ؟ وكذلك نظائره .

انتهى الجزء الثاني





المنظوف

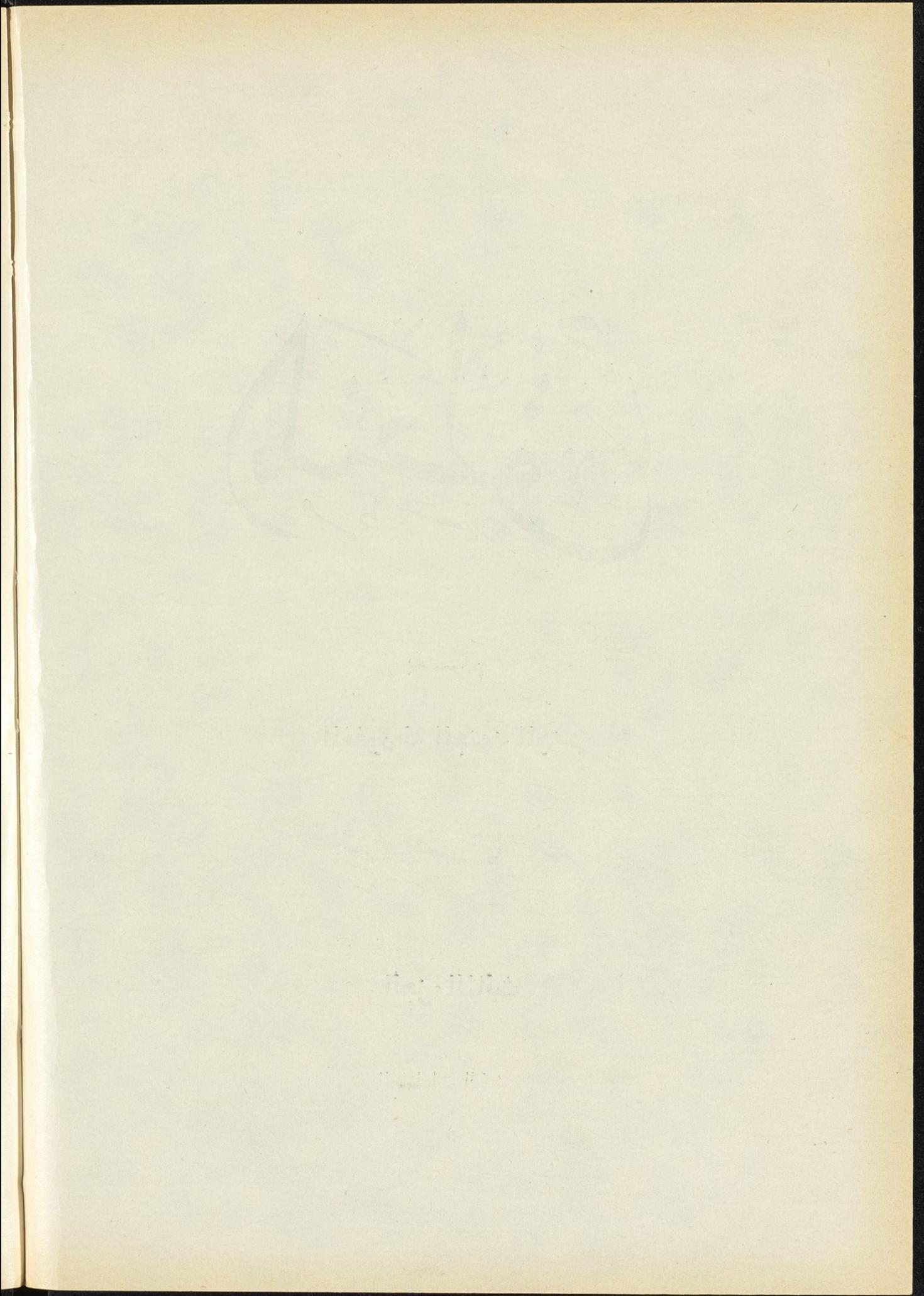
بقلم

المغفور له المجتهد المجدد

الشيخ محمد رضا المظفر

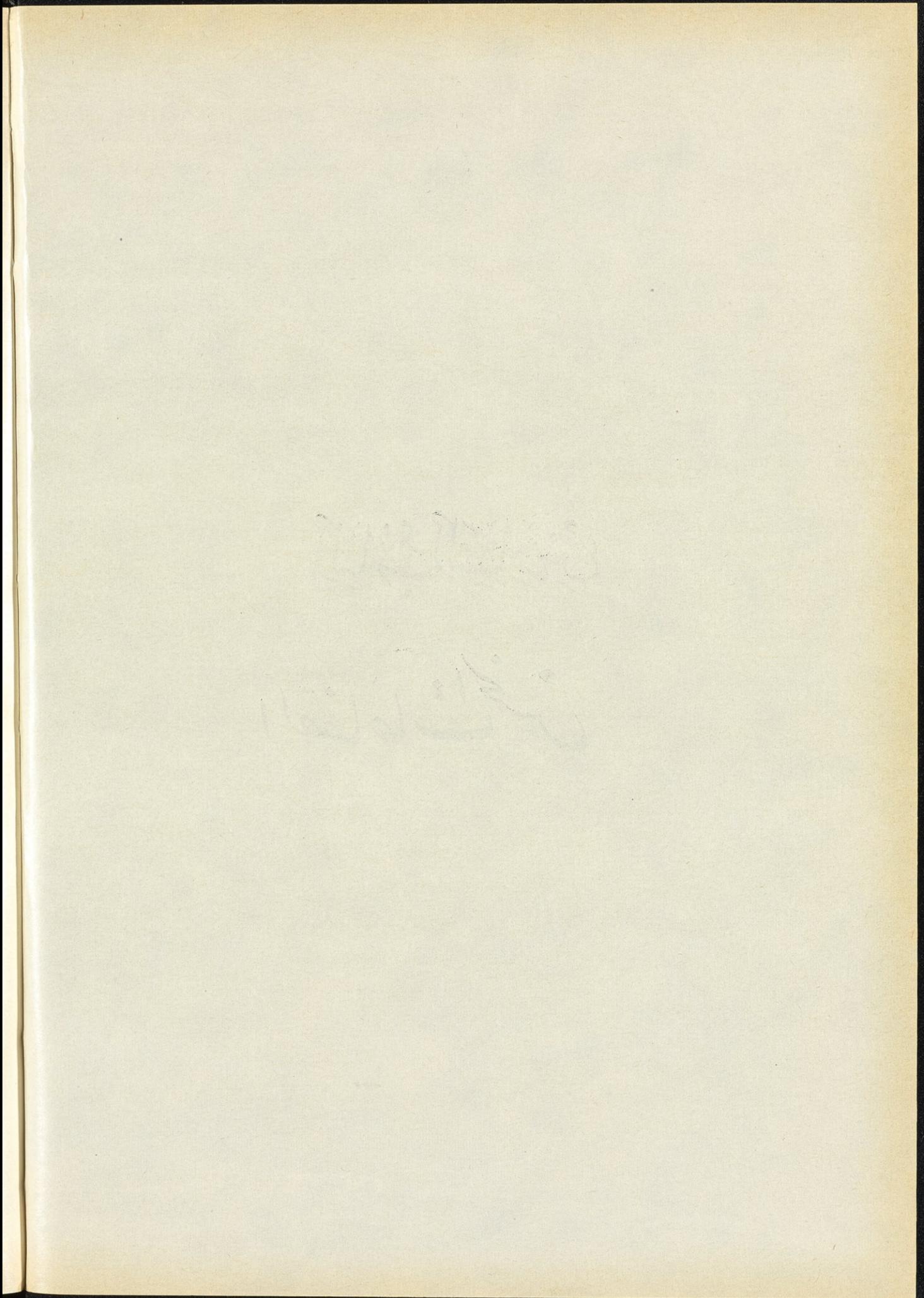
الجزء الثالث

الصناعات الخمس



الْبَابُ بِالشِّكَارِ

الصَّنَاعَاتُ الْخَمِسُ



تمهيد :

تقديم أن للقياس مادة وصورة . والبحث عنه يقع من كلتا الجهتين .
وما تقدم في (الباب الخامس) كان بحثا عنه من جهة صورته ، أي هيئة
تأليفه ، على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته
(أي مواده) مسلمة صادقة كان متوجها لامحالة ، أي كانت نتيجته صادقة تبعا
لصدق مقدماتها . ومعنى ذلك أن القياس اذا احتفظ بشروط الهيئة فان
مقدماته لو فرض صدقها فان صدقها يستلزم صدق النتيجة .

ولا يبحث هناك عما اذا كانت المقدمات صادقة في نفسها ام لا ، بل
انما يبحث عن الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدمات صدق النتيجة ،
على تقدير فرض صدق المقدمات .

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة
مادته . والمقصود من المادة مقدماته في انفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها
بعضها مع بعض . وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتسليم بصدقها
وعدمهما ، وان كانت صورة القياس واحدة لاتختلف : فقد تكون القضية
التي تقع مقدمة مصدقا بها وقد لا تكون . والمصدق بها قد تكون يقينية وقد
تكون غير يقينية ، على التفصيل الذي سيأتي .

وبحسب اختلاف المقدمات ، وبحسب ما تؤدي اليه من تائج ، وبحسب اغراض تأليفها ، ينقسم القياس الى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة . والبحث عن هذه الاقسام الخمسة أو استعمالها هي (الصناعات الخمس) ، فيقال مثلاً : صناعة البرهان . صناعة الجدل . وهكذا . وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة نذكر من باب المقدمة أنواع القضايا المستعملة في القياس وأقسامها . او فقل حسب الاصطلاح العلمي (مباديء الاقيسة) . ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول :

المقدمة

في مبادئ الاقيسة

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس : أنه لا يجب في كل قضية أن تطلب بدليل وحجة ، بل لا بد من الاتهاء في الطلب الى قضايا مستغنية عن البيان واقامة الحجة .

والسر في ذلك ان مواد الاقيسة سواء كانت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون في حد نفسها مستغنية عن البيان واقامة الحجة ، بمعنى انه ليس من شأنها ان تكون مطلوبة بحجة ، وأما ان تكون محتاجة الى البيان . ثم هذه الاخيرة المحتاجة لابد أن ينتهي طلبها الى مقدمات مستغنية بنفسها عن البيان والا لزم التسلسل في الطلب الى غير النهاية . أو نقول : انه يلزم من ذلك الا ينتهي الانسان الى علم أبدا ، ويبقى في جهل الى آخر الآباد . والوجدان يشهد على فساد ذلك .

وهاتيك المقدمات المستغنية عن البيان تسمى (مباديء المطالب) أو (مباديء الاقيسة) . وهي ثمانية اصناف : يقينيات ، ومنظونات ، ومشهورات ، ووهنيات ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومخيلات . ونذكرها الان بالتفصيل :

١ - اليقينيات

تقسم في أول الجزء الأول ص ١٢ أن لليقين معينين : اليقين بالمعنى العام وهو مطلق الاعتقاد الجازم ، واليقين بالمعنى الاخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل التقييض لا عن تقليد . والمقصود باليقين هنا هو هذا المعنى الاخير ، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وان كان معه جزم .

توضيح ذلك ان اليقين بالمعنى الاخص يتقوم من عنصرين : (الاول) أن ينضم الى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثان — اما بالفعل او بانقوية القريبة من الفعل — أَن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه . وهذا الاعتقاد الثاني هو المقوم لكون الاعتقاد جازماً اي اليقين بالمعنى العام . و (الثاني) ان يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله . وإنما يكون كذلك إذا كان مسبباً عن علتة الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها . وبهذا يفترق عن التقليد لانه ان كان معه اعتقاد ثان فان هذا الاعتقاد يمكن زواله لانه ليس عن علة توجيهه بنفسه ، بل إنما هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإنما بقوله فيمكن فرض زواله ، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للاول واجبة في نفس الامر .
ولإجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضراً لدى العقل او غائباً يحتاج الى الكسب . تنقسم القضية اليقينية الى بدئية ، ونظرية كسبية تنتهي لامحالة الى البدئيات ، فالبدئيات — اذن — هي أصول اليقينيات ، وهي على ستة أنواع بحكم الاستقراء : اوليات ، ومشاهدات ، وتجربيات ، ومتواترات ، وحدسية ، وفطريات .

١ - الاوليات :

وهي قضايا يصدق بها العقل لذاتها ، أي بدون سبب خارج عن ذاتها ،
بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس الى النسبة بينهما ^(١) كافيا في
الحكم والجزم بصدق القضية ، فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية
- الطرفين - على حقيقتها وقع له التصديق بها فوراً عندما يكون متوجها
لها . وهذا مثل قولنا « الكل أعظم من الجزء » و « النقيضان لا يجتمعان » .
وهذه (الاوليات) منها ما هو جلي عند الجميع اذ يكون تصور
الحدود حاصلا لهم جميعا كالمثالين المتقدمين ، ومنها ما هو خفي عند بعض
لوقوع الالتباس في تصور الحدود ، ومتى ما زال الالتباس بادر العقل الى
الاعتقاد الجازم .

ونحن ذاكرون هنا مثلا دقيقا على ذلك مستعينين بنهاية الطالب
الذكي على ايساحه . وهو قولهم « الوجود موجود » فان بعض الباحثين
اشتبه عليه معنى موجود ، اذ يتصور أن معناه (انه شيء له الوجود) ، فقال:
لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود ، والا لكان للوجود وجود آخر ،
وهذا الآخر أيضا موجود ، فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا ،
فيتسلسل الى غير النهاية . ولاجله انكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب
إلى اصالة الماهية .

ولكن نقول : ان هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معنى (موجود) فانه

(١) تقدم في الجزء الاول ص ٢٢ بيان معنى توجه النفس وال الحاجة اليه .

وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب
التي لم يسبق اليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل .

قد يتضح للفظ موجود معنى آخر أوسع من الأول . وهو المعنى المشترك الذي يشمله ويشمل معنى ثانيا ، وهو ما لا يكون الوجود زائدا عليه بل كونه موجودا هو بعينه كونه وجودا ، لأن له وجودا آخر ، وذلك بان يكون معنى موجودا منتزا من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه . فانه يقال — مثلا — : الانسان موجود وهو صحيح ، ولكن باضافة الوجود الى الانسان ، ويقال أيضا : الوجود موجود . وهو صحيح أيضا ، ولكن بنفسه لا باضافة وجود ثان اليه ، وهو أحق بصدق الموجود عليه . كما يقال : الجسم أبيض باضافة البياض اليه . ويقال : البياض أبيض ، ولكنه بنفسه لا بياض آخر ، وصدق الابيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار أبيض بتتوسط اضافة البياض اليه .

وعلى هذا يكون المشتقة منتزا من نفس الذات المتصفة بدلا من اضافة شيء خارج عنها اليها . فتكون الكلمة أبيض (وكذلك الكلمة موجود ونحوها) معناها اعم مما كان منتزا من اتصاف الذات، بالمب丹 الخارج عنها ومما كان منتزا من نفس الذات التي هي نفس المبدأ .

فإذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى الكلمة (موجود) لا يتعدد في صحة حملها على الوجود ، بل يراه اولى في صدق الموجود عليه من غيره ، كما لم يتردد في صحة حمل الابيض على البياض . ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي (الوجود موجود) الى البرهان ، بل هي من الاوليات ، وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من ادق المباحث الفلسفية ويتنى عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة .

٣ - المشاهدات :

وتسمى أيضاً (المحسوسات) ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحسن ، ولا يكفي فيها تصور الطرفين مع النسبة ، ولذا قيل من فقد حسا فقد فقدَ علماً .

والحسن على قسمين : (ظاهر) وهو خمسة أنواع البصر والسمع والذوق والشم واللمس . والقضايا المتيقنة بواسطة تسمى (حسيات) كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الشمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة . وهكذا . وحسن (باطن) ، والقضايا المتيقنة بواسطة تسمى (وجدانيات) ، كالعلم بأن لنا فكرة وخوفاً وألمًا ولذة وجوعاً وعطشاً . ونحو ذلك .

٤ - التجربيات :

أو المجربات ، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منا في احساسنا ، فيحصل بتكرر المشاهدة ما يجب أن يرسخ في النفس حكمكم لاشك فيه ، كالحكم بأن كسل نار حارة ، وأن الجسم يتمدد بالحرارة . وفي المثال الأخير عندما نجريّب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعددة ونجدها تتدد بالحرارة فانا نجزم جزماً باتاً بان ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه ، كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه . وأكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من نوع المجربات .

وهذا الاستنتاج في التجاريات من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه في ص ٢٩٧ من الجزء الثاني انه يفيض القطع بالحكم . وفي الحقيقة آن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين : استثنائي واقترانى يستعملهما الانسان في دخيلة نفسه وتفكيره من غير التفات غاباً . والقياس الاستثنائي هكذا :

لو كان حصول هذا الاثر اتفاقيا لا لعنة توجبه لما حصل دائما .

ولكنه قد حصل دائما (بالمشاهدة)

• حصول هذا الاثر ليس اتفاقيا بل لعنة توجبه .

والقياس الاقترانى هكذا :

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) حصول هذا الاثر معلوم لعنة الكبرى (بدئية أولية) : كل معلوم لعنة يمتنع تخلفه عنها . • (ينتج من الشكل الاول) هذا الاثر يمتنع تخلفه عن علته

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بدئيتيان ، وكذا كبرى الاقترانى ، فرجع الحكم في القضايا المجربات الى القضايا الاولية والمشاهدات في النهاية .

ثم لا يخفى انا لانعنى من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكما يقينيا مطابقا للواقع ، فان كثيرا من احكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها ، اذ يحسبون ما ليس بعلمة علة ، او ما كان علة ناقصة علة تامة ، او يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات .

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للأشياء في تجاربهم لاتكون دقيقة على وجه تكفي لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم ، لانه قد يكون حصول الاثر في الواقع ليس دائريا فظن المجرب أنه دائري اعتمادا على اتفاقات حسبها

دائمية اما الجهل او غفلة او لقصور ادراك او تسرع في الحكم ، فأهم جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الاثر . وقد تكون ملاحظته للحوادث فاقدة بأن يلاحظ حوادث قليلة وجد حصول الاثر مع ما فرضه علة ، وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث فلذا لم يتخلص الاثر فيها . ولو استمر في التجربة وغير فيما يجر به لوجد غير ما اعتقاده أولاً . مثلاً — قد يجرب الانسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة ، فيعتقد ان ذلك خاصية في الخشب والماء ، فيحكم خطأً ان كل خشب يطفو على الماء . ولكن لو جرّب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا يطفو في الماء العذب ، بل قد يرسب الى القعر او الى وسط الماء ، فانه لأشك حينئذ يزول اعتقاده الاول . ولو غير التجربة في عدة اجسام غير الخشب ، ودقق في ملاحظته وزن الاجسام والوسائل بدقة وفاصلاً وزن بعضها بعض ، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء ان الخشب اخف وزنا من الماء . وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل اذا كان أخف وزنا منه ، ويرسب الى القعر اذا كان أثقل وزنا ، والى وسطه اذا ساواه في الوزن فالحديد مثلاً يرسب في الماء ، ويطفو في الزئبق لانه أخف وزنا منه .

٤ - المتوازنات :

وهي قضايا تسكن اليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع . وذلك بواسطة اخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأهم في فهم الحادثة ^(١) ، كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم

(١) هذا القيد الاخير لم يذكره المؤلفون من المنطقين والاصوليين . وذكره فيما أرى — لازم ، نظراً الى أن الناس المجتمعين كثيراً ما يخطأون في فهم

نشاهدنا وبنزول القرآن الكريم على النبي محمد صلى الله عليه وآله وجود بعض الأمم السالفة أو الأشخاص .

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين . وهو خطأ ، فإن المدار إنما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتناع التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع . ولا يربط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان .

٥ - الحدسات :

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حس من النفس قوى جداً يزول معه الشك ويذعن الذهن بمضمونها ، مثل حكمتنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر الكوكب السيارة مستفاد نورها من نور الشمس ، وإن انعكاس شعاع نورها إلى الأرض يضاهي انعكاس الإشعة من المرأة إلى الأجسام التي تقابلها . ومنشؤ هذا الحكم أو الحدس

الحادية على وجهها ، حينما تقتضي الحادية دقة الملاحظة . وقوانين علم الاجتماع تقضي بأن الجمهور لا تتأتى فيه الدقة في الملاحظة إذ سرعان ما تسري فيه العدوى والمحاكاة بعضهم البعض ، فإذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين وبالتالي من حيث لا يشعر فيسرى إلى الآخرين . وعليه لا يحصل اليقين من أخبار جماعة يحتمل خطأهم في الملاحظة وإن حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب .

لا ترى أن المشعوذين يأتون بأعمال يبدو أنها خارقة للعادة فينخدع بها المتفرجون لأنهم لم يرزقوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة ، ولو انفرد الشخص وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لا يشاهده يطعن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبراً أو يطعن نفسه بمدية ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة .

اختلافه تشكلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قرباً وبعداً ° وكحکمنا بأن الأرض على هيئة الكرة ، وذلك لمشاهدة السفن - مثلاً - في البحر أول ما يبدو منها أعلىها ثم تظهر بالتدريج كلما قربت من الشاطيء ° وكحکم علماء الهيئة حديثاً بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف اوضاع هذه السيارات بالنسبة إلى الشمس والينا ، على وجه يشير الحدس بذلك °

والحدسات جارية مجرى المجربات في الامرين المذكورين ، اعني تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي ، فانه يقال في القياس مثلاً : هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق او بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن ° ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف ، فيحمس الذهن ان سببه انعكاس اشعة الشمس عليه ° وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد ، وليس كذلك المجربات فان لها قياساً واحداً لا يختلف ، لأن السبب فيها غير معلوم الماهية الا من جهة كونه سبباً فقط ° وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد °

وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسات أن المجربات انما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في شيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائماً من غير تعين ماهية السبب ° أما في الحدسات فانها بالإضافة إلى ذلك يحكم فيها بتعين ماهية السبب انه أي شيء هو ° وفي الحقيقة ان الحدسات مجربات مع اضافة ، بالإضافة هي الحدس ب Maherية السبب ، ولذا أنحقو الحدسات بالتجربات ° قال الشيخ العظيم خواجا نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات : « ان السبب في التجربات معلوم السببية غير معلوم

الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين » .
 ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا
 كثيرة قد لا يمكنه اقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها . كما لا يسعه
 أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين الا أن يرشد الطالب الى الطريق التي
 سلكها ، فان استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه الى الاعتقاد
 اذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس . فلذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد
 فان الحدس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل
 للمجاحد نفس الطريق الى الحدس .

و كذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم
 يحصل للطالب ما حصل للمحاجب من التجربة وللمتيقن بالخبر من التواتر .
 ولهذا يختلف الناس في الحدسيات والمجربات والمتواترات وان كانت كلها
 من أقسام البديهيات . وليس كذلك الاوليات فان الناس في اليقين بها شرع
 سواء ، وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحي الحواس . ومثلها
 الفطريات الآتي ذكرها .

٦ - الفطريات :

وهي القضايا التي قياساتها معها ، أي ان العقل لا يصدق بها بمجرد
 تصور طرفيها كالاوليات ، بل لابد لها من وسط ، الا ان هذا الوسط ليس
 مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج الى طلب وفكير ، فكلما أحضر المطلوب في
 الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه .

مثل حكمنا بأن الاثنين خمس عشرة ، فان هذا حكم بديهي الا انه
 معلوم بوسط ، لأن الاثنين عدد قد انقسمت العشرة اليه والى اربعة اقسام

أخرى كل منها يساويه ، وكل ما ينقسم عدد اليه والى اربعة اقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد ، فالاثنان خمس العشرة • ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج الى كسب ونظر • ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد الى آخر ، غير ان هذه النسب يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن الى المطلوب وعدمها بسبب قلة الاعداد وزيادتها ، او بسبب عادة الانسان على التفكير فيها وعديمه • فانك ترى الفرق واضحا في سرعة انتقال الذهن بين نسبة ٢ الى ٤ وبين نسبة ١٣ الى ٢٦ ، مع ان النسبة واحدة وهي النصف • او بين نسبة ٣ الى ١٢ وبين نسبة ١٧ الى ٦٨ مع ان النسبة واحدة هي الرابع ٠٠٠ وهكذا •

تَمْرِيَاتُ

- ١ — بين أي قسم من البدويهيات الست يشترك في معرفتها جميع الناس، وأي قسم منها يجوز ان يختلف في معرفتها الناس .
- ٢ — هل يضر في بداعه الشيء ان يجعله بعض الناس ؟ ولماذا ؟ (راجع بحث البدوي في الجزء الاول) .
- ٣ — ارجع الى ما ذكرناه في الجزء الاول من أسباب التوجه لمعرفة البدويي . وبين حاجة كل قسم من البدويهيات الست الى أي سبب منها . ضع ذلك في جدول .
- ٤ — عين كل مثال من الامثلة الآتية انه من أي الاقسام الستة وهي :
 - أ — ان لكل معلول علة .
 - ب — لا يختلف المعلول عن العلة .
 - ج — يستحيل تقدم المعلول على العلة .
 - د — يستحيل تقدم الشيء على نفسه .
 - ه — الضدان لا يجتمعان .
 - و — الظرف اوسع من المظروف .
 - ز — الصلاة واجبة في الاسلام .
 - ح — السماء فوقنا والارض تحتنا .
 - ط — اذا اتفى اللازم اتفى الملزوم .
 - ي — الثلاثة لا تنقسم بمتساوين .
 - يا — اتفاء الملزوم لا يلزم منه اتفاء اللازم لجواز كونه اعم .

يب - تقليضاً المتساوين متساويان *

هـ - يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الاول بديهي فمن أي البديهيات

هو ?

٦ - بنى علماء الرياضيات جميعاً برأهينهم على مباديء بسيطة يدركها العقل لا ول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها ، فيبين انها من أي اقسام البديهيات الست وهي : -

- أـ - اذا أضفنا اشياء متساوية الى اخرى متساوية كانت النتائج

متساوية *

- بـ - اذا طرحنا اشياء متساوية من اخرى متساوية كانت الباقي

متساوية *

- جـ - المضاعفات الواحدة للأشياء المتساوية تكون متساوية ، فان كان

شيئان متساوين كان ثلاثة امثال احدهما مساوياً لثلاثة امثال الآخر *

- دـ - اذا انقسم كل من الأشياء المتساوية الى عدد واحد من اجزاء

متساوية كانت هذه الاجزاء في الجميع متساوية *

- هـ - الأشياء التي يمكن ان ينطبق كل منها على الآخر انطباقاً تاماً

فهي متساوية *

(راجع بحث البديهة المنطقية آخر الباب الرابع (ص ٧٥ ج ٢) تجد

توضيحاً بعض هذه البديهيات الرياضية) *

٢ - المظنو نات

مأخوذة من (الظن) • والظن في اللغة اعم من اصطلاح المنطقين هنا ، فان المفهوم منه لغة حسب تتبع موارد استعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس او تخمين من دون مشاهدة او دليل او برهان ، سواء كان اعتقادا جازما مطابقا للواقع ولكن غير مستند الى علته كالاعتقاد تقليدا للغير ، او كان اعتقادا جازما غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب ، او كان اعتقادا غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي او الايات مع تجويز الطرف الآخر • وهو يساوق الظن بالمعنى الاخص باصطلاح المنطقين المقابل للبيتين بالمعنى العام •

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الاخير فقط ، وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي او الايات مع تجويز الطرف الآخر • وهو الظن بالمعنى الاخص •

فالمنظونات - على هذا - هي قضايا يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز تقديره ، كما يقال مثلا : فلان يسار عدوّي فهو يتكلم عليّ ، أو فلان لا عمل له فهو سافل • او فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص •

٣ - المشهورات

وتسمى (الذایعات) أيضاً

وهي قضایا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاة
أو أكثرهم او طائفة خاصة . وهي على معنیين :

١ - المشهورات بالمعنى العام ، وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها
آراء العقلاة كافة ، وان كان الذي يدعوا انى الاعتقاد بها كونها اولية
ضرورية في حدّ نفسها ولها واقع وراء تطابق الآراء عليها . فتشمل المشهورات
بالمعنى الاخص الآتية وتشمل مثل الاوليات والفتريات التي هي من قسم
اليقينيات البديهية .

وعلى هذا فقد تدخل القضية الواحدة مثل قولهم (الكل اعظم من
الجزء) في اليقينيات من جهة ، وفي المشهورات من جهة أخرى .

٢ - المشهورات بالمعنى الاخص او المشهورات الصرفية ، وهي احق
بصدق وصف الشهرة عليها ، لانها القضایا التي لا عمدة لها في التصديق
الا الشهرة وعموم الاعتراف بها ، كحسن العدل وقبح الظلم ، وكوجوب
الذب عن الحرم واستهجان ايذاء الحيوان لا لغرض .

فلا واقع لهذه القضایا وراء تطابق الآراء عليها ، بل واقعها ذلك ، فلو
خلي الانسان وعقله المجرد وحسّه ووهمه ولم تحصل له اسباب الشهرة
الآتية ، فإنه لا يحصل له حكم بهذه القضایا ولا يقضى عقله او حسه او وهمه
فيها بشيء . ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا
غير الحكم بتطابق الآراء عليها . وليس كذلك حال حكمه بأن الكل اعظم

من الجزء كما تقدم فانه لو خلي ونفسه كان له هذا الحكم . وعلى هذا فيكون الفرق بين المشهورات واليقينيات مع ان كلا منها تفيد تصديقا جازما — أن المعتبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الامر المعتبر عنه بالحق واليقين ، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها ، اذ لا واقع لها غير ذلك . وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحا . ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب ، بل الذي يقابلة الشنيع وهو الذي ينكره الكافية او الاكثر . ومقابل الكاذب هو الصادق .

اقسام المشهورات :

اعلم ان المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع ، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين ^(١) . وتنقسم أيضا الى جملة اقسام بحسب اختلاف اسباب الشهرة . وهي حسب الاستقراء يمكن عد اكثراها كما يلي :

١ - الواجبات القبول :

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقا جليا ، فيتطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالاوليات والفترىات ونحوهما . وهي التي تسمى بالمشهورات بحسب المعنى الاعم كما تقدم ، من جهة عموم الاعتراف بها .

(١) وتنقسم أيضا الى حقيقة وظاهرية وشبهة بالمشهورات . وسيأتي بيانها في صناعة الجدل (المبحث السابع من الباب الاول) كما سيأتي هنا زيادة توضيح عن المشهورات .

٢ - التأديبات الصالحة :

وتسمى المحمودات والآراء المحمودة . وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع ، كقضية حسن العدل وقبح الظلم . ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاة ، ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم . وهذا يحتاج إلى التوضيح والبيان ، فنقول :

إن الإنسان إذا أحسن إليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فإنه يثير في نفسه الرضا عنه ، فيدعوه ذلك إلى جزائه ، وأقل مرتبة المدح على فعله . وإذا أساء إليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فإنه يثير في نفسه السخط عليه ، فيدعوه ذلك إلى التشفي منه والاتقام ، وأقل مرتبة ذمه على فعله .

وكذلك الإنسان يصنع إذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الانساني ، فإنه يدعوه ذلك إلى جزائه وعلى الأقل يمدحه ويشتري عليه ، وإن لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح ، وإنما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناه بالوجه . وإذا أساء أحد بفعل لا يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع ، فإن ذلك يدعو إلى جزائه بذمه على الأقل ، وإن لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص الذام ، وإنما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجه .

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والذم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة . وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاة من المدح والذم

لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى (الآراء المحمودة) والتأديبات الصلاحية، وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء ٠ وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعا بما في ذلك من مصلحة عامة ٠

وهذا هو معنى التحسين والتقيح العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية ، فنفتهما انفرقة الاولى واثبتهما الثانية ٠ فاذ يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التأديبات الصلاحية ، وليس لها واقع وراء تطابق الآراء (١) ٠

والمراد من (العقل) اذ يقولون إن العقل يحكم بحسن الشيء او قبحه هو (العقل العملي) ويقابله (العقل النظري) ٠ والتفاوت بينهما إنما هو تفاوت المدركات ، فان كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم (الكل أعظم من الجزء) الذي لاعلاقة له بالعمل ، يسمى ادراكه (عقلاً نظرياً) ٠ وان كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتى به اولاً يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم ، يسمى ادراكه (عقلاً عملياً) ٠

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الامر على من نفى الحسن والقبح في استدلالهم على ذلك ، بأنه لو كان الحسن والقبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل اعظم من الجزء ، لأن العلوم الضرورية لاتفاقات ٠ ولكن لاشك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل ٠

وقد غفلوا في استدلالهم اذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل اعظم من الجزء ٠ وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من

(١) راجع عن توضيح هذا البحث كتاب (أصول الفقه) للمؤلف في مبحث الملازمات العقلية ، فيه غني للطالب ان شاء الله تعالى .

الضروريات ، مع ان قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الاخص ومن قسم المحمودات خاصة ، والحاكم بها هو العقل العملي ٠ وقضية الكل اعظم من الجزء من الضروريات الاولية والحاكم بها هو العقل النظري ٠ وقد تقدم الفرق بين العقلين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات ٠ فكان قياسهم قياسا مع الفارق العظيم ، والتفاوت واقع بينهما لامحالة ، ولا يضر هذا في كون الحسن والقبح عقليين ، فإنه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في مثل هذه القضايا ، فظنوه شيئا واحدا ، كما لم يفرقوا بين المشهورات والاليقنيات فحسبوهما شيئا واحدا ، مع انهما قسمان متقابلان ٠

٣ - الخقيقيات :

وتسمى الآراء المحمودة أيضا وهي — حسب تعريف المنطقين — ماتطابق عليها آراء العقلاة من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك ؛ كالحكم بوجوب حفظة الحرم او الوطن ، وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل ٠

والخلق ملكة في النفس تحصل من تكرر الافعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة ، كالكرم فإنه لا يكون خلقا للانسان الا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغیر بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف ٠

(أقول) : هكذا عرفوا الخقيقيات والخلق ، فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعيا للعقل العملي الى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله او مما ينبغي تركه ٠ ولكننا — اذا دققنا — نجد أن

الأخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور ، بل القليل منهم من يتحلى بها ، مع انه لاينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل ، فان الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه اذا رجع الى نفسه وأصفعي اليها ، ولكنه يجبن في موضع الحاجة الى الشجاعة ، وكذلك البخيل والمتكبر والكاذب . ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساك ، والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب . وهكذا .

والصحيح في هذا الباب أأن يقال : إن الله تعالى خلق في قلب الانسان حسناً وجعله حجة عليه يدرك به محسن الافعال ومقابحها ، وذلك الحسن هو (الضمير) بمصطلح علم الاخلاق الحديث ، وقد يسمى بالقلب او العقل العملي او العقل المستقيم او الحسن السليم عند قداماء الاخلاق . وتشير اليه كتب الاخلاق عندهم .

فهذا الحسن في القلب او الضمير هو صوت الله المدوّي في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه . ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة . وهو موجود في قلب كل انسان ، وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند استجوابها عن الافعال ، فهي تشتراك جميعاً في التمييز بين الفضيلة والرذيلة ، ووان اختللت في قوة هذا التمييز وضعفه ، كسائر قوى النفس اذ تتفاوت في الافراد قوة وضعفاً .

ولاجل هذا كانت (الخلقيات) من المشهورات ، وان كانت الاخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر ، بل هي من خاصة الخاصة .

نعم الاصناف الى صوت الضمير والخضوع له لايسهل على كل انسان الا بالانقطاع الى دخيلة نفسه والتحول عن شهواته واهوائه . كما اأن

الخلق عامة لا يحصل له وإن كان له ذلك الاصناع إلا بتكرر العمل واتخاذه عادة حتى تكوّن عنده ملكة الخلق التي يسهل معها الفعل . وبالاخص الخلق الفاضل ، فإن افعاله التي تتحققه تحتاج إلى مشقة وجهد ورياضة ، لأنها دائماً في حرب مع الشهوات والرغبات . وليس الظفر إلا بعد الحرب .

٤ - الانفعاليات :

وهي التي يقبلها الجمّهور بسبب انفعال نفسي عام ، كالرقة والرحمة والشفقة والحياة والانفة والحمية والغيرة ، ونحو ذلك من الانفعالات التي لا يخلو منها انسان غالباً .

فترى الجمّهور يحكم - مثلاً - بقبح تعذيب الحيوان لا لفائدة ، وذلك اباعاً لما في الغريزة من الرقة والرحمة . بل الجمّهور بغير زته يحكم بقبح تعذيب ذي الروح مطلقاً وإن كان لفائدة لو لا أن تصرف عنه الشرايع والعادات والجمّهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعني برعاية الایتام والمجانين لأنّه مقتضى الرحمة والشفقة ، كما يحكم بقبح كشف العورة لأنّه مقتضى الحياة ، ويمدح المدافع عن الأهل والعشيرة أو الوطن والامة لأنّه مقتضى الحمية والغيرة . إلى غير ذلك من الأحكام العامة عند الناس .

٥ - العاديات :

وهي التي يقبلها الجمّهور بسبب جريان العادة عندهم ، كاعتيادهم احترام القاسم بالقيام ، والضيف بالضيافة ، والرجل الديني أو الملك بتقبيل يده ، فيحكمون لاجل ذلك بوجوب هذه الاشياء لمن يستحقها .

والعادات العامة كثيرة . وقد تكون عادة عامة لأهل بلد فقط أو قطر او أمة او جميع الناس ، فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب العادة ، فتكون مشهورة عند أهل بلد او قطر او أمة غير مشهورة عند غيرهم ؛ بل يكون المشهور ضدّها .

والناس يمدحون المحافظ على العادات ، ويذمرون المخالف المستهين بها . سواء كانت العادات سيئة او حسنة ، فنراهم يذمرون من يرسل لحيته اذا كانوا اعتادوا حلّها ، ويذمرون الحلائق لأنهم اعتادوا ارسالها . ونراهم يذمرون من يلبس غير المأثور مجرد انهم لم يعتادوا لبسه .

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرام (لباس الشهرة) . والظاهر ان سر التحريم ان لباس الشهرة يدعو الى اشمئاز الجمهور من اللابس وذمّهم له . واهم أغراض الشارع الالفة بين الناس وتقاربهم واجتماع كلمتهم . وورد عنه (رحم الله امراً جب الغيبة عن نفسه) .

كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروءة مضرّة في العدالة كالاكل حال المشي في الطريق العام او السوق والجلوس في الأماكن العامة كالمقاهي لشخص ليس من عادة صنفه ذلك . وما منافيات المروءة الا منافيات العادة المأثوره .

٦ - الاستقرائيات :

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرارهم التام او الناقص ، كحكمهم بان تكرار الفعل الواحد ممل ، او ان الملك الفقير لابد أن يكون ظالما ، الى كثير من امثال ذلك من القضايا الاجتماعية والأخلاقية ونحوها . وكثيراً ما يكتفي عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد او اكثر

للقضية ، فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها ، كتشاؤم الاوربيين من رقم (١٣) لأن واحدا منهم او أكثر اتفق له ان نكب عندما كان له هذا الرقم ، وكتشاؤم العرب من نعاب الغراب وصيحة البومة كذلك . ومثل هذا كثير عند الناس .

٤ - الوهميات

ومقصود بها القضايا الوهمية الصرفه . وهي قضايا كاذبة الا أن انوهم يقضي بها قضاء شديد القوة ، فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها . فان العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه ، ممتنعا من قبول خلافه . ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات :

الا ترى أن وهم الاكثر يستوحش من الظلام ويحاف منه ، مع ان العقل لا يجد فرقا في المكان بين ان يكون مظلما أو منيرا ، فان المكان هو المكان في الحالين ، وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضرر أو ال�لاك . ويحاف أيضا من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ، ولو عادت اليه الحياة — فرضًا — فهو انسان مثله كما كان حيا ، وقد يكون من أحب الناس اليه . ومع توجيه النفس الى هذه البديهية العقلية ينكرها الوهم ويعاند ، فيستولى على النفس فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت ، لأن البديهية الوهمية أقوى تأثيرا على النفس من البرهان .

ولاجل ان يتضح لك هذا الامر جرب نفسك واسئل اصدقائك : كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة ؟ تأمل ما أريد ان أقول لك .
فان الانسان — على الاكثر — لا بد أن يتواهم دورة شهور السنة أو أيامها بشكل محسوس من الاشكال الهندسية (تأمل في نفسك جيدا) انه لا بد ان تسوهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظم ، او غير منتظم ، او مضرسا بعدد الشهور ، او شكلا مضلعا متساوي الاضلاع او غير منتظم في اضلاع اربعة

او اکثر او اقل . مع ان السنة ودورة ايامها وشهرها من المعانی المجردة غير المحسوسة . وهذا واضح للعقل ، غير ان الوهم اذا خضرت له السنة تمثلها في شكل هندسي وهمي يخترعه في ايام طفولته من حيث لا يشعر ، ويقى وهمه معاندا مصرا على هذا التمثل الكاذب . ولعلم الانسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سره . وانما اذكر هذا المثال لانه يسير لاخطر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره . والسر في ذلك ان الوهم تابع منقاد للحسن ومكبل به ، فما لا يقبله الحسن لا يقبله الوهم الا لابسا ثوب المحسوس ، وان كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحسن كقابلية لادراك المحسوسات .

فاما كانت احكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فان العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم ، كما في الاحكام الهندسية ، ومثل ما اذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يحلان في مكان واحد بوقت واحد ، فان العقل ايضا يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقا كذلك ، فيتطابقان .

واما كانت احكامه في غير المحسوسات ، وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرفة ، فلا بد أن تكون كاذبة لاصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات . وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها ، كما سبق في الامثلة المتقدمة ، فان العقل هو الذي ينزع عنها ثوب الحسن الذي أضفاه عليها الوهم . ومن امثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد ان يكون مشارا اليه قوله وضع وحيز . ولا يمكنه ان يتمثله الا كذلك ، حتى انه يتمثل الله تعالى في مكان مرتفع علينا ، وربما كانت له هيئة انسان مثلا . ويعجز أيضا عن تمثيل القبلية والبعدية غير الزمانية ، ويعجز عن تمثيل اللانهاية ، فلا يتمثل عنده كيف انه تعالى كان وليس معه شيء حتى الزمان ، وأنه سرمدي لا اول

لوجوده ولا آخر • وإن كان العقل — حسبما يسوق إليه البرهان — يستطيع أن يؤمن بذلك ويصدق به تصديقاً لا يتمثل في النفس ، لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة •

فإن كان الوهم مسيطرًا على النفس على وجه لا يدع لها مجالاً للتصديق بوجود مجرد عن الزمان والمكان ، فإن العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتلتجيء إلى أن تنكر وجوده رأساً شأن الملحدين •

ومن أجل هذا كان الناس — لغبنة الوهم على نفوسهم — بين مجسم وملحد • وقلَّ من يتورى بنور العقل ويجرد نفسه عن غبنة أوهامها ، فيسمو بها إلى ادراك ما لا يناله الوهم • ولذا قال تعالى في كتابه المجيد : (وما اکثر الناس ولو حرست بمؤمنين) فنفى الإيمان عن أكثر الناس • ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) يعني انهم في حين ايمانهم هم مشركون • وما ذلك إلا لأنهم لغبنة الوهم انساً يعبدون الأصنام التي ينحتونها بأوهامهم ، والإِنْ كَيْفَ يجتمع الإيمان والشرك في آن واحد اذا اريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للأصنام الظاهرية •

والخلاصة ، إن القضايا الوهمية الصرفية التي نسميها (الوهيمات) هي عبارة عن أحكام الوهم في المعاني المجردة عن الحسنى • وهي قضايا كاذبة لا ظلل لها من الحقيقة ، ولكن بديهيَّة الوهم لا تقبل سواها • ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته ، كما سيأتي في (صناعة المغالطة) • إلا أن العقل السليم من تأثير الوهم يتجرد عنه ولا يخضع لحكمه ، فيكشف كذب أحكامه للنفس •

٥ - المسلمات

وهي قضيائيا حصل التسليم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة ، سواء كانت صادقة في نفس الامر ، أو كاذبة كذلك ، او مشكوكه .

والطرف الآخر ان كان خصما فان استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه . وان مسترشدا فانه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعدا لتلقى البرهان وفهمه .

ثم ان المسلمات اما (عامة) سواء كان التسليم بها من الجمهور عندما تكون من المشهورات او كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملة او علم خاص . وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى (الاصول الموضوعة) لذلك العلم ، عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم . وهذه الاصول الموضوعة هي مبادئ ذلك العلم التي تبني عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر ، واما اذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجارة مع الاستنكار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ بـ (المصادرات) .

واما (خاصة) اذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرفك الآخر في مقام الجدل والمخالفة ، كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ، ليتبين فيها الاستدلال في ابطال مذهبة او دفعه .

٦ - المقبولات

وهي قضايا مأخوذة من يوثق بصدقه تقليدا ، اما لأمر سماوي كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي والامام المعصوم ، واما لمزيد عقله وخبرته كالمأخذات من الحكماء وافاضل السلف والعلماء الفينين من آراء في الطب او الاجتماع او الاخلاق او نحوها ، وكأبيات تورد شواهد لشاعر معروف ، وكالامثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وان لم تؤخذ من شخص معين ، وكالقضايا الفقهية المأخوذة تقليدا عن المجتهد .

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات . والاعتقاد بها اما على سبيل القطع او الظن الغالب ، ولكن — على كل حال — منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله كما قدمنا . وبهذا تفترق عن اليقينيات والمظنو نات .

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين ، كما قد تكون من المشبهات او المسلمات باعتبار ثالث او رابع ٠٠٠ وهذا .

٧ – المشبهات

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها ، لأنها تشبه اليقينيات او المشهورات في الظاهر ، فيغالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره ، او لقصور نفس المستدل ، او لغير ذلك .
والتشابهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركاً أو مجازاً فاشتبه الحال فيه ، واما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك . وتفصيل اسباب الاشتباه يأتي في (صناعة المغالطة) ، لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهبيات . وأهمها المشبهات .

٨ - المخيلات

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقا ، الا انها توقع في النفس تخيلات تؤدي الى افعالات نفسية ، من انبساط في النفس او انقباض ، ومن استهانة بالامر الخطير او تهويل او تعظيم للشيء اليسير ، ومن سرور وانشراح او حزن وتألم ، ومن شجاعة واقدام او جبن واحجام .

وتأثير هذه القضايا (التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشيء من تصوير المعنى بالتعبير تصويرا خياليا خلاباً وان كان لا واقع له . وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البدع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيرا في النفس ، لأن هذه المزايا تضفي على الانفاس والمعاني جمالاً يستهوي المشاعر ويثير التخيلات . وإذا انضم إليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها . ثم يتضاعف الاثر اذا كان الصوت المؤدي لها رقيقاً ومشتملاً على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل .

كل ذلك يدل على أن المخيلات ليس تأثيرها في النفس لاجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها ، بل حتى لو علم كذبها فان لها ذلك التأثير المتضرر منها . وما ذلك الا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم اليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس و يؤثر فيها . وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر .

وبهذا يتنهى ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة . ولابد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الاجمال ؛ فنقول :

أقسام الاقيسة بحسب المادة

تقديم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي إليه من نتائج وبحسب أغراض تأليفها ، ينقسم إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والغالطة ٠

بيان ذلك : إن القياس - بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية - إما أن يفيد تصديقاً وأما تأثيراً آخر غير التصديق من التخييل والتعجب ونحوهما ٠

ثُمَّ (الاول) إما أن يفيد تصديقاً جازماً لا يقبل احتمال الخلاف أو تصديقاً غير جازم يجوز فيه الخلاف أي (ظننا) ثُمَّ ما يفيد تصديقاً جازماً إما أن يعتبر فيه أن يكون تأليفه لغرض أن يتوجه حقاً أم لا ثُمَّ ما يعتبر فيه انتاج الحق إما أن تكون النتيجة حقاً واقعاً أم لا ٠

فهذه خمسة أنواع :

١ - ما يفيد تصديقاً جازماً وكان المطلوب حقاً واقعاً ، وهو (البرهان) والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعاً ٠

٢ - ما يفيد تصديقاً جازماً ، وقد يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً ولكنه ليس بحق واقعاً وهو (المغالطة) ٠

٣ - ما يفيد تصديقاً جازماً ولكن لم يعتبر فيه أن يكون المطلوب حقاً ، بل يعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم ، وهو (الجدل) والغرض منه افحام الخصم والزامه ٠

٤ - ما يفيد تصديقاً غير جازم . وهو (الخطابة) والغرض منه افتتاح

الجمهور *

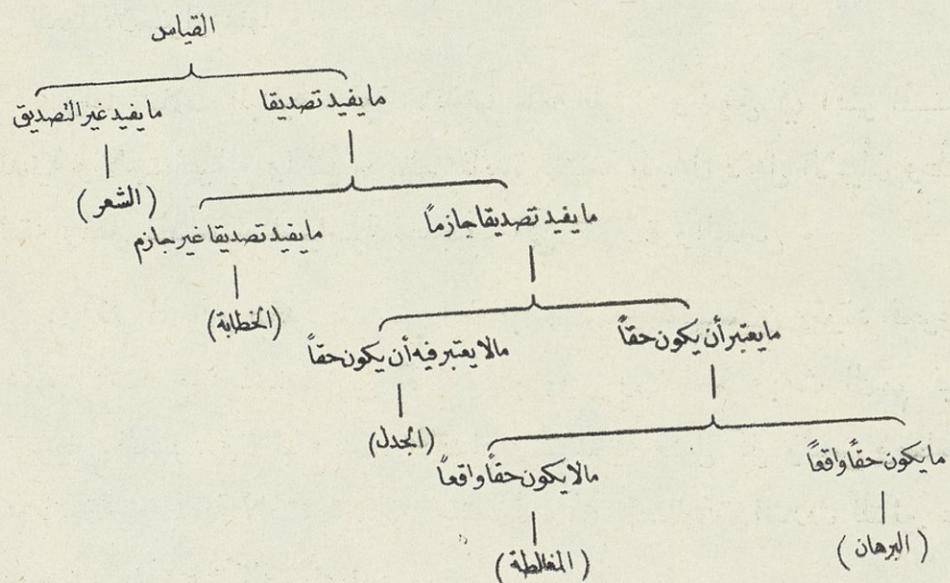
٥ — ما يفيد غير التصديق من التخيل والتعجب ونحوهما وهو (الشعر)
والغرض منه حصول الانفعالات النفسية *

ثم ان البحث عن كل واحد من هذه الصناعات الخمس او القدرة على
استعمالها عند الحاجة يسمى (صناعة) ، فيقال : صناعة البرهان وصناعة
المغالطة ٠٠٠ الخ

والصناعة اصطلاحاً حاملة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال
امور لغرض من الاغراض ، صادراً ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب
الإمكان ، كصناعة الطب والتجارة والحياة مثلاً . ولذا من يغلط في اقيسته
لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة ، بل من
عنه الصناعة هو الذي يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح
من غيره ويغلط في اقيسته عن عمد وبصيرة *

والصناعة على قسمين علمية وعملية ، وهذه الصناعات الخمس من
الصناعات العلمية النافعة ، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها *

الخلاصة :



فائدة الصناعات الخمس على الاجمال :

اما منافع هذه الصناعات الخمس وال الحاجة اليها ، فان صناعتي البرهان والمغالطة تختص فائدتها على الاكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية ، ولكن منفعة صناعة البرهان له في الذات كمعرفة الاغذية في نفعها لصحة الانسان ، ومنفعة صناعة المغالطة له وبالعرض كمعرفة السرور في نفعها للاحتراز عنها .

واما الثالث الباقي ، فان فائدتها عامة للبشر وتدخل في اكثرا المصالح المدنية والاجتماعية . واكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لاهل الاديان وعلماء الفقه وأهل المذاهب السياسية ل حاجتهم الى المعاشرة والتفاوش .

واكثر ما تظهر فائدة صناعتي الخطابة والشعر للسياسيين وقاد الحروب ودعاة الاصلاح ل حاجتهم الى اقناع الجمهور ورضاهم وبعث الهمم فيهم وتحريض الجنود والابياع على الاقدام والتضحية . بل كل رئيس وصاحب دعوة حقة او باطلة لا يستغنى عن استعمال هذه الصناعات الثلاث للتاثير على اتباعه ومربييه ولتكثير انصاره .

ومن العجب اهمال اكثرا المؤلفين في المنطق بحث هذه الصناعات ، تفريطا بغير وجه مقبول ، الا اولئك الذين ألفوا المنطق مقدمة للفلسفة ، فان من حقهم ان يقتصروا على مباحث البرهان والمغالطة ، كما صنع صاحب الاشارات وال حاج هادي السبزواري في منظومته ، اذ لا حاجة لهم في باقي الصناعات .

وأهم ما يحتاج اليه منها ثلاث : البرهان و الجدل والخطابة . وقد ورد

في القرآن الكريم الترغيب في استعمال الاساليب الثلاثة في الدعوة الالهية وذلك قوله تعالى : « وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن » ، فان الحكمة هي البرهان ، والموعظة الحسنة من صناعة الخطابة ، ومن آداب الجدل ان يكون بالتي هي احسن .
هذا كل ما أردنا ذكره في المقدمة . وقد آن الشروع في بحث هذه الصناعات في خمسة فصول . وعلى الله التكلال .

and the best of all the best is the
one who has the most of what he has
and the one who has the most of what he has
is the one who has the most of what he has
and the one who has the most of what he has

الفَصْلُ الْأُولُ

صَاغِرَةُ الْبَرْهَان

18
1860

حقيقة البرهان

ان العلوم الحقيقة التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الا
سبيل البرهان ، لانه هو وحده — من بين أنواع القياس الخمسة — يصيّب
الحق ويستلزم اليقين بالواقع . والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق،
سواء كان سعي الانسان للحق لاجل نفسه ليناجيها به وليعمّر عقله بالمعرفة ،
أو لغيره لتعليميه وارشاده الى الحق .

ولذلك يجب على طالب الحقيقة ألا يتبع الا البرهان ، وان استلزم قوله
نـم يـقـلـ بـهـ أـحـدـ قـبـلـ .

وقد عرفوه بأنه : « قياس مؤلف من يقينيات يتتجّع يقيناً بالذات
اضطراراً » وهو نعم التعريف سهل واضح مختصر .

ومن الواضح أن كل حجة لابد ان تتالف من مقدمتين ، والمقدمتان قد
تكونان من القضايا الواجبة القبول ، وهي اليقينيات التي مر ذكرها ، وقد
لاتكونان منها ، بل تكون واحدة منها أو كلتاهما من انواع القضايا الاخرى
السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا الباب .

ثم المقدمة اليقينية اما ان تكون في نفسها بديهية من احدى البديهيات
الست المتقدمة ، واما ان تكون نظرية تتنهى الى البديهيات .

فإذا تألفت الحجة من مقدمتين يقينيتين سميتهما (برهانا) • ولا بد أن ينتجا قضية يقينية لذات القياس المؤلف منها اضطرارا ، عندما يكون تأليف القياس في صورته يقينيا أيضا ، كما كان في مادته ، فيستحيل حينئذ تخلف النتيجة لاستحالة تخلف المعلول عن علته ، فيعلم بها اضطرارا لذات المقدمتين ، بمالهما من هيبة التأليف على صورة قياس صحيح • وهذا يعني أن نتيجة البرهان ضرورية • ويعنون بالضرورة هنا يعني آخر غير معنى (الضرورة) في الموجهات ، على ما سيأتي • والخلاصة أن البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة ، وغايته أن ينتج اليقين الواجب القبول ، أي اليقين بالمعنى الأخص •

- ٢ -

البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بأنه (قياس) ، وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • وعمل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين ، ويجب في البرهان أن يفيد اليقين •

والحق أن الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في بابهما في الجزء الثاني ، بل تقدم أن أساساً أكثر كبريات الأقيسة هو الاستقراء المعلل ، ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهانا • والسر في ذلك أن الاستقراء المفيد لليقين وكذا التمثيل إنما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس ، كما شرحناه في التجربيات • وasherنا في الجزء الثاني ص ٢٩٥ إلى أن الاستقراء التام يرجع إلى القياس المقسم فراجع • أما الاستقراء الناقص

المبني على المشاهدة فقط فانه لا يفيد اليقين لانه لا يرجع الى القياس ولا يعتمد عليه . فاتضح بالاخر ان المفید لليقين هو القياس فقط .

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغنی عن الاستقراء والتمثيل او التقليل من شأنهما في العلوم ، بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلها تبني على التجربات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل ، ولكن انما تقييد اليقين حيث تعتمد على القياس . فرجع الامر كله الى القياس .

- ٣ -

البرهان لمي وانتي

ان العمدة في كل قياس هو الحد الاوسط فيه ، لانه هو الذي يؤلف العلاقة بين الافضل والاقل ، فيوصلنا الى النتيجة (المطلوب) . وفي البرهان خاصة لابد أن يفرض الحد الاوسط علة لليقين بالنتيجة ، اي لليقين بنسبة الافضل الى الاقل ، والا لما كان الاستدلال به اولى من غيره . ولذا يسمى الحد الاوسط (واسطة في الاثبات) .

وعليه فالحد الاوسط اما ان يكون — مع كونه واسطة في الاثبات — واسطة في الثبوت أيضا ، اي يكون علة لثبت الافضل للاقل ، واما ان لا يكون واسطة في الثبوت .

فإن كان الاول (أي انه واسطة في الاثبات والثبوت معا) فان البرهان حينئذ يسمى (برهان لم) او (البرهان اللمي) ، لانه يعطى اللمية^(١) في الوجود والتصديق معا ، فهو معط للمية مطلقا فسمى به ، كقولهم : « هذه

(١) اللمية بتضليل الميم : هي العلية مصدر صناعي مأخوذ من الكلمة (لم)

راجع ص ١١٠ الجزء الاول .

الحديدة ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهي متمددة فينتسج هذه الحديدة متمددة » فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول . فكما اعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الذهن للحديدة كذلك هي معطية في نفس الامر والخارج وجود التمدد لها . وان كان الثاني (أي انه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في الشيئ) ، فيسمى (برهان ان) أو (البرهان الانني) ، لانه يعطي الاننية ^(١) . والاننية مطلق الوجود .

— ٤ —

اقسام البرهان الانني

والبرهان الانني على قسمين :

- ١ — أن يكون الأوسط معلولاً لا أكبر في وجوده في الأصغر ، لاعلة ، عكس (برهان لم) ، كما لو قيل في المثال المتقدم : « هذه الحديدة متمددة ، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها » . فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة . فيقال فيه : انه يستكشف بطريق الان من وجود المعلول على وجود العلة ، فيكون العلم بوجود المعلول سبباً للعلم بوجود العلة . فلذلك يكون المعلول واسطة في الاثبات أي علة للعلم بالعلة ، وان كان معلولاً لها في الخارج . ويسمى هذا القسم من البرهان الانني (الدليل) .
- ٢ — أن يكون الأوسط والكبر معاً معلولين لعلة واحدة ، فيستكشف

(١) الاننية بتضديد النون : مصدر صناعي كاللمية مأخوذة من الكلمة (ان)

المتشبهة بالفعل التي تدل على الشيئ والوجود ۱

من وجود احدهما وجود الآخر ، فكل منهما اذا سبق العلم به يكون العلم به علة للعلم بالآخر ، ولكن لا لأجل ان احدهما علة لآخر ، بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشتراكيهما في علة واحدة اذا وجدت لابد أن يوجد معا فاذا علم بوجود احدهما يعلم منه وجود علته لاستحالته وجود المعلول بلا علة ، واذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالته تخلف المعلول عن العلة ٠ فيكون العلم — على هذا — باحد المعلولين مستلزمـا للعلم بالآخر بواسطة ٠

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص ٠ وبعضهم لا يسميه البرهان الانى ، بل يجعل البرهان الانى مختصا بالقسم الاول المسمى بالدليل ، ويجعل هذا القسم بواسطة بينه وبين اللئى ٠ فتكون اقسام البرهان ثلاثة : لماني وواسطة بينهما ٠

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالان : استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ، ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر ، كما تقدم ، ففيه خاصة البرهان الانى في الاستدلال الاول وخاصة البرهان اللئى في الاستدلال الثاني ٠ فلذا جعلوه بواسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين ٠ والاحسن جعله قسما ثانيا للانى — كما صنع كثير من المنطقيين — رعاية للاستدلال الاول فيه ٠ والامر سهل ٠

- ٥ -

الطريق الاساس الفكري لتحقیص البرهان

عند العقلاه قضيتان أوليتان لا يشك فيهما الا مكابر أو مريض العقل ، لأنهما اساس كل تفكير ، ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان بدونهما ،

حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهم ° وهم :

١ - (ان كل ممکن لا بد له من علة في وجوده) ° ويعبر عن هذه البديهة أيضا بقولهم : (استحالة وجود الممکن بلا علة) °

٢ - (كل معلول يجب وجوده عند وجود عنته) ° ويعبر عنها أيضا بقولهم : (استحالة تخلف المعلول عن العلة) °

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممکنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده ، بناء على البديهة الاولى ° وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج °

(الاول) - ان تكون من الداخل ° ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية (طرف النسبة) علة للحكم والعلم بالنسبة ، كقولنا : « الكل اعظم من الجزء » وقولنا : « النقيضان لا يجتمعان » ° والبديهتان اللتان مرّ ذكرهما في صدر البحث أيضا من هذا الباب ، فان نفس تصور الممکن والعلة كاف للحكم باستحالة وجود الممکن بلا علة ، ونفس تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن عنته ° فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضيایا الى شيء آخر وراء نفس تصوّر طرف القضية ° ولذا تسمى هذه القضيایا بـ (الاولية) كما تقدم في بابها ، لأنها اسبق من كل قضية لدى العقل ° ولاجل هذا قالوا ان القضيایا الاولیات هي العمدة في مبادیء البرهان °

(الثاني) - ان تكون العلة من الخارج ° وهذه العلة الخارجة على نحوين :

١ - أن تكون احدى الحواس الظاهرة او الباطنة ، وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات السنت ° وقضایاها من الجزریات ° فان العقل هو الذي يدرك ان هذه النار حارة أو مكة موجودة ، ولكن ادراكه

لهذه الاشياء ليس ابتداء بمجرد تصوّر الطرفين ولا بتوسط مقدمات عقلية .
وانما بتوسط احدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات
ونحوها ، فانه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر والصوت بالسمع . . .
وهكذا ، ثم يدرك بقية أخرى بأن ماله هذا اللون الاصفر مثلا له هذا
الطعم الحامض .

وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات ، فان غرضهم انه لا يدرك
الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية ، والا فليس المدرك للكليلات
والجزئيات الا القوة العاقلة . ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما
وجود وادراك مع قطع النظر عنها ، غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات
لا يحتاج الى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس .
ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط الآلة في خصوص الجزئيات ،
لان الحسّ باقراده لا يفيد رأياً كلياً ، لان حكمه مخصوص بزمان الاحساس
فقط ، وإذا أراد ان يتتجاوز الادراك الى الامور الكلية فلا بد أن يستعين
بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيد منها الرأي الكلي . فالمشاهدات
وكذلك التوترات تصلح لان تكون مباديء يقتضى منها التصورات الكلية
والتصديقات العامة ، بل لو لاتتبع المشاهدات لم نحصل على كثير من المفاهيم
الكلية والآراء العلمية . ولذا قيل (من فقد حسا فقد فقد علما) . وتفصيل
هذه الابحاث يحتاج الى سعة من القول لايساعد عليه هذا الكتاب .
٢ - ان تكون العلة الخارجة هي القياس المنطقي . وهذا القياس على

قسمين :

(القسم الاول) - ان يكون حاضرا لدى العقل لا يحتاج الى إعمال
فكرا ، فلا بد أن يكون معلوما وهو اليقين بالنتيجة حاضرا أيضا ضروري

الثبت • وهذا شأن التجربات والحدسات والفتراءات التي هي من أقسام البديهيات ، اذ قلنا سابقا ان التجربات والحدسات تعتمد على قياس خفي حاضر لدى الذهن ، والفتراءات قضايا قياساتها معها • وانما سميت (ضرورية) لضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب •

والى هنا انتهى بنا القول إلى استقصاء جميع البديهيات الست (التي هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتجربة العلوم) ، والى استقصاء أسباب اليقين بها فالآوليات علة يقينها من الداخل ، والمشاهدات والمتواترات علتها من الخارج وهي الآلة الحاسة ، والثلاث الباقية علتها من الخارج أيضا وليس هي الا القياس الحاضر •

(القسم الثاني) ان لا يكون القياس حاضرا لدى العقل ، فلا بد للحصول على اليقين من السعي لاستحضاره بالفكرة والكسب العلمي ، وذلك بالرجوع الى البديهيات (وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان) ، فاذا حضر هذا القياس اتّنظم البرهان اما على طريق المم او الإن • فاستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج إلى النظر والتفكير • والذي يدعوه الى هذا الاستحضار البديهة الاولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود الممكن بلا علة ، و اذا حضرت العلة اتّنظم البرهان — كما قلنا — أي يحصل اليقين بالنتيجة ، وذلك بناء على البديهة الثانية ، وهي استحالة تخلف المعلول عن العلة •

فأتضحت من جميع ما ذكرنا كيف تحتاج الى البرهان وسر الحاجة اليه ، وأنه يرتكز اساسه على هاتين البديهتين اللتين هما الطريق الاساس الفكري لتحصيل كل برهان •

- ٦ -

البرهان اللمي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللمي ما كان الاوسط فيه علة لثبت الاقرير
للصغر ومعنى ذلك انه علة للنتيجة . وهذا على نحوين :

- ١ - ان يكون علة لوجود الاقرير في نفسه على الاطلاق ، ولاجل هذا يكون علة لثبوته للصغر ، باعتبار ان المحمول الذي هو الاقرير هنا ليس وجوده الا وجوده لموضوعه وهو الصغر ، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه ، كالمثال المتقدم ، وهو مثال عليه ارتفاع الحرارة لتمدد الحديدية . ويسمى هذا النحو (البرهان اللمي المطلق) .
- ٢ - ان لا يكون علة لوجود الاقرير على الاطلاق ، وانما يكون علة لوجوده في الصغر . ويسمى هذا النحو (البرهان اللمي غير المطلق) . وانما صح ان يكون علة لوجود الاقرير في الصغر وليس علة لنفس الاقرير باعتبار ان وجود الاقرير في الصغر شيء وذات الاقرير شيء آخر ، فتكون علة وجود الاقرير في الصغر غير علة نفس الاقرير . والمقتضي لكون البرهان ليس الا علة الاوسط لوجود الاقرير في الصغر ، سواء كان علة أيضاً لوجود الاقرير في نفسه ، كما في النحو الاول أي البرهان اللمي المطلق ، او كان معلولاً للاقرير في نفسه ، او كان معلولاً للصغر ، او ليس معلولاً لكل منهما .

مثال الاول - وهو ما كان معلولاً للاقرير - قولنا : « هذه الخشبة تتحرك اليها النار . وكل خشبة تتحرك اليها النار توجد فيها النار » فوجود النار أكبر ، وحركة النار أوسط ، والحركة علة لوجود النار في الخشبة ،

ولكنّها ليست علة لوجود النار مطلقاً ، بل الامر بالعكس فان حركة النار
معلولة لطبيعة النار ٠

ومثال الثاني — وهو ما كان معلولاً للصغر — قولنا : « المثلث زواياه
تساوي قائمتين ٠ وكل ما يساوي قائمتين نصف زوايا المربع » فالاوسيط
(مساواة القائمتين) معلول للصغر وهو (زوايا المثلث) : وهو في الوقت
نفسه علة لثبت الاكبر (نصف زوايا المربع) للصغر (زوايا المثلث) ٠
ومثال الثالث — وهو مالم يكن معلولاً لكل من الصغر والاكبر —
نحو : « هذا الحيوان غراب ٠ وكل غراب أسود » فالغراب وهو الاوسط
ليس معلولاً للصغر ولا للابiger ، مع انه علة لثبت وصف السواد لهذا
الحيوان ٠

— ٧ —

معنى العلة في البرهان العلمي

قلنا : ان البرهان العلمي ما كان فيه الاوسط علة لثبت الاكبر للصغر ،
وقد يسبق ذهن الطالب الى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية ، ولكن
في الواقع ان العلة تقال على اربعة أنواع والبرهان العلمي يقع بجميعها ، وهي :
١ — (العلة الفاعلية) أو الفاعل او السبب او مبدأ الحركة ٠ ما شئت
فعبّر ٠ وقد يعبر عنها بقولهم (ما منه الوجود) ، ويقصدون المفهوم والمفید
للوجود ^(١) او المسبب للوجود كالباني للدار والنجار للسرير والاب للولد

(١) قد يقصد بعضهم من تعبير (ما منه الوجود) خصوص المفهوم
للوجود أي الخالق المصور . والفاعل بهذا المعنى هو خصوص الباري تعالى .
واما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيض الوجود وخلقته وهو ما عدا
الله تعالى من الاسباب ، فيعبر عنه (ما به الوجود) .

ونحو ذلك ٠

ومثال أخذ الفاعل في البرهان : « نم صار الخشب يطفو على الماء ؟ فيقال : لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي » ٠ ومثاله أيضاً ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة ٠

٢ - (العلة المادية) أو المادة التي يحتاج إليها الشيء ليتكون ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة ٠ وقد يعبر عنها بقولهم (ما فيه الوجود) كالخشب والمسمار للسرير ، والجص والأجر والخشب ونحوها للدار ، والنطفة للمولود ٠ ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم : « لم يفسد الحيوان ؟ فيقال : لأنه مركب من الأضداد » ٠

٣ - (العلة الصورية) أو الصورة ٠ وقد يعبر عنها بقولهم : (ما به الوجود) ، أي الذي يحصل به الشيء بالفعل ، فإنه مالم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء ولم يتحقق ، كهيئه السرير والدار وصورة الجنين التي بها يكون إنساناً ٠ ومثال أخذ الصورة في البرهان قولهم : « لم كانت هذه الزاوية قائمة ؟ فيجيب : لأن ضلعيها متعمدان » ٠

٤ - (العلة الغائية) أو الغاية ٠ وقد يعبر عنها بقولهم : (ما له الوجود) ، أي التي لاجلها وجد الشيء وتكون ، كالجلوس للكرسي والسكنى للبيت ٠ ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم : « لم أنشأت البيت ؟ فيجيب : لكي اسكنه » و « لم ير تاض فلان ؟ فيجيب : لكي يصح » ٠ وهكذا ٠

- ٨ -

تفقيب وتوضيح في أخذ الفعل حدوداً وسطى

لاشك أنما يحصل البرهان على وجه يجب أن يعلم الذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العلة ، إذا كانت العلة على وجه إذا حصلت لا بد أن

يحصل المعلول عندها . ومعنى ذلك ان العلة لا بد أن تكون كاملة تامة السبيبة، والا^ن اذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به .

وعليه يمكن للمتأمل ان يعقب على كلامنا السابق ، فيقول : ان العلة التامة التي لا يختلف عنها المعلول هي الملتئمة من العلل الاربع في الكائنات المادية ، أما كل واحدة منها فليست بعلة تامة ، فكيف صح ان تفترضوا وقوع البرهان اللئي في كل واحدة منها ؟

وهذا كلام صحيح في نفسه ، ولكن انما صح فرض وقوع البرهان اللئي في واحدة من الاربع ففي موضع تكوين العلل الباقية مفروضة الوقع متحققة وان لم يصرح بها ، فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حداً أو سط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلل . لا لانه يكتفى بأحدى العلل الاربع مجردة في التعليل ، ولا لأن الواحدة منها هي مجموع العلل ، بل لأنها — حسب الفرض — لا ينفك وجودها عن وجود جميعها ، فتكون كل واحدة مشتملة على البوافي بالقوة وقائمة مقامها . ولنتكلم عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضاً للبوافي فنقول :

أما العلة الصورية فانه اذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لأن فعليّة الصورة فعليّة لذاتها ، فلا بد — مع فرض وجود المعلول — ان تكون العلل كلها حاصلة والا^ن لما وجد وصار فعلياً . وكذا (العلة الغائية) فانما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول ، لأن الغاية في وجودها الخارجي متاخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له ، وانما العلة له هي الغاية بوجودها الذهني العلمي .

وأما (العلة المادية) فإنه في كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل ، كما لو وضعت البذرة — مثلاً — في أرض طيبة في الوقت المناسب وقد سقيت بالماء فلابد أن يحصل النبات ، باعتبار أن الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن إلا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام ، لأنه إذا طلبت المادة — عند استعدادها — بلسان حالها أن يفيض باريء الكائنات عليها الوجود ، فإنه — تعالى — لا يخل في ساحته ، فلابد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها . وإذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول ، لأن معنى حصول الصورة — كما سبق — حصول المعلول بالفعل .

نعم بعض الأمور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل . وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة من علة محركة خارجة ، كاستعداد النخلة للنمر ، فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التقليح ، والتقليح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح . ومن هذا الباب الأمور الصناعية فإن مجرد استعداد الخشب لأن يصير كرسيا لا يصيره كرسيا بالفعل مالم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب . وعليه لا يقع البرهان اللمي في أمثل هذه المواد ، فلا تقع كل مادة حداً أو سط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسيا بقولنا : لأنه خشب .

وأما (العلة الفاعلية) ، فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الأشياء وجود المعلول ، بل لا يؤخذ حداً أو سط إلا إذا كان فاعلاً تماماً ، بمعنى أنه مشتمل على تمام جهات تأثيره ، كما إذا دل على استعداد المادة وجود جميع الشرائط ، فيما إذا كان المعلول من الأمور الطبيعية المادية . وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد ، فالفاعل

بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلا تماما ، كما لا يكون القابل بدون الفاعل
قابلًا بالفعل .

ومن هذا الكلام يعلم ويتبين أنه ليس على المطلوب الواحد - في
الحقيقة - الا برهان تي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو بالقوة ،
وان تعدد البراهين - بحسب الظاهر - بتعدد العلل حسب اختلافها ،
فإن سؤال بلم إنما يتطلب به معرفة العلة التامة ، فإذا أجبت بالعلة الناقصة
فإنه لainقطع السؤال بلم ، وما دام هنا شرط او جزء من العلة لم يذكر
فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة . وحينئذ
يسقط السؤال بلم وينقطع .

- ٩ -

شروط مقدمات البرهان

- ذكروا المقدمات البرهان شروطا ارتقت في أكثر عباراتهم إلى سبعة ، وهي:
- ١ - أن تكون المقدمات كلها يقينية (وقد سبق أن ذلك هو المقوم
لكون القياس برهانا وتقدم أيضا معنى اليقين هنا) . فلو كانت أحدي مقدمتيه
غير يقينية لم يكن برهانا ، وكاناما جدلية أو خطابيا أو شعريا أو مغالطيا
على حسب تلك المقدمة . ودائما يتبع القياس في تسميته أحسن مقدماته .
 - ٢ - أن تكون المقدمات أقدم وأسبق بانطباع من التتائج لأنها لابد أن
تكون عللا لها بحسب الخارج . وهذا الشرط مختص ببرهان (لم) .
 - ٣ - أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من التتائج حتى يصح
التوصل بها إلى التتائج . فان الأقدم في نفس الامر وهو الأقدم بالطبع شيء
والاقدم بالنسبة اليها وبحسب عقولنا شيء آخر ، فإنه قد يكون ما هو
الأقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة إلى عقولنا بان يكون العلم

بالمعلول أسبق واقدم من العلم بها ، فانه لا يجب في كل ما هو اقدم بحسب الطبع ان يكون أقدم عند العقل في المعرفة ٠

٤ - أن تكون اعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها ، لأن المعرف يجب أن يكون اعرف من المعرف ٠ ومعنى أنها اعرف ان تكون أكثر وضوحاً ويقيناً لتكون سبباً لوضوح النتائج ، بداعه ان الوضوح واليقين يجب ان يكونا اولاً وبالذات لل前提是 ، وثانياً وبالعرض للنتائج ٠

٥ - ان تكون مناسبة للنتائج ، ومعنى مناسبتها ان تكون محملة ذاتية أولية لموضوعاتها ، على ما سيأتي من معنى الذاتي والآولي هنا ، لأن الغريب لا يفيد اليقين بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما ٠ وبعبارة أخرى كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفاص ٧٢ - « فان الغريبة لا تكون عللاً ، ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان تكون غريبة لم تكن مباديء البرهان عللاً ، فلا تكون مباديء البرهان عللاً للنتيجة » ٠

٦ - أن تكون ضرورية اما بحسب الضرورة الذاتية او بحسب الوصف ٠ وليس المراد من (الضروري) هنا المعنى المقصود منه في القياس ، فانه اذا قيل هناك : (كل ح ب بالضرورة) يعنيون به أن كل ما يوصف بأنه (ح) كيما اتفق وصفه به فهو موصوف بأنه (ب) بالضرورة وان لم يكن موصوفاً بأنه (ح) بالضرورة ٠ وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي ان كل ما يوصف بأنه (ح) بالضرورة فإنه موصوف بأنه (ب) ٠

٧ - أن تكون كليلة ٠ وهنا أيضاً ليس المراد من (الكلية) المعنى المراد في القياس ٠ بل المراد أن يكون محملها مقولاً على جميع اشخاص الموضوع في جميع الاذمنة قوله أولياً وان كان الموضوع جزئياً أو مهماً ، فالكلية هنا يصح ان تقابلها الشخصية ٠ والمقصود من معنى الكلية في القياس ان يكون

المحمول مقولاً على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان • ولم يكن العمل أوليا فتقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملة •

وهذا الشرطان الآخرين يختصان بالنتائج الضرورية الكلية ، فلو جوزنا أن تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كافية ، فيما كان بأس في أن تكون أحدى المقدمات ممكناً أو غير كافية بذلك المعنى من الكلية ، لأنه ليس يجب في جميع مطالب العلوم أن تكون ضرورية أو كافية ، الا أن يراد من الضرورية ضرورة الحكم وهو الاعتقاد الثاني وإن كانت جهة القضية هي الامكان ، فإن اليقين — كما تقدم يجب أن يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله • ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الأول •

- ١٠ -

معنى الناتي في كتاب البرهان

تقدم أنه يستلزم في مقدمات البرهان أن تكون المحمولات ذاتية للموضوعات • وللذاتي في عرف المنطقين عدة معانٍ أحدها الذاتي في كتاب البرهان • ولا بأس ببيانها جميعاً ليتبين المقصود هنا ، فنقول :

١ - الذاتي في باب الكليات ، ويقابلها (العرض) • وقد تقدم في الجزء

الاول ص ٩٠ •

٢ - الذاتي في باب الحمل والعروض ، ويقابلها (الغريب) ، إذ يقولون : « ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية » • وهو له درجات وفي الدرجة الاولى ما كان موضوعه مأخوذاً في حده ، كالافت في حد الفطوسة حينما يقال (الافت افطس) فهذا المحمول ذاتي لموضوعه ، لأنه اذا أريد تعريف الافطس أخذ الافت في تعريفه • ثم قد يكون موضوع المعرض له

مأخوذًا في حده ، كحمل المرفوع على الفاعل فان الفاعل لا يؤخذ في تعريف المرفوع ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل . وقد يكون جنس المعروض له مأخوذًا في حده ، كحمل المبني على الفعل الماضي مثلاً فان الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده . وقد يكون معروض الجنس مأخوذًا في حده كحمل الموصوب على المفعول المطلق مثلاً فان المفعول المطلق لا يؤخذ في حد الموصوب ولا جنسه ، وهو المفعول يؤخذ في حده بل معروض المفعوليّة وهو الكلمة تؤخذ في حده . ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال : (المحمول الذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو أحد مقوماته واقعاً في حده) لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لأنه يدخل في حده وكذا معروض جنسه كذلك .

٣ - (الذاتي) في باب الحمل أيضًا ، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافيًا لاتزاع المحمول بدون حاجة إلى ضم شيء إليه وهو الذي يقال له : (المتزع عن مقام الذات) ويقابلها ما يسمى المحمول بالضميمة ، مثل حمل الموجود على الوجود وحمل الأبيض على البياض ، لا مثل حمل الموجود على الماهية وحمل الأبيض على الجسم فان هذا هو المحمول بالضميمة فان الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعراض الوجود عليها ، والجسم أبيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض اليه وعرضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فإنه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود ، وكذا حمل الأبيض على البياض فإنه أبيض بذاته بدون ضم بياض آخر اليه فهو ذاتي له .

٤ - (الذاتي) في باب الحمل أيضًا ، ولكنه في هذا القسم وصف نفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الآخرين ، فيقال الحمل الذاتي ويقال له الأولي أيضًا . ويقابلها الحمل الشائع الصناعي وقد تقدم ذلك في

الجزء الاول ص ٧٣٠

٥ - (الذاتي) في باب العلل ، ويقابلها (الاتفاقى) ، مثل ان يقال : اشتعلت النار فاحتراق الحطب وايرقت السماء فقصص الرعد ، فانه لم يكن ذلك اتفاقيا بل اشتعال النار يتبعه احرارا الحطب اذا مسها والبرق يتبعه الرعد لذاته ، لا مثل ما يقال : فتح الباب فابرقت السماء ، او نظر لي فلان فاحتراق حطبي او حسدني فلان فأصابني مرض فان هذه وأمثالها تسمى امور اتفاقية اذا عرفت هذه المعانى للذاتي فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في كتاب البرهان ما يعم المعنى الاول والثانى ويجمعهما في البيان ان يقال : « الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ في حد الموضوع أو الموضع أو احد مقوماته يؤخذ في حده » .

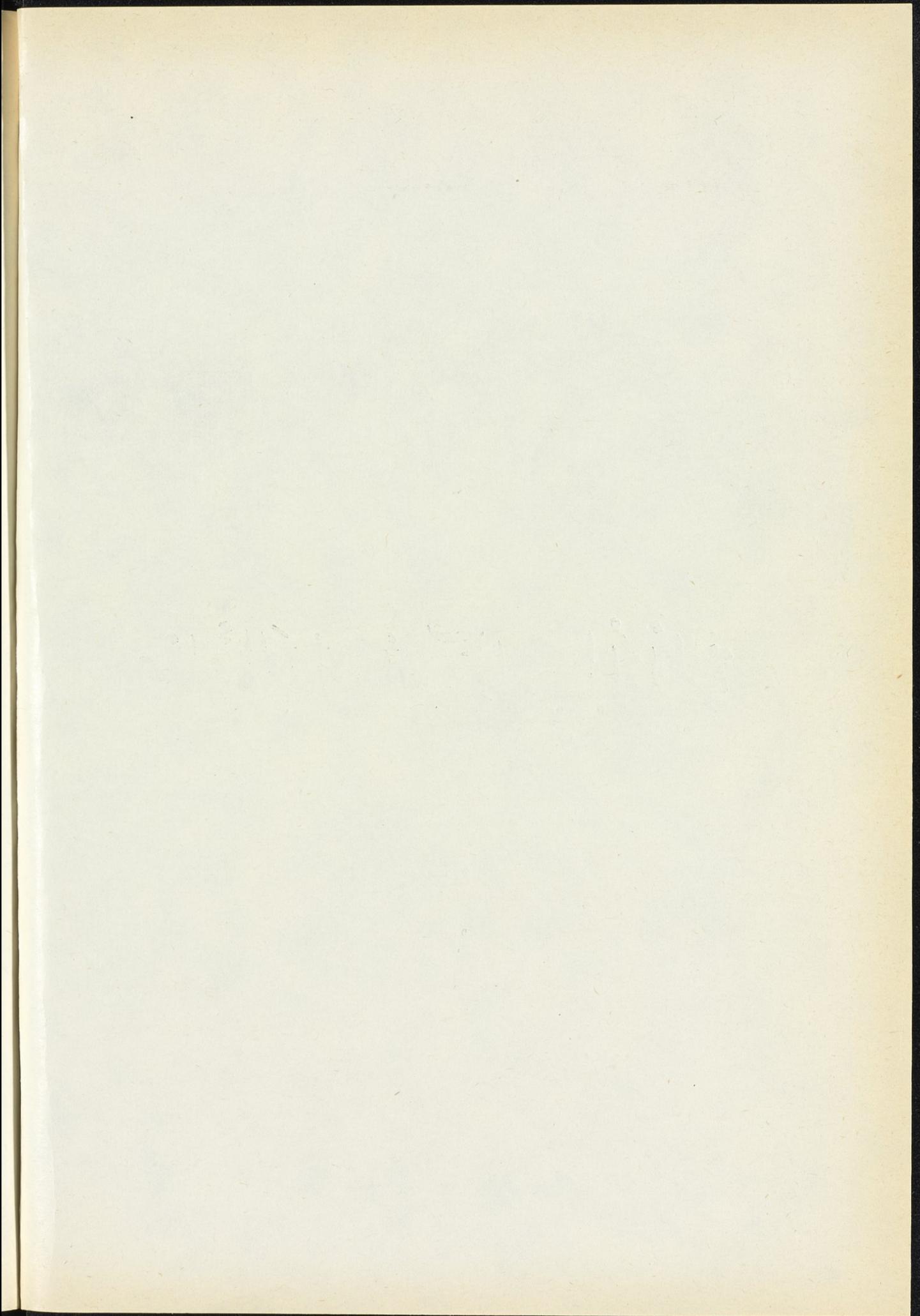
١١ -

معنى الاولى

والمراد من الاوّلى هنا هو المحمول لا بتوسط غيره اي لا يحتاج الى واسطة في العروض في حمله على موضوعه ، كما تقول : جسم ابيض وسطح ابيض فان حمل ابيض على السطح حمل اوّلى اما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العروض ، لأن حمل الابيض على السطح اوّلا وبالذات وعلى الجسم ثانيا وبالعرض .

والتدقيق في معنى الذاتي وال الاولى له موضع آخر لايسعه هذا المختصر . ولكن مما يجب ان يعلم هنا ان بعض كتب أصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب ، بمعنى الاولى المذكور هنا . فوقعت من أجل ذلك اشتباكات كثيرة نستطيع التخلص منها اذا فرقنا بين الذاتي وال اوّلى ولا نخالط احدهما بالآخر .

صَنَاعَةُ الْجَدَلِ أَوْ آدَابُ الْمُنَاظِرَةِ



ونضعها في ثلاثة مباحث : الاول في القواعد والاصول ، الثاني في
الموضع ، الثالث في الوصايا •

المبحث الاول - القواعد والاصول

- ١ -

مصطلحات هذه الصناعة

لهذه الصناعة — ككل صناعة — مصطلحات خاصة بها والآن نذكر بعضها في المقدمة للحاجة فعلا ، ونرجىء الباقي إلى موضعه •
١ — كلمة (الجدل) ، إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام ، مقارناً غالباً لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والانصاف • ولذا نهت الشريعة الإسلامية عن المجادلة ، لاسيما في الحج واعتكاف • وقد نقل مناطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددها والتي تسمى باليونانية (طويقا) •

وهذه لفظة (الجدل) أنساب الالفاظ العربية الى معنى هذه الصناعة على ما سيأتي توضيح المقصود بها ، حتى من مثل لفظ المناظرة ، والمحاورة والباحثة ، وان كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في الجملة ، كما استعملت كلمة (المناظرة) في هذه الصناعة أيضا ، فقيل (آداب المناظرة)

وألفت بعض المتون بهذا الاسم ٠

وقد يطلقون لفظ (الجدل) أيضاً على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكرة استعمالها ، فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمات الملزم للغير والجاري على قواعد الصناعة ٠ وقد يقال له أيضاً : القياس الجدلية أو الحجة الجدلية أو القول الجدلية ٠ أما مستعمل الصناعة فيقال له : (مجادل) و (جدلية) ٠

٢ - كلمة (الوضع) ٠ ويراد بها هنا (الرأي المعتقد به أو الملتزم به) ، كالمذاهب والملل والنحل والأديان والأراء السياسية والاجتماعية والعلمية ، وما إلى ذلك ٠ والانسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لأنه عقیدته ، قد يعتقده لغرض آخر فيتعصب له ويلتزمه وإن لم يكن عقيدة له ، فالرأي على قسمين : رأي معتقد به ورأي ملتزم به ، وكل منهما يتعلق به غرض الجدلية لاثباته أو نقضه ، فآراد أهل هذه الصناعة أن يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة ، فاستعملوا كلمة (الوضع) اختصاراً ، ويريدون به مطلق الرأي الملتزم سواء أكان معتقداً به أم لا ٠

كما قد يسمون أيضاً نتيجة القياس في الجدل (وضع) وهي التي تسمى في البرهان (مطلوباً) ٠ وعلى هذا يكون معنى الوضع قريباً من معنى الدعوى التي يراد إثباتها أو ابطالها ٠

- ٢ -

وجه الحاجة إلى الجدل

إن الانسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته ، في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها ، فتتألف بالقياس إلى كل وضع طائفتان : طائفة تناصره وتحافظ عليه ، وأخرى تريد

تقضي و هدمه وينجر ذلك الى المعاشرة والجدال في الكلام ، فيلتمس كل فريق الدليل والحجة لتأييد وجهة نظره وافحاص خصمه أمام الجمهور .
والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب ، ولكن هناك من الاسباب ما يدعو الى عدم الاخذ به في جملة من الواقع ، والتجوء الى سبيل آخر ، وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده . وهنا تبشق الحاجة الى الجدل ، فانه الطريقة المفيدة بعد البرهان . اما الاسباب الداعية الى عدم الاخذ بالبرهان فهي امور .

- ١ - إن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن ان يستعمله كل من الفريقين المتنازعين لأن الحق واحد على كل حال ، فإذا كان الحق مع أحد الفريقين فان الفريق الآخر يتتجىء الى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه .
- ٢ - إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدمات البرهانية اذا لم تكن من المشهورات الذايغات بينهم ، وغرض المجادل على الاكثر افحاص خصمه أمام الجمهور فيلتتجىء هنا الى استعمال المقدمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه ويمكنه استعمال البرهان .
- ٣ - إنه ليس كل أحد يقوى على اقامة البرهان أو ادراكه فيلتتجىء المنازع الى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصمه عن ادراكه .

- ٤ - إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول الى الدرجة التي يتمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج الى ما يمرّن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان ، كما قد يحتاج الى تحصيل القناعة والاطمئنان الى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها . وليس له سبيل الى ذلك الا سبيل الجدل .
وبمعرفة هذه الاسباب تظهر لنا قوة الحاجة الى الجدل ونستطيع أن

نحكم بأنه يجب لكل من تهمه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والأراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها • والمتكفل بذلك هذا الفن الذي عنى به متقدمو الفلاسفة من اليونانيين وأهممله المتأخرون في الدورة الإسلامية اهتماماً لا يُمْبَر له عدافتة قليلة من أعظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجة نصير الدين الطوسي إمام المحققين •

— ٣ —

المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال ، وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان ، فلابد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول :

١ - إن البرهان لا يعتمد إلا على المقدمات التي هي حق من جهة ما هو حق ، لتنتتج الحق ، أما (الجدل) فانما يعتمد على المقدمات المسلمة من جهة ما هي مسلمة ، ولا يتشرط فيها أن تكون حقاً ، وإن كانت حقاً واقعاً ، إذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق - كما قلنا - بل انما يطلب افحام الخصم والزامه بالمقدمات المسلمة سواء أكانت مسلمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات ، أم مسلمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم ، أم مسلمة عند شخص الخصم خاصة •

٢ - إن الجدل لا يقوم الا بشخصين متخاصمين ، اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم الغير وإيصاله الى الحقائق فيقوم بين شخصين كالجدل ، وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلمها لتصل الى الحق •

٣ - إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين • اما الجدل فانه يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه الزام الخصم وافحامه لا الحق بما هو حق ،

وما دام انه يعتمد على المشهورات والمستيمات التي قد يكون بعضها في جانب الاثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي . بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيرا من الأدلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد ، بينما ان البرهان لا يكون الا واحدا لا يتعدد في المسألة الواحدة ، وان تعدد ظاهرا يتعدد العلل الأربع على ما تقدم في بحث البرهان .

٤ - إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتعميل ، فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة ، غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء .

- ٤ -

تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلي :

(انه صناعة علمية يقتدر بها - حسب الامكان - على اقامة الحجة من المقدمات المسلمة على أي مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق ، على وجه لا تتوجه عليه مناقضة) .

وإنما قيد التعريف بعبارة (حسب الامكان) فلاجل التنبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة ، كعجز الطبيب مثلا عن مداواة بعض الامراض فإنه لاينفي كونه طبيبا .

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي :

(الجدل صناعة تمكن الانسان من اقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من ردتها حسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع) .

— ٥ —

فوائد الجدل

مما تقدم تظهر لنا الفائدة الأصلية من صناعة الجدل ومنفعتها المقصودة بالذات ، وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتأييدها ومن الزام المبطلين والغلبة على المشعوذين ، وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك . ولهذه الصناعة فوائد أخرى تقصد منها بالعرض ، نذكر بعضها :

١ — رياضة الذهان وتقويتها في تحصيل المقدمات واكتسابها ، اذ يمكن ذو الصناعة من ايراد المقدمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطالب العلمية وغيرها .

٢ — تحصيل الحق واليقين في المسئلة التي تعرض على الانسان ، فانه بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يمكن من تأليف المقدمات لكل من طرف الایجاب والسلب في المسئلة . وحينئذ بعد الفحص عن حال كل منهما والتأمل فيما قد يلوح الحق له ، فيميز أنه في أي طرف منهما ، ويزيف الطرف الآخر الباطل .

٣ — التسهيل على المتعلم المبتدئ لمعرفة المصادرات في العلم الطالب له ، بسبب المقدمات الجدلية ، اذ انه بادىء بدء قد ينكرها ويستوحش منها ، لاذه لم يقو بعد على الوصول الى البرهان عليها . والمقدمات الجدلية تقيده التصديق بها وتسهل عليه الاعتقاد بها فيطمئن اليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهينها .

٤ — وتنفع هذه الصناعة أيضا طالب الغلبة على خصومه ، اذ يقوى على المحاوره والمخاومة والمراؤفة وان كان الحق في جانب خصميه ، فيستظاهر

على خصمه الضعيف عن مجادلته ومجاراته ، لاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء السياسية والاجتماعية .

٥ - وتنفع أيضا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات .

٦ - وتنفع أيضا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاماة والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم ، فانهم أشد ما تكون حاجتهم الى معرفة هذه الصناعة ، بل انها جزء من مهنتهم في الحقيقة .

- ٦ -

السؤال والجواب

تقديم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متنازعين فالجدلي شخصان : (احدهما) محافظ على وضع ومتلزم له وغاية سعيه ألا يلزم الغير ولا يفحمه و (ثانيهما) ناقض له وغاية سعيه ان يلزم المحافظ ويفحمه . و (الاول) يسمى (المجيب) . واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه ، اما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسلیم طائفة معينة . و (الثاني) يسمى (السائل) واعتماده في نقض وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدمات وان لم تكن مشهورة .

ولتوسيح سر التسمية بالسائل والمجيب نقول : ان الجدل انما يتم بأمرین سؤال وجواب ، وذلك لأن المقصود الاصلي من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الأربع :

١ - ان يوجه من يريد نقض وضع ما أسئلة الى خصمه المحافظ على ذلك الوضع بطريق الاستفهام ، بان يقول : (هل هذا ذاك ؟) أو (أليس اذا كان كذا فكذا ؟) ويتدرج بالأسئلة من البعيد عن المقصود ، الى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به الى مقصوده من تسلیم الخصم ، من دون

أن يشعره بأنه يريد مهاجمته ونقض وضعه ، أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من أية ناحية يريد مهاجمته منها ، حتى لا يراوغ ويحتال في الجواب ٠

* * *

٢ - ان يستل السائل من خصميه من حيث يدرى ولا يدرى الاعتراف والتسليم بالمقاديم التي تستلزم نقض وضعه المحافظة عليه ٠

٣ - ان يؤلف السائل قياسا جديلا مما اعترف وسلم به خصميه (المجيب) بعد فرض اعترافه وتسويمه ، ليكون هذا القياس فاقضا لوضع المجيب ٠

٤ - أن يدافع المحافظ (المجيب) ويخلص عن المهاجمة - ان استطاع - بتأليف قياس من المشهورات التي لا بد ان يخضع لها السائل والجمهور . وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي التي تظهر بها المهارة والصدق في توجيه الاسئلة والخلص من الاعتراف او الالزام . ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجيب ، لا مجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق . والمقصود من صناعة الجدل اتقان تأدية هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والاصول الموضوعة فيها ٠

ونحن يمكننا ان توسع في دائرة هذه الصناعة ، فتتعدى هذه الطريقة المتقدمة الى غيرها ، بأن نكتفي بتأليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع ، لغرض افحام الخصوم ، على أي نحو يتمق هذا التأليف وان لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمر على تلك المراحل الأربع بترتيبها . ولعل تعريف الجدل المتقدم لا يأتى بهذه التوسعة ٠

بل يمكن ان تتعدي الى ابعد من ذلك حينئذ ، فلا نخص الصناعة بالمشافهة ، بل تتعدي بها الى التحرير والمكاتبة . وفي هذه العصور لاسيما الاخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف اكثر ما تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة ، وتبتني على المسلمين والمشهورات ، على غير الطريقة البرهانية ، من دون ان تتألف صورة سؤال وجواب . ومع ذلك نسميتها قياسات جدلية، او ينبغي أن نسميتها كذلك ، وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا ضير في دخولها في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها .

- ٧ -

مبادئ الجدل

اشرنا فيما سبق الى ان مباديء الجدل الاولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات ، وان المشهورات مباديء مشتركة بالنسبة الى السائل والمجيب ، وال المسلمات مختصة بالسائل .

كما أشرنا الى ان المشهورات يجوز أن تكون حقا واقعا وللجدل ان يستعملها في قياسه . أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدل لانه في استعمال أية قضية لا يدعى انها في نفس الامر حق . وانما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعرف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولا لدى كل أحد .

ثم انا أشرنا في بحث (المشهورات) ان للشهرة اسبابا توجبها ، وذكرنا اقسام المشهورات حسب اختلاف اسباب الشهرة ، فراجع . والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية ، بل هي أمر عارض ، وكل عارض لابد له من سبب . وليس هي كحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لاتعلل بعلة .

وسبب الشهرة لابد ان يكون امرا تألفه الادهان وتدركه العقول بسهولة ، ولو لا ذلك لما كان الحكم مقبولا عند الجمهور وشایعا بينهم . وعلى هذا يتوجه علينا سؤال وهو : اذا كانت الشهرة لاستغنى عن السبب ، فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الاولية اي ليست مكتسبة ؟ والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحيه لدى الجمهور تكون ادهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتقت الى سر انتقالها الى الحكم المشهور ، فيبدو لها اأن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت اليها ، وانما يعتبر كون الحكم مكتسبا اذا صدر الانتقال اليه بملاحظة سببه . وهذا من قبيل القياس الخفي في المجريات والفتريات التي قياساتها معها ، على ما اوضحناه في موضعه ، فانما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدوها من المبادئ غير المكتسبة ، نظرا الى اأن حصول العلم فيها عن سبب خفى غير ملحوظ للعائم ومغفول عنه لوضوحيه لديه .

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهورا هو من مبادئ الجدل ، فان الشهرة تختلف بحسب اختلاف الاسباب في كيفية تأثيرها في الشهرة . وبهذا الاعتبار تنقسم المشهورات الى ثلاثة أقسام :

١ - المشهورات الحقيقة ، وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها .

٢ - المشهورات الظاهرة ، وهي المشهورات في بادئ الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل مثل قولهم : (انصر أخاك ظالما أو مظلوما) ، فإنه يقابل المشهور الحقيقى وهو : (لاتنصر الظالم وان كان أخاك) .

٣ - الشبيهة بالمشهورات ، وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله ، فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون

حال ، مثل استحسان الناس في العصر المتقدم لاطلاق الشوارب تقليداً لبعض الملوك والامراء ، فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان .
ولا يصلح للجدل الا القسم الاول دون الاخرين ، أما الظاهرة فانما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي ، وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما سيأتي في صناعة المغالطة .

٨

مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس يجب في كل ما هو مقدمة أن يكون من المبادئ ، بل المقدمة اما أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي الى المبادئ . وعليه فمقدمات القياس الجدلية يجوز أن تكون في نفسها مشهورة . ويجوز أن تكون غير مشهورة ، ترجع الى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها تكون بدائية وتكون نظرية تستوي الى البدائية .

والرجوع الى المشهورة على نحوين :

أ — أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقاييس الى المشهورة . وتسمى (المشهورة بالقرائن) . والمقارنة بين القضيتين اما لتشابههما في الحدود أو لتقابلهما فيها . وكل من التشابه وال مقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة احداهما الى تصور شهرة الثانية ، وان لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجباً ، وانما تكون شهرة احداهما مقرونة بشهرة الأخرى .

مثال التشابه : قولهم : اذا كان اطعام الضيف حسنة فقضاء حوائجه حسنة أيضاً ، فان حسن اطعام الضيف مشهور وللتشابه بين الاطعام وقضاء الحاجة تستوجب المقارنة بينهما انتقال الذهن الى حسن قضاء حوائج الضيف .

ومثال التقابل : قولهم : اذا كان الاحسان الى الاصدقاء حسناً كانت
الاساءة الى الاعداء حسنة ، فان التقابل بين الاحسان والاساءة وبين الاصدقاء
والاعداء يستوجب انتقال الذهن من احدى القضيتين الى الاخرى بالمقارنة
والمقاييسة .

ب - ان تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات
متتج لها بان تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذة من مقدمات مشهورة .
نظير المقدمة النظرية في البرهان اذا كانت مكتسبة من مقدمات بدائية .

- ٩ -

مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله او أورد مقابلها
فانها تسمى (مسئلة الجدل) وبعد أن يسلم بها الجيب و يجعلها السائل جزءاً
من قياسه هي نفسها تسمى (مقدمة الجدل) .

اذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في نقض الوضع الذي يراد نقضه
تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل ، ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتجنّبها
ذكر بعضها :

(منها) أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله ، فان
السؤال عنها معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع الجيب
على انكارها ومخالفة المشهور . فلو التجأ السائل لايراد المشهورات فليذكرها
على سبيل التمهيد للقواعد التي يريد أن يستفيد منها لنقض وضع الجيب .
باعتبار أن تلك المشهورات مفروغ عنها لامفر من الاعتراف بها .

و (منها) أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الاشياء ولا عن نفيتها
(عليتها) لأن مثل هذا السؤال انما يرتبط بالتعلم والاستفادة لا بالجدل

والغالبة ، بل السؤال عن الماهية لو احتاج اليه فينبغي أن يوضع على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ ، أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية ، بأن يسأل هكذا • (هل تقول ان الانسان هو الحيوان الناطق أو لا ؟) أو يسأل هكذا : (لو لم يكن حد الانسان هو الحيوان الناطق فما حدته اذن ؟) •

وكذلك السؤال في اللمية لابد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لا عن أصل العلية •

- ١٠ -

مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والادبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به • ويستثنى من ذلك قضايا لاتطلب بالجدل :

منها (الشهورات الحقيقة المطلقة) لأنها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد انكارها والتشكيك بها حتى يحتاج اثباتها الى حجة • وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات فانها لاتطلب بالبرهان • ويجتمعها انها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجة •

ومن ينكر الشهورات لاتتفع معه حجة جدلية لأن معنى اقامتها ارجاعه الى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضا • ومثل هذا المنكر للشهورات لأرد له الا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه : فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين فحقه العقاب والتعذيب • ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه • ومنكر مثل ان النار حارة يكوى بها ليحس بحرارتها •

نعم قد يطلب المشهور بالقياس الجدلية في مقابل المشاغب كما تطلب القضية الاولية بالبرهان في مقابل المغالظ .

أما المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحججة الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترض بشهرتها ، لينبهه على شهرتها بما هو أعرف وأشهر .

ومنها (القضايا الرياضية ونحوها) لأنها مبنية على الحس والتجربة ، فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك .

- ١١ -

أدوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة (بأن يتمكن المجادل من الاتفاق بالمشهورات وال المسلمات في وقت الحاجة عند الاحتياج على خصميه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوبية) ليس بالأمر البهين كما قد يبدو لأول وهلة . بل يحتاج إلى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة . ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكه اذا استطاع الانسان أن يحوز عليها فان لها الاثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدل من بلوغ غرضه .

ونحن واصفون هنا هذه الادوات . وليعلم الطالب انه ليس معنى معرفة وصف هذه الادوات انه يكون حاصلًا عليها فعلا ، بل لا بد من السعي لتحصيلها بنفسه عملا واستحضارها عنده ، فان من يعرف معنى المشار لا يكون حاصلًا لديه ولا يكون ناشرا للخشب ، بل الذي ينشره من تمكن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب . نعم معرفة اوصاف الآلة

طريق لتحصيلها والاتساع بها .

والادوات الاربع المطلوبة هي كما يلي :

(الاداة الاولى) — أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها ، ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة ، وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب ، وأن يميز بين المشهورات الحقيقة وغيرها ، وأن يعرف كيف يستبط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرائن وينقل حكم الشهارة من قضية الى أخرى . فإذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فاذ احتاج الى استعمال مشهور : كان حاضرا لديه متمنكا به من الاحتجاج على خصمه .

وهذه الاداة لازمة للجدلي ، لأنه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه أن يتأنى ويطلب التذكر أو المراجعة فانه يفوت غرضه ويعد فاشلا لأن غايته آنية ، وهي الغلبة على خصمه أمام الجمهور ، فيفوت غرضه بفوائد الاوان ، على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان ، فإن تأنيه وطلبه للتذكر والتأمل لا ينفعه ولا ينافي غرضه من تحصيل الحقيقة ولو بعد حين .

ومما ينبغي أن يعلم أن هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تتبعض ، بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص بها : فالمجادل في الامور الدينية مثلا يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة ، ومن يجادل في السياسة انما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط . وهكذا فيسائر المذاهب والأراء . وعليه فلا يجب في الجدلى المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والآراء .

(الاداة الثانية) — القدرة والقوه على التمييز بين معاني الانفاظ المشتركة والمنقوله والمشككه والمتواطئه والمتباهه والمترادفة وما اليها من احوال الانفاظ ، والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطرا من غموض واشتباه فيها ، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حججه ، بل يتبع وجه الاشتراك أو التشكيك أو غير ذلك من الاحوال . وهناك أصول وقواعد قد يرجع اليها لمعرفة المشترك اللغظي وتمييزه عن المشترك المعنوي ولمعرفة باقي احوال اللفظ : لايسعها هذا الكتاب المختصر . ولأجل أن يتبعه الطالب لهذه الابحاث نذكر مثلاً لذلك ، فنقول :

لو اشتبه لفظ في كونه مشتركاً لفظياً أو معنوياً فانه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع الى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات ، مثل الكلمة (قوة) فانها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوة المشي والقيام مثلاً ، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الآخرين ناطق بالقوة والبذرة شجرة بالقوة . فلو شككنا في أنها موضوعة لمعنى أعم او لكل من المعنين على حدة ، فانه يمكن أن نقيس اللفظ الى ما يقابلها فنرى في المثال أن اللفظ بحسب كل معنى يقابل له لفظ آخر وليس له مقابل واحد ، فمقابل القوة بالمعنى الاول الضعف ومقابلها بالمعنى الثاني الفعلية . ولتعدد التقابل نستظهر أن لها معنين لا معنى واحداً والا لكان لها مقابل واحد .

وكذلك يمكن ان نستظهر ان للفظة معنين على نحو الاشتراك اللغظي ، اذا تعدد جمعها بتعدد معناها ، مثل لفظة (أمر) فانها بمعنى شيء تجمع على (أمور) وبمعنى طلب الفعل تجمع على (أوامر) . فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد .

ثم ان كثيراً ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ ، فينحو

كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منهما ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما . ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع ان يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين . ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله ، فيتمكن ان يريد من يحيى الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيى لها هي الرؤية بمعنى الادراك بالبصر . فتفصيل معنى الرؤية وبيان أن لها معنيين قد يزيل الخلاف والمغالطة . وهكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الابحاث . وهذا من فوائد هذه الاداة .

(الاداة الثالثة) — القدرة والقوة على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالحصول أو بغيرها . وتحصل هذه القوة (الملكة) بالسعى في طلب الفروق بين الاشياء المتشابهة تشابها قريبا لاسيما في تحصيل وجود اختلاف احكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباهنة بين الاشياء المتشابهة بالجنس .

وتظهر فائدة هذه الاداة في تحصيل الفضول والخواص للأشياء ، فيستعين بذلك على الحدود والرسوم . وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعى خصميه مثلا ان شيئا لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر ، او أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما ، فإنه أي المجادل اذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف احكامهما ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلا : ان قياسك الذي ادعيته قياس مع الفارق .

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح العقليين اذ استدل على ذلك بأنه لو كان عقليا لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر . فاعتتقد المستدل

ان حكمي العقل في المستعين من نوع واحد واستعمل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح . وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقلين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياساً مع الفارق . وهذا المثال أحد موارد الاتفاف بهذه الاداة .

(الاداة الرابعة) — القدرة على بيان التشابه بين الاشياء المختلفة عكس الاداة الثالثة ، سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات . وتحصل هذه القدرة (المملكة) بطلب وجوه التشابه بين الامور المتبااعدة جداً أو التجانسة، وبتحصيل ما به الاشتراك بين الاشياء وان كان امراً عديماً .
ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة . والحدود في النسبة اما ان تكون متصلة أو منفصلة : أما المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوباً أو منسوباً اليه في الطرفين ، أو انه في أحد الطرفين منسوباً وفي الثاني منسوباً اليه ، فهذه ثلاثة أقسام : (مثال الاول) ما لو قيل : نسبة الامكان الى الوجود كنسبة الى العدم . و (مثال الثاني) ما لو قيل : نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها . و (مثال الثالث) ما لو قيل : نسبة النقطة الى الخط كنسبة الخط الى السطح .

أما المنفصلة ففيما اذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلاً كما لو قيل : نسبة الاربعة الى الشمانية كنسبة الثلاثة الى الستة .

وفائدته هذه الاداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الاداة السابقة . فان هذه الاداة تفع لتحصيل الجنس وشبيه الجنس ، والاداة السابقة تتفع في تحصيل الفصول والخواص كما تقدم .

وتتفع هذه الاداة في الحال بعض القضايا بعض آخر في الشهادة أو في حكم آخر ، بيان ما به الاشتراك في موضوعيهما ، بعد أن يعلل الحكم بالامر

المشترك كما في التمثيل

وتتفع هذه الاداة أيضا الجدلی فيما لو ادعى خصمہ الفرق في الحكم
بین شيئین ، فیمکنه أن یطالب بایراد الفرق ، فاذا عجز عن ییانه لابد أن
یسلم بالحكم العام ویدعن . وان کان بحسب التحقيق العلمي لا یكون
العجز عن ایراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضیا لالحق شیء بشیبه
في الحكم .

المبحث الثاني - الموضع

— ١ —

معنى الموضع

للتعبير (بالموضع) أهمية خاصة في هذه الصناعة ، في ينبغي ان تتقن
جيداً معنى هذه اللفظة قبل البحث عن احكامه ، فنقول :
الموضع — باصطلاح هذه الصناعة — هو الاصل او القاعدة الكلية
التي تتفرع منها قضايا مشهورة .

وبعبارة ثانية أكثر وضوحاً ، الموضع : كل حكم كلي تشعب منه
وتتفرع عليه احكام كليلة كثيرة كل واحد منها بتشابه الجزئي بالإضافة الى
ذلك الكلى الاصل لها ، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الاحكام المتشعبه
مشهور في نفسه يصح ان يقع مقدمة في القياس الجدلی بسبب شهرته .
ولا يشترط في الاصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهوراً ، فقد
يكون وقد لا يكون . وحينما يكون في نفسه مشهوراً صح ان يقع — كالحكم
المنشعب منه — مقدمة في القياس الجدلی ، فيكون موضعاً باعتبار مقدمة
باعتبار آخر .

مثال الموضع قولهم : « اذا كان أحد الضدين موجوداً في موضوع
كان ضده الآخر موجوداً في ضد ذلك الموضوع » . فهذه القاعدة تسمى
موضعاً ، لانه تشعب منها عدة احكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم :
« اذا كان الاحسان للاصدقاء حسناً فالامساقة الى الاعداء حسنة أيضاً » ،
وقولهم : « اذا كانت معاشرة الجهل مذمومة فمقاطعة العلماء مذمومة » ،

وقولهم : « اذا جاء الحق زهق الباطل » وقولهم : « اذا كثرت الاغنياء قلت القراء » ٠٠٠ وهكذا . فهذه الاحكام وأمثالها احكام جزئية بالقياس الى الحكم الاول العام ، وفي نفسها احكام كلية مشهورة ٠

(مثال ثان للموضع) : قوله : « اذا كان شيء موجودا في وقت أو موضع أو حال أو موضوع فانه موجود مطلقا » وقولهم : « وكل شيء بحسب عرض ممكن او نافع او جميل فهو مطلقا ممكن او نافع او جميل » فهذه القاعدة تسمى موضعا ، لانه تتشعب منها عدة احكام مشهورة ، مثل ان يقال : « اذا كذب الرجل مرة فهو كاذب مطلقا » و « اذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقا » و « اذا صبر الانسان في حال الشدة فهو صابر مطلقا » و « اذا ملك الانسان العقار فهو مالك مطلقا » ومثل ان يقال : « اذا امكن الطالب ان يجتهد في مسئلة فقهية فالاجتهاد ممكن له مطلقا » و « اذا كان الصدق نافعا في الحال الاعتيادية فهو نافع مطلقا » و « اذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقا » ٠٠٠ وهكذا تتشعب من ذلك الموضع كثير من أمثال هذه الاحكام المشهورة التي هي من جزئياته ٠

وأكثر المواقع ليست مشهورة ٠ وإنما شهرة لجزئياتها فقط ٠ والسر في ذلك :

١ — ان تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص ، فلا بد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه ٠ لأن صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق ٠ وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وان لم تمنعها فانها تقللها على الأقل ٠

٢ — ان العام يكون في معرض النقض أكثر من الخاص ٠ لأن نقض

الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس . ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع .

ولاجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الاول المذكور آنفا :

فانا عند ملاحظة الاضداد نجد ان السواد والبياض مثلا من الاضداد ، مع أنهما معا يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم ، لا ان البياض يعرض على نوع من الجسم مثلا والسواد يعرض على ضده كما يتضمنه هذا الموضوع . اذن هذا الموضع كاذب لاقاعدة كليلة فيه . فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام .

اما الاحكام المشهورة المنشعبه منه كمثال الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء ، فان النقض المتقدم للموضع لا يستلزم نقضها ، لما قلناه أن نقض العام لا يستدعي نقض الخاص . مثلا نجد امتناع تعاقب الضدين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرة زوجا ومرة فردا ، فككون بعض اصناف الاضداد كالبياض والسواد يجوز تعاقبها على موضوع واحد لا يستلزم ان يكون كل ضدين كذلك ، فجاز أن يكون الاحسان والاساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض .

وحيينئذ يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضع ، فاذا لاحظناها ولم نعثر فيما بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابلها ، فلابد أن يكون في موضع التسليم ولا يلتفت الى الاضداد الاخرى
الخارجة عنه .

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور .

- ٢ -

فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضع في هذه الصناعة
اذا كانت الشهرة ليست له !

والجواب : ان الفائدة منه هي ان صاحب هذه الصناعة يستطيع ان
يعد الموضع ويحفظها عنده أصولا وقواعد عامة ، ليستبط منها المشهورات
النافعه له في الجدل عند الحاجة للابطال او الاثبات . واحصاء الموضع
(القواعد العامة) أسهل وأجدى في التذكر من احصاء جزئياتها (المشهورات
المنشعبه منها) .

ولذا قالوا ينبغي للمجادل لا يصرح بالموضع الذي استتبط منه المشهور ،
بل يحتفظ به بينه وبين نفسه ، حتى لا يجعله معرضا للنقض والرد ، لأن
نقضه ورده — كما تقدم — أسهل واسرع .

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعا لانه موضع للحفظ والاتفاع
والاعتبار . وقيل : انما سمي موضعا لانه يصلح ان يكون موضع بحث
ونظر . وهو وجيه أيضا . وقيل غير ذلك ، ولا يهم التحقيق فيه .

- ٣ -

اصناف الموضع

جميع الموضع في المطالب الجدلية انما تتعلق باثبات شيء لشيء أو نفيه
عنه ، أي تتعلق بالاثبات والابطال .

وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد الموضع بحسبه . فلذلك
وجب على من يريد اعداد الموضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها

نيلاحظ في كل صنف ما يليق به من الموضع ويناسبه .
 والتصنيف في هذا الباب إنما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق
 بها في هذه الصناعة ، وقد بحث المنطقيون هنا عن اقسام المحمولات بالاسلوب
 المناسب لهذه الصناعة ، وان اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات .
 ونحن لاجل ان نضع خلاصة لباحثهم وفهرسا لمباحثهم في هذا اباب
 نسلك طريقتهم في التقسيم ، فنقول :
 ان المحمول اما ان يكون مساويا للموضوع في الانعکاس ^(١) وأما ان
 لا يكون :

و (الاول) لا يخلو عن أحد امرین :
 (أ) – ان يكون دالا على الماهية . والدال على الماهية أحد شيئاين حد^٢
 او اسم . والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لأن حمله على الموضوع حمل لفظي
 لا حقيقي ، فلا يتعلق به غرض المجادل . فينحصر الدال على الماهية في
 (الحد^٢) فقط .

(ب) – ان لا يكون دالا على الماهية . ويسمى هنا (خاصة) وقد
 يسمى أيضا (رسما) ، لأنه يكون موجبا لتعريف الماهية بتميزها عما عداها .
 و (الثاني) لا يخلو – أيضا عن أحد امرین :

(أ) – ان يكون واقعا في طريق ما هو . ويسمى هنا (جنسا) .
 والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات ، اذ لافائدة
 تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل .

(١) معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعکاس انه يصدق المحمول
 كليا على جميع ما يمكن ان يصدق عليه الموضوع ، ويصدق الموضوع كليا على
 جميع ما يمكن ان يصدق عليه المحمول .

وانما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع ، فلانه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن ان يقع على الاشياء المختلفة بالحقيقة ، وان كان فعلا لا يقع الا على الاشياء المتفقة الحقيقة ، فان الناطق مثلا لا يقع فعلا الا على افراد الانسان ، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الانسان لو كان له النطق ، فلا يتمتع فرض صدقه على غير الانسان . فلم يكن مفهوما مساويا للانسان . وبهذا الاعتبار يسمى هنا (جنسا) .

(ب) — ان لا يكون واقعا في طريق ما هو ، ويسمى (عرضا) . والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع ، اذ ان كل منهما غير مساو للموضوع ، كما انه غير واقع في جواب ما هو . وعلى هذا فالمحمولات اربعة : حد ، وخاصة ، وجنس ، وعرض . أما (النوع) فلا يقع محمولا ، لانه اما ان يحمل على الشخص او على الصنف ، ولا اعتبار بحمله على الشخص هنا ، لان موضوعات مباحث الجدل كليات . واما الصنف فتحمل النوع عليه بمثابة حمل اللوازم ، لان النوع ليس نوعا للصنف ، فيدخل النوع من هذه الجهة في باب العرض .

وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولا في القضية ، بل انما يقع موضوعا فقط .

اذا عرفت اقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهم الجدلى — فاعلم انه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في ان محموله في مطلوبه اي قسم منها ، فان كل غرضه ان يتوصل الى اثبات حكم او ابطاله ، اما انه جنس او خاصة او اي شيء آخر فليس ذلك يحتاج اليه .

وانما الذي يحتاج اليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد الموضع لاستنباط المشهورات التي تنفعه عند المخاصمة . واعداد هذه الموضع في هذه الصناعة

يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الاقسام ليعرف لكل محمول ما يناسبه من الموضع .

وعليه فالموضع منها ما يخص الحد — مثلاً — فينظر لاجل اثباته في انه يجب أن يكون موجوداً لموضوعه وانه مساو له وانه واقع في طريق ما هو وانه قائم مقام الاسم في الدلالة على الموضوع .

ومنها ما يخص الخاصة ، فينظر لاجل اثباتها في انها يجب ان تكون موجودة لموضوعها وانه مساوية له وانه غير واقعة في طريق ما هو وهكذا باقي اقسام المحمولات .

فتكون الموضع — على ما تقدم — اربعة اصناف :

ثم ان هناك موضع عامة للاثبات والابطال لا تختص أحد المحمولات الأربع بالخصوص وتتف适用 في جميع المحمولات . وتسمى (موضع الاثبات والابطال) . فيضاف هذا الصنف الى الاصناف السابقة ، فتكون خمسة .

ثم لاحظوا ان كثيراً ما يهم الجدل في اثبات ان هذا المحمول أشد من غيره او أضعف او اولى وغير اولى . وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لأنها هي التي تقبل التفاوت . فزادوا صنفاً سادساً وسموه (موضع الاولى والآثر) ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدل الى بحث آخر ، وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين اما بحسب الجنس او النوع او العارض او الوجود ؟ فسموا الموضع في ذلك (موضع هو هو) .

وعلى هذا فتكون الموضع سبعة ، وتفصيل هذه الموضع يحتاج الى فن مستقل لاتسعه هذه الرسالة المختصرة . على ان كل مجادل مختص بفن كالفقير والمتكلم والمحامي والسياسي لا بد أن يتقن فيه قبل ان ييرز الى الجدل فيطلع على ما فيه من مشهورات ومسلمات وما يقتضيه من المشهورات .

فلا تكون له كبير حاجة الى معرفة الموضع في علم المنطق وتحضيرها من طريقه .

ولاجل ألا تكون قد حرمنا الطالب من التنبه للمقصود من الموضع نذكر بعض الموضع لبعض الأصناف السبعة المتقدمة ، ونحيله على الكتب المطولة في هذا الفن اذا أراد الاستزادة ، فنقول .

- ٤ -

موضع الاثبات والابطال

موضع الاثبات والابطال تفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم ، واثبات وابطال الاعراض داخلة في هذا الباب أيضا . وشهر الموضع في هذا الباب عدّوها عشرين موضعا ، وما ذكرناه من أمثلة الموضع فيما سبق هي من موضع الاثبات والابطال . ونذكر الآن مثلا واحدا غيرها ، وهو : ان العارض على المحمول عارض على موضوعه ، فيمكن ان تثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله ، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله ، فمثلا يقال : الجمهور عاطفي . فالجمهور موضوع وعاطفي محمول . وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يقوى بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة .

ويقال أيضا : السياسي نفعي . ثم ان هذا المحمول ، وهو النفعي ، يوصف بأنه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة . فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة .

ويقال أيضا : الصادق عادل . ثم ان هذا المحمول ، وهو العادل ، لا يوصف بكونه ظالما أى لا يعرض عليه الظلم . فيبطل بذلك كون الصادق

ظالماً •

ومعنى هذا الموضع انك تستتبّط من مشهورين مشهورا ثالثا •
والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين
الاولين ، فتستتبّط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع •
أو المشهوران هما حمل المحمول على موضوعه وعدم اتصاف المحمول بصفة
كمثال الاخير ، فتستتبّط منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصاف الموضوع
تلك الصفة •

— ٥ —

موضع الاولى والآخر

اصل هذا الباب ترجيح شيء واحد من شيئين بينهما مشاركة في بعض
الوجوه • والالفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة آثر وائلی
وافضل واکثر وأزيد واسد وشرف واقدم وما يجري مجری ذلك • وما يقابل
كل واحد منها ، مثل الانقص والاخس والاقل والأضعف وهكذا • ولكل
من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها •

وانما يحتاج الى الموضع في هذا الباب في الامور التي لا يظهر فيها
التفاضل لاول وهلة ، والا فيما هو ظاهر التفاضل فيه مثل ان الشمس اکثر
ضوءا من القمر يكون ايراد الموضع لاثباته حشووا ولغووا •

وكثيرا ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص او شيء
على شيء ، من مأکولات وملبوسات ومسكنات ومراتب ووظائف واحلاق
وعادات ... وهكذا •

والتنازع تارة يكون من هو الافضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة ،
كأن يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي اکثر كرما ام معن بن زائدة مع

الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وانه قد اتصف بها معاً • ومثل هذا النزاع انما يتوقف على ثبوت حوادث تأريخية تكشف عن الافضليه وليس على هذا الفن •

وآخر يكون النزاع في وجه الافضليه كأن يتنازعان في أنه ايهمما أولى بأن يوصف بالكرم ، مع الاتفاق على ان معنا - مثلاً - يوجد بفضل ما له وحاتماً يوجد بكل ما يملك ، ومع الاتفاق أيضاً على ان ما جاد به معن أكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم • وحينئذ يكون النزاع في العبرة في الافضليه بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن افضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الاشار فيكون حاتم افضل •

ويتمكن ان يتمسك القائل الاول بموضع في هذا الباب ، وهو (ان ما يفيد خيراً أكثر فهو آثر وأولى بالفضل) ، فيكون معن افضل • ويتمكن ان يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه ، وهو « ان ما ينبع من تضحيه أكثر بالحاجة والنفس فهو آثر وأولى بالفضل » فيكون حاتم افضل • فهذا موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان •
هذا اقصى ما أمكن بيانه من الموضع • وعليك بالمطولات في استقصائه
أن أردت ، ومن الله تعالى التوفيق •

المبحث الثالث - الوصايا

- ١ -

تعليمات للسائل

تقديم في الباب الاول من هو (السائل) • وعليه - لتحصيل غرضه
وهو الحصول على اعتراف (المجيب) - أن يتبع التعليمات الثلاثة الآتية : -
١ - ان يحضر لديه - قبل توجيه السؤال - الموضع او الموضع التي
منها يستخرج المقدمة المشهورة اللازمة له •
٢ - أن يهبيء في نفسه - قبل السؤال أيضا - الطريقة والجilla التي
يتوصل بها لتسليم المجيب بالمقدمة والتشنيع على منكرها •
٣ - لما كان من اللازم عليه ان يصرح بما يضمراه في نفسه من المطلوب
الذى يستلزم نقض وضع الخصم - فليجعل هذا التصريح آخر مراحل أسئلته
وكلامه ، بعد أن يأخذ من الخصم الاعتراف والتسليم بما يريد ويتوثق من
عدم بقاء مجال عنده للانكار •

هذه هي الخطوط الاولى الرئيسة التي يجب ان يتبعها السائل في
مهنته • ثم لأخذ الاعتراف طرق كثيرة ، ينبغي ان يتبع احدى الوصايا^(١)

(١) ان الناس ليختلفون كثيرا في أخلاقهم وامزاجتهم : فمنهم الخجول
الحيي ، والواقع الصلف ، وبينهما درجات كثيرة . ومنهم الصبور الجلد على
الكلام والجدل ، والضعف المستخدم ، وبينهما درجات كثيرة أيضا . ومنهم
اللبق اللسن ، والعي المتعلق ، وبينهما درجات . ومنهم المعتد برأيه المتصلب
لعقيدته ، والمقلد المطواع لغيره ، وبينهما درجات . وكل واحد من هذه الاصناف
له شأن يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل ان يلاحظه ، بعد ان يعرف

الآتية لتحقيقها :

١ - ألا يطلب من أول الامر التسليم من الخصم بالمدمة الازمة لنقض وضعه . وبعبارة ثانية : ينبغي ألا يقتسم الميدان في الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المدمة المطلوبة له . والسر في ذلك ان المجيب حينئذ يكون في مبدأ قوته واتباهه ، فقد يتتبه الى مطلوب السائل ، فيسرع في الانكار ويعاند .

٢ - واذا انتهى به السؤال عن المطلوب ، فلا ينبغي أيضاً أن يوجه السؤال رأساً عن نفس المطلوب ، خشية ان يشعر الخصم فيفرّ من الاعتراف ، بل له مددحة عن ذلك باتباع أحد الطرق او الحيل (١) الآتية :-

(الاولى) - أن يوجه السؤال عن امر أعم من مطلوبه ، فاذا اعترف بالاعم الزمه قوله بالاعتراف بالاخص بطريقه القياس الاقتراني .

(الثانية) - ان يوجه السؤال عن امر اخص ، فاذا اعترف به ، فبطريقه الاستقراء يستطيع ان يلزم خصميه بمطلوبه .

(الثالثة) - ان يوجه السؤال عن امر يساويه ، فاذا اعترف به ، فبطريقه التمثيل يتمكن من الزامه اذا كان ممن يرى التمثيل حجة .

(الرابعة) - ان يعدل عن السؤال عن الشيء الى السؤال عما يشتق منه ، مثل ما اذا اراد ان يثبت ان الغضبان مشتاق للانتقام فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلاً ان الاب يغضب على ولده ولا يشتق الى الانتقام

منزلة خصميه بين هذه المنازل ، حتى يتبع آية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه . ومن هنا قيل في المثل المشهور : « لكل مقام مقال » .

(١) لا ضير في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار على الحق .

منه ، فيعدل الى السؤال عن نفس الغضب ، فيقال : اليك الغضب هو شهوة الانتقام ؟ فإذا اعترف به يقول له : اذن العاصب مشته للانتقام •

(الخامسة) — ان يقلب السؤال بما يوهم الخصم ان يريد الاعتراف منه بنيقض ما يريد ، كما لو أراد — مثلاً — اثبات ان اللذة خير ، فيقول : أليست اللذة ليست خيرا ؟ فهذا السؤال قد يوهم المخاطب انه يريد الاعتراف بنيقض المطلوب ، فيبادر عادة الى الاعتراف بالمطلوب اذا كان من طبعه العناد لما يريد السائل •

ولكل من هذه الحيل الخمس مواضع قد تنفع فيها احداها ولا تنفع الاخرى • فعلى السائل الذكي ان يختار ما يناسب المقام •

٣ — ألا يرتقى المقدمات في المخاطبة ترتيباً قياسياً على وجه يلوح للخصم انسابها الى المطلوب ، بل ينبغي ان يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول الى المطلوب على وجه لا يشعر الخصم •

٤ — ان يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم للانصاف على الغلبة ، بل ينبغي ان يلوح عليه الميل الى مناقضة نفسه وموافقة خصمه ، نينخدع به الخصم العائد فيطمئن اليه • وحينئذ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدرى ولا يدرى •

٥ — ان يأتي بالمقدمات في كثير من الاحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر ، ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة عليه ، نيجد الخصم ان جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له ، فيجبن عن انكارها •

٦ — ان يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده ، ليضيع على الخصم ما يريد من المقدمة المطلوبة بالخصوص • والافضل ان يجعل الحشو حقاً

مشهورا في نفسه ، فإنه يضطر إلى التسليم به ، وإذا سلم به إمام الجمهور قد يندفع مضطرا إلى التسليم بما هو مطلوب انسياقا مع الجمهور الذي يفقد على الأكثرا قوة التمييز .

٧ - إن من الخصوم من هو مغزور بعلمه معتقد بذكائه ، فلا يبالي أن سلم في مبدأ الأمر بما يلقى عليه من الأسئلة ، ظنا منه بأن السائل لا يمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يتمكن حينئذ من اللجاج والعناد . فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل أن يمهد له بتكتير الأسئلة عما لا جدوى له في مقصوده ، حتى إذا استنفذ غاية جهده قد يتربى إليه الملل والضجر فبضيع عليه وجه القصد أو يخضع للتسليم .

٨ - إذا انتهى إلى مطلوبه من الاستلزم لنقض وضع الخصم فعليه أن يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والتردد ، ولا يلقيه على سبيل الاستفهام ، فإن الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالا لإنكار الملازمة او إنكار المشهور ، فيرجع الكلام من جديد جذعا . وقد يشق عليه أن يوجه هذه المرة أسئلة نافعة في المقصود ، فيغلب على أمره .

٩ - إن يفهم تفسية الجماعات والجماهير من جهة أنها تنساق إلى الأغراء وتنتأثر ببهرجة الكلام حتى يستغل ذلك للتأثير فيها ، والمفروض أن انعرض الأصليل من الجدل التغلب على الخصم إمام الجمهور . وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهاره أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ، ليسهل عليه أن يجرهم إلى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم . وبهذا يستطيع أن يقهر خصميه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلمو به ، لأن مخالفة الجمهور فيما اتفقا عليه أمامهم يشعر الإنسان بالخجل والخيبة .

١٠ — وهو آخر وصايا السائل — اذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه ان يلح عليه او يسخر منه او يقدح فيه ، بل لا يحسن ان يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبيته وعجزه ، فان ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويسقط احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة .

- ٢ -

تعليمات للمجيب

آن (المجيب) — كما قدمنا — مدافع عن مهاجمة خصمه (السائل) .
والمدافع — غالباً — اضعف كفاحاً من المهاجم وأقرب الى المغلوبية ، لأن المبادئة بيد المهاجم ، فهو يستطيع ان ينظم هجومه بالاسئلة كيف يشاء ، ويترك منها ما يشاء . والمجيب على الاكثر مقهور على معاشرة السائل في المحاورة .
وعلى هذه فمهمة المجيب أشق وأدق ، واللازم له عدة طرق متربة يسلكها بالتدريج اولاً فأولاً ، فان لم يسلك الاول أخذ الثاني وهكذا .
وهي حسب الترتيب :

اولاً — ان يحاول الالتفاف على السائل ، بأن يحور الكلام — ان استطاع — فيعكس عليه الدائرة بتوجيهه الاسئلة مهاجماً ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب . فينقلب حينئذ المهاجم مدافعاً والمدافع مهاجماً . وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكناً من الأخذ بزمام المحاورة ، بل يصبح في الحقيقة هو السائل .

ثانياً — اذا عجز عن الطريقة الاولى ، وهي الالتفاف ، يحاول ارباك السائل واسغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسباً للوقت كيما يعد عدته للجواب

الشافي ، مثل ان يجد في اسئلته لفظا مشتركا فيستفسر عن معانيه ليتركه ينصلها ثم يناقشه فيها . او هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح السؤال عنه واياها لا يصح . وفي هذه قد تحصلفائدة أخرى فانه بتفصيل المعاني المشتركة قد تنبثق له طريقة للهرب عما يلزم به السائل بان يعترف — مثلا — بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه .

ثالثا — اذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الاشغال والارباك يحاول — ان استطاع — الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه . وينبغي ان يعلم انه لا ضير عليه بالاعتراف بالمشهورات اذا كان وضعه مشهورا حقيقة ، لانه — غالبا — لا ينتج المشهور الا مشهورا ، فلا يتوقع من المشهورات ان تنتج ما ينافق وضعه المشهور .

وليس معنى الهرب من الاعتراف ان يتمتع من الاعتراف بكل شيء يلقي عليه ، فان هذه الحالة قد تظهره امام الجمهور بمظهر المعاذد المشاغب فيصبح موضع للسخرية والنقد ، بل يحاول الهرب من الاعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه .

رابعا — اذا وجد ان الطريقة الثالثة لا تنفع وهي طريقة الهرب من الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الاعتراف به مشهورا مطلقا ، لأن العناد في مثله أكثر قبحا من الالتزام به) — فعليه الا يعلن عن انكاره له صراحة ، لانه لو فعل ذلك في مثله فهو يخسر امام الحاضرين كرامة نفسه ، وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملزوم له . فلا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقتين :

(الاول) — أن يعلن الاعتراف . ولا ضير عليه في ذلك ، لأنه ان دل على شيء فانما يدل على ضعف وضعه الذي يلتزم به لا على قصور نفسه

وعلمه . وهذا وان كان من وجاهة يكشف عن قصور نفسه اذ يتلزم بما لاينبغي الالتزام به ، ولكن ينبعى له لتلافي ذلك في هذا الموقف (وهو ادق المواقف التي تمر على المجيب المنصف المحب للحق والفضيلة) أن يعلن انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه . وهذا لعله يعوض عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته .

(الثاني) — اذا وجد انه يعز عليه اعلان الاعتراف فان آخر ما يمكنه ان يفعله أن يتلطف في اسلوب الامتناع من الاعتراف ، وذلك بان يورى في كلامه او يقول مثلا : ان اصحاب هذا المذهب الذي التزمه لا يعترفون بذلك ، فيلقى تبعة الانكار على غيره . او يقول : كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم اوضح مقصودي ، فيؤجل ذلك الى مراجعة او مشاورة ، او نحو ذلك من اساليب الهرب من التصریح بالانكار او من التصریح بالاعتراف .
 خامسا — بعد أن تعز عليه جميع السبل من الهرب من الاعتراف ، ويعرف بالمشهور ، فإنه يبقى له طريق واحد لا غير . وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترض به وبين نقض وضعه ، بان يلحق المشهور — مثلا — بقيود وشروط يجعله لاينطبق على مورد النزاع ، او نحو ذلك من الاساليب التي يتمكن بها من مناقشة الملازمة . وهذه مرحلة دقيقة شاقة تحتاج الى علم ومعرفة وفطنة .

— ٣ —

تعليمات مشتركة للسائل والمجيب

او آداب المراقبة

ان من يتعاطى صناعة الجدل سواء كان سائلا او مجيبا ينبعى له عدة

أمور :

(اولا) — ان يكون ماهرا في عدة اشياء :

١ — في ايراد عكس القياس ، بـأن يتمكن من جعل القياس الواحد
اربعة اقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد .

٢ — في ايراد العكس المستوي وعكس النقيض وتقضى المحمول
والموضوع ، فـان هذا يـفيده في التوسيع بايراد الحجـج المتعددة على مطلوبه أو
أبطال مطلوب غيره .

٣ — في ايراد مقدمات كثيرة لـاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة
وكذلك ابطاله . الى غير ذلك من اشياء تـزيد في قـوة ايراد الحجـج المتعددة .

(ثانيا) — ان يكون لـسنا منطـيقا يستطـيع ان يـجلب انتـباـه الحـاضـرـين
وانظـارـهم نحوـه ، ويـحسـن ان يـثير اعـجابـهم به وتقـديرـهم لـبرـاعـته الكلـامـية .

(ثالـثـا) — ان يتـخـير الـافـاظـ الجـزـلةـ الفـخـمةـ ، ويـتـجـنبـ العـبارـاتـ الرـكـيـكةـ
الـعـامـيـةـ ، ويـتـقـيـيـ التـمـتمـةـ والـغـلطـ فيـ الـافـاظـ والـاسـلـوبـ ، للـسـبـبـ المـتـقدـمـ .

(رابـعاـ) — أـلاـ يـدعـ لـخـصـمهـ مجـالـ الاستـقلـالـ بالـحـدـيـثـ فـيـسـتـغـلـ اسمـاعـ
الـحـاضـرـينـ وـانتـباـهـهمـ لـهـ ، لـاـنـ استـغـلـالـ الحـدـيـثـ فـيـ الـاجـتمـاعـ مـاـ يـعـينـ عـلـىـ
الـظـهـورـ عـلـىـ الغـيرـ وـالـغـلـبةـ عـلـىـهـ .

(خـامـسـاـ) — ان يكون مـتـمـكـناـ منـ اـيرـادـ الـاـمـثالـ وـالـشـواـهدـ منـ الشـعـرـ
وـالـنـصـوصـ الـدـينـيـةـ وـالـفـلـسـفـيـةـ وـالـعـلـمـيـةـ وـكـلـمـاتـ الـعـظـمـاءـ وـالـحوـادـثـ الصـغـيرـةـ
الـمـلـائـمـةـ . وـذـكـرـ عـنـ الـحـاجـةـ طـبـعاـ . بلـ يـنـبـغـيـ انـ يـكـثـرـ منـ ذـكـرـ ماـ وـجـدـ اليـهـ
سـبـبـلـاـ ، فـاـنـهـ يـعـيـنـهـ كـثـيرـاـ عـلـىـ تـحـقـيقـ مـقـصـودـهـ وـالـغـلـبةـ عـلـىـ خـصـمـهـ . وـالـمـشـلـ
الـوـاحـدـ قـدـ يـفـعـلـ فـيـ النـفـوسـ مـاـ لـاـنـقـعـلـهـ الحـجـجـ الـمـنـطـيقـةـ مـنـ الـاـنـصـيـاعـ اليـهـ
وـالـتـسـلـيمـ بـهـ .

(سـادـسـاـ) — انـ يـتـجـنبـ عـبـارـةـ الشـتـمـ وـالـلـعـنـ ، وـالـسـخـرـيـةـ وـالـمـتـهـزـاءـ ،

ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناه . فان هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب ان تكون بالتي هي أحسن .

(سابعا) — ألا يرفع صوته فوق المؤلف المتعارف ، فان هذا لا يكسبه الا ضعفا ، ولا يكون الا دليلا على الشعور بالملوؤية ، بل الذي يجب عليه ان يلقى الكلام قوى الاداء لا يشعر بالتردد والارتباك والضعف والأنهيار ، وان اداء بصوت منخفض هاديء ، فان تأثير هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير اسلوب الصياح والصرارخ .

(ثامنا) — ان يتواضع في خطاب خصمه ، ويتتجنب عبارات الكبراء والتعاظم والكلمات الناية القبيحة .

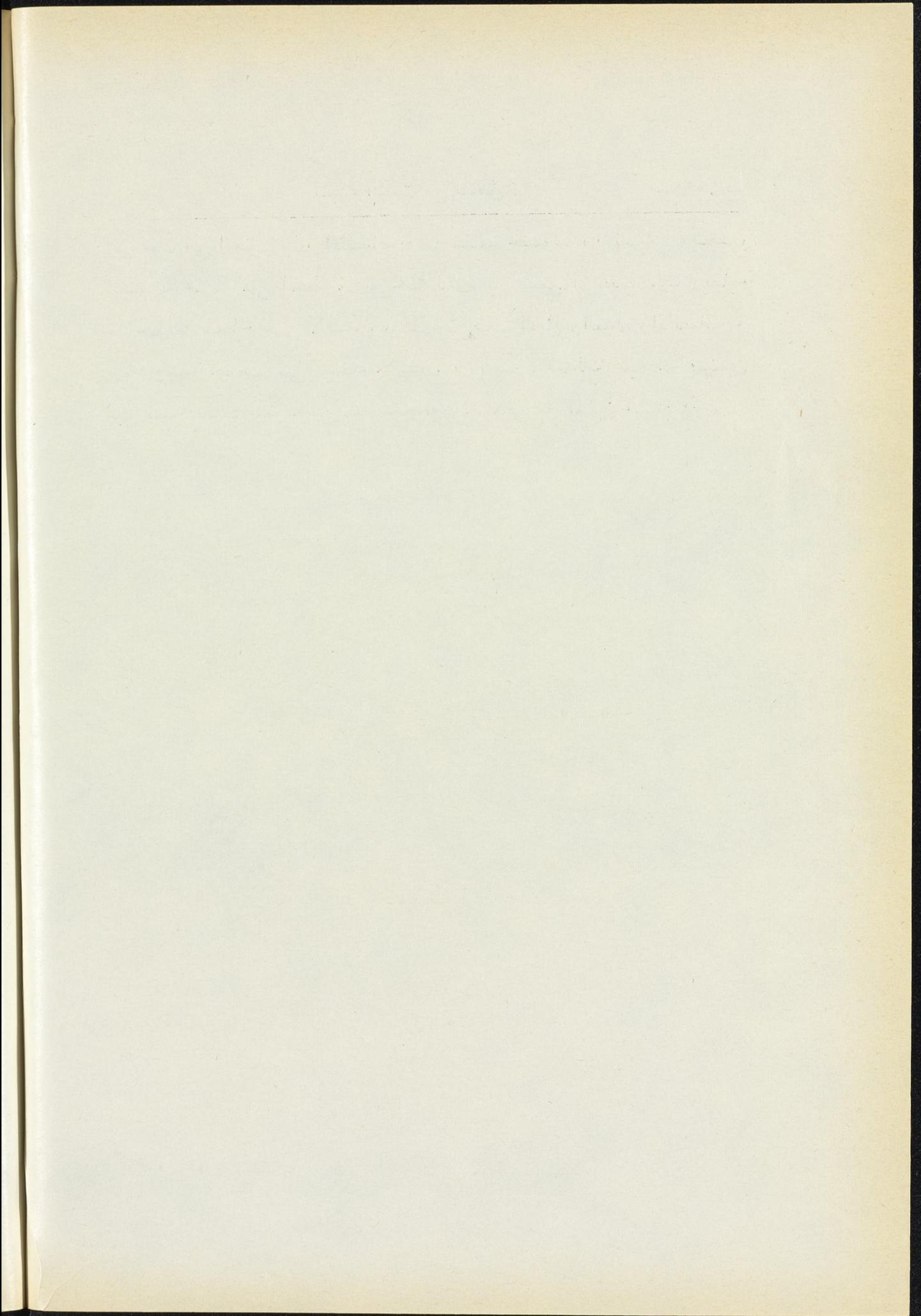
(تاسعا) — ان يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه ، ولا يبدأ بالكلام الا من حيث يتنهى من بيان مقصوده ، فان الاستباق الى الكلام سؤال وجوابا قبل ان يتم خصمته كلامه يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة ويشير غضب الخصم من جهة أخرى .

(عاشر) — ان يتتجنب (حد الامكان) مجادلة طالب الرياء والسمعة ومؤثر الغلبة والعناد ومدعى القوة والعظمة ، فان هذا — من جهة — يعده بمرضه فينساق بالآخر مقهورا الى ان يكون شبيها به في هذا المرض . و — من جهة أخرى — لا يستطيع مع مثل هذا الشخص ان يتوصل الى نتيجة مرضية في المجادلة .

ولو اضطر الى مجادلة مثل هذا الخصم ، فلا ضير عليه ان يستعمل التحيل في محاورته ويعالجه في حججه ، بل لا ضير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واحجاله .

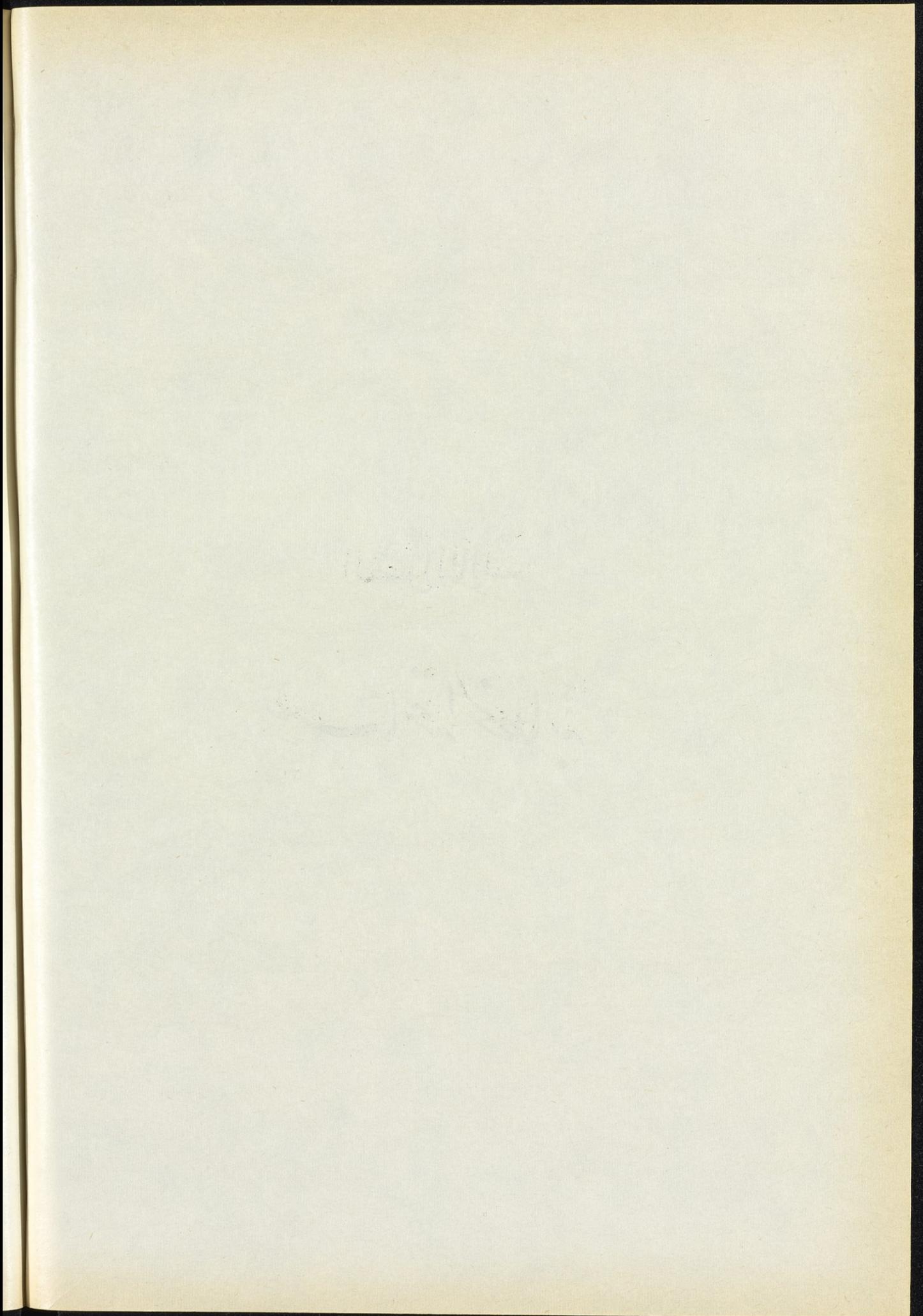
و (الوصية الاخيرة) لكل مجادل — مهما كان — ألا يكون همه الا

الوصول الى الحق وايثار الانصاف وان ينصف خصومه من نفسه ، ويتجنب العناد بالاصرار على الخطأ ، فانه خطأ ثان ، بل ينبغي ان يعلن ذلك ويطلبه من خصميه بالحاج حتى لا يشذ الطرفان عن طلب الحق والعدل والانصاف .
وهذا اصعب شيء يأخذ الانسان به نفسه ، فلذلك عليه ان يستعين على نفسه بطلب المعونة من الله سبحانه وتعالى مع المتقين الصابرين .



الفَصْلُ الثَّالِثُ

صِنَاعَةُ الْخَطَايَا



وهو يقع في ثلاثة مباحث : (١) في الاصول والقواعد (٢) في الانواع
• (٣) في التوابع •

المبحث الاول - الاصول والقواعد

- ١ -

وجه الحاجة الى الخطابة

كثيرا ما يحتاج المشرعون ودعاة المبادىء والسياسيون ونحوهم الى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه ، اذ تحقيق فكرتهم او دعوتها لا تتم الا برضاء الجمهور عنها وقناعتهم بها •

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به ، كما لا يخضع للطرق الجدلية ، لأن الجمهور تحكم به العاطفة أكثر من التعقل والتبصر ، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الأدلة والبراهين ، وإنما هو سطحي التفكير فاقد للتميز الدقيق • تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة • ولعدم صبره على التميز الدقيق نجده اذا عرضت عليه فكرة لا يمكن من التفكير بين صحتها وسقئيمها فيقبلها كلها أو يرفضها كلها •

وعليه ، فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكا آخر غير مسلك البرهان والجدل المقدمين ، فإن الذي يبدو أن

الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحويلها لعجزها عن التأثير
على عواطفهم المتحكمة فيهم .

بل لا يقتصر هذا الامر على الجمهور بما هو جمهور ، فان كل فرد
من افراد العامة اذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقتناع
بالطرق البرهانية او الجدلية ، بل اكثر الخاصة المثقفين — وان ظنوا في انفسهم
المعرفة وحرية الرأي — ينجذبون الى الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف
وينخدعون بها . بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم ، بالرغم
على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخيرون انهم قد بلغوا بها الغاية .
فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبيهه من نوع
لاتكون مرتفعة ارتقاها بعيدا عن درجة مثله . ولذا قيل : « كلم الناس على
قدر عقولهم » .

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة ، فان
الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي . وكل شخص
استطاع ان يكون خطيبا بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فانه هو
الذى يستطيع ان يستغل الجمهور والعوام ويأخذ بأيديهم الى الخير او الشر .
فهذا وجه حاجتنا — معاشر الناس — الى صناعة الخطابة ، ولزم على
من يريد قيادة الجمهور الى الخير ان يتعلم هذه الصناعة ، وهي عبارة عن
معرفة طرق الاقناع .

فان الخطابة انجح من غيرها في الاقناع ، كما ان الجدل في الازام
انفع .

- ٢ -

وظائف الخطابة وفوائدها

مما تقدم نستطيع أن نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي ، وتنوير الرأي العام في أي امر من الامور ، والحضور على الاقتناع بمبدأ من المباديء ، والتحريض على اكتساب الفضائل والكلمات واجتناب الرذائل والسيئات ، واثارة شعور العامة وايقاظ الوجدان والضمير فيهم . وبالاختصار وظيفتها اعداد النفوس لتقبل ما ي يريد الخطيب ان تقنع به . وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة ، بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس العامة .

وهي — بعد — وظيفة شاقة ، اذ أنها تعتمد — بالإضافة إلى معرفة هذه الصناعة — على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتمرین والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا بغيرها ، وإنما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك المواهب واعداد ما يلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكة الخطابة ، مع المران انطويل وكثرة التجارب . وسعيّتي التنصيص على حاجة الخطابة إلى المواهب الشخصية .

- ٣ -

تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم ان تتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقين : « انها صناعة علمية بسببها يمكن اقناع الجمهور في الامر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان » . هذا فهو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكة الخطابة

التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمّهور • والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء مع الاعتقاد بعدم امكان ان يكون له ما ينقض ذلك انتصدق ، او مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا ان النفس تصير بسبب الطرق المقنعة اميل الى التصديق من خلافه • وهذا الاخير هو المسمى عندهم (بالظن) على نحو ما تقدم ص ٣٢٥ من هذا الجزء •

ثم انه ليس المراد من لفظ (الخطابة) التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر ، وهو ان يقف الشخص ويتكلّم بما يسمع المجتمعين بأي اسلوب كان ، بل أسلوب البيان واداء المقاصد بما يت肯ّل اقناع الجمّهور هو الذي يقوّم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحاورة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة والحكام • وهذه الصناعة تتکفل بيان هذا الاسلوب ، وكيف يتوصّل الى اقناع الناس بالكلام ، وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما الى ذلك مما سيأتي شرحه •

— ٤ —

اجزاء الخطابة

الخطابة تشتمل على جزئين : العمود والاعوان •
أ - (العمود) • ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتّألف منها الحجة الاقناعية • وتسمى الحجة الاقناعية باصطلاح هذه الصناعة (التبسيط) على ما سيأتي • وبعبارة أخرى : العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب اتّجا بحسب الاقناع • وانما سمي عمودا فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقناع •

ب - (الاعوان) • ويقصدون بها الاقوال والافعال والهيئات الخارجية

عن العمود المعينة له على الاقناع المساعدة له على التأثير المهيئ للمستعدين على قوله :

وكل من الامرين (العمود والاعوان) يعد في الحقيقة جزءاً مقوماً للخطابة ، لأن العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الاقناع ، بل على الاكثر يفشل في تحقيقه . والمقصود الاصلي من الخطابة هو الاقناع كما تقدم ، فكل ما هو مقتضى له دخيل في تتحققه لابد أن يكون في الخطابة دخيلاً ، وان كان من الامور الخارجة عن مادة القضايا التي تتألف منه الحجة (العمود) .

وقولنا هنا : « مقتضى للاقناع » نقصد به أعم مما يكون مقتضياً لنفس الاقناع أو مقتضياً للاستعداد له . والمقتضي لنفس الاقناع ليس العمود وحده — كما ربما تخيل — بل شهادة الشاهد أيضاً مقتضيه مع أنها من الاعوان . وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه أربعة أقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضى للاستعداد للاقناع .

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول : الخطابة تشتمل على عمود واعوان . ثم الاعوان على قسمين اما بصناعة وحيلة واما بغير صناعة وحيلة . والاول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى (استدراجات) فعلى ثلاثة اقسام : استدراجات بحسب القائل او بحسب القول او بحسب المستمع . والثاني وهو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى (نصرة) و (شهادة) . وهي — الشهادة — على قسمين شهادة قول وشهادة حال . فهذه ستة اقسام :

١ — العمود .

- ٢ — استدراجات بحسب القائل ٠
- ٣ — استدراجات بحسب القول ٠
- ٤ — استدراجات بحسب المستمع ٠
- ٥ — شهادة القول ٠
- ٦ — شهادة الحال ٠

فهذه الستة هي — بالأخير — تكون أجزاء الخطابة ، فينبغي البحث عنها واحدة واحدة ٠

— ٥ —

العمود

(العمود) — وقد تقدم معناه — يتألف من المظنوّنات او المقبولات او المشهورات او المختلفة بينها ٠ وقد سبق شرح هذه المعاني تفصيلاً في مقدمة الصناعات الخمس ، فلا نعيد ٠

واستعمال (المشهورات) في الخطابة باعتبار مالها من التأثير على السامعين في الاقناع ٠ ولذا لا يعتبر فيها الا أن تكون مشهورات ظاهرية ، وهي التي تحمد في بادئ الرأي وان لم تكن مشهورات حقيقة ٠ وبهذا تفترق الخطابة عن الجدل ، اذ الجدل لا يستعمل فيه الا المشهورات الحقيقة ٠ وقد سبق ذلك في الجدل ص ٣٨٠ ٠

وقلنا هناك : « ان الظاهرة تنفع فقط في صناعة الخطابة » وانما قلنا ذلك فلان الخطابة غايتها الاقناع ويكتفى بما هو مشهور او مقبول لدى المستمعين وان كان مشهورا في بادئ الرأي وتذهب شهرته بالتعليق ، اذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعليق ، على العكس من الجدل المبني على المحاورة والمناقشة ، فلا ينبغي فيه استعمال المشهورات الظاهرة ، اذ يعطى

بذلك مجال للشخص لتنقضها وتعقيبيها بالرد
اما المظنو نات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة .

- ٦ -

الاستدراجات بحسب الفائل

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للقناع وتكون بصناعة وحيلة .
وذلك بأن يظهر الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم .
ويتحقق ذلك على نحوين :

١ - ان يثبت فضيلة نفسه - اذا لم يكن معروفا لدى المستمعين - اما
بتعريفه هو لنفسه او بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء ، بان يعرف نسبة وعلمه
ومنزلته الاجتماعية او وظيفته اذا كان موظفا او نحو ذلك .

ولمعرفة شخصية الخطيب الآخر البالغ - اذا كانت له شخصية محترمة -
في سهولة انتقاد المستمعين اليه والاصناع له وقبول قوله ، فان الناس تنظر
الى من قال ، لا الى ما قيل ، وذلك اتباعا لطبيعة المحاكاة التي هي من غريزة
الانسان ، لاسيما في محاكاته لمن يستطيع ان يسيطر على مشاعره واعجابه ،
ولا سيما في المجتمعات العامة ، فان غرائز الانسان - وبالخصوص غريزة
المحاكاة - تحبى في حال الاجتماع او تقوى .

٢ - ان يظهر بما يدعوه الى تقديره واحترامه ، وتصديقه والوثوق
بقوله . وذلك يحصل بأمور (منها) لباسه وهندامه ، فاللازم على الخطيب
أن يقدر المجتمعين وتقسيماتهم وما يقدر من مثله ان يظهر به ، فقد يقتضي ان
يظهر بأفخر اللباس وبأحسن بزة تليق بمثله وقد يقتضي ان يظهر بمظهر الزاهد
الناسك . وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين . وعلى كل
حال ينبغي ان يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يشير تهكمهم

او اشمسازهم او تحقيرونهم له و (منها) ملامح وجهه و تقاطيع جبينه و نظرات عينيه و حركات يديه و بدنـه ، فـان هذه أمور معتبرة و مؤثرة في السامعين اذا استطاع الخطيب ان يحسن التصرف بها حسبما يريدـه من البيان والاقناع . وبعبارة اـصرـحـ يـنبـغـيـ انـ يـكـونـ مـمـثـلاـ فيـ مـظـهـرـهـ ،ـ فـيـبـدـوـ حـزـينـاـ فيـ مـوـضـعـ الحـزـنـ وـقـدـ يـلـزـمـ لـهـ انـ يـبـكـيـ اوـ يـتـبـاكـيـ ،ـ وـيـبـدـوـ مـسـرـورـاـ مـبـتـشاـ فيـ مـوـضـعـ السـرـورـ ،ـ وـيـبـدـوـ بـمـظـهـرـ الصـالـحـ الـواـثـقـ مـنـ قـوـلـهـ الـمؤـمـنـ بـدـعـوـتـهـ فيـ مـوـضـعـ ذـلـكـ .ـ وـهـكـذـاـ .ـ

وـكـثـيرـ مـنـ الـوـاعـظـينـ يـتـأـثـرـ النـاسـ بـهـمـ بـمـجـرـدـ النـظـرـ الـيـهـمـ قـبـلـ انـ يـتـفـوهـوـاـ وـكـمـ مـنـ خـطـيـبـ فيـ مـجـالـسـ ذـكـرـىـ مـصـرـعـ سـيـدـ الشـهـداءـ عـلـيـهـ السـلـامـ يـدـفـعـ النـاسـ إـلـىـ الـبـكـاءـ وـالـرـقـةـ بـمـجـرـدـ مـشـاهـدـةـ هـيـئـتـهـ وـسـمـتـهـ قـبـلـ انـ يـنـكـلـمـ .ـ

— ٧ —

الاستدراجات بحسب القول

وـهـيـ أـيـضاـ مـاـ يـقـضـيـ الـاستـعـدـادـ لـلـاقـنـاعـ وـتـكـونـ بـصـنـاعـةـ وـحـيـلـةـ .ـ وـذـلـكـ بـأـنـ تـكـوـنـ لـهـجـةـ كـلـامـهـ مـؤـثـرـةـ مـنـاسـبـةـ لـلـغـرـضـ الـذـيـ يـقـصـدـهـ اـمـاـ بـرـفـعـ صـوـتـهـ اوـ بـخـفـضـهـ اوـ تـرـجـيـعـهـ اوـ الـاـسـتـرـسـالـ فـيـهـ بـسـرـعـةـ اوـ التـأـنـيـ بـهـ اوـ تـقـطـيـعـهـ .ـ كـلـ ذـلـكـ حـسـبـ ماـ تـقـضـيـهـ الـحـالـ مـنـ التـأـثـيرـ عـلـىـ الـمـسـتـعـمـينـ .ـ

وـحـسـنـ الصـوـتـ وـحـسـنـ الـالـقاءـ وـالـتـمـكـنـ مـنـ التـصـرـفـ بـنـبـرـاتـ الصـوتـ وـتـغـيـرـهـ حـسـبـ الـحـاجـةـ مـنـ أـهـمـ مـاـ يـتـمـيزـ بـهـ الخـطـيـبـ النـاجـحـ .ـ وـذـلـكـ فيـ أـصـلـهـ مـوـهـبـةـ رـبـانـيـةـ يـخـتـصـ بـهـ بـعـضـ الـبـشـرـ مـنـ غـيـرـ كـسـبـ غـيـرـ أـنـهـ تـقـوىـ وـتـنـمـوـ بـالـتـمـرـينـ وـالـتـعـلـمـ كـجـمـعـ الـمـوـاهـبـ الشـخـصـيـةـ .ـ وـلـيـسـ هـنـاكـ قـوـاعـدـ عـامـةـ مـدـوـنةـ يـمـكـنـ بـهـ ضـبـطـ تـغـيـرـاتـ الصـوتـ وـنـبـرـاتـهـ حـسـبـ الـحـاجـةـ ،ـ وـاـنـماـ مـعـرـفـةـ ذـلـكـ تـتـبعـ نـبـاهـةـ الخـطـيـبـ فيـ اـخـتـيـارـهـ لـلـتـغـيـرـاتـ الصـوـتـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ الـتـيـ يـجـدـهـ بـالـتـجـربـةـ

والتمرير مؤثرة في المستمعين *

ولاجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء ، لانه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح في لهجته والقائه ، فيبدو نايا سخيفا ، اذ يظهر بمظاهر المتصنع الفاشل * والسر ان هذا أمر يدرك بالغريزة والتجربة قبل ان يدرك بالتقليد للغير *

- ٨ -

الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضا من اقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب * وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهدئوا للاصناع اليه : مثل ان يحدث فيهم انفعالا نفسيا مناسبا لغرضه كالرقة والرحمة ، أو القوة والغضب ، او يضحكون بنكتة عابرة لتنفتح نفوسهم للاقبال عليه * ومثل أن يشعرهم بأنهم يتخلقون بأخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم او الانصاف والعدل او ايثار الحق ، او يتحلون بالوطنية الصادقة والتضحيه في سبيل بلادهم ، او نحو ذلك مما يناسب غرضه * وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم او بذكر سوابق محمودة لهم او لآبائهم او اسلافهم *

وإذا اضطر الى التعریض بخصوصه الحاضرين فيظهر بأنهم الأقلية القليلة فيهم ، او يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون في الاجتماع ، او انهم لاقيمة لهم ولا وزن عند الناس *

وليس شيء أفسد للخطيب من التعریض بدم المستمعين او تحقرهم او التهكم بهم او اخجالهم ، فان خطابه سيكون قليل الاثر أو عديمه اصلا ، وان كان يأتي بذلك بقصد اثارة الحمية والغيرة فيهم ، لأن هذه الامور

— بالعكس — تشير غضبهم عليه وكرهه والاشمئزاز من كلامه . ولاثارة
الإجمالية طرق أخرى غير هذه .

وبعبارة أشمل وأدق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط
أساسي في التأثير بكلامه ، فإذا ذمهم او تهكم بهم بعدهم عنه وخسر هذا
التجاوب النفسي . وهكذا لو اضجرهم بطول الكلام أو التكرار الممل أو
التعقيد في العبارة أو ذكر ما لانفع فيه لهم أو ما الفوا استمعاه .

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع ان يستزج بالمستمعين ويهيمن
عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء ،
وبأنه يعطى على منافعهم ويراعي مصالحهم ، وبأنه يحبهم ويحترمهم ، لاسيما
الخطيب السياسي والقائد في الحرب .

— ٩ —

شهادة القول

وهي من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ، ومن اقسام
ما يقتضي نفس الاقناع . وهي تحصل اما بقول من يقتدي به مع العلم
بصدقه كالنبي والامام ، او مع الظن بصدقه كالحكيم والشاعر . واما بقول
الجماهير أو الحاكم او النظارة ، وذلك بتصديقهم للخطيب أو تأييدهم له
يهتاف او تصفيق او نحوها . واما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار
التاريخية ونحوها .

وهذه الشهادة — على اذها من الاعوان — تفيد بنفسها الاقناع . وقد
تكون بنفسها عموداً لو صاح أخذها مقدمة في الحجة الخطابية ، وتكون
حيثيئذ من قسم (المقبولات) التي قلنا ان الحجة الخطابية قد تتالف منها .

- ٩٠ -

شهادة الحال

وهي أيضا من أقسام (النصرة) التي ليست بصناعة وحيلة ومن اقسام ما يقتضي نفس الاقناع . وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل او بحسب القول .

١ - ما هي بحسب القائل : اما لكونه مشهورا بالفضيلة من الصدق والامانة والمعرفة والتميز ، او معروفا بما يشير احترامه او الاعجاب به او التقدير لما يقوله ويحكم به ، كأن يكون معروفا بالبراعة الخطابية او بالشجاعة النادرة او بالثراء الكثير او بالحنكة السياسية او صاحب منصب رفيع او نحو ذلك . وقد قلنا ان معرفة الخطيب الاثر البالغ في التأثير على المستمعين ، فكيف اذا كان محبا او موضع الاعجاب او الثقة . وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله اكثر قبولا وأبعد اثرا .

اما لكونه تظاهر عليه امارات الصدق - وان لم يكن معروفا بايجاد المعرفة السابقة - مثل أن تطفح على وجهه اساري السرور اذا بشر بخير ، او علامات الخوف والهلع اذا انذر بشر ، او هيئة الحزن اذا حدث عمما يحزن . وهكذا .

وللتقطايع وجه الخطيب وملامحه ونبراته صوته الاثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمنا به او غير مؤمن به . والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع . ولذا اشتهر ان الكلمة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب . وما هذا الا لان ايمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبراته صوته رضى ام ابى ، فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغير زته ، فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعة المحاكاة والتقليد .

٢ - ماهي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قوله والعهد (١) أو التحدي كما تحدى نبينا الراكم (ص) قومه أن يؤتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد وادعزوا عن ذلك التجأوا إلى الاعتراف بصدقه . ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمه المشارك له في صناعته لأن يأتي بمثل ما يعمل ، ويقول له : ان عجزت عن مثل عمل فاعترف بفضلني عليك وأخضع لقولي .

— ١١ —

الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتراكان في كثير من الأشياء استدعاى ذلك التنبيه على جهات الافتراق بينهما ، لئلا يقع الخلط بينهما : أما اشتراكهما في الموضوع ، فان موضوع كل منهما عام غير محدود بعلم ومسألة ، كما قلنا في الجدل ص ٣٨٣ : انه ينفع في جميع المسائل الفلسفية والدينية والاجتماعية وجميع الفنون والمعارف . والخطابة كذلك ، وما يستثنى هناك يستثنى هنا . ويشتركان أيضا في الغاية ، فان غاية كل منهما الغلبة ، ويشتركان في بعض مواد قضيائهما ، اذ تدخل المشهورات فيهما كما تقدم .

اما افتراقهما ففي هذه الامور الثلاثة نفسها :

١ - في الموضوع ، فان الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي يطلب فيها اليقين ، فان استعمال الاسلوب الخطابي فيها معيب مستهجن اذا كان المخاطب بها الخاصة ، وان جاز استعمال الاسلوب الجدلية لالزام الخصم وافحاصه او لتعليم المبتدئين . كما انه — على العكس —

(١) العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنفها شخصان او أكثر لا يصح لكل واحد ان يعدل عنها او يتتجاوزها .

لا يحسن من الخطيب ان يستعمل البراهين العلمية والمسائل الدقيقة لغرض
الاقناع .

٢ - في الغاية ، فان غاية الجدلى الغلبة بالزام الخصم وان لم تحصل
له حالة القناعة . وغاية الخطابة الغلبة بالاقناع .

٣ - في المواد ، فقد تقدم في الكلام عن العمود بيان الفرق فيها ، اذ
قلنا : ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية ، وفي الجدل
لاتستعمل الا الحقيقة .

وهناك فروق أخرى لا يهمنا التعرض لها . وسيأتي في باب اعداد
المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك .

١٢ -

اركان الخطابة ،

اركان الخطابة المقومة لها ثلاثة : القائل (وهو الخطيب) ، والقول
(وهو الخطاب) . المستمع .

ثم المستمع ثلاثة اشخاص على الاكثر : مخاطب وحاكم ونظارة ، وقد
يكون مخاطبا فقط :

١ - (المخاطب) ، وهو الموجه اليه الخطاب ، وهو الجمهور أو من
هو الخصم في المفاوضة والمحاورة .

٢ - (الحاكم) ، وهو الذي يحكم للخطيب او عليه ، اما لسلطنة عامة
له في الحكم شرعية او مدنية ، او لسلطنة خاصة برضاء الطرفين اذ يحكمانه
ويضعنان ثقتهما به ، وان لم تكن له سلطنة عامة .

٣ - (النظارة) ، وهم المستمعون المتفرجون الذين ليس لهم شأن الا
تقوية الخطيب او توهينه ، مثل ان يهتفوا له او يصفقوا باستحسان ونحوه ،

حسبما هو عادة شعبهم في تأييد الخطباء ، ومثل ان يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان او يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك اذا ارادوا توهينه . والنظارة عادة مألوفة عند بعض الامم الغريبة في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم (العدول) او (المعدلين) . وليس وجود الحكم والنظارة يلازم في جميع اصناف الخطابة ، بل في خصوص المشاجرات كما سيأتي .

- ١٣ -

اصناف المخاطبات

ان الغرض الاصلي لصاحب الصناعة الخطابية – على الاغلب – اثبات فضيلة شيء ما او رذيلته ، او اثبات نفعه او ضرره . ولكن لا اي شيء كان ، بل الشيء الذي له نفع او ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم . وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاث :

- ١ – ان يكون حاصلا فعلا ، فالخطابة فيه تسمى (منافرة) .
 - ٢ – ان يكون غير حاصل فعلا ولكنه حاصل في الماضي ، فالخطابة فيه تسمى (مشاجرة) .
 - ٣ – ان يكون غير حاصل فعلا ايضا ولكنه يحصل في المستقبل ، فالخطابة فيه تسمى (مشاورة) . وهي اهم اصناف .
- فالمفاوضات الخطابية على ثلاثة اصناف :

- ١ – (المنافرات) المتعلقة بالحاصل فعلا ، فان قرر الخطيب فضيلته او نفعه سميت (مدحا) ، وان قرر ضد ذلك سميت (ذما) .
- ٢ – (المشاجرات) وتسمى (الخصاميات) ايضا ، وهي المتعلقة

بالحاصل سابقاً • ولا بد أن تكون الخطابة لاجل تقرير وصول فائدته وتفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعاً ، ولاجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان • فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة (شكراً) اما اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره • وإنما سميت كذلك لأن تقرير الخطيب يكون اعتراضاً منه للمخاطبين بفضيلة ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم • ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة (شكایة) أمان عن نفسه أو عن غيره • والمدافع يسمى (معتذراً) والمعترض به (نادماً) •

٣ - (المشاورات) المتعلقة بما يقع في المستقبل • ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده ، أو عدمه ، فإن هذا ليس شأن هذه الصناعة • بل لا بد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل ، فتكون الخطابة فيه ترغيباً وتشويقاً وادنا في فعله • أو من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي ألا يفعل ، فتكون الخطابة فيه تحذيراً وتخويفاً ومنعاً من فعله •

* * *

فهذه الانواع الثلاثة هي الاغراض الاصيلية التي تقع للخطيب ، وقد يتوصل الى غرضه بيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول اليه ومعينة للقناع وتسمى (التصدیرات) ، مثل ان يمدح شيئاً أو شخصاً ، فينتقل منه الى المشاورة للتنظير بما وقع أو لغير ذلك •

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقاً في صدر مدائحهم من هذا القبيل ، فإن الغرض الاصلي هو المدح ، والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصل اليه • وكثيراً ما لا يكون الشاعر عاشقاً وإنما يتشبه به اتباعاً لعادة الشعراء • وفي هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسيني امام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف بيان أمور تأريخية أو اخلاقية او دينية من موعظة ونحوها •

وما ذاك الا لجلب انتباه السامعين او لاثارة شعورهم وانفعالاتهم مقدمة للغرض الاصلي من ذكر الفاجعة .

— ١٤ —

صور تأليف الخطابة ومصطلحاته

قد قلنا في الجدل : ان المعول في تأليف صوره غالبا على القياس والاستقراء ، وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتعميل ، وان استعمل الاستقراء احيانا .

ولا يجب في القياس وغيره عند استعماله هنا ان يكون يقينيا من ناحية تأليفه ، اي لا يجب ان يكون حافظا لجميع شرائط الاتتاج ، بل يكفي ان يكون تأليفه منتجا بحسب الظن العالب وان لم يكن منتجا دائما ، كما لو تألف القياس مثلا على نحو الشكل الثاني من موجبتين ، كما يقال : فلان يمشي متأنيا فهو مريض ، فحذفت كبراه الموجبة وهي (كل مريض يمشي متأانيا) مع ان الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف .

وكذلك قد يستعمل التمثيل في الخطابة خاليا من جامع حيث يفيد الظن بأن هناك جاما ، مثل ان يقال : مر بالامس من هناك رجل مسرع وكان هاربا واليوم يمر مسرع آخر من هنا ، فهو هارب .

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات ، مثل أن يقال : الظالمون قصيرو الاعمار ، لأن فلان الظالم وفلان وفلان قصيرو الاعمار ، فيبعد جزئيات كثيرة يظن معها الحق القليل بالاعم الاغلب .

وبحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بيانها ، فنقول :

١ - (التشبيت) . والمقصود به كل قول يقع حجة في الخطابة ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظن ، سواء كان قياسا أو

تمثيلاً

٢ - (الضمير) • والمقصود به التثبت اذا كان قياساً • والضمير باصطلاح المانطقة في باب القياس كل قياس حذفت منه كبراه • ولما كان اللائق في الخطابة ان تمحى من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبري من جهة أخرى ، سموا كل قياس هنا (ضميراً) ، لانه دائمًا أو غالباً تمحى كبراه •

٣ - (التفكير) • وهو الضمير نفسه ، ويسمى (تفكيراً) باعتبار اشتماله على الحد الأوسط الذي يتضمنه الفكر •

٤ - (الاعتبار) • ويقصدون به التثبت اذا كان تمثيلاً ، فيقولون مثلًا : «يساعد على هذا الامر الاعتبار» • وهذه الكلمة شائعة الاستعمال عند الفقهاء ، وما أحسب الا انهم يريدون هذا المعنى منها •

٥ - (البرهان) • وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة ، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان • فلا تغرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية •

٦ - (الموضع) • والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءاً من التثبت ، سواء كانت مقدمة بالفعل او صالحة للمقدمية • وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل • ومعنى الموضع هناك يسمى (نوعاً) هنا وسيأتي في الباب الثاني • ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصاراً هنا :

- ١٥ -

الضمير

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة ، فان على الخطيب ان يكون متوكلاً من اخفاء كبراه في اقيسته او اهملها • ان باقي الصناعات قد تمحى

الكبيرى في اقيمتها ولكن لا لحاجة وغرض خاص ، بل لمجرد الايجاز عند وضوح الكبرى ، أما في الخطابة فان اخفاءها غالبا ما يضطر اليه الخطيب بما هو خطيب لاحد أمور :

١ - اخفاء عدم الصدق الكلى فيها ، مثل أن يقول : « فلان يكتفى غضبه عن الناس فهو محبوب » ، فانه لو صرخ بالكبرى وهي « كل من كف عنه الناس فهو محبوب لهم » ربما لا يجدها السامع صادقة كليا ، وقد يتتبه بسرعة الى كذبها ، اذ قد يعرف شخصا معينا متمنكا من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس .

٢ - تجنب ان يكون بيانه منطقيا وعلميا معقرا ، فلا يميل اليه الجمهور الذي من طبعه الميل الى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة . والسر ان ذكر الكبرى يصبغه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاصناف اليه الجمهور . بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنهم بالخطيب أو سخريتهم به .

٣ - تجنب التطويل ، فان ذكر الكبرى غالبا يبدو مستعينا عنه . والجمهور اذا أحس ان الخطيب يذكر ما لا حاجة الى ذكره او يأتي بالملكرات يسرع اليه الملل والضجر والاستيحاش منه . وقد يؤثر فيه ذلك انفعالا معكوسا فيثير في نفوسهم التهمة له في صدق قوله . فلذلك ينبغي للخطيب دائما تجنب زيادة الشرح والتكرار الممل فانه يثير التهمة في نفوس المستمعين وشكوكهم في قولهم وضجرهم منه .

وبعد هذا ، فلو اضطر الخطيب الى ذكر الكبرى كما لو كان حذفها يوجب ان يكون خطابه غامضا - فينبغي ان يوردها مهملا حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة ، وألا يوردها بعبارة منطقية جافة .

وصيغة الخطابية تعتمد كثيرا على المقدرة في ايراد الضمير أو اهمال الكبري فمن الجميل بالخطيب أن يراقب هذا في خطابه . وهذا ما يحتاج الى مران وصيغة وحذف ، والله تعالى قبل ذلك هو المسدد للصواب المهم للمعرفة .

١٦ -

التمثيل

سبق ان قلنا في الفصل ١٤ : ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل . وفي الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر ، نظرا الى انه اقرب الى إذهان العامة وأمكن في تفاصيله . وهو في الخطابة يقع على اجزاء ثلاثة :

١ - أن يكون من أجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معنى عام يظن انه العلة للحكم في الممثل به . وهذا النحو هو التمثيل المنطقي الذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء الثاني .

٢ - أن يكون من أجل التشابه في النسبة فيما ، كما يقال مثلا : كلما زاد توافع المتعلم زادت معارفه بسرعة ، كالارض كلما زاد انخفاضها انحدرت إليها المياه الكثيرة بسرعة .

وكل من هذين القسمين قد يكون الاشتراك والتتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون بحسب الرأي الواقع ، كقوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا » ، أو كقوله تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة » .

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداده لاول وهلة ، ويعلم عدم صحته بالتعقيب ، كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة : « هيئات لا يجتمع

اثنان في قرن » . والقرن بالتحريك الجبل الذي يقرن به البعيران ، قال ذلك ردا على قول بعض الانصار : « منا امير ومنكم امير » ، بينما أن هذا القائل غرضه ان الامارة مرة لنا ومرة لكم لا على ان يجتمع اميران في وقت واحد حتى يصح تشبیهه باجتماع اثنين في قرن » على انه أية استحاللة في المثل به ، وهو أن يجتمع بعيران في جبل واحد يقرنان به لو أراد هذا القائل اجتماع اميرين في آن واحد ، فالاستحاللة في المثل نفسه لا في المثل به .

٣ - ان يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط ، وقد ينطلي هذا أمره على غير المتتبه المثقف . وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة وموجبة لظن المستمعين بصدقها .

مثاله أن يحب الخطيب شخصاً ويسلمه لأن شخصاً آخر محبوب ممدوح له هذا الاسم . أو يتشاءم من شخص ويذمه لأن آخر له اسمه معروف بالشر والمساوي .

ويشبه ان يكون من هذا الباب قول الارجاني :

يزداد دمعي على مقدار بعدهم تزايد الشهب اثر الشمس في الافق فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الاحبة قياسا على تزايد الشهب بمقدار تزايد بعد الشمس في الافق ، لاشتراك الدموع والشهب بالاسم اذ تسمى الدموع بالشهب مجازا ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم اذ يسمى الحبيب شمسا مجازا .

المبحث الثاني - الانواع

- ١ -

تهييد

تقديم في الفصل ١٤ من الباب الاول : ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل مقدمة من شأنها ان تكون جزءا من التثبيت . وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل .

بل ان ما هو بمنزلة الموضع في صناعة الجدل يسمى هنا (نوعا) . وهو اي النوع : كل قانون تستنبط منه الموضع اي المقدمات الخطابية . مثلا يقال لنقل الحكم من النسق الى خدمه (نوع) ، اذ منه تستخرج الموضع الموصلة الى المطلوب الخطابي ، فيقال مثلا : اذ كان خالد عدوا فهو يستحق الامانة فأخوه لما كان صديقا فهو يستحق الاحسان . فهذه القضية (موضع) وهي من (نوع) نقل الحكم من النسق الى خدمه . ثم انه لما كان المجادل مضطرا الى احضار الموضع في ذهنه واعدادها لكي يستنبط منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة — فكذلك الخطيب يلزم ان يحضر لديه ويعد الانواع لكي يستنبط منها ما يحتاجه من الموضع (المقدمات المقنعة) .

وكل خطيب في اي صنف من اصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه ، فكذلك اقتضى ان تنبه على بعض هذه الانواع في اصناف الخطابة للاستيناس وللتثبيه على نظائرها كما صنعنا في مواضع الجدل ، فنقول :

— ٢ —

الأنواع المتعلقة بالمنافرات

تقدم في البحث ١٣٣ معنى (المنافرات) انها التي تثبت مدحاً أو ذماً ، اما للأشخاص او للاشياء ، باعتبار ما هو حاصل في الحال ، فيقرر الخطيب فضيلته او تقعه في المدح او يقرر ضدهما في الذم . وانما سميـت (منافرات) فلان بها يتنافـر الناس ويختلفـون ، ويروـم بعضـهم قـهر بعضـ بـقولـه وـبيانـه . ومن هذه الناحية تـشبه الخطابة الجـدل ، وانما الفـرق من وجـهـين :

١ - انه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانـه ، وفي الجـدل يكونـ الكلام للخصـمـين سـؤـالـا وجـوابـا وـردـا وـبـدـلا .

٢ - ان غـرضـ الخطـيبـ أـنـ يـبعـثـ المستـمعـينـ عـلـىـ عملـ الـافـعـالـ الحـسـنةـ وـالتـنـفـرـ مـنـ الـافـعـالـ السـيـئةـ لـأـمـجـدـ المـدـحـ وـالـذـمـ ، وـالمـجـادـلـ لـيـسـ غـرضـهـ الـتـغـلـبـ عـلـىـ خـصـمهـ ، وـليـسـ هـمـهـ أـنـ يـعـمـلـ بـهـ أـحـدـ أـوـ لـأـيـعـمـلـ . وـبـالـاختـصارـ غـرضـ الخطـيبـ اـقـنـاعـ الغـيرـ بـفـضـلـ الـفـاضـلـ وـنـفـصـ الـمـفـضـولـ لـيـعـمـلـ عـلـىـ مـقـتضـىـ ذـلـكـ ، وـغـرضـ المـجـادـلـ اـرـغـامـ الغـيرـ عـلـىـ الـاعـتـرـافـ بـذـلـكـ .

وـبـيـنـ الـاسـلـوـبـيـنـ بـوـنـ بـعـيدـ ، فـاـنـ الـأـوـلـ يـتـطـلـبـ الرـفـقـ وـالـلـيـنـ وـالـاسـتـحوـاذـ عـلـىـ مشـاعـرـ المـخـاطـبـ وـرـضـاهـ ، وـالـثـانـيـ لـاـيـتـطـلـبـ ذـلـكـ فـاـنـ غـرضـهـ يـتـمـ حـتـىـ لـوـ اـعـتـرـفـ الـخـصـمـ مـرـغـمـاـ مـقـهـورـاـ .

اـذـاـ عـرـفـتـ ذـلـكـ ، فـعـلـىـ الخطـيبـ فيـ الـمـنـافـرـاتـ اـنـ يـكـوـنـ مـطـلـعاـ عـلـىـ اـنـوـاعـ جـمـالـ الاـشـيـاءـ وـقـبـحـهاـ . وـلـكـلـ شـيـءـ جـمـالـ وـقـبـحـ بـحـسـبـهـ : فـفـيـ الـاـنـسـانـ جـمـالـهـ بـالـفـضـائـلـ وـقـبـحـهـ بـالـرـذـائـلـ ، وـبـاقـيـ الاـشـيـاءـ جـمـالـهـ بـكـمـالـ صـفـاتـهـ الـلـائـقـةـ بـهـاـ وـقـبـحـهـ بـنـقـصـهـاـ .

ثم الانسان — مثلا — ففضيلته ان تكون له ملامة تقتضي فعل الخيرات بسهولة ، كفضيلة الحكمة والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والغفارة والكرم والمرارة والهمة والحلم واصالة الرأي 。 وهذه أصول الفضائل ، ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يدخل تحت نوع الكرم ، أو مما يكون سببا لها كالحياة الذي يكون سببا للغفارة ، أو مما يكون علاما عليها كصبر الامين على تحمل المكاره في سبيل المحافظة على الامانة ، فان هذا الصبر علامة على العدالة 。

واما باقي الاشياء غير الانسان فكمالها بحصول الصفات المطلوبة لملتها ، وقد قلنا لكل شيء جمال وقبح بحسبه ، فكمال الدار — مثلا — وجمالها باشتمالها على المرافق المحتاج اليها وسعتها وجلده بنائها وملائمة هندستها للذوق العام ، وهكذا 。 وكمال المدينة — مثلا — وجمالها بسعة شوارعها وتنسيقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيئة وسائل الراحة فيها والا من ، وحسن مائتها وهوائها وجدة بناء دورها ٠٠٠ وهكذا 。

وعلى الخطيب بالإضافة الى ذلك ان يكون قادرًا على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظن الجمهور أنها مما يستحق عليها المدح والثناء ، مثل ان يصور فسوق الفاسق بأنه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح 。 ويصور بلاهة الابله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها 。 ويصور متتبع عورات الناس الهماز الغماز بأنه محب للصراحة او انه لا تأخذنه في سبيل قول الحق لومة لائم 。 ويصور الحاكم المرتشي بأنه يسهل بالرشوة امور الناس ويقضى حواجزهم ٠٠٠

وهكذا يمكن تحوير كثير من الرذائل والنقائص الى ما يشبه أن يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور 。 وكذلك — على العكس —

يمكن تحويل جملة من الفضائل الى ما يشبه ان يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور ، كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف متزمن أو رجعي خرافي أو وصف الشجاع بأنه مجنون متهور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذل وهكذا . والكثير من هذا يحتاج الى حذقة وبعد نظر .
واذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن ان تعرف بسبابتها وجوه مقتضيات الذم لانها اضدادها .

— ٣ —

الأنواع المتعلقة بالمشاجرات

تقديم معنى المشاجرات من انها تتعلق بالحاصل سابقا . وذلك بياناً حدث كيف حدث ؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم ؟
فتكون المشاجرة شكرأً أو شكاية أو اعتذارأً أو ندما واستغفارأً .
و (الشکر) انما يكون بذكر محاسن ما حدث وكمالاته انساناً أو غير انسان ، على حسب ما تقدم من البيان الاجمالي عن محاسن الاشياء وكمالاتها في المنافرات ، فلا حاجة الى اعادته .
وانما الذي ينبغي بيانه ما يختص (بالشكاية) ثم الاعتذار والندم ، فنقول :

لا تصح الشكاية الا من الظلم والجور . وحقيقة الجور : « هو الاضرار بالغير على سبيل المخالفة للشرع بقصد وارادة » .
والمقصود من (الشرع) ما هو أعم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة ، والمكتوبة مثل الاحكام المنزلة الالهية والقوانين المدنية والدولية ، وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء ، أو آراء أمة بعينها وكان المعتمد منها ، أو آراء قطره او عشيرته او نحو ذلك .

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة ، والباقي هي من المشهورات الخاصة . ومثال الاخيرة (النهوة) باصطلاح عرب العراق في العصور الاخيرة ، فانها عند غير المتحضرين منهم شريعة غير مكتوبة ، وهي ان للرجل الحق في منع تزوج ابنة عمه من اجنبي ، فالاجنبي اذا تزوجها من دون رخصة ابن عمها وادنه عدوه في عرفهم جائزا غاصبا وقد يهدى دمه . وان كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الاسلامية وغيرها ظلما وجورا وان (الناهي) هو الجائر الظالم .

ثم (المخالفة للشرع) اما ان تقع في المال أو العرض أو النفس ، ثم اما ان تكون على شخص او اشخاص معينين ، او تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والامة والعشيرة .

وعلى هذا في ينبغي للخطيب المشتكي أن يعرف معنى الجور وبوعشه واسبابه ، وما هي الاسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ، ومتى يكون عن ارادة وقصد ، وكيف يكون كذلك . وكل هذه فيها ابحاث واسعة تتطلب من المطولات .

واما (الاعتذار) فحقيقة التنصل مما ذكره المتظلم المشتكي ودفع تظلمه . وهو يقع بأحد أمرين :

١ - انكار وقوع الظلم رأسا .

٢ - انكار وقوعه على وجه يكون ظلما وجورا ، فان كثيرا من الافعال انما تقع عدلا حسنة وظلما قبيحة بالوجه والاعتبار اما من جهة القصد واما من جهة اختلاف الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه (بالنهوة) .

واما (الندم) فهو الاقرار والاعتراف بالظلم . وقد يسمى استغفارا .

وذلك بأن يلتمس العفو عن العقوبة والتفضل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها • وللاستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها •

— ٤ —

الأنواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة اقناع الجمهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم ، والاقلاع عن المساوىء والشروع وما يضرهم — ناسب ألا يبحث إلا عما يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور ، او ما له مساس باختيارهم وإن كان في نفسه خارجا عن اختيارهم •

وهذا الثاني كالارض السبخة — مثلا — فان سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من افعالهم ، ولكن يمكن ان يكون لها مساس باختيارهم لأن يجتنبوا الزراعة فيها مثلا ، فيمكن ان يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه •

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلا فليس للمشاور أن يتعرض له •

والأنواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسيين :

(القسم الأول) ما يتعلق بالأمور العظام ، وهي أربعة :

١ — (الأمور المالية العامة) ، من نحو صادرات الدولة ووارداتها ، وما يتعلق في دخل الامة ومصروفاتها • فالخطيب فيها ينبغي ان يطلع على القوانين التي تخصها وعلى العلوم التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الشروة أو نقصها •

٢ — (الحرب والسلام) • فالخطيب فيه لا يستغني عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية واساليب تنظيم الجيوش وقيادتها ، مع الاطلاع

على تاريخ الحروب والواقع ، وسر نشوتها وأ Hammond ، والوسائل الالزمة للهجوم والدفاع ، وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة . كما ينبغي أن يكون عارفا بما يشير الغيرة والحمية في نفوس الجنود وما يشجعهم ويثبت عزائمهم ، ويتحدى همهم ، ويهدون عليهم الموت في سبيل الغاية التي يحاربون لاجلها . وإن يكون عارفا بما يثير في نفوس الاعداء الخوف والرعبه وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة ، ونحو ذلك مما يسمى في الاصطلاح الجديد (بحرب الاعصاب) .

٣ - (المحافظة على المدن) . والعلوم التي تخصها ولا يستغني الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع ، وما تحتاجه البلدة في مجاري مياهها وتنويرها وتعبيد طرقها ونظافتها ، ونحو ذلك .

٤ - (الاجتماعيات العامة) كالشريائع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية . وفي المصلحة الدينية - مثلا - ينبغي للخطيب أن يكون عارفا بالشريعة السماوية ، حافظا لآثارها مطلعًا على تاريخها ، ملما بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة .

أما لو كان خطيبا في غاية سياسية أو نحوها ، في ينبغي أن يكون خبيرا بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تاريخ وحوادث وتقلبات . فالسياسي يحتاج إلى العلوم السياسية والخبرة بأمورها ، والأخلاقي يحتاج إلى علم الأخلاق ، والحاكم والمحامي إلى القوانين الشرعية والمدنية .

وعلى الأجمال أن الخطيب في الأمور الاجتماعية - لاسيما مريد المحافظة على سنة أو دولة - يلزم فيه أن يكون أعلم وأمهر الخطباء الآخرين ، وأعرف بسياسات الجمهور ومصالحهم ، لأن موقفه مع الجمهور من أدق المواقف وأصعبها .

بل هذا الباب — باب المشاورة — على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقاها ، فقد يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمّهور لاتفاقه الاسباب . وكم شاهدنا وسمعنا رئيس دولة ، أو مرشد قطر ، أو مرجعا دينيا لفرقة ، بينما هو في القمة من عظمته اذا به يهوى بين عشية وضحاها من برجه الرفيع محطمها ، لخطأة صغيرة ارتكبها ، أو لامر فعله أو قاله معتقدا فيه الصلاح فاتهمه الجمّهور بالخيانة أو الخطل ، أو ظنوا فيما عمله أو رأه الفساد والضرر .

والجمّهور لا صبر له على كتمان رأيه او تأجيل التعبير عنه الى وقت آخر ، كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والماشاة ؛ ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ الا القوة تسكته أو السيف يفنيه .

هذا ، وان حصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر . وكفى ما أشرنا اليه .

ونزيد هنا انه على العموم من أهم ما يلزم له — بعد معرفة كل ما يتعلق بفرعه المختص به — ان يكون مطلاعا على علم الاجتماع وعلم النفس . وأهم من ذلك الخبرة في تطبيقهما ، وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له ، ومعرفة تاريخ من سبقه من القادة والرؤساء والاستفادة من تجاربهم منضمة الى تجاربه الشخصية . وأهم من ذلك كله المواعظ الشخصية التي أشرنا اليها سابقا ، فانه كم من خطيب موهوب ييز اعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع ، اذ يسوقه ذكاؤه وفطرته الى معرفة ما يتقتضيه ذلك الاجتماع وما يتطلبه ، فيستطيع ان يهيمن عليه ويُسخره ببيانه ويُسحره بأسلوبه .

(القسم الثاني) الرئيسي ما يتعلق بالأمور الجزئية

وهي غير محدودة ولا معدودة ، فلذلك لا يمكن ضبطها ، وانما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته . غير أنها تشتراك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال . فلذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب أن يعرف :

(اولا) — معنى صلاح الحال ، مثل ان يقال انه في الانسان استجماع الفضائل النفسية والجسمية ، أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة ، أو الحصول على الملدات وابشاع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور والثناء عليه في الغيبة . وهكذا ، على حسب اختلاف الآراء والانظار في معنى صلاح حال الانسان .

و (ثانيا) — الامور التي بها يتحقق صلاح الحال ، مثل فضيلة النفس بالحكمة والأخلاق ونحوها مما تقدم ، ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوه العضلات والجمال واعتدال البنية ، ومثل طهارة الاصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الاتباع والانصار وحسن الحظ ونحو ذلك .

و (ثالثا) — طرق اكتساب هذه الامور واحدة واحدة ، وأحسن الوسائل واسهلها في الحصول عليها . مثل ان يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجهد والتحصيل والخلاص لله والتجرد عن مغريات الدنيا ، وان الصحة تحصل بالرياضه وتنظيم المأكولات ، وان الثروة تحصل بالزراعة او التجارة او الصناعة . وهكذا .

و (رابعا) — الامور النافعة في تحصيل تلك الخيرات والمعينة لوسائلها كال усили واتهاز الفرص والتضحية بكثير من الملدات ، والصدق والامانة . وبعكسها الامور الضارة كالركون الى الراحة والكسيل وإيثار اللذة واللهو

والبطلة ونحو ذلك .

و (خامسا) — ما هو الأفضل من الخيرات والانفع ، وبأي شيء تتحقق الأفضلية ، مثل أن الأعم الشامل أفضل مما هو دونه في الشمول ، والمدائم خير من غير الدائم ، وما هو أكثر نفعاً أحسن مما هو أقل ، وما يستتبع نفعاً آخر انفع مما لا يستتبع . ٠٠٠ وهكذا .

* * *

هذه جملة الانواع المتعلقة باصناف الخطابة الثلاثة، وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها كأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بامكان الامور أضربنا عنها اختصارا .

* * *

المبحث الثالث - التواضع

- ١ -

تمهيد

تقديم ص ٤١٦ معنى العمود والاعوان ، وذكرنا هناك أقسام الاعوان من الشهادة والاستدراجات التي هي خارجة عن نفس العمود . وكل ذلك كان من اجزاء الخطابة .

وهنالك وراء اجزاء الخطابة امور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتمنة لها ، باعتبار مالها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب . وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة . فلذلك تسمى (بالتواضع) وتسمى أيضا (التحسينات) و (التزيينات) .

وهي ثلاثة أنواع : (١) ما يتعلق بنفس اللفاظ (٢) ما يتعلق بنظمها وترتيبها (٣) ما يتعلق بالاخذ بالوجوه . ونحن نشير الى هذه الاقسام ونوضحها على حسب هذا الترتيب ، فنقول :

- ٢ -

حال الالفاظ

والمراد منها ما يتعلق ب الهيئة اللفظية مفرداً كان أو مركباً ، والتي ينبغي للخطيب أن يراعيها . وأهمها الأمور الآتية :

- ١ - ان تكون الالفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب فان اللحن والغلط يشوه الخطاب ويسقط أثره في تفوس المستمعين .
- ٢ - ان تكون الالفاظ من جهة معاناتها صحيحة صادقة ، بأن لا تشتمل

- مثلاً — على المبالغات الظاهر عليها الكذب .
- ٣ — ألا تكون ركيكة الاسلوب ، ولا متکلفاً بها على وجه تخرج عن المحاورة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور ، بل ينبغي أن يكون أسلوبها معتدلاً على نحو ترتفع به عن ركيكة الاسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاجرة الخاصة الذي لا ينفع به الجمهور .
- ٤ — ان تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول ، ولا نقصان مخل .
- ٥ — ان تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها ، أو يوجب اغلاق الكلام وصعوبة فهمه .
- ٦ — ان يتتجنب فيها الابهام والايهام واحتمال اکثر من معنى ، وان كان ذلك مما قد يحسن في الكلام الشعري ، ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في تنبؤاتهم . ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب اذا كان سياسياً حينما يقضي موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصریح .
- ٧ — ان تكون معتدلة في الإيجاز والاطناب ، لأن الإيجاز قد يدخل بالمعنى والتطويل يورث الملل . والحالات تختلف في ذلك ، فقد يكون المستمعون كلامهم أو اکثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز ، وقد يكون المطلوب يستدعي التأکيد والتكرار والتهويل فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الاذكياء . وعلى كل حال ، ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع الواقع . وكذلك ايراد الالفاظ المترادفة لا يحسن الاکثار منه .
- ٨ — ان تكون خالية من الالفاظ الغريبة والوحشية وغير المتداولة ، ومن التعبيرات التي يشتمز منها المستمعون كالالفاظ الفحشية . فلو اضطر إلى التعبير عن معانيها فليستعمل بدلاً منها الکنایات .

٩ - ان تكون مشتملة على المحسنات البدعية والاستعارات والمجازات والتشبيهات ، فان هذه كلها لها الاثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحالاته .

ولكن يجب أن يعلم ان الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس ، فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعى فيها الأقرب إلى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتضمن المتتكلف به . ويحسن ان نشبهها بالغرباء في مجالس الأصدقاء فان حضورهم لا يخلو منفائدة ولكنهم لابد ان يؤثروا ضيقا وانقباضا في نقوس الأصدقاء .

١٠ - ان تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع . ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به في الشعر ، بل معادلتها على الوجود الآتية ، وهي على احياء متفاوتة متضاغدة :

أ - ان تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر ، وان كانت حروفها وكلماتها غير متساوية ، مثل قوله : « بکثرة الصمت تكون الهيبة ، وبالنصفة يکثر المواصلون » .

ب - ان يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية نحو : « العلم وراثة كريمة ، والآداب حل مجددة » .

ج - ان تكون الكلمات بالإضافة إلى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة نحو : « أقوى ما يكون التضمن في اوائله ، واقوى ما يكون الطبع في أواخره » .

د - ان تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعادلة نحو : « طلب العادة افضل الافكار وكسب الفضيلة انفع الاعمال » فالافكار تعامل الأعمال في المد .

هـ - ان تكون الحروف الاخيرة من المقاطع متشابهة كما لو كانت مسجعة نحو : « الصبر على الفقر قناعة ، والصبر على الذل ضراعة » . وأحسن الاوزان في الجمل ان تكون متعادلة مثنى أو ثلث ، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيرا ، بل قد لا يستساغ ويكون من التكلف المقوت .

— ٣ —

نظم وترتيب الاقوال الخطابية

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابيا أو غير خطابي لابد أن يتألف من جزئين اساسين ، هما الدعوى والدليل عليها . والنظم الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقناع العكس ، وهذا أمر يرجع تقديره الى نفس المتكلم .

اما الاقوال الخطابية فالمناسب لها على الاغلب - بالإضافة الى ذينك الجزئين الاساسين - أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى : تصدير واقتراض وختامة . ونحن نبينها بال اختصار :

الاول - (التصديير) . وهو ما يوضع امام الكلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والايذان بالغرض المقصود للخطيب ، والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم الى التوجه نحو الغرض . وهو يشبه تنحنح المؤذن قبل الشروع ، وترنم المغني في ابتداء الغناء . وكذلك كل امر ذي بال يراد منه لفت الانظار اليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به .

والاحسن في الخطابة ان يكون التصدير مشيرا بالمقصود وملوحا به ، لانه ائما يؤتى به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الغرض المقصود . ولاجل هذا يفتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلاحة على الحسين عليه السلام والتظلم له . ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق

الى المرسل اليه ، وبما قد يشعر بالمراد ، كما هو المألف عنده اصحاب الرسائل
في العصور المتقدمة .

ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب – اذا رأى ان التصدير مما لابد
منه – ان يلاحظ فيه امررين :-

١ – ألا يفتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم ، كأن يأتي
– مثلاً – بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهنئة والفرح والسرور أو ما يشعر
بالسرور في موضع التعزية والحزن ، أو يعبر بما يشعر بتعاظمه على المخاطبين ،
ونحو ذلك .

٢ – ان يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط ان يورده بعبارة مفهومة
متينة ، فان الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتقاض عليه الغرض قبل
الوصول الى مطلوبه ، الا اذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة ، كما
لو أراد أن يذم خصماً او فعلاً ، او يشنى على نفسه او رأيه .

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المألف أو اطالته بالكلام
الفارغ من اشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب ، وهو على العجز اكثراً
منه دليلاً على المقدرة ، كما ان الافضل في الاعتذار ان يترك التصدير اصلاً ،
لانه قد يثير الظن بأنه يريد التعلل والتهرب من الجواب والدفاع .

الثاني – (الاقتصاص) وهو ما يذكر بياناً على التصديق بالمطلوب
وشارحاً له بقصة صغيرة تؤيده ، فان القصة من أروع ما يعين على الاقناع
ويقرب الغرض الى الذهان ، وكأنها من أقوى الادلة عليه لاسيما عند العامة .
واصبحت القصة في العصور الاخيرة أدباً وفناً قائماً برأسه يستعين بها دعاة
الافكار الحديثة لتلقين العامة واقناعهم ، وان كانت من صنع الخيال . والسر
ان في طبيعة الانسان شهوة الاستماع الى القصة فيلتذ بها ، وذلك لاشبع

غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه ، وقد يعتبرها شاهداً ودليلًا باعتبارها تجربة ناجحة .

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغي أن يشرع في بيان ما يريد
اقناع الجمهور به .

الثالث - (الخاتمة) وهي أن يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما
يؤذن بوداع المخاطبين من دعاء وتحية ونحوهما حسبما هو مألف .
ولا شك أن الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له ، لاسيما
في الرسائل والمكاتبات .

— ٤ —

الأخذ بالوجوه

المقصود بالأخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمور معبرة عن حاله ومؤثرة
في المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجة عن
نفس الفاظه وأحوالها ، وتكون بصناعة وحيلة . ولذلك يسمى هذا الامر
نفاقاً ورياء ، وليس المقصود به أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه
كلمة النفاق والرياء .

وهذا الامر مع فرضه من الامور الخارجة عن ذات الخطيب ولفظه ،
 فهو له تعلق بأحد هما فهو لذلك على نوعين :

١ - ما يتعلق بلفظه ، والمقصود به ما يخص هيئة اداء اللفظ وكيفية
النطق به ، فان الخطيب الناجح من يستطيع ان يؤدي ألفاظه باصوات
ونبرات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد ان يتظاهر به ، ومناسبة
لما يريد ان يحدثه في تفوس المخاطبين من افعالاته ، وان يلقاها بنعمات
مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهماه للمخاطبين : فيرفع صوته عند

موضع الشدة والغضب مثلاً ويختفي عند موضع اللين ، ويسرع به مرة ويتأتى أخرى ، وبنعمة محزنة مرة ومفرحة أخرى ٠٠٠ وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد ٠

وقد قلنا سابقاً في الاستدراجات أن هذه أمور ليس لها قواعد مطبوعة ثابتة ، بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده توصل بالمران والتجربة ٠

وعلى كل حال ينبغي أن يكون الالقاء معبراً عما يعيش في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتكلفها ، ومعبراً عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين ، كما ينبغي أن يكون معبراً أيضاً عن مقاصده وأغراضه الكلامية ، فان جملة واحدة قد تلقى بلهجة استفهام وقد تلقى نفسها بلهجة خبر من دون أحداث أي تغيير في نفس الالفاظ ، والفرق يحصل بالنعمة واللهجة ٠

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبر بلهجاته ونعماته ونبراته شرط أساس لنجاح الخطيب ، اذ بذلك يستطيع ان يتمزج بارواح المستمعين ويriadهم العواطف ويجدبهم اليه ٠ والقاء الكلام الجامد لا يشير انفعالاتهم ولا تتفتح له قلوبهم ولا عقولهم ، بل يكون على العكس مملاً مزعجاً ٠
٢ - ما يتعلق بالخطيب ، وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجي ليكون قوله مقبولاً وقد تقدم ذكر بعضه في الاستدراجات ٠ وهو على وجهين قوله وفعالي :-

أما القولي فمثل الثناء عليه أو على رأيه واظهار نقصان خصمه أو ما يذهب اليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله ٠
واما الفعلي فمثل الصعود على مرتفع كالمذبح فان مشاهدة الخطيب لها

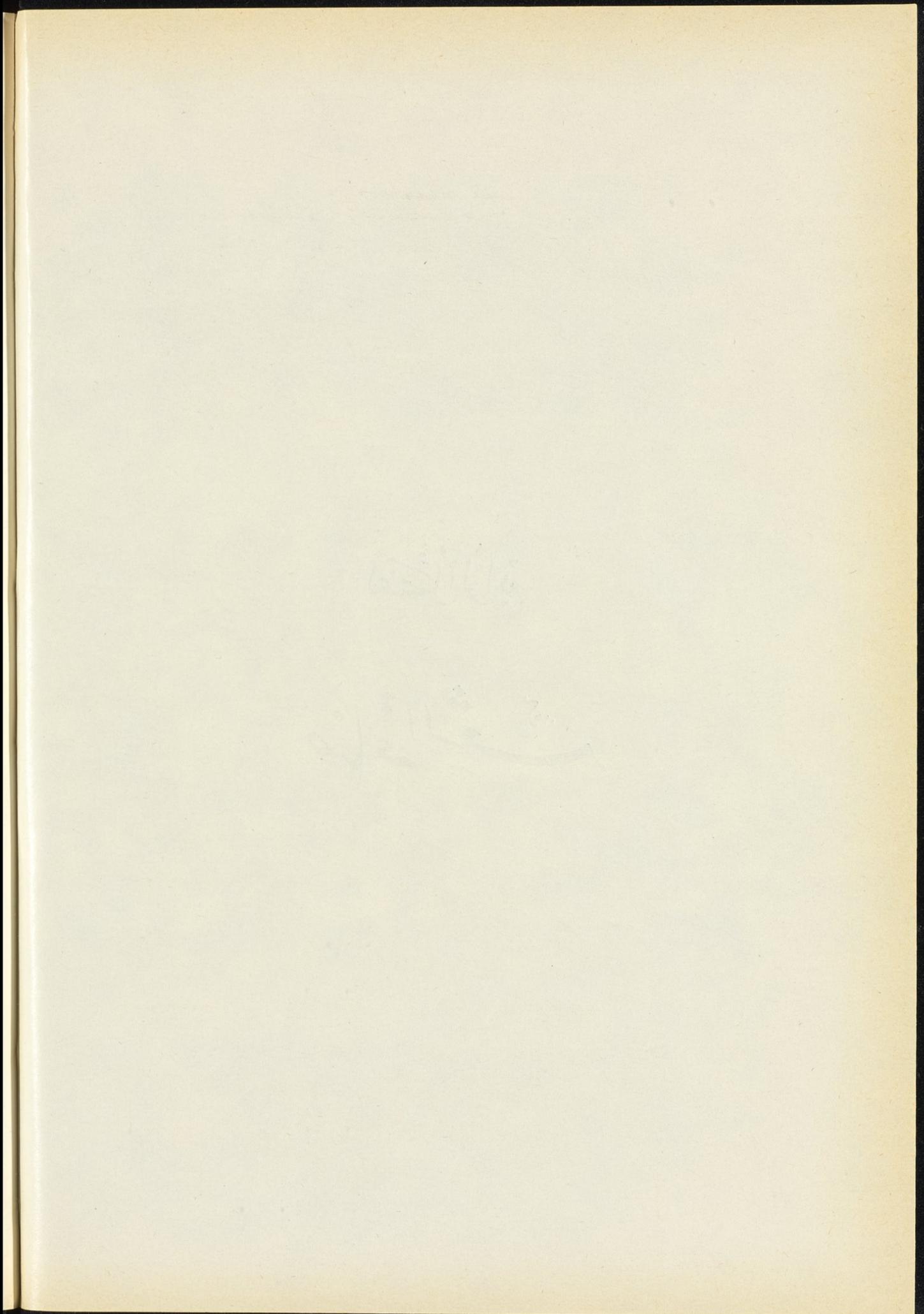
اكبر الاثر في الاصناف اليه وملائحة تسلسل كلامه والانطباع بفكاره وانفعالاته النفسية . ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله فان لذلك أيضاً أثره البالغ في نفوس المخاطبين . ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقطيع الوجه وملامحه ، فان كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد اذا أحسن الخطيب ان يضعها في مواضعها . وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا اليه في الاستدراجات .
 والعوام أطوع الى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقى ، وللهذا السبب تجد أن المترهد المتقدس يسيطر على نفوسهم وان كان فاسداً العقيدة او غير مرضى القول او سيء التصرفات .

* * *

ثم انه ينبغي ان يجعل من باب الاخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو (الشعر) ، فانه — كمسائيتي — أكد في التأثير على العواطف وامكن في القلوب . فلا ينبغي ان تفوت الخطيب الاستعانة بالشعر ، فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه ، لاسيما الامثال والحكم منه ، ولا سيما ما كان مشهوراً لشعراء معروفيين .
 وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر :

الفَصْلُ الرَّابعُ

صَاعِدُ الْمُعْتَدِلِ



تمهيد :

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الامم على اختلافها . والغرض الاصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها : من سرور وابتهاج ، او حزن وتألم ، او اقدام وشجاعة ، او غضب وحقد ، او خوف وجبن ، او تهويل امر وتعظيمه ، او تحقيير شيء وتوهينه ، او نحو ذلك من انفعالات النفس .

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في انفعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخيل وتصوير ، اذ للتخييل والتصوير الاثر الاول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك قيل : ان قدماء المناطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط ، ولم يعتبروا فيه وزنا ولا قافية .
اما العرب - وتبعدهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك - فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين ، واعتبروا أيضاً القافية على ما هي معروفة في علم القافية ، وان اختلفت هذه الامم في خصوصياتهما . اما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعراً وان اشتغل على القضايا المخيلات .

ولكن الذي صرح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر ، حتى أنه ذكر اسماء الاوزان عندهم .

وهكذا يجب ان يكون ، فان للوزن اعظم الاثر في التخييل وانفعالات النفس ، لأن فيه من النغمة والموسيقى ما يلهب الشعور ويحفزه ، وما قيمة الموسيقى الا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم . بل القافية كالوزن في ذلك

وان جاءت بعده في الدرجة •

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقفى يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام المنشور ، سواء كان هذا الفرق بسبب العادة اذ الوزن صار مألوفا عند العرب وشبيههم وتربيتهم دوق ثان غير طبيعي ، أم - على الاصح - كان بسبب تأثر النفس بالوزن والقافية بالغرizia كتأثيرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق • والعادة ليس شأنها أن تخلق الغرائز والأذواق ، بل تقويهما وتشحذها وتنميها •

بل حتى الكلام المنشور المقفى والمزدوج المعادلة جملة بدون ان يكون له وزن شعري له وقع على النفوس ويهزها ، كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة ص ٤٤٤ نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متتكلفا به - على النحو الذي ألفته القرون الاسلامية الاخيرة - افقدت الكلام رونقه وتأثيره •

وعلى هذا ، فالوزن والقافية يجب ان يعتبرا من اجزاء الشعر ومقوماته، لا من محسناته وتوابعه ، ما دام المنطقي انما يهمه من الشعر هو التخييل ، وكل ما كان أقوى تأثيرا وتصويرا كان أدخل في غرضه • ويصح - على هذا - ان يعد الوزن والقافية من قبيل (الاعوان) نظير التي ذكرناها في الخطابة • أما (العمود) فهو نفس القضايا المخiliات ، فكما تنقسم اجزاء الخطابة الى عمود وأعوان كذلك الشعر •

نعم ان الكلام المنظوم المقفى اذا لم يستعمل على التصوير والتخييل لا يعد من الشعر عند المناطقة ، فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التأريخية المجردة مثلا شعرا وان كان شبها به صورة • وقد يسمى شعرا عند العرب أو بالاصح عند المستعربين •

ومما ينبغي ان يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية

فلا تقصد بذلك خصوص ما جرت عليه اعادة العرب فيهما ، على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية بل كل ما له تفاعيل لها جرس وابداع في النفس – ولو مثل « البنود » وما له قوافي مكررة مثل (الموشحات وال رباعيات) – فإنه يدخل في عداد الشعر ^{وذلك ملخصها} _ـ أما (الشعر المنشور) المصطلح عليه في هذه العصر فهو شعر أيضا ، ولكنه بالمعنى المطلق الذي قيل عنه انه مصطلح منطقة اليونان ^ـ فقد فقدم ركتنا من اركانه وجزء من اجزائه ^ـ والانصاف ان اهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف اثره التخييلي في النفوس ، وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه اذا كانت قضيائاه تخيلية ^ـ

تعريف الشعر :

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغي ان نعرف الشعر بما يأتي :
 « انه كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة » .
 وقلنا : (متساوية) ، لأن مجرد الوزن من دون تساو بين الآيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير اذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره .
 فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الاثر في انفعال النفوس .

فائدة :

ان للشعر نفعا كبيرا في حياتنا الاجتماعية ، وذلك لاثارة النفوس عند الحاجة في هياجها ، لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الانسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها ، في المسائل العامة : من دينية أو سياسية أو اجتماعية ، أو في الامور الشخصية الفردية . ويمكن تلخيص اهم فوائده في الامور الآتية :

- ١ — أثارة حماس الجندي في الحروب •
- ٢ — أثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية او سياسية ، أو اثارة عواطفه لتوجيهه الى ثورة فكرية أو اقتصادية •
- ٣ — تأييد الزعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والمهجاء •
- ٤ — هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحض الطرب والسرور ، كما في مجالس الغناء •
- ٥ — اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتألم ، كما في مجالس العزاء •
- ٦ — اهاجة الشوق الى الحبيب أو الشهوة الجنسية ، كالتشبيب والغزل •
- ٧ — الاتعاذه عن فعل المنكرات واخدام الشهوات ، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات ، كالحكم والمواعظ والآداب •

السبب في تأثيره على النفوس :

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين : (الاول) عن السبب في تأثير الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات • و (الثاني) بماذا يكون الشعر شعراً أي مخيلاً ؟

والجواب على السؤال الاول ان نقول :

ان الشعر قوامه التخييل ، والتخيل — من البدائي — انه من أهم الاسباب المؤثرة على النفوس ، لان التخييل اساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى ، والتصوير له من الواقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع باداء معناه مجردًا عن تصويره ، فان الفرق عظيم بين مشاهدة شيء في واقعه وبين مشاهدة تمثيله بالصورة أو بمحاكاته بشيء آخر يمثله • اذ التصوير والتمثيل يشير في النفس التعجب والتخيل فتلذذ به وترتاح له ، وليس لواقع الحوادث المضورة والممثلة قبل تصويرها وتمثيلها

ذلك الاثر من اللذة والارتياح لو شاهدتها الانسان
واعتبر ذلك فيمن يحاكون غيرهم في مشية او قول او انشاد او حركة
او نحو ذلك فانه يثير اعجابنا ولذتنا او سحركنا ، مع انه لا يحصل ذلك الاثر
النفسي ولا بعده لو شاهدنا نفس المحكين في واقعهم ٠ وما سر ذلك الا
التخييل والتوصير في المحاكاة ٠

وعلى هذا كلما كان التوصير دقيقاً معبراً كان أبلغ أثراً في النفس ٠
ومن هنا كانت السينما من اعظم المؤثرات على النفوس ، وهو سر نجاحها
واقبال الجمهور عليها ، لدقّة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الاشياء التي
يراد حكايتها ٠

والخلاصة ان تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب ، لانه بتوصيره
يشير الى اعجاب والاستغراب والتخيل ، فتلتذ به النفس وتتأثر به حسبما
يقتضيه من التأثير ٠ ولذا قالوا : ان الشاعر كالمحصور الفنان الذي يرسم
بريشته الصور المعبرة ٠

وحق ان تقول حينئذ : ان الشعر من الفنون الجميلة الغرض منه
تصوير المعاني المراد التعبير عنها ، ليكون مؤثراً في مشاعر الناس ، ولكنه
تصوير بالالفاظ ٠

بماذا يكون الشعر شرعاً :

اذا عرفت ما تقدم فلنعد الى السؤال الثاني ، فنقول : بماذا يكون
الشعر شرعاً اي مخيلاً ؟ والجواب : ان التوصير في الشعر كما ألمعنا اليه
في التمهيد يحصل بثلاثة اشياء :

١ - (الوزن) ، فان لكل وزن شأن في التعبير عن حال من احوال
النفس ومحاكاته له ، ولهذا السبب يوجب انفعالاً في النفس ، فمثلاً بعض

الوزان يوجب الطيش والخففه، او بعضها يتضمن لليوقار والمدوء، وبعضها
يتناسب بالحزن والشجن، وبعضها يتناسب بالفرح والسرور، ثلاثة يتعلّق
بالوزان على كل حال بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يشير
التخيل واللذة في النقوس، وهذا أمر غريري في الإنسان، و اذا ادى الوزن
بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل كان أكثر ايقاعاً وأشد تأثيراً في النفس،
لا سيما ان لكل نغمة صوتية ايضاً تعبر عن حال، فالنغمة الغليظة - مثلاً -
تعبر عن الغضب، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق، والنغمة
الشجانية عن الحزن، فإذا انسجمت النغمة الى الوزن تضاعف أثر الشعر في
التخيل، ولذلك تجد الاختلاف الكبير في تأثير الشعر باختلاف انشاده
بلحن وبغير لحن، وباختلاف طرق الالحان وطرق الانشاد، حتى قد يبلغ
الى درجة النشوء والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة.

٢ - المسموع من القول يعني الالفاظ نفسها، فان لكل حرف أيضاً
نغمة وتعبيرها عن حال، كما ان تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن
احوال النفس والاختلاف في التأثير فيها، فهناك - مثلاً - الفاظ عذبة
رقيقة، وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع، وألفاظ متوسطة.
ثم ان للفظ المسموع ايضاً تأثيراً في التخييل اما من جهة جوهره كأن
يكون فصيحاً جزاً، او من جهة حيلة بتركيبه، كما في أنواع البديع
المذكورة في علمه، وكالتبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم
البيان.

٣ - نفس الكلام المخيلي، أي معاني الكلام المفيدة للتخييل، وهي
القضايا المخiliات التي هي العمدة في قوام الشعر ومادته التي يتّألف منها.
و اذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً، وحق أن يسمى

(الشعر النام) . وبها يتفاصل الشعرا وتسمو قيمته الى أعلى المراتب أو تهبط الى الحضيض . وبها تختلف رتب الشعرا وتقللو أو تنزل دراجاتهم : فشاعر لا يجري ولا يجري معه فيستطيع ان يتصرف في التفوس ، حتى يكاد تكون له منزلة الانبياء من ناحية التأثير على الجماهير ، وشاعر لا يستحق إلا ان تصفعه وتحقره ، حتى يكاد يكون ضحوكه للمستهزئين ، وبينهما درجات لا يحصل على مثواه في ميكان له ، وإنما من هنا أنه ثلا وسفينة

اكذبه اعدبه : *حلقة ردها لكتابه* *رسالة بصلها فقطرة* *نه* *رسان* *رسانا* *الخ*
من المشهورات عند شعرا المحدثين بهذا القول ، ذهابا الى ان الكذب من افبح الاشياء فكيف يكون مستملحا ، مضافا الى ان القيمة للشعر انما هي بالتصوير المؤثر فإذا كان كاذبا فليس في الكذب تصوير الواقع الشيء .

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الاخبار عن الواقع كذبا . غير ان مثل هذا الاخبار - كما تقدم - ليس من الشعر في شيء وان كان صادقا ، وانما الشعر بالتصوير والتخيل . ولكن يجب ان نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقع بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته ولا مبالغة فيه او حيلة في تمثيله . ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتزام المطلوب .

وتارة أخرى ، يكون بصورة تخيلية - على ما نوضحه فيما بعد - بأن تكون كالرتوش التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقبیح ، مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها ، أو الصورة الكاريكاتورية التي تحکي صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريفات للتعبير عن بعض اخلاقه أو حالاته أو افكاره او

نحو ذلك .

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق ، ومن جهة أخرى كاذب ، ولكن في عين كونه كاذبا هو صادق . وهذا من العجيب . ولكن معناه أن المراد الجدي - أي المقصود بيانه واقعا وجدا - من هذا التخييل صادق ، في حين أن نفس التخييل الذي ينبغي أن نسميه المراد الاستعمالي كاذب . وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في تصوير الصورة الكاريكاتورية، فإن المصور قد يضفي على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبراء من ملامح تخيلها المصور وليس هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور ، وهي مراد استعمالي كاذب . أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فان التعبير عنه يكون صادقا ، لو كان الشخص واقعا كذلك أي غضوبا أو متكبرا . فاذن ، إنما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي .

وكذلك نقول في الشعر ، ولا سيما ان أكثر ما يأتي فيه التخييل بالبالغات ، كالمبالغة بالمدح او الذم او التحسين او التقبیح ؛ والمبالغة ليست كذلك في المراد الجدي اذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعماني . وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مرادا جديا يراد الاخبار عنه حقيقة .

مثلا قد يشبه الشعراء الخصر الدقيق بالشعرة الدقيقة فهذا تصوير لدقة الخصر . فان أريده به الاخبار حقيقة و جدا عن ان الخصر دقيق كالشعرة أي ان المراد الجدي هو ذلك ، فهو كذب باطل و سخيف ، وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخيل ، فلا يعد شعرا . ولكن في الحقيقة ان المراد الجدي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان ان حسنه في دقته يتتجاوز الحد المأمول

في الناس ، وإنما يكون هذا كاذباً إذا كان الخصر غير دقيق لأن الواقع يخالف المراد الجدي . أما المراد الاستعمالي وهو التشبيه بالشجرة فهو كاذب ، ولا خير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل إلى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه الصورة الخيالية .

وبمثل هذا يكون التعبير تخيلاً مستغرباً وصورة خيالية قد تشبه الحال، فتجلب الانتباه وتثير الانفعال لغرائبها .

وكلما كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثراً في التذاذن والنفس واعجابها . ولذا نقول إن الشعر كلما كان مغرياً في الكذب في المراد الاستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة وهذا معنى (كاذبه أعدبه) لا كما ظنه بعض من لا قدم له ثابتة في المعرفة . على أن التخييل وإن كان كاذباً حقيقة أي في مراده الجدي أيضاً فإنه يأخذ أثره من النفس ، كما سنوضحه في البحث الآتي :

القضايا المخaliات وتأثيرها :

ونزيد على ما تقدم فنقول :

إن المخaliات ليس تأثيرها في النفس من أجل أنها تتضمن حقيقة يعتقد بها ، بل حتى لو علم بكذبها فإن لها ذلك التأثير المنتظر منها ، لأنه ما دام أن القصد منها هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم إلا تكون صادقة ، إذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها .

والجمهور والنفوس غير المذهبة تتاثر بالمخaliات أكثر من تأثيرها بالحقائق العلمية ، لأن الجمهور أو الفرد غير المذهب عاطفي أكثر من أن يكون متبرساً، وهو أطوع للتخييل من الانفعال .

الآن ترى أن الكلام المخali الشعري قد يحب أمراً مبغوضاً للنفس ،

وقد يبغض شيئاً محبوباً لها • واعتبر ذلك في اشتماز بعض الناس من الكلمة
لذيدة قد أقبل على أكلها فقيل له : انه وقع فيها بعض ما تعافه النفس
كالحساء مثلاً ، أو شبهت له ببعض المهوّعات • فان الخيال حينئذ قد
يتتمكن منه فيعافها حتى لو علم بكذب ما قيل •

ولا تننس القصة المشهورة لملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه
الربيع وقد كان يأكل معه ، فجاءه بيد الشاعر ، وهو غلام ، مع قومه للاتقام من
الربيع في قصة مشهورة في مجتمع الامثال ، فقال بيد مخاطبها للنعمان :
مهلاً أبى اللعن لاتأكل معه ان استه من برص ملمعه
وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتى يواري اشجمه
فرفع النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا ، وأبى ان يستكشف
صدق هذا القول فيه ، بالرغم على المحاجة ، وقال له ما ذهب مثلاً من أبيات :
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيلا

واعتبر ذلك أيضاً في تصوير الانسان بهذه الصورة اللفظية البشعة
(أوله نطفة مذرة ، وآخره حيفة قدرة • وهو ما بين ذلك يحمل العذرة) ،
فإن هذه صورة حقيقة للانسان ولكنها ليست كل ما له من صور ، وللنفس
على كل حال محاسنها التي ينبغي ان يعجب بها ، لاسيما من صاحبها ، واعجاب
الماء بنفسه وحبه لها أساس حياته كلها • ولكن مثل ذلك التصوير البشع
يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشتماز ، حتى لو كان أبعد شيء في
تأثير في التصديق والاعتقاد بحقاره النفس • وسبب هذا التأثير النفسي هو
التخييل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه • وهذا
هو المقصود من مثل هذه الكلمة •

واعتبر أيضاً بالشعر العربي ، فكم رفع وضيعاً او وضع رفيعاً ، وكم

اثار الحروب واورى الاحداث ° وكم قرب بين المتباعدين وآخر بين المتعادين °
ورب بيت صار سبة لعشيرة وآخر صار مخيرة لقوم ° على ان كل ذلك لم
يغير واقعا ولا اعتقادا ° ومرد ذلك كله الى الانفعالات النفسية وحدها ، وقد
قلنا إنها اعظم تأثيرا على الجمhour الذي هو عاطفي بطبيعته وعلى الافراد غير
المهذبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر °

والخلاصة : ان التصوير والتخيل مؤثر في النفس وان كان كاذبا بل
— وقد سبق — كلما كانت الصورة أبعد وأغرب كانت ابلغ أثرا في اعجاب
النفس والتذاذها ° وأحسن مثال لذلك قصص الف ليلة وليلة ، وكليلة
ودمنة ، والقصص في الادب الحديث °

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخaliات الاستغراب الذي
يحصل لها بخيالها ، على ما أشرنا اليه فيما تقدم °

ألا ترى ان المضحكات والنوادر عند اول سماعها تأخذ اثرا في النفس
من ناحية اللذة والانبساط اكثر مما لو تكررت وألفت الآذان سماعها ° بل
قد تفقد مزيتها وتصبح تافهة باهتة لا تهتز النفس لها ° بل قد يؤثر تكرارها
الممل والاشمئزاز °

وإذا قيل في بعض الشعر انه « هو المسك ما كررته يتضوع » فهو
من مبالغات الشعراء ° وإذا صح ذلك فيمكن ذلك لاحد وجهين : (الاول)
ان يكون فيه من المزايا والنكات ما لا يتضوح لأول مرة أولا يتمثل للنفس
جيدا ، فإذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أجمل
فستجدد قيمتها بنظر المستمع ° (الثاني) ان عذوبة اللفظ وجزالته لا تفقد
مزيتها بالتكرار وليس بالتخيل °

هل هناك قاعدة للقضايا المخيلات؟

قد تقدم ان قوام الشعر بثلاثة امور : الوزن والالفاظ والمعانى المخيلة، فلابد من يريد أن يتقن صناعة الشعر من الرجوع الى القواعد التي تضبط هذه الامور ، فنقول :

اما (الوزن والالفاظ) فلها قواعد مضبوطة في فنون معروفة يمكن الرجوع اليها ، وليس في علم المنطق موضع ذكرها ، لأن المنطق انما يهمه النظر في الشعر من ناحية تخيلية فقط .

واما (الوزن) من ناحية ماهيته فانما يبحث عنه في علم الموسيقى . ومن ناحية استعماله وكيفيته فيبحث عنه في علم العروض .

واما (الالفاظ) فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبديع . وعلى هذا فلابد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون اما بالسليقة او بالتعلم والممارسة ، مع ذوق يستطيع به ان يدرك جزالة اللفظ . وفصاحته ، ويفرق بين الالفاظ من ناحية عذوبتها وسلامتها . والناس تتفاوت تفاوتا عظيما في اذواقها ، وان كان لكل امة ولكل أهل لغة ذوق عام مشترك . وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الاثر الكبير في تنمية الذوق وصقله .

اما (القضايا المخيلات) فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع اليها ، لأنها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنوئات يمكن حصرها وبيان أنواعها ، اذ القضايا المخيلات — كما سبق — كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيرا في التخييل والتذاذ النفس . وقد سبق أيضا بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضية . وعليه فالقضايا المخيلات لا يمكن حصرها في قواعد مضبوطة ، بل الشعراء في كل وادٍ يهيمون » . وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم .

من أين تتوالد ملكة الشعر؟

لایزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل امة ٠ بل لا تجد من كل امة من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فيتبع فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا النادر القليل وفي فترات متباudeة قد تبلغ القرون ٠ ومن العجيب أن هذه الملكة — على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفا — لا تتوالد في أكثر الناس ، وان شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه ٠

وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر موهابته تعالى التي يختص بها بعض عباده ، كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التمثيل ٠٠٠ وما الى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها ٠

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني اعتبر الشعراء نوابع البشر ٠ وقد وجدنا العرب كيف كانت تعتز بشعراها ، فإذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتهنئها به القبائل الأخرى ٠ ولو كان يمكن أكثر الناس من ان يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدّوه نبوغا ٠

غير أن هذه الموهبة — كسائر الموهاب الأخرى — تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها ، فإذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرير تنمو وتستمر في النمو ، حتى قد تصبح شجرة باسقة تؤتى أكلها كل حين ٠ ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالأمر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه ٠ وقد تذوي وتموت الموهاب في كثير من النقوس اذا أهملت في السن المبكر لصاحبها ٠

صلة الشعر بالعقل الباطن :

والحق أن الشاعر البارع — كالخطيب البارع — يستمد في ابداعه من

عقله الباطن اللاشعوري ، فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدري ولا يدري ، على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية .

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الأخرى التي يبدع فيها الصانع عن رؤية وتأمل دائمًا . والى هذا أشار صحار العبدى ، لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم ؟ فقال : شيء يختلج في صدورنا فتقذفه ألسنتنا كما يقذف البحر الدرر » . وهذه لفتة بارعة من هذا الاعرابي ادركها بفطرته وصورها على طبع سجيته .

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يواطئه الشعر ، وهو في أشد ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه . قال الفرزدق ^(١) : « قد يأتي على الحين وقلع ضرس عندي اهون من قول بيت شعر » .

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهبيء فكري ، والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم .

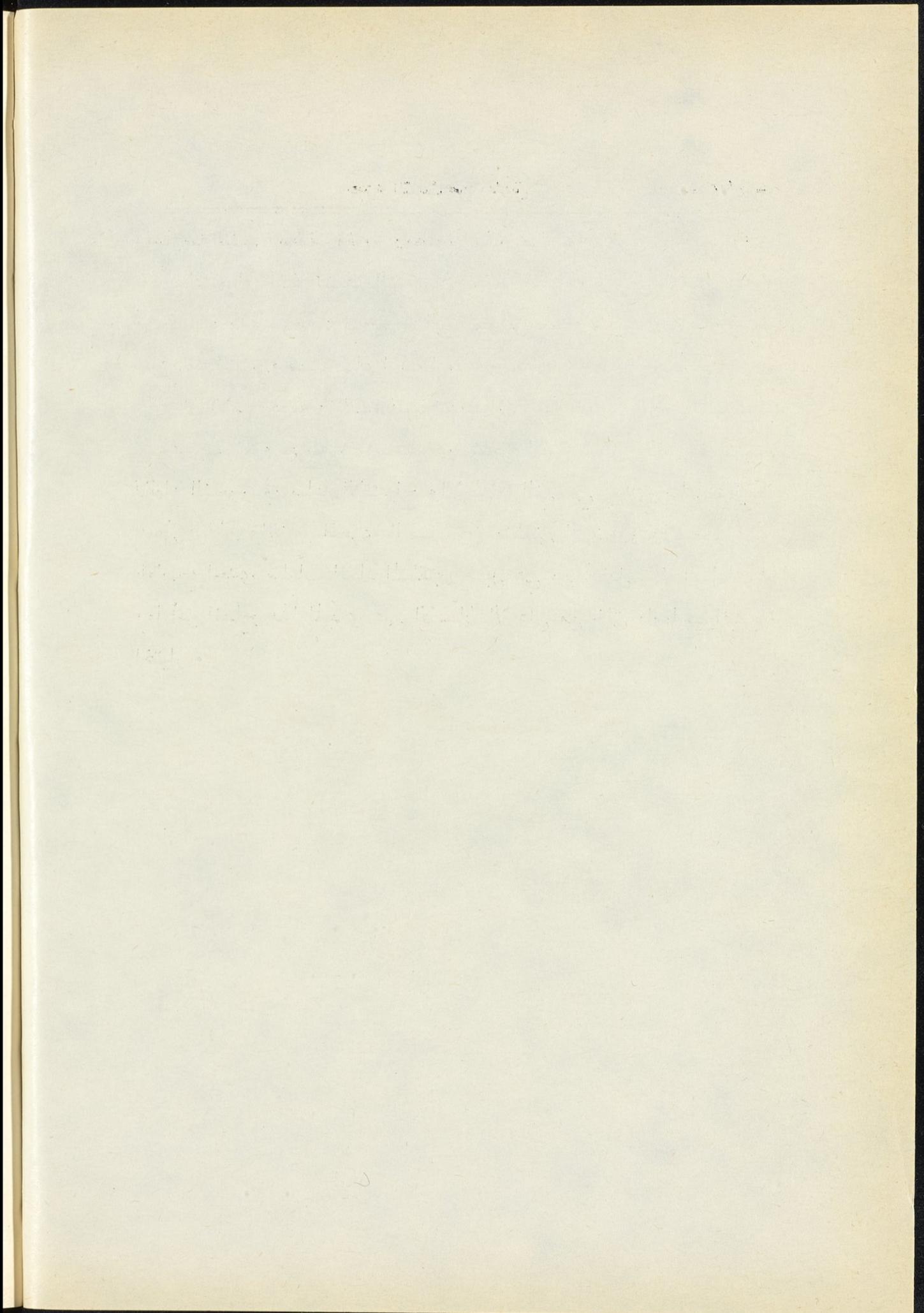
واحسب انه من أجل هذا زعم العرب أو شعراً لهم خاصة ان نكل شاعر شيطاناً أو جنباً يلقى عليه الشعر . والغريب أن بعضهم تخيله شخصاً يمثل له وأسماه باسم مخصوص . وكل ذلك لأنهم رأوا من انفسهم ان الشعر يواطئهم على الاكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن تفسيره بغير الشيطان والجن .

وعلى كل حال فان قوة الشعر اذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج — كما تقدم — من حد القوة الى حد الفعلية اعتباطاً من دون سابق تمرين

(١) راجع العقد الفريد الجزء ٣ ص ٤٢١

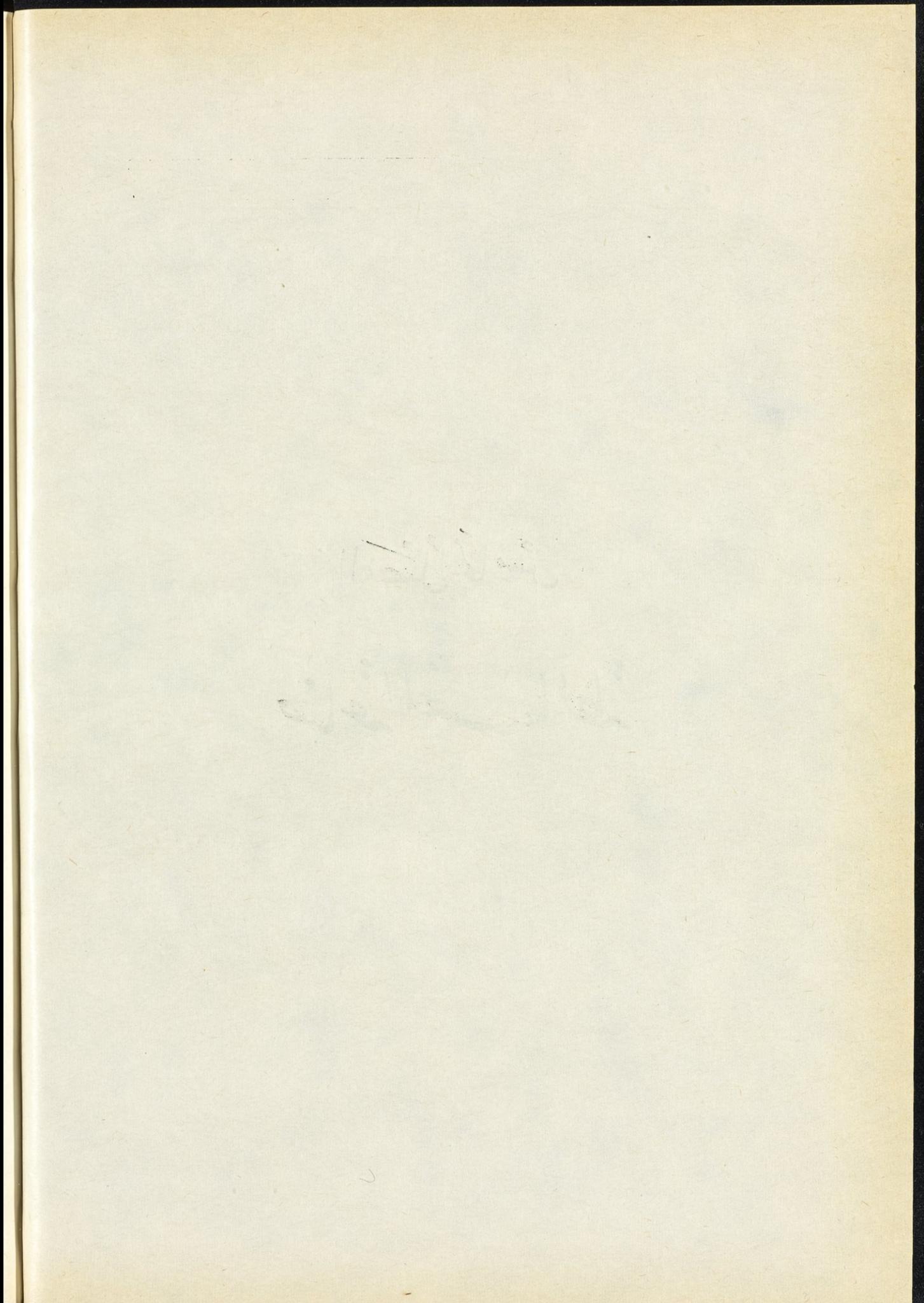
وممارسة للشعر بحفظ وتفهم ومحاولة نظمه مرة بعد أخرى . وقد أوصى بعض الشعراء ناشئاً ليتعلم الشعر أن يحفظ قسماً كبيراً من المختار منه ، ثم يتناصه مدة طويلة ، ثم يخرج إلى الحدائق الغناء ، ليستلهمه . وكذلك فعل ذلك الناشيء فصار شاعراً كبيراً .

إن الأمر بحفظه وتناسيه فللسقة عميقة في العقل الباطن توصل إليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته : إن هذا هو شحن القوة للعقل الباطن ، لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانشراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وافتتاح المجرى النفسي بين منطقتين اللاشعور والشعور ، أو بالاصلح إحدى ساعات اتحاد المنطقتين . بل هي من أفضل تلك الساعات . وما أعز افتتاح هذا المجرى على الإنسان إلا على من خلق ملهمًا فيؤاته بلا اختيار .



الفَصْلُ الْخَامِسُ

صَاعِدُ الْمَفَالِطِ



و فيها ثلاثة مباحث : المقدمات ، واجزاء الصناعة الذاتية ، واجزاء
الصناعة العرضية .

المبحث الاول - المقدمات

- ١ -

معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضاً لوضع من الوضاع يسمى باصطلاح
المنطقين (تبكيتا)^(١) ، باعتبار انه تبكيت لصاحب ذلك الوضع .
فإذا كانت مواده من اليقينيات قيل له (تبكيت برهاني) .
وإذا كانت من المشهورات وال المسلمات قيل له (تبكيت جدلي) .
وإذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات وال المسلمات ، أو
كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه — فلابد
أن يكون القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور مادة او
هيئه ، فيلتبس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم
لقصور فيه أو غفلة ، والا فلا يستحق أن يسمى قياسا .
وعلى هذا ، فهو ان كان شبيها بالبرهان سمي (سفسطائيما) ، وصناعته
(سفسطة) .

وان كان شبيها بالجدل سمي (مشاغبيا) وصناعته (مشاغبة) .
وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئاً : اما الغلط
حقيقة من القياس ، واما تعمد تغليط الغير وايقاعه في الغلط مع انتباهه إلى
(١) التبكيت لغة : التعنيف والتقرير اما بالسوط او السيف . ويستعمل
في التعنيف بالكلام مجازا .

الغلط . وعلى كل منهما يقال له (مغالط) ، وقياسه (مغالطة) ، باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضاً لوضع ما .

وعلى هذا فـ (المغالطة) التي نعنيها هنا تشمل القسمين : الغلط وتعتمد التغليط . ومن أجل ذلك الاعتبار (أي اعتبار تقضي بوضع ما) قيل له (تبكيت مغالطي) ، وإن كان في الحقيقة تضليلًا تبكيتنا ، كما قد يقال له بحسب غرض آخر (امتحان أو عناد) كما سيأتي .

* * *

واعلم أن سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصحح جعله قياساً هو رواجها على العقول . وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور . ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لو لا قلة التمييز وضعف الاتباه ، فيخالط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص باحدهما للأخر ، من غير أن يشعر بذلك ، سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القياس أو من قبل المخاطب أذ يروج عليه ذلك .

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العدددين مكان الآخر لمشابهة بينهما فيشتبه عليه ، فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما . مثلاً ، لو أن أحداً تمثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له ، وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر ، فلا محالة يعطي للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر ، فيغلط . وقد يتعمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي التمييز .

والخلاصة : أنه لو لا قلة التمييز وضعف الاتباه والقصور الذهني لما تحقق مغالطة ولما تمت لها صناعة .

ومن سوء الحظ أن البشر مرتكس إلى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات ،

بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه انسان — ولو قليلا — الا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس كالنقطة في البحر الخضم • (ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) •

— ٢ —

اغراض المغالطة

و (المغالطة) بمعنى تعمد تعليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة ، مثل اختباره وامتحان معرفته ، فتسمى (امتحانا) ، أو مدافعته وتعجيزه اذا كان مبطلا مصرا على باطله ، فتسمى (عنادا) •
وقد تقع عن غرض فاسد ، مثل الرياء بالعلم والمعرفة والظهور في حبهما ، ومثل طلب التفوق على غيره •

والذي يدفع الانسان الى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية ، فيريد في دخيلة نفسه أن يعيش عن هذا النقص • واذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقية يلتجيء الى الظهور بما يسد نقصه بزعمه •

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبر والتعاظم ، أو يستر نقصه في عيوبه الاخلاقية بالطعن في الناس وغيتهم • ولذلك يلتجيء هذا الانسان — الذي فيه مركب النقص — الى أن يت未成 طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم ، ليظهر أمام الناس بمظاهر العالم القدير ، فيجده نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها ، لتكون له ملكرة ذلك والقدرة على المضاولة الخادعة • ولم يدر — هذا المسكين — أن الاتجاه الى الرياء والظهور كالاتجاه الى التكبر ونقد الناس

تعبير صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه — خداعا لنفسه —
ان يستمر على نقصيه ويظهر بالكمال .
أعاذنا الله تعالى من الا باطيل والاحليل ، وهداها الصراط المستقيم .

- ٣ -

فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فان لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل
العلم ، وذلك من ناحيتين :

١ — انه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط و يحفظ
نفسه من الباطل ، لانه اذا عرف موقع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق الى
الهرب من الغلط والاشتباه .

٢ — انه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم .
وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفائدة الطبيب في
تعلمه للسموم و خواصها ، فانه يتمكن بذلك من الاحتراز منها ، ويستطيع
أن يأمر غيره بالاحتراز و يداوي من يتناولها .

ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى ، وهي أن يقدر بها على مغالطة المغالط
و مقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم ، كما قيل في المثل المشهور : « ان
الحديد بالحديد يفلح » (١) .

وقد سبق أن قلنا ان البشر مرتكس الى قمة رأسه بـ المغالطات والخلافات ،
فما أحوج طالب الحق السابح في بحر المعارف الى أن يزيح عنه الزبد الطافح
على الماء من رواسب غلطات الماضين ، بمعروفة ما يصطنعه المغالطون من أوهام .
ولكن ذوي الطباع السليمة والآراء المستقيمة في غنى عن معرفة مواضع

(١) الفلاح بفتحتين : الشق ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الأرض .

الغلط بتعلم القوانين والاصول في هذه الصناعة ، فان لهم بمواهبهم الشخصية الكفاية وان كان لا تخلو هذه الصناعة من زيادة بصيرة لهم .

- ٤ -

موضوع هذه الصناعة وموادها

ليس موضوع هذه الصناعة محدودا بشيء خاص ، بل تتناول كل ما تتعلق به صناعة البرهان والجدل : فموضوعاتها بازاء موضوعاتهما ، ومسائلها بازاء مسائلهما ، بل ان مباديلها بازاء مباديلهما ، اي ان مباديلها مشابهة لمباديلهما .

غير ان هاتين الصناعتين حقيقيتان ، وهذه صورية ظاهرية ، لأن المشابهة بحسب الرواج والظاهر ، كما قلنا سابقا ، من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني .

ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهيميات على ما بيناه في مقدمة الصناعات ، والوهيميات من وجه داخلة في المشبهات ، باعتبار التزهيم فيها أن المعقولات لها حكم المحسوسات .

- ٥ -

اجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزءان كالجزئين في صناعة الخطابة : (احدهما) كالعمود في الخطابة ، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة ، وهي نفس التبكيت . ولنسمها : (اجزاء الصناعة الذاتية) .

(ثانيهما) كالاعوان في الخطابة ، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض ، وهي الامور الخارجة عن التبكيت ، كالتشنيع على المخاطب وتشويش افكاره

باحتلاله والاستهزاء به ، ونحو ذلك مما سيأتي • ولنسمها : (اجزاء الصناعة
العرضية) •

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الاجزاء الذاتية والمبحث الثالث في
الاجزاء العرضية :



المبحث الثاني

اجزاء الصناعة الذاتية

تمهيد :

اعلم ان الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياسي المغالطي ، اما ان يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات ، او من جهة صورته وهي التأليف بينها ، او من الجهتين معاً ثم ان هناك غلطاً يقع في القضايا وان لم تؤلف قياساً .

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع :

- ١ - من جهة كذبها في نفسها وقد البست بالصادقة ، او شناعتها في نفسها وقد التبست بالمشهورة .
- ٢ - من جهة انها ليست غير النتيجة واقعاً مع توهّم انه غيرها ، ف تكون مصادرة على المطلوب .
- ٣ - من جهة انها ليست اعرف من النتيجة مع ظن انها اعرف .
ثم ان النوع الاول (وهو الكذب او الشناعة والالتباس بالصادقة او المشهورة) اهم الانواع واكثر ما تقع المغالطات من جهته . وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى .
فهذه جملة أنواع الغلط .

ثم يمكن ارجاع الانواع الاخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس الى الغلط من جهة المعنى . فتقسم أنواع المغالطات الى قسمين رئيسيين :

- ١ - المغالطات اللفظية
- ٢ - المغالطات المعنوية

(فنعقدهما في بحثين)

— ١ —

المغالطات اللفظية

ان الغلط من جهة لفظية اما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب : (الاول)
— ما في اللفظ المفرد . وهو على ثلاثة أنواع :

١ — ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين اكثـر من معنى .
ويسمى (اشتراك الاسم) .

٢ — ما يكون في حال اللفظ وهـيـته في نفسه . وذلك للاشتباه بـسبـب
اتحاد شـكـلـه .

٣ — ما يكون في حال اللفظ وهـيـته ، ولكن بـسبـب أمور خارجـة عنه
عارضـة عليه . وذلك للاشتباه بـسبـب اختلاف الأعـراب والاعـجام .
(الثاني) — ما في اللـفـظـ المـركـبـ . وهو على ثلاثة أنواع أيضاً :

١ — ما يكون نفس التركـيبـ يقتضـيـ المـغالـطةـ . ويـسمـىـ (المـمارـاةـ) .
٢ — ما يكون تـوـهـمـ وجودـ التركـيبـ يـقـتضـيـهاـ . وذلك بـأنـ يكونـ التركـيبـ
معدـومـاـ فـيـتوـهـمـ أـنـهـ موجودـ . ويـسمـىـ (تركـيبـ المـفصـلـ) .

٣ — ما يكون تـوـهـمـ عدمـهـ يـقـتضـيـهاـ . وذلك بـأنـ يكونـ التركـيبـ موجودـاـ
فيـتوـهـمـ أـنـهـ مـعدـومـ . ويـسمـىـ (تـفـصـيلـ المـركـبـ) .

فـالمـغالـطـاتـ الـلـفـظـيـةـ — اذـنـ — تـنـحـصـرـ فيـ ستـةـ أنـوـاعـ . فـلـنـشـرـ اليـهاـ

باـتـرـتـيـبـ المـتـقـدـمـ :

١ — المـغالـطةـ باـشـتـراكـ الـأـسـمـ :

ليس المراد بالاشتراك هنا الاشتراك اللفظي المتقدم معناه في الجزء الاول

٤٥ ، بل المراد منه ان يكون اللفظ صالحًا للدلالة على أكثر من معنى واحد ، بأي نحو من اتجاه الدلالة ، سواء كانت بسبب الاشتراك اللفظي أو النقل أو المجاز أو الاستعارة أو التشبيه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك ٠

وأكثـر اشتبـاه النـاس وغـلطـهم وـمـعـالـطـاتـهـم وـخـلـافـاتـهـم مـن أـقـدـمـ العـصـور
يرـجـع إـلـى هـذـهـ النـاحـيـةـ الـلـفـظـيـةـ ، حـتـىـ أـنـهـ نـقـلـ عـنـ اـفـلاـطـونـ الـحـكـيمـ أـنـهـ وـضـعـ
كتـابـاـ فـيـ خـصـوصـ صـنـاعـةـ الـمـعـالـطـةـ دـوـنـ باـقـيـ اـجـزـاءـ الـمـنـطـقـ وـحـصـرـهـاـ فـيـ هـذـاـ
الـقـسـمـ مـنـ الـمـعـالـطـاتـ الـلـفـظـيـةـ وـاـغـفـلـ باـقـيـ الـأـقـسـامـ ◦

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للباحثين أن يوضّحوا ويحدّدوا التعبير باللفظ عن مقاصدهم قبل كل بحث ، حتى لا يلقي الكلام على عواهنه . فان لكل لفظ اطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف باختلاف العصور أو انبنيات أو العلوم والفنون ، بل الاشخاص .

ويطول علينا ذكر الامثلة لهذا القسم . وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة ، وكلمة الحسن والقبح والرؤبة في علم الكلام ، وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات ٠٠٠ وهكذا . ونستطيع ان نلتقط من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك .

٢ - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيشه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول . ولعدم تمييز أحدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط ، فيوضع حكم أحدهما للآخر . مثل لفظ (العدل) من جهة كونه مصدراً مرة وصفة أخرى . ولفظ (تقويم) من جهة كونه خطاباً للذكر مرة وللمؤنث الغائبة أخرى . ولفظ (المختار) و (المعتاد) اسم فاعل

مرة واسم مفعول أخرى ٠٠٠ وهكذا ٠

٣ - المغالطة في الأعراب والاعجم :

وهي فيما اذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته ، لأن يصف اللفظ نطقاً أو خطأ باعجم أو حركات في صيغته أو اعرابه ٠ مثل ما قال الرئيس ابن سينا بما معناه : ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحث وجوده فصحّفه بعضهم فظن أنهم قصدوا يجب وجوده ٠ (تنبيه) ان النوعين الآخرين يرجعان في الحقيقة الى الاشتباہ من جهة الاشتراك في اللفظ غير انهما من جهة هيئته لا جوهره ٠ ولما كان النوع الاول يرجع الى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم ٠ بل ان الانواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه الى اشتراك اللفظ ٠

٤ - مغالطة المماراة :

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الالفاظ ٠ وذلك فيما اذا لم يكن اشتراك في نفس الالفاظ ولا اشتباہ فيها ، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتاہ ٠ مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان ان يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام ، فصعد المنبر وقال : أمرني معاوية ان اسب علياً ٠ ألا فالعنوه ! ٠ وهذا الایهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير ، فأظهر انه استجابة لدعوة معاوية وانما قصد لعنه ٠ ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده ؟ فقال : « من بنته في بيته » ٠

ومن قسم المماراة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البدع ٠

٥ - مغالطة تركيب المفصل :

وهي ما تكون المغالطة بسبب توهّم وجود تأليف بين الالفاظ المفردة وهو

ليس موجوداً • وذلك لأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقاً ، ومع ملاحظته كاذباً ، فيصدق الكلام مفصلاً لا مركباً ، فلذلك سمي هذا النوع (مغالطة تركيب المفصل) • وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك القسمة) •

وهو على نحوين : اما ان يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول :

(الاول) - ان يكون الموضوع له عدة اجزاء وكل جزء منها له حكم خاص ، والاحكام بحسب كل جزء صادقة ، واذا جعلنا الموضوع المركب من الاجزاء بما هو مركب كانت الاحكام بحسبه كاذبة • كما يقال مثلاً :
الخمسة زوج وفرد •

وكل ما كان زوجاً وفرداً فهو زوج

(مثل ان يقال كل أصفر وحلو فهو أصفر)

• • الخمسة زوج

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين • والسر في ذلك انه في (الصغرى) الموضوع - وهو الخمسة - اذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل الى اثنين وثلاثة صحيح الحكم عليه - بحسب كل جزء - بأنه زوج وفرد ، أي الاثنان زوج والثلاثة فرد • اما اذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هي خمسة الا فرداً ، فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذباً •

وكذلك في (الكبرى) الموضوع - وهو ما كان زوجاً وفرداً - ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملاحظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر ، صحيح الحكم عليه بأنه زوج • اما اذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب ، لأن المركب من الزوج والفرد فرد •

أما الموضوع في النتيجة (الخمسة زوج) فلا يصح أن يؤخذ إلا بحسب التركيب، لأن الحكم على أي عدد بأنه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح إلا إذا لوحظ بما هو مركب، ولا يصح أن يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل إلا إذا حكم عليه بهما معاً أو بأنه زوج وزوج أو بأنه فرد وفرد • ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذباً •

فتحصل أن الموضوع في الصغرى والكبرى لوحظ بحسب التفصيل والتحليل، ولذا كانت صادقين • وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة •

فإذا اشتبه الأمر على القايس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وفعت المغالطة وكان الغلط •

(الثاني) – إن يكون المحمول له عدة أجزاء، وكل جزء إذا حكم به منفرداً على الموضوع كان صادقاً، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينها – أي المركب بما هو مركب – كان كاذباً •

مثاله :

إذا كان زيد شاعراً غير ما هر في شعره، وكان ماهراً في فن آخر، وهو الخياطة مثلاً – فإنه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقاً، ويصح أيضاً أن يحكم عليه بانفراد بأنه ماهر مطلقاً • فإذا جمعت بين الحكمين في عبارة واحدة قلت : زيد شاعر وماهر، فإن هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين، أي أنه شاعر ماهر في شعره • وهو حكم كاذب حسب الفرض • ولكن إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى حكمين أحدهما غير مقيد بالآخر كان صادقاً •

٦ - مقالطة تفصيل المركب :

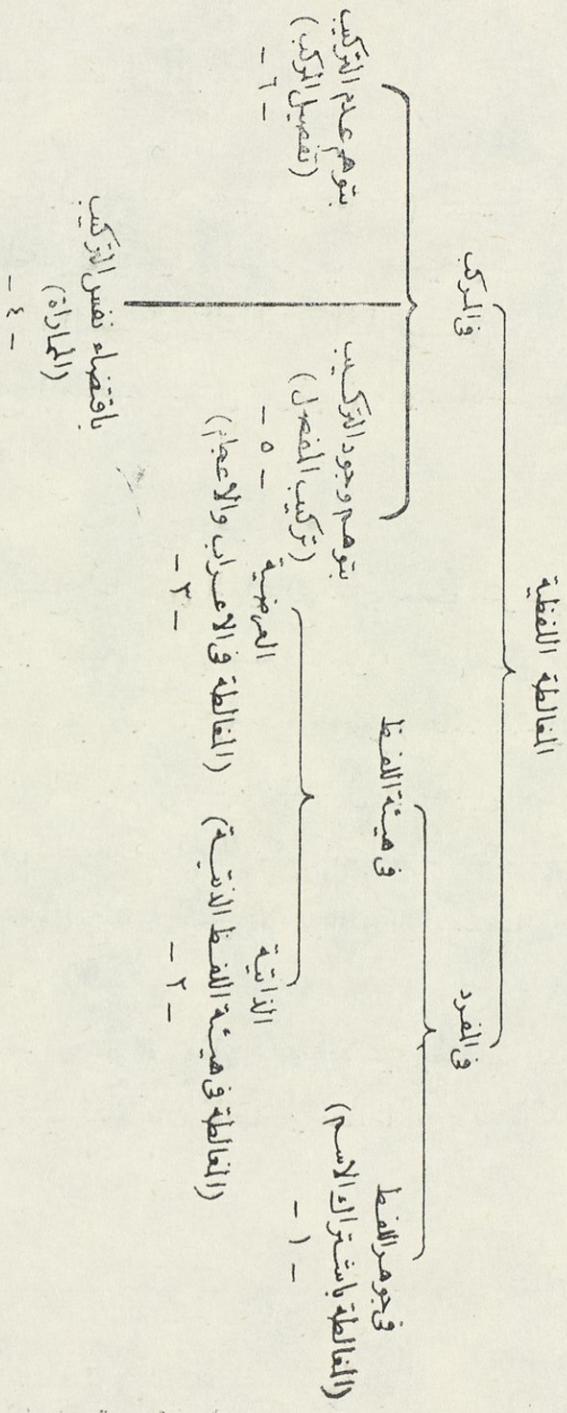
وهو ما تكون المغالطة بسبب توهם عدم التأليف والتركيب ، مع فرض وجوده . وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقا ، وبحسب التفصيل والتحليل كاذبا فيصدق مركبا لا مفصلا . فلذا سمي هذا النوع (مقالطة تفصيل المركب) . وسماه الشيخ الطوسي (المغالطة باشتراك التأليف) .

مثاله : « الخمسة زوج وفرد » .

فإنه إنما يصح إذا حمل الجزءان معا بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الأجزاء ، كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب ، أي أنها مركبة من مجموع هذه الأجزاء . واما إذا حمل كل من الجزءين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا ، كالحكم على شخص بأنه شاعر وكاتب ، لأن عدد الخمسة ليس الا فردا ، بل يستحيل أن يكون عدد واحد فردا وزوجا معا .

فمن لاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهם عدم التركيب فقد كان غالطا أو مغالطا .

الخلاصة :



- ٢ -

تقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا ° وهي على
سبعة أنواع ، لأنها تنقسم بالقسمة الأولية إلى قسمين :
أ - ما تقع في التأليف بين جزئي (١) قضية واحدة °
ب - ما تقع في التأليف بين القضايا °
والاول له ثلاثة أنواع والثاني له أربعة أنواع ° فهذه سبعة ، لأن :
(الاول) وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة
الأولية إلى قسمين ، لأنه اما ان يقع لخلل في الجزءين معاً او في جزء واحد ،
والثاني اما ان يحذف الجزء بدله او يذكر ليس على ما ينبغي ° فهذه ثلاثة
أنواع :

١ - (ايهام الانعكاس) وهو ان يقع الخلل في الجزءين معاً • وذلك
بأن يعكس موضوعهما فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم
تالياً وبالعكس •

٢ - (اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات) وهو ان يقع الحلول بجزء واحد ، بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو بدله ، اما عارضه أو معارضه ، واما لازمه أو ملزمته *

٣ - (سوء اعتبار الحمل) وهو ان يقع الخلل بجزء واحد بان يذكر ليس على ما ينبغي ، اما بان يوضع معه ما ليس منه ولا من قيوده ، او يحذف ما هو منه ومن قيوده وشروطه *

(١) الجزءان هما الموضوع والمحمول أو المقدم وال التالي :

و (الثاني) وهو ما يقع في التأليف بين القضایا ، ينقسم بالقسمة الاولیة الى قسمین :

اما ان يكون التأليف غير قیاسی أی لا تؤلف تلك القضایا قیاسا ، واما أن يكون التأليف قیاسیا و (الثاني) اما ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه عن الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل ، واما ان يقع بملاحظة المقدمات الى النتیجة ° و (الثاني) اما لان النتیجة عین احدى المقدمات ، واما لان النتیجة غير مطلوبة بالقياس ° فهده اربعه أنواع :

١ - (جمع المسائل في مسألة واحدة) ° وهو ان يقع الخلل في التأليف بين القضایا التي ليس تأليفها قیاسیا ، بآن يتوهم ان تلك القضایا قضیة واحدة °

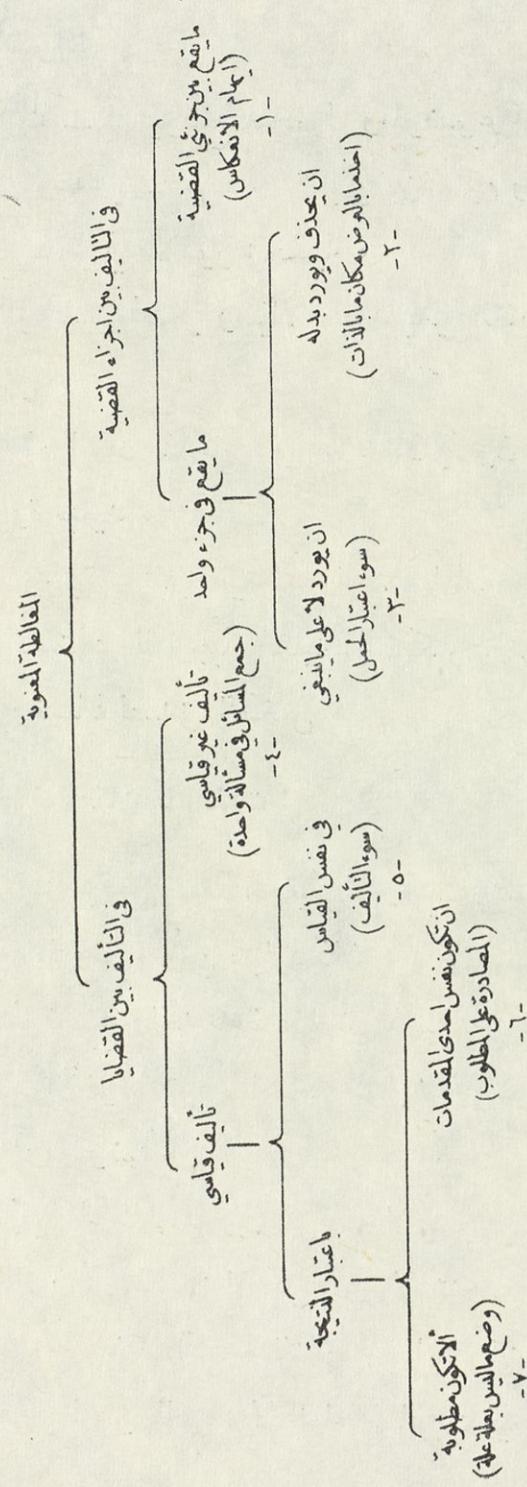
٢ - (سوء التأليف) ° وهو ان يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول وقواعد القياس والبرهان والجدل °

٣ - (المصادرۃ على المطلوب) ° وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتیجة باعتبار انها عین احدى المقدمات °

٤ - (وضع ما ليس بعلة علة) ° وهو ان يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتیجة باعتبار انها ليست مطلوبة منها °

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصیل :

النحو



١ - آية المغالطة :

وهو — كما قدمنا — ان يوضع المحمول والموضوع أو التالي والمقدم أحدهما مكان الآخر • وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزم والخاص والعام • واكثر ما يقع ذلك في الامور الحسية •

مثلاً: لما كان كل عسل أصفر وسبيلاً ، فقد يظن الطنان ان كل ما هو اصفر وسيال فهو عسل •

مثل آخر : قد يظن الطنان ان كل سعيد لابد أن يكون ذا ثروة ، حينما يشاهد ان كل ذي ثروة سعيد •

وأمثال هذه الامور يقع الغلط فيها كثيراً عند العامة • ولاجله اشترط المنطقيون في العكس المستوي للموجبة الكلية ان تعكس الى موجبة جزئية ، تجنبها عن هذا الغلط وضماناً لصدق العكس •

٢ - أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات :

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقة غيره مما يشتبه به ، كعارضه ومعرضه ، او لازمه وملزومه • ومن موارد ذلك :

١ — ان تكون موضوع واحد عدة عوارض ذاتية له ، فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر ، بتوهם انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعرضه •

مثلاً يقال : ان كل ماء طاهر ، وان كل ماء لا يتتجس بمقابلة النجاسة اذا بلغ كرا فقد يظن الطنان من ذلك : ان كل طاهر لا يتتجس بمقابلة النجاسة اذا بلغ كرا • يعني يظن أن خاصية عدم التنجس بمقابلة النجاسة عند بلوغ الكرهي خاصية للظاهر بما هو طاهر ، لا للماء الطاهر ، فيحسب ان الطاهر

غير الماء من المايمات اذا بلغ كرا كان له هذا الحكم .
فقد حذف هنا الموضوع وهو (الماء) ، ووضع بدله عارضه وهو
(ظاهر) .

٢ - ان يكون لموضوع عارض ، ولهذا العارض عارض آخر ، فيحمل
عارض العارض على الموضوع ، بتوهم انه من عوارضه بينما هو في الحقيقة
من عوارض عوارضه .

مثلا يقال : الجسم يعرض عليه انه ايض ، والايض يعرض عليه انه
مفرق للبصر ، فيقال : الجسم مفرق للبصر . بينما ان الايض في الحقيقة
هو المفرق للبصر ، لا الجسم بما هو جسم .

فقد حذف هنا الموضوع وهو الايض ، ووضع بدله معروضه وهو
الجسم . وان شئت قلت حذف المحمول وهو الايض ووضع بدله عارضه
وهو مفرق للبصر .

٣ - سوء انتبار الحمل :

وهو - كما تقدم - ان يورد الجزء ليس على ما ينبغي ، وذلك بأن
يوضع معه قيد ليس منه او يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه .

فالاول - مثل ما قد يتواهله بعضهم ان الالفاظ موضوعة للمعاني بما
هي موجودة في الذهن ، فأخذ في الموضوع قيد (بما هي موجودة في الذهن) ،
بينما ان الموضوع في قولنا : « المعاني وضعت لها الالفاظ » هي المعاني بما
هي معان من حيث هي ، لا بما هي موجودة في الذهن .

والثاني - يحصل في موارد اختلال احدى الوحدات الشمان المذكورة
في شروط التناقض ، مثل ما حسبيه بعضهم ان الماء مطلقا لا يتجسس بمقابلة
النجاسة ، بينما ان الصحيح ان الماء بقييد إذا بلغ كرا له هذا الحكم ، فحذف

قيد (اذا بلغ كرا) ٠

ومن هذا الباب ما تخيله بعضهم أن قولهم (الجزئي ليس بجزئي) من التناقض ، اذ حذف قيد الموضوع ، بينما أن المقصود في مثل هذا الحمل ان الجزئي بما له من المفهوم ليس بجزئي ، لانه كل ، لا مصداق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشائع ٠

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشائع وبين ما هو بالحمل الاولى أي بين المعنون والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل ٠

٤ - جمع المسائل في مسألة واحدة :

وهو الخلل الواقع في قضيابا ليست بقياس ، بأن يقع الخلل في القضية الواردة على نحو السؤال بحسب اعتبار تقديرها ، لأن يورد السائل غير النقيض طرفا للسؤال مكان النقيض ، بينما يجب أن يكون النقيض هو الطرف له ، فتكتشر الأسئلة عنده بذلك حقيقة مع انه ظاهرا لم يورد الا سؤالا واحدا ، فتجمعت حينئذ المسائل في مسألة واحدة ٠

توضيح ذلك : ان المسائل اذا سُئل عن طرف المتناقضين فليس له الا سؤال واحد عن الطرفين الايجاب والسلب ، مثل ان يقول : « أزيد شاعر ام لا ? » فلا تكون عنده الا مسألة واحدة وليس لها الا جواب واحد اما الاثبات او النفي (نعم ! او لا !) ٠

اما اذا رد السائل بين غير المتناقضين مثل أن يقول : « ازيد شاعر ام كاتب » فان سؤاله هذا ينحل الى سؤالين ومسئنته الى مسئلتين : احدهما أكاتب هو ام لا ؟ ثانيةهما اشعار هو ام لا ؟ . فيكون جمعا لمسألتين في مسألة واحدة ٠

وكلما تعددت الاطراف المسئول عنها تعددت المسائل بحسبها ٠

وبقى أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول: إن ورود سؤال واحد ينحل إلى عدة أسئلة قد يوجب تحير العجيب ووقعه في الغلط بالجواب، وليس هذا التغليط من جهة كون التأليف بين هذه القضايا التي ينحل إليها السؤال قياسياً، بل هي بالفعل لا تؤلف قياساً، فلذلك جعلنا هذا النوع مثلاً لأنواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية.

نعم قد تنحل قضية الى قضيتين مثل قولهم (زيد وحده كاتب) ، فانها قضية واحدة ظاهرا ، ولكنها تنحل الى قضيتين : زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب . ويمكن ان يقال عنها جمع المسائل في مسألة واحدة ، باعتبار ان كل قضية يمكن ان تسمى مسألة باعتبار انها قد تطلب وسائل عنها . ولو انك جعلت مثلها جزء قياس فان القياس الذي يتتألف منها لا يكون سليما ويكون مغالطة ، كما لو قيل : « الانسان وحده ضحايا » وكل ضحايا حيوان . يتتج الانسان وحده حيوان » والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين . وما هذا الخلل الا لأن احدى مقدمتيه من باب جمع المسائل في مسألة واحدة ، اذ تصبح القضية الواحدة اكثر من قضيتين فيكون القياس مؤلفا من ثلاثة قضائيات مع انه لا يتتألف قياس بسيط من اكثر من مقدمتين .

وعليه يمكن ان يقال : ان جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة . ولما مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم .

ولكن الحق ان هذا المثال ليس ب صحيح وان وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة ، لأن هذا الخل في الحقيقة يرجع الى (سوء التأليف) الآتي ولا يكون هذا نوعا مماثلا للأنواع التي تخص التأليف القياسي . على ان الظاهر من تعبيتهم بالمسألة في هذا الباب اراده المسألة بمعناها اللغوي

ال حقيقي ، لا القضية مطلقاً وإن كانت خبراً ، والا لحسن ان يقولوا : جمع
القضايا في قضية واحدة ٠

٥ - سوء التأليف :

وهو — كما تقدم — ان يقع خلل في تأليف القياس اما من جهة مادته
او صورته ، اذ يكون خارجاً على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل ٠
ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس ، فانه اذا عرفنا شرائطه
وقواعده فقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها ٠ وهذا قد يكون واضحاً جلياً ،
وقد يكون خفياً دقيقاً ٠ وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تكشف الا للخاصة
من العلماء ٠

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة ، بل شبيه به ٠
وكذا يكون شبيهاً بالبرهان والجدل ٠ واطلاق اسمائها عليه كاطلاق اسم
الشخص مثلاً على صورته الفوتوغرافية ، فنقول : هذا فلان ٠ وصورته في
الحقيقة ليست ايام بل شبيهة به مبادنة له وجوداً وحقيقة ٠

وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويتحقق اسم القياس عليه اذا
اجتمعت فيه الامور الآتية :

- ١ - ان تكون له مقدمتان ٠
- ٢ - ان تكون المقدمتان منفصلتين احدهما عن الاخرى ٠
- ٣ - ان تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا انها تنحل
إلى أكثر من قضية واحدة ، لأن القياس لا يتتألف من أكثر من مقدمتين الا
اذا كان أكثر من قياس واحد أي قياس مركب ٠
- ٤ - ان تكون المقدمتان أعرف من النتيجة ، ولو كانوا متساوين معرفة
أو أخفى لا اتتاج ، كما في المضادتين ٠

- ٥ — ان تكون حديوده متمايزة (أي الاصغر والاكبر والاوسيط) •
- ٦ — ان يتكرر الحد الاوسط في المقدمتين أي ان المقدمتين يجب أن يشتراكا في الحد الاوسط (راجع ص ٢٣٦) •
- ٧ — ان يكون اشتراك المقدمتين والتبيبة في الحدين الاصغر والاكبر اشتراكا حقيقيا •
- ٨ — ان تكون صورة القياس متباعدة بأن تكون حاوية على شرائط الاشكال الاربعة • من ناحية الكم والكيف والجهة •
فإذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد ان يكون كذبها لفقد أحد الامور المتقدمة ، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص من المغالطة •

٦ — المصادرات على المطلوب :

وهي أن تكون احدى المقدمات نفس النتيجة واقعا ، وان كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها ، كما يقال مثلا : « كل انسان بشر • وكل بشر ضحاك • » ينتج : كل انسان ضحاك » • فان النتيجة عين الكبرى فيه • وانما يقع الاشتباه — لو وقع في مثله — فلتغاير لفظي البشر والانسان ، فيظن انهما متغايران معنى ، فيروج ذلك على ضعيف التمييز •
والمصادرات قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية :

اما (الظاهرة) فعلى الاغلب تقع في القياس البسيط ، كالمثال المتقدم •
واما (الخفية) فعلى الاغلب تقع في الاقيسة المركبة ، اذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن المقدمة في الذكر • ولاجل هذا تكون اكثرا رواجا على المخاطبين المغفلين • وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادرات أخفى واقرب الى القبول •
مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :

اذا قاطع خط خطين متوازيين فان مجموع الزاويتين الحاديتين الداخلتين من جهة واحدة يساوي قائمتين ٠٠٠ هذا هو مطلوب (أي نتيجة) ٠ وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلا : لو لم يكن مجموعهما يساوي قائمتين لتلقي الخطان المتوازيان ٠ ولو تلقيا لحدث مثلث زاويان منه فقط تساوي قائمتين ٠ هذا خلف لأن المثلث دائمًا مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين ٠

فانه بالاخر استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخلتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين ٠ وهي مصادرة باطلة قد تخفي على المغفل لترك الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها ٠

واعلم ان المصادرة انما تقع بسبب اشتراك الحد الاوسط مع احد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين ، فلابد ان تكون هذه المقدمة محمولةها وموضوعها شيئا واحدا حقيقة ٠ أما المقدمة الثانية فلابد أن تكون نفس المطلوب (النتيجة) ٠ كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط ٠

المصادرة — على هذا — ترجع في الحقيقة الى أن القياس يكون فيها مؤلفا من مقدمة واحدة ٠

٧ - وضع ما ليس بعلة علة :

تقدمن في بحث البرهان أن البرهان يتقوم بأن يكون الاوسط علة للعلم بشبوت الاكبر للصغر ، كما انه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدمات ، وضرورية المقدمات ٠

فإن اختر أحد هذه الامور ونحوها بأن يظن ان الحد الاوسط علة لثبت الاكبر للصغر ، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدمات أو أنها ضرورية ، وليس هي في الواقع كما ظن وتوهم — فان كل ذلك يكون من

باب وضع ما ليس بعلة علة . ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهانا
معالطة موجبة لتوهم انه برهان حقيقي .

مثاله :

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدمين من جواز انقلاب العناصر بعضها الى
بعض باعتبار ان العناصر اربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب ، فقالوا
باتقلاب الهواء ماء والماء هواء . واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع
ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء
انقلب ماء ، وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة
عليه ، فظنوا ان الماء انقلب هواء .

وباستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة ، اذ حسبيوا ان العلة في
الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء ، بينما ان ما حسبيوه
علة ليس بعلة ، فان الماء انما يتجمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء
والبخار هو ذرات الماء ، فالماء لا الهواء تحول الى ماء ، أي ان الماء تجمع .
وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول الى ذرات صغيرة من الماء هي
البخار ، فالماء قد تحول الى الماء لا الى الهواء ، أي ان الماء تفرق .

المبحث الثالث

اجزاء الصناعة العرضية

وهي الامور الخارجة عن نفس متن التبكيت ، ومع ذلك موجبة لوقوع
الغير في الغلط .

ويتجيء اليها غالبا من يقصر باعه عن مجازاة خصمه بالكلام المقبول
والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل . والحقد على الخصم والتعصب
الاعمى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة الى
اتخاذ هذه السبيل في المغالطة ، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس
التبكيتي .

ومن نافلة القول ان نذكر أن اكثرا من يتصدى للخصام والجدل في
العقائد ، والنقد والرد في المذاهب الاجتماعية والسياسية ، هم من اولئك
خفيفي الميزان ، والا فالعلماء والمشفقون اكثرا ادبا وصونا لكلامهم وحرضا
على سلامتهم بيانهم ، وان تعصبوا وغالطوا . اما طلاب الحق المخلصون له من
العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في
النجم ، لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون الا في الحق ، رحمة بالناس
وشفقة على عقائدهم ، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها
لومة لائم .

وعلى كل حال ، فان هذه الامور الخارجة عن التبكيت الموجبة للمغالطة
يمكن ارجاعها الى سبعة امور :

١ - التشنيع على الخصم بما هو مسلم عنده او بما اعترف به . وذلك

بأن ينسبه إلى القول بخلاف الحق أو المشهور ، سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلا به . وهذا لا فرق بين ان يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقا أو يجره اليه بسؤال أو نحوه ، مثل ان يوجه اليه سؤالا يرددده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات ، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويخفيه على الخصم . ولا شك ان الترديد بين شيئاين فقط يوهم لأول وهلة الحصر فيهما ، فقد يظن الخصم الحصر فيوقيعه فيما يوجب التشنيع عليه . كأن يقول له مثلا : هل تعتقد ان طاعة الحكومة لازمة في كل شيء أو ليست لازمة أبدا فان قال بالاول فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره او واجبه الديني او الوطني ، وهذا شنيع ، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وان قال بالثاني فان هذا قد يوجب الاخلال بالنظام أو الواقع في الممالك ، وهذا شنيع أيضا ، فيكون الاعتراف به مجالا للتشنيع عليه . وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين لينقذ نفسه من هذه الورطة . وهذا ونحوه قد يوجب ارتباك الخصم وحيرته ، فيغلط في اختياره ورأيه ويضيع عليه وجه الصواب .

٢ - ان يدفعه إلى القول الباطل أو الشنيع ، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل ، فيوقيعه في الغلط ، اما بسؤال أو محاورة يوهمه فيها خلاف الواقع والمشهور .

٣ - ان يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه ، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه ، مثل ان يشتمه أو يقدح فيه أو يخجله أو يحرقه او يستهزئ به او يسفهه او يسأله عن اشياء يجهلها او يلفت نظر الحاضرين الى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية .

- ٤ — ان يستعمل معه الانفاظ الغريبة والمصطلحات غير المتداولة والعبارات المغلقة فيغيره ولا يدرى ما يحب به ، فيغلط .
- ٥ — ان يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد ، أو الكلام غير المفهوم أو يطول في كلامه تطويلا مسلا ، بما يجعله يفقد الاحاطة بجميع الكلام وربط صدره بذيله .
- ٦ — ان يستعين على اسكتاته واربائه برفع الصوت والصراخ وحركات اليدين وضرب احدهما بالآخر والقيام والقعود ، ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربيكة .
- ٧ — ان يغيره بعبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة ، أو تحمله على التشكيك أو الزهد فيها . وهذا أمر يستعمله أكثر المتخصصين من القديم . مثل تعبير خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة وتعبير ذوي السلطان عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق أو نحو ذلك . وتعبير دعاة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمة بالخرافات . وتعبير المتمسكون بالقديم دعاة الاصلاح بالتجددين أو الكافرين أو الزنادقة . وهكذا يتخد كل خصم لخصمه عبارات معيرة ومحيرة عن بطان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه .
- عسمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور انه اكرم مسؤول !

ورد للمؤلف عدة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور الطبعة الأولى للجزء الأول ، ونشرت كثير من الصحف تعاليق مطولة حوله . و المؤلف يعتز بهذه الرسالة التي وردته من العلامة الجليل حجة الاسلام الشيخ المرتضى من آلس يس وكان يومئذ بالكافمية ، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب : —

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضلي التحية والسلام .

وبعد فلا اكتمك ايها الاخ الكريم ان طبعي لم يعد ذلك الطبع الفاره الذي يتسع افقه لاصطناع الكلام ، او التفنن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة الى مواجهتها برأيه واضحها صريحا ، على الرغم من ان هذا الانكماش الطبيعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات ، ولكن ماذا اصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار ، فزهدني في الانصياع لاحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين ، كما زهدني في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليها في كثير من اتسدوق والرغبة . لذلك فاني اعتذر اليك مما ساضعه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طبعا ، حين استخوذ عليه الشعور بالواجب ، فاذا دفع اليها اندفاعا يسجل بها الحقيقة الراهنة ، ويقرر بها الامر الواقع لا أقل ولا أكثر ، دون ان يكون للمجاملة فيها اي اثر يذكر .

وخلالصتها اني ما كدت ان أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» -- الذي نعمت بالاطلاع عليه أخيرا من حيث لا احتسب -- حتى وجدتني قد امتلأت اعجابا به وتقديرا مؤلفه ، واكبارا للجهود العظيمة الماثلة في كل شأن من شؤونه .

فقلت اذ ذاك مخاطبا ايالك كأني اراك : ما أجرك منذ اليوم ان تدعى
«المظفر» حقا ، اذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين ٠ وعسى ان يكون
لهذا الفتح ما بعده من الفتوح في ميادين العلم والادب ، حتى يتواصل الفتح
ويتلاحم الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر ٠ والسلام عليك وعلى
شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته ٠

مرتضى آل يس

١٦ - ٢ - ١٣٦٧ هـ

فهرس

كتاب (المنطق)

(الجزء الاول)

٥	مقدمة الطبعة الثالثة
٦	الاهداء

المدخل

٨	الحاجة الى المنطق
٩	تعريفه

العلم

١٢	تمهيد
١٤	تعريف العلم
١٥	التصور والتصديق
١٦	بماذا يتعلق التصور والتصديق ؟
١٧	أقسام التصديق
١٩	الجهل وأقسامه
٢١	العلم ضروري ونظري
٢٣	تعريف الفكر
٢٦	(الخلاصة) • تمارينات

٢٧ بحث المنطق

الباب الاول - مباحث الالفاظ

٣١	الحاجة الى مباحث الالفاظ
	الدلالة
٣٦	تعريفها واقسامها
٣٨	اقسام الدلالة الوضعية
	الدلالة اللفظية
٣٨	اقسام الدلالة الوضعية
٣٩	اقسامها : المطابقية • التضمنية • الالتزامية
٤٠	شرط الدلالة الالتزامية
٤١	(الخلاصة) • تمريرات
	تقسيمات الالفاظ
٤٣	١ - المختص • المشترك • المنقول • المرتجل • الحقيقة والمجاز
٤٧	(الخلاصة) •
٤٨	٢ - الترافق والتباين
٤٩	قسمة الالفاظ المتباعدة
٥١	اقسام التقابل
٥٤	(الخلاصة) • تمريرات
٥٦	٣ - المفرد والمركب
٥٧	اقسام المركب : التام والناقص

فهرس كتاب المنطق

- ٥٠٣ -

٥٨	الخبر والاشاء
٦٠	اقسام المفرد
٦٢	(الخلاصة)
٦٣	(تمرينات)

(الباب الثاني - مباحث الكلي)

٦٧	الكتي والجزئي
٦٨	الجزئي الاضافي
٧٠	المتواطيء والمشكك
٧١	(تمرينات)
٧٢	المفهوم والمصدق
٧٣	العنوان والمعنىون
٧٥	(تمرينات)
٧٦	النسب الاربع
٧٨	النسبة بين نقىضي الكليين
٨٢	(الخلاصة)
٨٣	(تمرينات)
٨٤	الكليات الخمسة
٨٥	النوع
٨٥	الجنس
٨٦	الفصل
٨٧	تقسيمات

١ — النوع : حقيقي واضافي ٨٧
٢ — الجنس : قریب وبعيد ومتوسط ٨٧
٣ — النوع الاضافي : عال وسافل ومتوسط ٨٧
٤ — الفصل : قریب وبعيد ومقوم ومقسم ٨٧
الذاتي والعرضي ٩٠
الخاصة والعرض العام ٩١

تنبيهات وتوضيحات

١ — اجتماع الخاصة والعرض العام ٩٢
٢ — اجتماع العرض والذاتي ٩٢
٣ — تقسيم الخاصة والفصل الى مفرد ومركب ٩٢
٤ — الصنف ٩٢
٥ — الحمل وأنواعه ٩٣
الحمل طبقي ووضعي ٩٤
الحمل ذاتي وشائع ٩٥
الحمل مواطاة واشتقاق ٩٦
٦ — العروض معناه الحمل ٩٧

تقسيمات العرضي

العرضي لازم ومقارق ٩٨
اقسام اللازم ٩٩
اقسام المفارق ١٠٠

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلي ١٠٠
(تمارينات) ١٠٣

الباب الثالث

المعرف و تلحق به القسمة

المقدمة في مطلب ما واي وهل ولم ١٠٧
فروع المطلب ١١٠
التعريف - تمهيد ١١٢
اقسام التعريف ١١٣
افارة ١١٧
التعريف بالمثال ١١٨
التعريف بالتشبيه ١١٩
شروط التعريف ١١٩
القسمة : تعريفها ، فائدتها ١٢٣
أصول القسمة :
١ - لابد من ثمرة ١٢٥
٢ - لابد من تبain الاجزاء ١٢٦
٣ - أساس القسمة ١٢٧
٤ - جامعة مانعة ١٢٧
انواع القسمة
١ - قسمة الكل الى اجزائه ١٢٨

الجزء الثاني

الباب الرابع : القضايا وأحكامها

وفيه فصلان

الفصل الاول – القضايا

149	القضية
151	اقسام القضايا
151	القضية : حملية وشرطية
152	الشرطية متصلة ومنفصلة
152	الموجبة والسائلة
153	اجزاء القضية
154	اقسام القضية باعتبار الموضوع
156	لا اعتبار الا بالمحصورات
157	السور والفاظة
158	تقسيم الشرطية الى شخصية ومهملة ومحصورة
160	السور في الشرطية
	تقسيمات الحملية
162	١ - الذهنية الخارجية . الحقيقة
163	٢ - المعدولة والمحصلة
166	٣ - الموجهات

فهرس كتاب المنطق

١٧٠	أنواع الموجهات
١٧٨	تمرينات
	تقسيمات الشرطية الأخرى
١٧٩	اللزومية والاتفاقية
١٨٠	اقسام المنفصلة
١٨٣	(تنبيه ١) - تأليف الشرطيات
١٨٤	(تنبيه ٢) - المنحرفات
١٨٥	تطبيقات على التنبئين
١٨٦	تمرينات على التنبئين

الفصل الثاني - احكام القضايا

١٨٧	تمهيد
١٨٨	التناقض - الحاجة الى هذا البحث والتعریف به
١٨٩	تعريف التناقض - شروطه - الوحدات الثمان
١٩١	الاختلاف بالكم والكيف والجهة
١٩٣	التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد

العکوس

١٩٦	العكس المستوى
١٩٧	شروطه
٢٠٠	السالبة الجزئية والمنفصلة لاعكس لهما
٢٠٢	عكس النقيض
٢٠٣	قاعدة عكس النقيض والبرهان

٢١١	تمرينات
	من ملحقات العکوس بالنقض :
٢١٣	قاعدة نقض المحمول
٢١٥	تنبيهان : ١ - طريقة تحويل الاصل
٢١٦	٢ - تحويل معدولة المحمول
٢١٧	تمرينات
٢١٨	قاعدة النقض التام ونقض الموضوع
٢٢١	لوح نسب المحصورات
٢٢٢	البديهية المنطقية او الاستدلال المباشر البديهي

الباب الخامس - مباحث الاستدلال

٢٢٧	تصدير
٢٢٧	طرق الاستدلال
	١ - القياس
٢٢٩	تعريف
٢٣٠	الاصطلاحات العامة
٢٣٢	اقسام القياس بحسب مادته وهيئته
	الاقتراني العملي :
٢٣٥	حدوده
٢٣٦	القواعد العامة للاقتراني
٢٤٠	الاشكال الاربعة

٢٤٠	الشكل الاول
٢٤٤	الشكل الثاني
٢٤٩	الشكل الثالث

تنبيهات

٢٥٤	١ - طريقة الخلف
٢٥٥	٢ - دليل الافتراض
٢٥٨	٣ - الرد
٢٥٨	الشكل الرابع
٢٦٢	تمرينات على الاشكال

الاقتران الشرطي

٢٦٣	تعريفه وحدوده واقسامه
٢٦٥	١ - المؤلف من المتصلات
٢٦٦	٢ - المؤلف من المنفصلات
٢٧٣	٣ - المؤلف من المتصلة والمنفصلة
٢٧٥	٤ - المؤلف من الحممية المتصلة
٢٧٨	٥ - المؤلف من الحممية المنفصلة
٢٧٩	خاتمة

القياس الاستثنائي

٢٨٠	تعريفه وتأليفه
٢٨١	حكم الاتصالي

٢٨٢	حكم الانصالي خاتمة في تواحد القياس
٢٨٤	القياس المضمر
٢٨٥	كسب المقدمات بالتحليل

القياسات المركبة :

٢٨٨	تمهيد وتعريف
٢٨٩	اقسام القياس المركب
٢٩٠	قياس الخلف
٢٩٣	قياس المساواة

٢ - الاستقراء

٢٩٥	تعريفه واقسامه
٢٩٦	شبهة مستعصية
٢٩٧	حل الشبهة

٣ - التمثيل

٢٩٩	تعريفه واركانه
٣٠٠	قيمتها العلمية
٣٠٢	تمرينات عامة على الاقيسة

الجزء الثالث

الباب السادس (الصناعات الخمس)

٣١١	تمهيد
٣١٣	(المقدمة في مباديء الأقىسة)
٣١٤	١ - اليقينيات - وأقسامها الستة
٣٢٤	٢ - تبريريات على اليقينيات
٣٢٦	٣ - المظنوّفات
٣٢٧	٤ - المشهورات
٣٢٨	٥ - اقسام المشهورات
٣٣٦	٦ - الوهميات
٣٣٩	٧ - المسلمات
٣٤٠	٨ - المقبولات
٣٤١	٩ - المشبهات
٣٤٢	١٠ - المخيلات
٣٤٣	١١ - اقسام الأقىسة بحسب المادة
٣٤٥	١٢ - جدول الصناعات الخمس
٣٤٦	١٣ - فائدة الصناعات الخمس على الاجمال
٣٥١	(الفصل الاول - صناعة البرهان)
	١ - حقيقة البرهان

فهرس كتاب المنطق

— ٥١٣ —

٣٥٢	٢ - البرهان قياس
٣٥٣	٣ - البرهان لمى وانى
٣٥٤	٤ - اقسام البرهان الانى
٣٥٥	٥ - الطريق الاساسي الفكري لتحصيل البرهان
٣٥٩	٦ - البرهان اللمي مطلق وغير مطلق
٣٦٠	٧ - معنى العلة في البرهان اللمي
٣٦١	٨ - تعقيب وتوضيح فيأخذ العلل حدوداً وسطى
٣٦٤	٩ - شروط مقدمات البرهان
٣٦٦	١٠ - معنى الذاتي في كتاب البرهان
٣٦٨	١١ - معنى الاوّلي

(الفصل الثاني - صناعة الجدل)

المبحث الاول - القواعد والاصول

٣٧١	١ - مصطلحات هذه الصناعة
٣٧٢	٢ - وجه الحاجة الى الجدل
٣٧٤	٣ - المقارنة بين الجدل والبرهان
٣٧٥	٤ - تعريف الجدل
٣٧٦	٥ - فوائد الجدل
٣٧٧	٦ - السؤال والجواب في الجدل
٣٧٩	٧ - مباديء الجدل
٣٨١	٨ - مقدمات الجدل

٣٨٢	٩ — مسائل الجدل
٣٨٣	١٠ — مطالب الجدل
٣٨٤	١١ — أدوات هذه الصناعة

المبحث الثاني — الموضع

٣٩٠	١ — معنى الموضع
٣٩٣	٢ — فائد الموضع وسر التسمية
٣٩٣	٣ — اصناف الموضع
٣٩٧	٤ — مواضع الإثبات والبطل
٣٩٨	٥ — مواضع الأولى والآخر

المبحث الثالث — الوصايا

٤٠٠	١ — تعليمات للسائل
٤٠٤	٢ — تعليمات للمجيب
٤٠٦	٣ — تعليمات مشتركة للسائل والمجيب او آداب المناظرة

(الفصل الثالث — صناعة الخطابة)

المبحث الأول — الأصول والقواعد

٤١٣	١ — وجه الحاجة الى الخطابة
٤١٥	٢ — وظائف الخطابة وفوائدها
٤١٥	٣ — تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة
٤١٦	٤ — اجزاء الخطابة

٤١٨	— العمود
٤١٩	— الاستدراجات بحسب القائل
٤٢٠	— الاستدراجات بحسب القول
٤٢١	— الاستدراجات بحسب المخاطب
٤٢٢	— شهادة القول
٤٢٣	— شهادة الحال
٤٢٤	— الفرق بين الخطابة والجدل
٤٢٥	— اركان الخطابة
٤٢٦	— اصناف المخاطبات
٤٢٨	— صور تأليف الخطابة ومصطلحاته
٤٢٩	— الضمير
٤٣١	— التمثيل

المبحث الثاني - الانواع

٤٣٣	— تمهيد
٤٣٤	— الانواع المتعلقة بالمنافرات
٤٣٦	— الانواع المتعلقة بالمشاجرات
٤٣٨	— الانواع المتعلقة بالمشاورات
	ما يتعلق بالأمور العظام وهي اربعة : الامور المالية وال الحرب والسلم والمحافظة على المدن والاجتماعيات العامة
٤٣٨	ما يتعلق بالأمور الجزئية غير العظام
٤٤١	

المبحث الثالث - التوابع

٤٤٣	١ - تمهيد
٤٤٣	٢ - حال الالفاظ
٤٤٦	٣ - نظم وترتيب الاقوال الخطابية
٤٤٨	٤ - الاخذ بالوجوه

(الفصل الرابع - صناعة الشعر)

٤٥٣	تمهيد
٤٥٥	تعريف الشعر
٤٥٥	فائدة
٤٥٦	السبب في تأثيره على النفوس
٤٥٧	بماذا يكون الشعر شعراً؟
٤٥٩	اكذبه اعدبه
٤٦١	القضايا المخaliات وتأثيرها
٤٦٤	هل هناك قاعدة للقضايا المخaliات؟
٤٦٥	من اين تولد ملكة الشعر؟
٤٦٥	صلة الشعر بالعقل الباطن

(الفصل الخامس - صناعة المغالطة)

المبحث الاول - المقدمات

٤٧١	١ - معنى المغالطة وبماذا تتحقق
٤٧٣	٢ - اغراض المغالطة

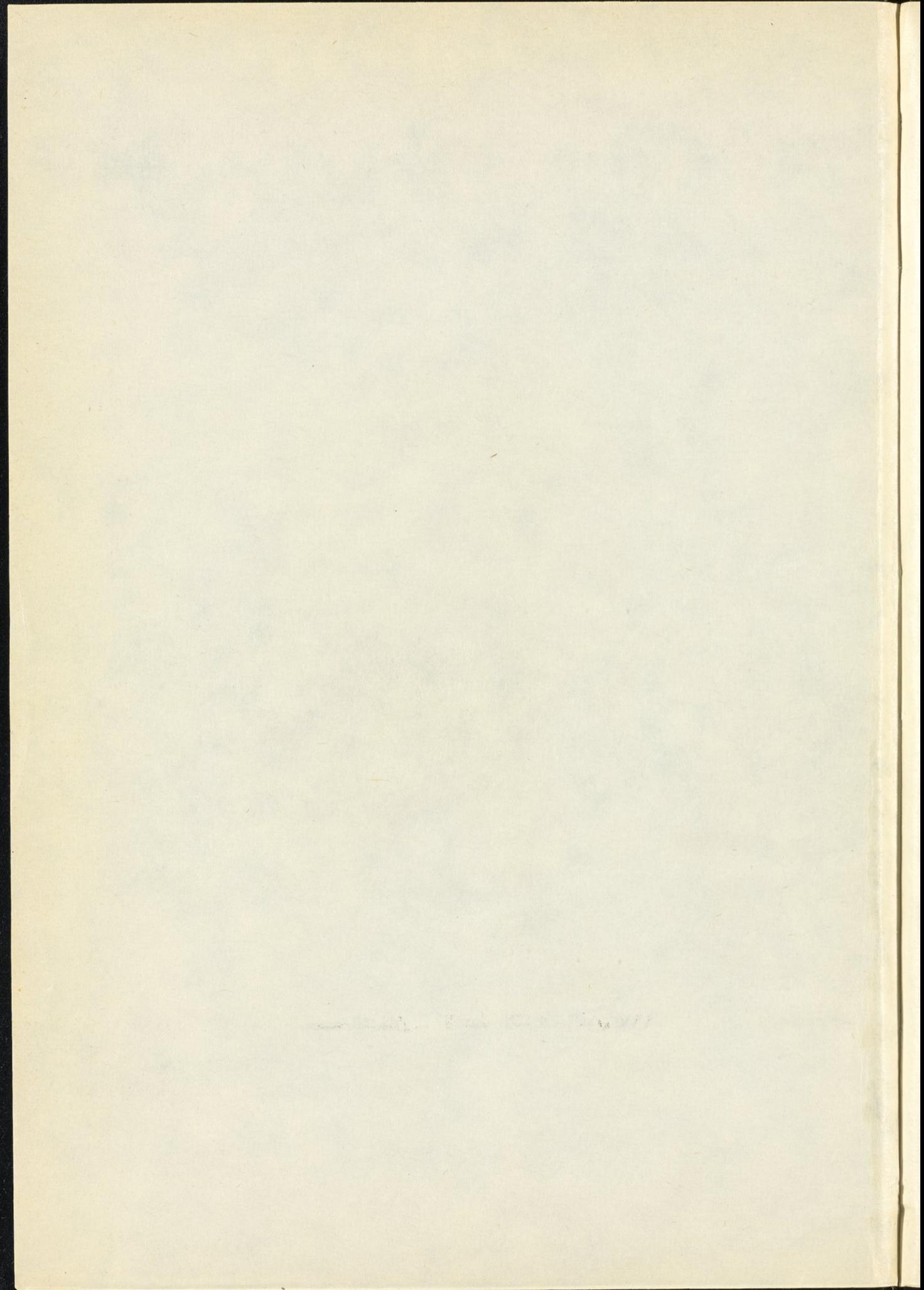
٤٧٤	٣ — فائدة هذه الصناعة
٤٧٥	٤ — موضوع هذه الصناعة وموادها
٤٧٥	٥ — اجزاء هذه الصناعة

المبحث الثاني — اجزاء الصناعة الذاتية

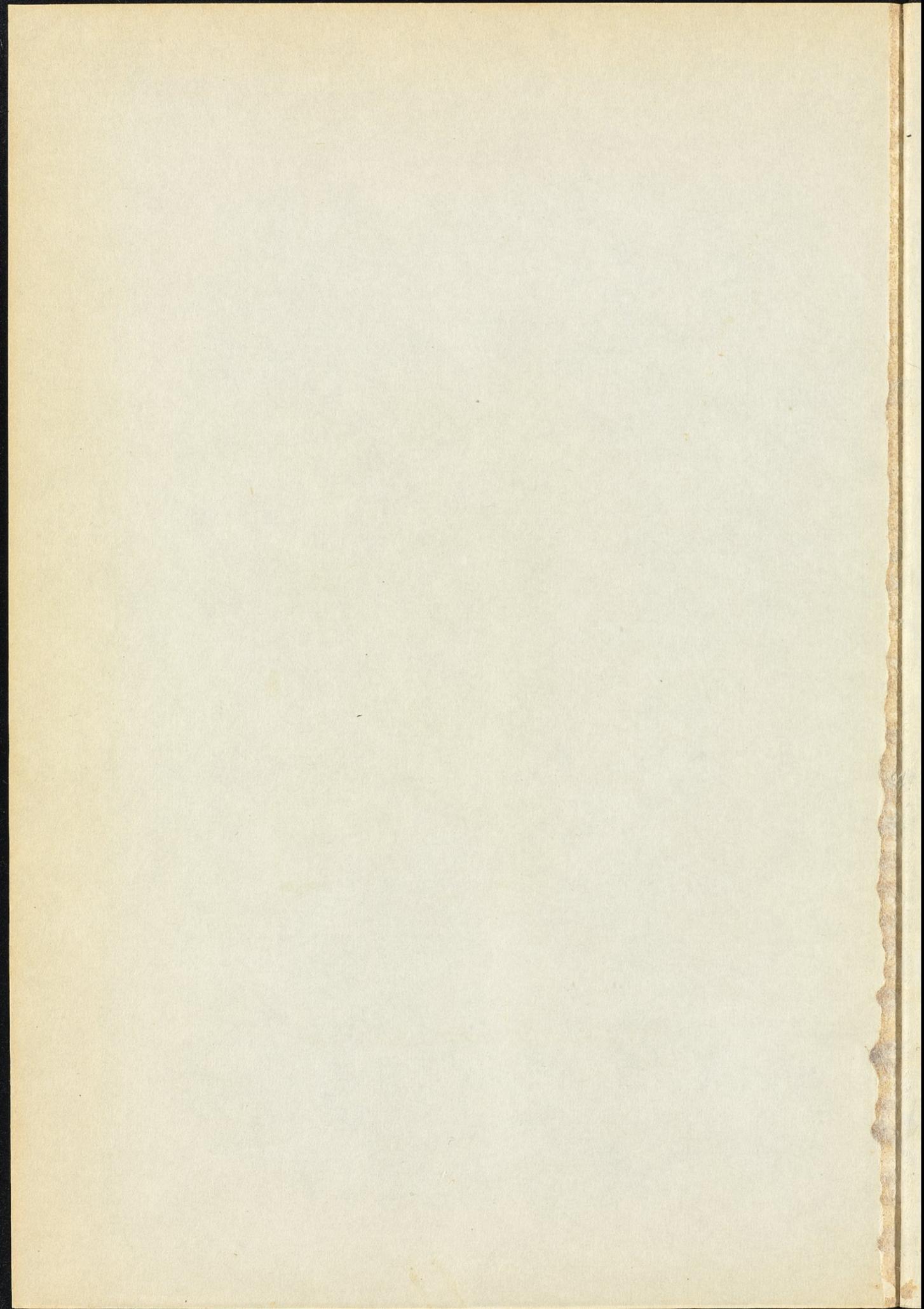
٤٧٧	تمهيد
٤٧٨	(١) المغالطات اللفظية
٤٧٨	١ — المغالطة باشتراك الاسم
٤٧٩	٢ — المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية
٤٨٠	٣ — المغالطة في الاعراب والاعجام
٤٨٠	٤ — مغالطة المماراة
٤٨٠	٥ — مغالطة تركيب المفصل
٤٨٣	٦ — مغالطة تفصيل المركب
٤٨٤	جدول المغالطات اللفظية
٤٨٥	(٢) المغالطات المعنوية
٤٨٧	جدول المغالطات المعنوية
٤٨٨	١ — ايهام الانعكاس
٤٨٨	٢ — أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
٤٨٩	٣ — سوء اعتبار الحمل
٤٩٠	٤ — جمع المسائل في مسألة واحدة
٤٩٢	٥ — سوء التأليف
٤٩٣	٦ — المصادرية على المطلوب
٤٩٤	٧ — وضع ما ليس بعلة علة
٤٩٦	المبحث الثالث — اجزاء الصناعة العرضية

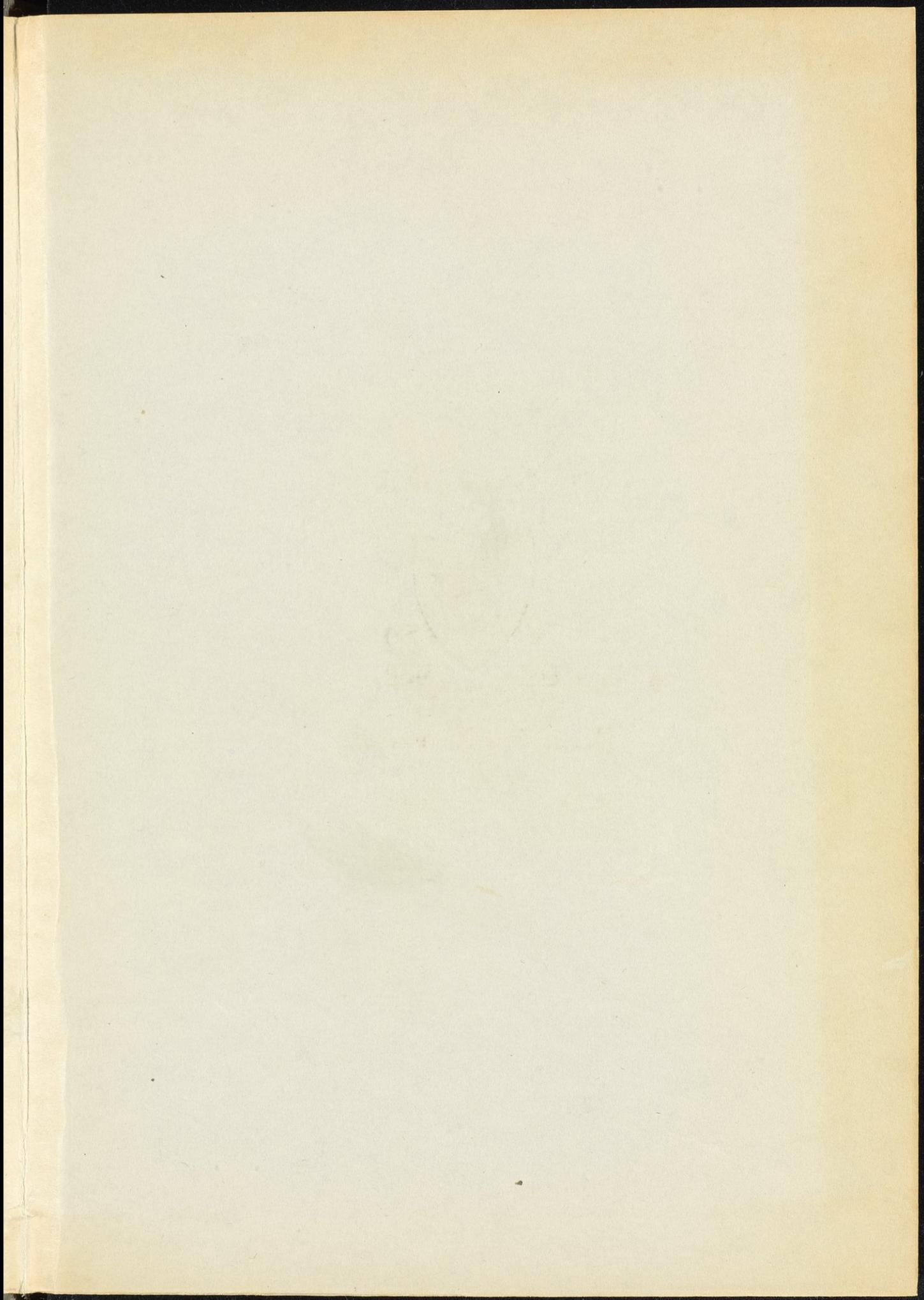
انتهى طبعه بتاريخ ٢٥ رمضان المبارك

١٣٨٨

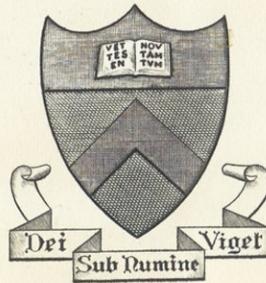


مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٩٩٧





Library of



Princeton University.

